ليبيا...
صراع الحرية والاستبداد



عبدالرزاق العرادي

ليبيا..

صراع الحرية والاستبداد

الطبعة الأولى
1440 هـ - 2019 م

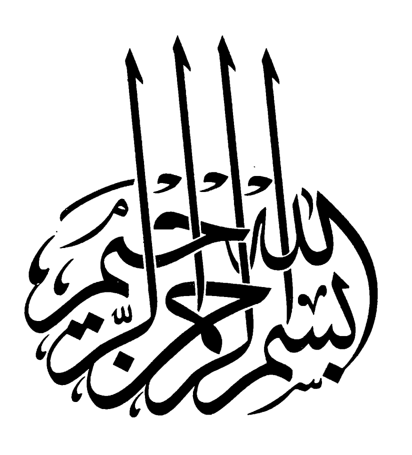
ISBN 978-9959-42-074-9

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 463/2018

عبدالرزاق العرادي

ليبيا...

صراع الحرية والاستبداد



إهداء

ثكالى، وأرامل، وأيتام، مشردون، ومنفيون، أمهات، وآباء، شباب وشيب، وأطفال. . . كلهم ليبيون؛ دفعوا ثمن الاستبداد، وثمن الخلاص منه، وثمن مقاومة عودته. . دفعت الضريبة، وأدعو الله ألا نضطر لدفعها مجدداً.

إلى هؤلاء، وإلى كل ضحايا صراع الحرية والاستبداد، إلى الشهداء الذين ارتقوا من أجل أن نعيش أحراراً فوق هذه الأرض.

أهدي هذا الكتاب



شكر وعرفان

وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذا الكتاب لإرساله إلى الناشر، والتفرغ لغيره من مشاغل الحياة، وإزاحة هم ثقيل جثم على صدري برهة من الزمن، أتذكر كثيرين أحاطوا مسيرتي مع الكتابة، ومساري في معالجة القضايا العامة، بكثير من الرعاية والتحمل، كلاً من موقعه.

لقد أنفق كل واحدٍ من هؤلاء بسخاء مما تحت يده، حتى استقر هذا الاسم في حياة الليبيين العامة، واستطاع العبد الفقير أن يقدم مساهمةً في شؤون بلده من الزاوية التي يرى أنها مناسبة دون أن يشعر بحاجة إلى كتمان قناعته، أو الاختباء ساعة نداء الوطن، وهو أمر صعب في الظروف التي يعيشها البلد اليوم.

لقد جلَبت هذه المقالات ومواقف صاحبها، وقناعاته الكثيرَ من الأضرار إلى الأسرة القريبة، ودفع بعضهم شهوراً من عمره في السجن والتعذيب، ودفع آخرون الثمن قلقاً على أحبّائهم وأشقّائهم ومعارفهم، ناهيك عن القلق بشأن مصادر الرزق، ومستقبل الأبناء، وغير ذلك من متاعب الحياة.

وإن أنسى فلن أنسى تلك الشهور التي عاشتها أم مكلومة على اثنين من فلذات أكبادها، وتأوهاتها في ليل سجن طويل، وهي تغالب آلام الشيخوخة والمرض والفقد، وكيف لي أن أصف ارتجاف قلب الأم

وتأرجحه بين ألم ارتقاب الفزع، وأمل انتظار الفرح؟ كيف لي، وقد عجز المتنبي وأسلم نفسه:

لكِ الله من مفجوعةٍ بحبيبها قتيلةِ شوقٍ غيرِ مُلْحِقِها وصْمَا

وقد منّ الله تعالى بكرم منه، فعانقت المفقودَين، وعاشت معهما، في حلهما وترحالهما بقية عمرها إلى أن انتقلت إلى الرفيق الأعلى رحمها الله تعالى.

ومع أني مؤمن بأن قضاء الله لا غالب له، وأن دفع ضريبة الظلم والجبروت فريضةٌ كتبها الله تعالى على المؤمنين في كل زمان ومكان؛ إلا أن نفسي تعذبت خوف أن تكون مواقفي جزءاً من أسباب ما لحق بشقيقيّ الغاليَيْن محمد وسليم، وأشد من ذلك ألمي على أن أكون سبباً في آلام تلك الوالدة الحنون رحمها الله تعالى، وأعاننا على تأدية حقوقها.

وهي فرصة لأن أجدِّد الشكر للعائلة الكريمة على ما قُوبلت به، من حنو ورعاية مرات، وعتاب وطلب الترك مرات أخر، لقراري بالتفرغ للشأن العام منذ بداية هذه السبع الشداد.

كما هي فرصة لشكر كل الذين وقفوا معنا في محنة اعتقال أخويّ، وساهموا في الحملة التي كانت سبباً في تفريج الكربة، وانقضاء الغمة، ونيل الأخوين حريتهما، وخروجهما من السجن والتعذيب.

وللذين ساهموا في خروج هذا الجزء والذي قبله أشكرهم بحجم جهدهم وتشجيعهم ونقدهم، ومساهمتهم المباشرة بالتصحيح والاقتراح، والمطالبة بإعادة النظر في صياغة بعض المقالات أحياناً وبعدم نشرها أحياناً أخرى، وكذا المساهمة في نشرها وترويجها.

يضيق المقام عن تفصيل مساهمة كل منهم، وبيان مقامها، ومكانتها، ولكنه لن يضيق عن ذكر الأستاذ محمد عبد الله ولد الحبيب، والذي ما فتئ

يشجعني على المضي في إسهامي في كتابة اللحظة التاريخية وقت حدوثها، وكلما فترتُ وحدثتني نفسي بوضع القلم، يضعه مرة أخرى في يدي. ولقد كانت رسالته الأخيرة مشجعة إلى حدٍّ أنني قررت أن أضيف إلى مكتبة التاريخ كتاباً آخر، غير هذا الكتاب، عن مرحلة هذا الصراع بين الحرية والاستبداد، وعن أهم المحطات التي عشتُها إبان المجلس الوطني الانتقالي بإذن الله.

كتب حبيبنا الحبيب في رسالته: «ألقيت نظرة على بعض محتويات هذا الكتاب، وأجزم؛ لو أنجز هذا الكتاب، بصرف النظر عن رواجه من عدمه، وأكمل مشروع كتاب المجلس الوطني الانتقالي، فستكون قد تركت للذاكرة الليبية شيئاً لا ينسى ولا يعوض أبداً، سيحفر اسمك في تاريخ ليبيا، كواحد من الذين حفظوا للأمة الليبية ذاكرتها الحية ومن ثم يكتب لك الخلود، ﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ﴾ [الشعراء: 84].

ستتمكن الأجيال بفضل الله تعالى وبقلمك من معرفة أن الطريق كان واضحاً، لكن الطامعين تجاهلوه، والمغفلين عمِيَت أبصارهم عن رؤيته، سيقف التاريخ على قبرك ويقول: «هذا مهندس قدم أفضل مما قدمه المتخصصون في الدراسات التاريخية، وقال للأجيال ما كان يحدث، دون أن يمُنّ عليهم ذلك أو يتباهى بكونه مؤرخاً»... أسأل الله أن يتقبل عملك، ويطيل عمرك ويقر عينك في أهلك ونفسك ووطنك وأمتك».

وآخرين لم يغيبوا عن الذهن ولكن لن أستطيع تحميلهم مسؤولية ما ورد في الكتاب، أسأل الله أن يتقبل منهم، ويقدرني على الوفاء بحقوقهم، ويتولى جزاءهم بأحسن الجزاء.

ما بين الدِّفَّتين

مقدمة

عندما بدأت المراحل النهائية لإعداد هذا الكتاب للنشر هجمت علي أسئلة كثيرة، كان أكثرها إلحاحاً هو: لماذا أُقدِم على طباعة كتاب جديد أجمع فيه شتات مقالات كتبت في أوقات متفرقة؟ خصوصاً وأن التجربة السابقة التي أقدمتُ عليها بنشر مجموعة مماثلة من المقالات في كتابي «**خمس شداد... من أجل الحرية ولها**»، لم يكن لها الصدى الذي تُحدِثه المقالات ساعة نشرها.

أُدرك أن الكتاب ولد في زمن شدة وعسرة، تزاحمت فيه تحديات الأمن والمعيشة، بارتفاع الأسعار وشحّ السيولة، وتحديات الاستقرار وبناء الدولة. ومن الطبيعي ألا يكون اقتناء الكتب، في مثل هذه الظروف من الأولويات الملحّة لدى المهتمين، فكيف بعامَّة القراء.

وكانت إجابتي المباشرة لهذا السؤال هي أن الغرض الذي يدعوني لجمع المقالات بين دفَّتي كتاب هو نفسه الذي دعاني لكتابة المقال في لحظة معينة.

وأما الأغراض التي دفعتني للكتابة، وكانت الكتابة تأخذ من وقتي وجهدي، ومن وقت عائلتي ومن أوقات وجهود الذين يساعدونني بالتصحيح والتدقيق والنقد أحياناً، والتوجيه، وبطلب الكتابة أحياناً أخرى، سيكون شرحها وغيرها موضوع هذه المقدمة.

نهاية مرحلة:

تمثّل المقالات التي أكتب ـ تفاعلاً مع الأحداث وإسهاماً في النقاش السياسي والإنساني بليبيا ـ وسيلتي الوحيدة للتعاطي مع الشأن العام، ومحاولة التأثير بعد أن اعتزلتُ العمل السياسي، وبما أن حياتنا السياسية والاقتصادية تقطع مراحل التيه في ظل انعدام رؤية استراتيجية وعقل مركزي للدولة الليبية ينظر إلى ما هو أبعد من تسيير اللحظة.

ليس معنى هذا أن كل المراحل التي قُطعت كانت على غير هدى استراتيجي، فلست أنا من يقول هذا، لكني أعتقد أنه حتى المراحل التي قطعت بنفَس استراتيجي واضح مثل مرحلة إزالة الطغيان، وبدء بناء مؤسسات الدولة، فإن النفَس الاستراتيجي فيها لم يكن مقصوداً لذاته، ولم يكن له من التخطيط أي نصيب.

لقد قطعنا حتى الآن مراحل مهمة ومؤثرة، ومُشْبَعة بكثير من المعاني، وهي مراحل تختزل الكثير من طريق بناء الدولة، قد يكون الظاهر الآن، وفي أثناء هذه المراحل، هو الجانب السلبي منها، وهذه مسألة سأعود إليها بالشرح في ثنايا هذه المقدمة.

أعتقد، والله تعالى أعلم، أن هناك مرحلتين أساسيتين قُطِعتا حتى الآن في سبيل بناء دولة ليبيا الحديثة؛ الأولى هي **مرحلة إسقاط نظام القمع**، ودولة الاستبداد، وأظن أن هذه المرحلة قد نجحت نجاحاً باهراً، وُظّفت خلاله كل الإمكانات المتاحة، وبعض الإمكانات التي جعلت متاحة، بفضل ما سمّيتُه في مرة سابقة بـ «معنى الثورة»[1]. لقد أزاح الشعب الليبي

(1) عبد الرزاق العرادي، خمس شداد. . . من أجل الحرية ولها، ص 9 ـ 10.

دولة الطغيان، وقد لا تعود أبداً. وأنا أجزم أنها لن تعود ما لم تتغير الظروف تغيرات دراماتيكية.

كانت المرحلة الثانية التي نشبت، بعد مرحلة إسقاط الاستبداد، هي **مرحلة الحروب المتداخلة**، وبالرغم من أن التمييز قائم وواضح بين الثورات والحروب الأهلية إلا أن ما يحصل في ليبيا يمكن توصيف جلّه بأنه حرب أهلية، على ثقل هذا المصطلح. وتوصيف النسبة القليلة منه بأنها «حرب على الإرهاب»، على الرغم من غموض هذا المصطلح.

الحرب على الإرهاب، وتسمّى أيضاً الحرب العالمية على الإرهاب، والحرب الطويلة، وهي حرب غير محددة ولا واضحة المعالم وهي متعددة الأبعاد والأهداف، ومن ثَمَّ فهي تُستخدم لتحقيق أهداف أخرى غير الحرب على الإرهابيين، تفتح الممرات الآمنة للإرهابيين لقطع كل السبل الوعرة وصولاً إلى البلدان المراد العبث بها. تستباح هذه البلدان بالنظر إلى وجود العنصر الأجنبي فيختلُّ تعريف الحرب الأهلية، ويستقر شعار «الحرب على الإرهاب» ومن ثَمَّ يمكن تحقيق هدف محاربة هؤلاء الإرهابيين؛ الذين فتحت لهم الممرات الآمنة وفي الوقت ذاته القضاء على الخصوم السياسيين.

تسرّب الإرهابيون إلى ليبيا من الشرق والغرب والجنوب، أقاموا إمارة لهم في درنة وسرت، ووضعوا لبِنات إمارة أخرى في صبراتة وقُضي عليهم فيها من خلال تعاون ليبي دولي، وانهزمت داعش في درنة، وأثناء القيام بالشيء ذاته في سرت، فتحت ممرات آمنة طويلة لهؤلاء الإرهابيين من قبل قوات حفتر، للبطش بخصمهم السياسي في الغرب الليبي.

الحرب على الإرهاب لم تكن قاصرة على حفتر، فقوات البنيان المرصوص، قاتلت الإرهاب ولكنها لم تستغل هذه الحرب لتحقيق مآرب

أخرى، بينما حارب حفتر الإرهابيين، ولكنه استخدمهم كسلاح في حرب أهلية على خصومه السياسيين.

تُعرَّف الحرب الأهلية بأنها: «أيُّ نزاع عسكري مسلح يقع داخل الدولة الواحدة، بين الأفراد والدولة، أو بين مجموعة من الأفراد وأخرى، أو بين قوات الدولة نفسها». الحرب الأهلية هي أكثر الحروب اتساعاً، وأقسى أنواع الحروب وأفظعها، وأكثرها بشاعة وتدميراً، فكل من الأطراف المتحاربة تسعى للتخلص من الطرف الآخر بشكل كامل[1].

قطع حفتر شريط الحرب الأهلية رسمياً عند إعلان انقلابه المتلفز[2] في فبراير (2014)، ثم إعلان عملية الكرامة[3] منتصف العام (2014) التي قدمت نفسها بديلاً عن الدولة التي كنَّا ننشد بناءها، وادّعت أنها تقوم بوظائف أجهزة الدولة. ودشنت منحنى الاختلال في مسيرة مطامح الليبيين، وذلك لسبب بسيط، وهو أنها طعنت أهم مفهوم بنوا عليه تحركهم غداة السابع عشر من فبراير (2011) في مقتل.

لقد أنهت عملية الكرامة مصداقية مقولة أساسية بنيت عليها ثورة الشعب الليبي، ومطامح الليبيين، وهي أن حكم الليبيين بالحديد والنار قد انتهى، وجرّت هذه الطعنة ذيلها على كل «الأحلام الجزئية» المنبثقة عن حلم الحرية هذا. لذلك جاءت عملية الكرامة بالمفاهيم كلها التي ظن الليبيون أن أشلاء شهدائهم ودماءهم قد طمرتها، ودفنت في قبر مجهول

(1) مصلح حسن أحمد عبد العزيز، مبادئ القانون الدولي الإنساني، ص 50 ـ 51.

(2) بوابة الوسط، حفتر يعلن تجميد المؤتمر والحكومة والإعلان الدستوري، 14 فبراير 2014.

(3) الجزيرة نت، عملية الكرامة في ليبيا، 23 مايو 2014.

الموقع، مع من أحياها في حياة الليبيين. قد تجد هذه النقطة بالذات حظّاً أوفى من الشرح في الصفحات القادمة.

لنعد إلى العنوان أعلاه؛ تفترض هذه المقدمة أن مرحلة الحرب الأهلية قد انتهت، بانهيار المفهوم الأساسي الذي قامت عليه، ومن ثَمَّ أصبح من المسوَّغ إخراج هذه المجموعة الجديدة، والتي أعتقد أنها قد تكون الأخيرة، أو هي آخر ما أخطط لإخراجه في هذه اللحظة من مجموعات المقالات في الشأن السياسي على أقل تقدير.

إنني أعتقد أن التيار الرئيس للحرب الأهلية قد انتهى، وما بقي هو مجموعة جداول تمتد عرضاً في الأرض على شكل بؤر توتر فعلية أو محتملة، وتمتدّ طولاً في الزمن على شكل مناوشات تظهر بين كل فينة وأخرى.

إن الذي أظنّه قد انتهى في الحرب الأهلية أهم من المعارك، والمعارك المضادَّة، ومناوشات القتل والتخريب التي تحصل بين فينة وأخرى، وتنتقل من منطقة لأخرى. لقد انتهى جوهر الحرب الأهلية وانتهت المقولة الأساسية التي بُنيت عليها، ومن ثَمَّ انتهت عملياً. وسأوضح هنا ماذا أعني بانتهاء المقولات الأساسية للحرب الأهلية.

تقوم أي حرب أهلية في التاريخ على مقولتين؛ إحداهما تنبع من الآخرى: **المقولة الأولى**: إنه يمكن السيطرة على البلاد بالقوة. وتقول **المقولة الثانية**، وهي فرع عن الأولى: إنه يمكن إنهاء الوجود المؤثر للخصم. وقد انتهت المقولتان تقريباً في ليبيا.

إن من حدّث نفسه لمرة بأنه قادر على السيطرة على ليبيا عبر الحرب المفتوحة والعنف المفرط، قد واجه حقائق غاية في المرارة؛ فهو لم يستطع أن يسيطر على ليبيا بالقوة، ولن يستطيع، وأي توهم أنه سيطر على

هذه المنطقة أو تلك، فهو غباء متعدد الأبعاد، وفي المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية كلها وفي الجغرافيا أيضاً.

إن الذي وقع في ليبيا، هو أن حفتر كسب جولة من معركة طويلة مع إرادات الناس، كما كسب من كان قبله جولات، وظن أنه حسم المعركة إلى الأبد، لكنه انتهى في جولة أخرى من المعركة، طريداً معزولاً عن كل سلطة شيّدها بدماء الشعب، وانتهى طريداً في ذاكرة التاريخ مرتبطاً بأسوأ أيام الشعب الليبي، وأنحس ذكريات تاريخه.

أما نهاية المقولة الثانية فهي أوضح من نهاية الأولى؛ فمن أشعل الحرب الأهلية يريد إنهاء خصم لا يمكن القضاء عليه. إنه يريد القضاء على جذوة الوعي التي فجّرت حدث السابع عشر من فبراير (2011)، وهو ما لا يمكن تصوره أصلاً، ناهيك عن حدوثه.

ما من شكٍّ أن وعي الكتلة الكبرى من الشعب الليبي قد تضرر جراء الانتكاسات التي عرفتها أحلام الليبيين بعد الثورة، وجراء المواجع والآلام التي استوطنت جسم الوطن خلال السنوات السبع الشداد الفارطة، وقد هيّأت الظروف التي خلقتها الآلة الحربية، والآلة الدعائية «وعياً جديداً» أو في الحقيقة «لا وعياً جديداً» لكنه من المستحيل ترجمة هذا «اللاوعي الجديد» إلى حالة تخدير شبيهة، أو قريبة مما كان قبل السابع عشر من فبراير. لذلك فقد انتهت الحرب الأهلية بانتهاء مقولاتها الجوهرية، أي بانتهاء ما ظنّ مُشعلوها أنه مسوِّغها الأخلاقي.

ومع انتهاء جوهر الحرب الأهلية، ومقولاتها الرئيسة؛ فإنني أعتقد أن ذلك سيفضي تدريجياً إلى انقضاء كل نتائجها السياسية، وسيكون بداية العدّ التنازلي للحلول والرؤى التي نتجت عنها. لا أستطيع الجزم بأن هذه ستكون نهاية حالة سياسية كبيرة بحجم الاتفاق السياسي الليبي الموقع في

الصخيرات نهاية العام (2015م)، وذلك لسبب بسيط، وهو أن الاتفاق ليس كله نتيجة لمرحلة الحرب الأهلية، وإنما هو نتيجة تراكمات ما بعد الثورة، واستمرار المرحلة الانتقالية التي أعقبت إسقاط نظام الاستبداد والقمع.

كما أنه ستكون للاتفاق السياسي امتدادات بعد المرحلة الحالية؛ لأنه ليس مرتبطاً فقط بإخماد حرائق الحرب الأهلية، وإنما مرتبط أكثر بمعالجة مخلفاتها وآثارها، التي يحتاج بعضها إلى استراتيجية طويلة النفس.

وحتى مع هذه الاعتبارات يمكن القول: إن الاتفاق السياسي قد بدأت نهايته في الأفق، على الأقل باعتباره القاعدة الوحيدة المُسيِّرة للشأن السياسي الليبي، وبدأت تظهر بجانبه معالم مرحلة دستورية ستحل محله تدريجياً، وليس بشكل آلي أو كامل دفعة واحدة.

تعبِّر كل مجموعة من مقالاتي عن المرحلة التاريخية التي أعيش. إن هذه المقالات، كما سبق وأن شرحت، هي النافذة الوحيدة التي أتعاطى بها مع الشأن العام، ولذلك فعندما أختم منها مجموعة وأضمها في كتاب فأنا أضع شهادتي للتاريخ في ورق محفوظ.

لماذا مقالات وليس كتاباً؟

ومن يعتقد أنه قد يكون من الأفضل أن أنتظر حتى أنشئ كتاباً خاصاً بهذه المرحلة، أو تلك؛ فهو واهم، ذلك أني لا أريد أن أقدم شهادة باردة، أبحث فيها عن المسوِّغات، والفهم بأثر رجعي، وأضع نفسي خارج الأحداث، بعد أن تبخرت الانفعالات، ثم أحتسي قهوتي، وأكتب على طريقة صياغة المذكرات السياسية التي تفسر كل شيء لصالح وجهة نظر المؤلف أو المسؤول، وتلتمس لكل خطأ عذراً، وتتدارك تاريخاً لم يقع، ولم يستطع كاتبها إنجازه وهو في الميدان، وتعيد تفسير الأشخاص

والمجموعات بناءً على موقفهم من المؤلف وقت الكتابة، وليس بناءً على منطق التاريخ في شهادته عليهم، وتعاطيهم مع الحدث لحظة وقوعه.

لو قُدّر لي أن أكتب كتاباً من هذا النوع، فستقف مقالاتي وما جمعته في هذا الكتاب وفي كتابي الأول بالمرصاد، ولن تسمح لي بسلوك مسالك التزوير والتزييف والتزيين، التي ذكرتُ آنفاً، وستفرض هذه الكتب حدوداً لن أستطيع تجاوزها، وبذلك أحسب أن مثل هذا الكتاب لن يفقد صدقيته ولا طراوته، وسيصف المجرم والبطل، الذي سلك سبيل المجرمين بأنهما مجرمان، ويصف المثابر والمتخاذل والجبان والشجاع والوطني والعميل والمخطئ والمصيب، كلّاً بالأوصاف التي يستحقها، ولن تجد السياسية ولا الدبلوماسية ولا تداول الأيام إلى استدراكها سبيلاً.

كم من مذكرات سياسية رأيناها تبرئ مجرمين من أعمال ارتكبوها، وتفسر تخاذل آخرين افتقدهم الوطن وهو بحاجة إلى موقف منهم في لحظة حاسمة من تاريخه، أو تعطي معنى الحكمة لجبن آخرين لم يمتلكوا شجاعة قول «لا»، في وقت لم يكن الوطن يحتاج منهم أكثر من كلمة.

وكم من مذكرات رأيناها تقدّم كذِب آخرين على أنه وقائع حقيقية، وحقائق موضوعية، لأن أحراراً لم ينهضوا لتسجيل رواية مضادة، تقرّب الأجيال من الحقيقة أو تعطيهم رواية أخرى للأحداث، وتسجل موقفاً في محكمة التاريخ التي ستقول كلمتها للأجيال، وتحكم على هذا بأنه كان وطنياً، وعلى ذلك بأنه كان خائناً، وأحياناً يكون حكمها خطأ لأنها لم تجد إلا رواية واحدة فحكمت بها، أو لأنها حصلت روايات متعددة شكلاً، لكنها تعود لمصدر واحد فحسبتها متعددة، وما هي بمتعددة.

إن شأني في هذا الكتاب غير كل هذا، فلست سياسياً يريد أن يبني لنفسه مجداً تاريخياً لم يكدح لنيله، ولا ضحّى من أجله، وإنما حَمَلته

أكفّ البرآء الطيبين إلى الواجهة، وصنعت منه «رمزاً وطنياً» لأنه قال كلمة يرغبها جمهور معين في زمن معين، تحوَّل بعدها إلى أيقونة، وحين أراد كتابة شهادته على التاريخ تَحكَّم بالعناصر التي كان أراد إظهارها، والتي أراد إخفاءها، وصاغ ذلك، أو صيغ له بلغة ناعمة، لا تجرح أحداً خوفاً من أن يجرحها أحد، وجرى «تعاقد ضمني» بين المجموعة التي اشتركت في تلك الحقبة، فتغاضى كل منها عن إساءات الآخر، وزَوّروا التاريخ عن جهل أو عن عمد، حتى ولو كانوا عاشوا على طرفَي نقيض.

وكما قلت سابقاً؛ فإن لحظة كتابة المذكرات، والمواقف فيها، ووقائعها تكون أكثر تأثيراً من تاريخ الأحداث التي يكتب عنها، والظروف التي تكتنفها. وربما جرت مصالحات ومصاهرات وشراكات، قضت على كل أمل في كتابة موضوعية تنصف أحداً، أو تقدّم تاريخاً قابلاً للاستفادة.

ولست أكاديمياً يصفف النظريات ويضع الفرضيات، ثم ينبش ركام الأحداث، يستبعد ما لا يساعد نظريته على الصمود، أو ما لا تستطيع القوالب الجاهزة تفسيره، فيقدم صورة يحسبها الناظر بناء متكاملاً؛ لأن أساسها النظري واضح، ولكنها على سبيل الوقائع التاريخية، وبالمقارنة مع ما عاشه الناس مجرد مجزرة بحق التاريخ والوقائع والأشخاص والفِكَر التي صنعت التاريخ.

إن إعمال النظريات، وقواعد التحليل ليس خطأً بالضرورة، وقد يكون مهماً جداً لصياغة مفاهيم عامة من أي حقبة تاريخية يمكن الاستفادة منها لتأسيس مستقبل. إن الخطر هو ألا تؤخذ المعطيات الواقعية بعين الاعتبار، ولا تؤخذ المحركات الحقيقية للأفعال وللرجال بعين الاعتبار.

والأخطر من ذلك أن تُلوى أعناق الأحداث لصوغ الأحداث مجدداً بما يوافق الأسس النظرية للفرضية الأكاديمية. وما هو أشنع من كل هذه

الأشياء مجتمعة، هو أن تفرض الأحداث، ومرحلة التاريخ تغيير أدوات القراءة وتغيير الفرضيات، وتغيير النظريات، ويتمسك الأكاديميون بأدواتهم التقليدية التي أثبتت نجاعتها في قراءة أحداث مختلفة، وفي تفسير مراحل تاريخية مختلفة اختلافاً كلياً. إنهم في هذه الحالة يشبهون من يتشبث بمعامل قديمة تقوم على أساس التجربة والخطأ مادياً، ورفض استخدام «حسابات الكومبيوتر» وما تتيحه من إمكانات هائلة.

لستُ أيّاً من هؤلاء، ولا أنا مؤرخ يحرس متحفاً كل محتوياته مجسمات من ورق، يمكن أن يتلاشى مع أي تيار هوائي قوي، فهو يحوّطه بنفسية وطنية ترفض أن يكون من بين أجيال الليبيين من ارتكب كل تلك الحماقات، وأراق كل تلك الدماء وفوّت على الوطن كل تلك الفرص التي كانت ماثلة بسبب شهوة سلطة أو انتقاماً من موقف عابر أو تطويعاً لتاريخ غابر.

لست أياً من هؤلاء، فما أسعى إلى تقديمه هو مساهمة في «حبس ظل الوقائع» حتى تتأتّى منها صورة للأجيال اللاحقة. إنني أحاول أن أقدم شهادتي، من الزاوية التي نظرت منها إلى الأحداث، ومن خلال مواقف أعبر عنها والحدث ما زال طرياً، وما زالت مواقف أصحابها حية يعبرون عنها بالصوت والصورة، فإذا جاء بعد ذلك مؤرخ، أو كاتب مذكرات أو أكاديمي، وأراد أن يقدم بناءه للأجيال وجدوا بإزائه شهادة كتبت يوم وقوع الحدث أو بعده بقليل، شهادة يُستبعد أن يقدم صاحبها، إذا كان يحترم نفسه، افتراءً على شهود أحياء.

إيجابيات المراحل السلبية:

وعَدتُ في الصفحات السابقة بالعودة بشيء من الشرح إلى مسألتين؛ إحداهما هي إيجابيات المراحل السالبة، وسأبدأ في ذلك.

إن المراحل الحالية التي تجتازها ليبيا تبدو قاتمة، ومزعجة القتامة عند النظر إليها من زاوية حجم الخسائر التي تترتب عليها، وحجم الفرص الضائعة في ثناياها، لكنها قد لا تبدو كذلك، إذا نُظر إليها من زاوية أخرى، بل لعلها تبدو عادية ومتوقعة.

تحتاج مرحلة ما بعد الثورات إلى اختبار كثير من المفاهيم، وتجربة كثير من الطرق، من أجل الوصول إلى الهدف الذي تشتعل النفوس تعطشاً إليه.

من المهم أن نعي أن ملكية التغيير بعد انقلاب القذافي في سبتمبر (1969) على النظام الملكي، آلت إلى تنظيم له قيادة محددة، وإليها ترجع مسؤولية قيادة المرحلة التي تلي هدم النظام الملكي، وكان لها الخيار في أن تردّ الأمر إلى الشعب، أو أن تقود المشهد في إطار نظام حكم تختاره.

اختار القذافي نظام حكم أطلق عليه النظام الجماهيري ووضع ملامحه في الكتاب الأخضر، وكان القذافي يسيطر على الجوانب الرئيسة للحياة السياسية والاقتصادية كلها في البلاد، إلى جانب قيادة اللجان الثورية التي كانت المسؤولة عن إسكات أي شكل من أشكال المعارضة، وملاحقة المعارضين في الداخل والخارج بالسجن أو القتل أو النفي.

لا يتناطح كبشان في أن نظام حكم القذافي، وبعد ما يقارب الأربعة عقود، كان آيلاً للسقوط والانهيار، وكان أمامه خياران لا ثالث لهما: إما أن يُحدث تغييراً من داخله، كأن يستحدث نظاماً قائماً على وثيقة دستورية، يحدد فيها ملامح النظام الحاكم، وكيفية تولي قيادة البلاد من بعده، أو أنّ حدثاً ما، سيُسقط هذا النظام في لحظة من اللحظات[1].

بعد أربعين سنة من الكبت والظلم والقهر انقشعت غمة القذافي بشكل

---

(1) عبد الرزاق العرادي، ليبيا: التغير والتغيير المأمول، عين ليبيا، 17 فبراير 2018.

شبه مفاجئ، في خضم موجة أحداث اجتاحت المنطقة، اختلف الناس في تقويمها، وفي الموقف منها بأثر رجعي، لكنهم لحظة انطلاقها، وإلى اليوم، ما زالوا مجمعين على أنها كانت لحظة تعبيرٍ منطقيٍّ عما وصلت إليه الأوضاع في البلدان التي اندلعت فيها.

إن أربعة عقود من حكم القذافي، وما يعنيه من غياب لمفاهيم الدولة والممارسة السياسية، والقمع المطلق لنزعات التحرر في الوجدان والنفس الليبية، واختزال كل القيم، وكل المبادئ، وكل المطامح والمصالح، في شخص الزعيم ومقربيه، هذا يعني أن أكثر من ثلثي الليبيين الفاعلين عمرياً ومعرفياً، إما ولدوا في حكم القذافي، أو نشؤوا في ظله، وهو ما يعني أن كل المؤثر من أعمارهم عاشوها في ظل انعدام أي نوع من ممارسة الحياة السياسية الطبيعية أو شبه الطبيعية.

يعني هذا ببساطة أنه بعد سقوط القذافي سيكون هناك طوفان من الآراء السياسية والرغبات الجامحة نحو الانخراط في هذا الممنوع المحظور طيلة العمر، وقد كان.

إن عودة هذه التدفقات الهائجة إلى بحر المشاركة في الشأن العام لا يمكن أن تعرف طريقها بين عشية وضحاها، ولا أن تتخلى عن الزحام والفوضى، إلى الانتظام في طوابير وفق قواعد غير موجودة في أذهان أصحابها، إلا على شكل خيالات غير متصورة الشكل، ولا واضحة الملامح.

ستمرّ العودة التدريجية إلى القواعد والنظام بكثير من العقبات والصراخ واختلاط الأصوات، والاشتباكات المتكررة بالنواحي كلها، والمتزامنة أحياناً. وستنتج عنها الكثير من الخسائر، والكثير من ضياع

الوقت، والكثير من الفرص المهدورة. هل كل هذا سلبي وموجع وقاتل؟ إنه كله سلبي وموجع، ولكنه ليس قاتلاً ولا مميتاً.

يمكن الرد هنا بأن الاستفادة من التجارب السابقة كانت تقتضي ألا يقع هذا الهرج والمرج، وأن نصعد من السُّلَّم الذي عبد ته الأمم قبلنا، ونتعظ من درس التاريخ. وهذا شيء جيد على صعيد الأماني، وممكن على سبيل الاحتمالات العقلية، لكن التجربة التاريخية تقول إنه نادر الحدوث، إن لم يكن معدوم الحدوث.

يسخر الناس من قول المستبدين: إن البلد كذا ليس مثل البلد كذا، ليبيا ليست تونس: هذه حقيقة. وسخرية الناس منها عندما قالها القذافي حقيقة أيضاً، لكن الذين سخروا في ذلك الوقت من القذافي، كلهم قالوا العبارة نفسها في وقت لاحق، بألسنتهم الناطقة، أو بلسان حالهم.

الفرق الواضح الوحيد أو الأبرز، هو أن القذافي قال كلمة، وهو يعلم أنه قد مهّد لها السبيل من سوء تعليم، وفقدان لأي تجربة سياسية، وانهيار المؤسسات، وانعدام الأجهزة الأمنية والشرطية والعسكرية إلا التي تسبّح بحمد القذافي.

هو يعلم أن ليبيا ليست تونس؛ لأنه وفّر شروط تحققها في الواقع، ومع ذلك لم ينجح نجاحاً مطلقاً في ثني الثورة من أن تقع؛ لكن هؤلاء الذين قالوها لاحقاً، قالوا كلمتهم ونجحوا في توفير شروط تحققها، أو منحوا الآخرين فرصة توفير هذه الشروط.

الحقيقة أن المقولة صحيحة إذا وُفّرت لها شروط التحقق، خاطئة إذا استطاع البشر كسر الإرادة التي تحاول توفير شروط تحققها. بما يعني أن شروط التماثل بين التجارب البشرية موجودة، وشروط عدم التماثل كامنة

أيضاً، وما ينتجه الفعل اليومي، والظروف المحيطة، وطبيعة التراكم هو الذي ينتصر في النهاية لإحدى الحالتين، تخالفاً وتماثلاً.

لقد استطاع الليبيون توفير شروط التماثل أو التقارب بين مصير القذافي، ومصير ابن علي، ولكنهم فشلوا في تحقيق شروط التماثل بين تونس وليبيا، ولذلك كانت مقولة القذافي صحيحة وخاطئة في الوقت نفسه؛ فليبيا شابهت تونس في القدرة على إزاحة الطغيان والاستبداد، ولكنها لم تنجح في مماثلة التجربتين فيما يتعلق بتسيير ما بعد زوال الاستبداد والطغيان؛ لأسباب يضيق المقام عن سردها، وفي المقدمة منها ما فعله القذافي في الشعب الليبي طيلة العقود الأربعة، ومن ثَمَّ فقدان الإرادة الجماعية، والضمير الجماعي، والعقل المركزي.

سينجح هذا الفشل إذاً، في اختبار المفاهيم الخاطئة التي لا تؤدي إلى تحقيق حلم الليبيين في اقتسام خيرات بلادهم بعدالة، وإقامة كيانهم الذي يتعايشون فيه متساوين في الحقوق والواجبات. وسيكتشف الليبيون في نهاية الاختبار أنهم حصلوا على النتيجة ذاتها، فلا يمكن أن تتحقق العدالة لجزء من الليبيين، ولا أن تكون العدالة لصالح طرف من الليبيين؛ لأنها عندئذ لن تكون عدالة.

إن العدالة في هذه الحالة تعني أن يصير الجميع أحراراً، متساوين في الحقوق والواجبات. وهنا سيسقط غير الممكن، سيسقط المستحيل التاريخي، والمستحيل السياسي، كما سقط المستحيل العسكري بانتهاء مقولات الحرب الأهلية.

سيسقط المستحيل السياسي المتمثل في الإقصاء وتكميم الأفواه، وسيسقط المستحيل الاقتصادي والاجتماعي المتمثل في الأثرة، واستيلاء زمرة يسيرة على مقدرات البلد، وقيادتها بالاقتيات على عموم الليبيين.

إن ميزة المراحل الصعبة هذه أنها تُسقط هذه المستحيلات تباعاً، وإلى غير رجعة في كثير من الأحيان، ولكن الصعوبة تكمن في أنها تسقطها بأثمان غالية جداً من دماء وأوقات وفرص مهدورة.

ستكون أولى الثمار الطبيعية لإسقاط هذه المستحيلات هو الاقتناع بضرورة إيجاد قواعد للتفاهم، بما يعني إحلال ممكنات جديدة محل المستحيلات التي أسقطتها المراحل الصعبة. وستكون الممكنات الجديدة جدية، وراسخة إلى درجة يكون التشكيك فيها نوعاً من الهزل غير المضحك، كما هو الحال في المجتمعات التي عاشت قروناً من الحرية والعدالة؛ فإن محاولة إقناعها بالتخلي عن حريتها يعتبر تهريجاً غير مسلٍّ لا يمكن أن يقدم عليه أسمج المهرجين.

تصورات مستحيلة:

تصوّر مثلاً أن مبادرة يقودها وجهاء، ورجال أعمال وإعلاميون في الولايات المتحدة تطالب الجيش بالاستيلاء على السلطة في البلاد، أو تطالب الرئيس بتعديل الدستور والترشح لمأمورية ثالثة، أو تطالب بتقسيم الولايات المتحدة إلى دولتين على أساس جِهَوي أو عرقي!! بل تصور مثلاً أن ملكة بريطانيا تتصرف في ترتيب أفراد العائلة من حيث وراثة العرش!

إنه يصعب على الإنسان السوي مجرد تخيل مثل هذه الصور، وأنها تلقى قبولاً في المجتمع، لكن عندنا في ليبيا وفي الوطن العربي عموماً أمر معيش نشاهده يومياً. فلماذا هي مستحيلة هناك؟ ممكنة، بل معيشة مشاهدة عندنا!

المسألة في غاية البساطة: هذه كانت في يوم من الأيام ممكنات أسقطتها التجارب المريرة وتحولت إلى مستحيلات، وتحولت المستحيلات إلى معطيات معيشة على أرض الواقع، وهذا بالضبط هو ما تفعله المراحل

المريرة التي نعيشها اليوم، وقد يتطاول بنا الزمن وهذه المراحل الأليمة، لكن هذه المستحيلات ستتحول إلى واقع معيش، والمعيش الآن سيتحول إلى مستحيلات، سيكون ذلك في أجيال قليلة، وسنحمد التضحيات والآلام التي نعيشها اليوم.

الأحلام المؤجلة:

سبق وأن ناقشت في مقدمة كتابي السابق الفرق[1] بين «التأليف» و«الكتاب»، ولماذا أصرّ على أن هذا الذي أصدرت جزأه الأول وسأصدر جزأه الثاني الآن هو «تأليف» وليس مجرد «كتاب» أجمع فيه مقالات متفرقة في مواضيع مختلفة، مكتوبة على مدى فترات متطاولة.

وقد بينت حينها أن ما يجعل من هذه المقالات تأليفاً في موضوع معين هو خيطها الناظم، أو خيوطها الناظمة على الأصح. وسأعود إلى تكرار بعض ذلك جزئياً في هذه المقدمة، ولكني سأنتهز هذه الفرصة لأشرح نقطة كنت وعدت بشرحها في الصفحات السابقة. يتعلق الأمر بمحاولة وضع ما أسميه «محاولة إعاقة المسار» الذي بدأ مع السابع عشر من فبراير، ويصطلح على تسميته في أدبيات الربيع العربي بـ «الثورة المضادة».

لقد عرفت محاولة إعاقة المسار في ليبيا كثيراً من التجليات التي يمكن تشريحها واستخراج قانون جامع لها، وهو ما أعتقد أنه جهد من المهم أن ينهض به باحثون مختصون في التاريخ الاجتماعي، وعلم النفس الاجتماعي، وسيكون عملاً عظيماً ومؤثراً في تشريح الذاكرة الليبية الجمعية.

أما أنا فسأكتفي بالإجابة عن سؤال: لماذا كانت عملية الكرامة خطيرة إلى هذه الدرجة على تجربة الليبيين في محاولة التحرر، وعلى مسار التغيير الذي أحدثته ثورة السابع عشر من فبراير؟ طبعاً لن أخوض هنا في حصر الآثار السياسية المباشرة، والتداعيات القانونية والدستورية للعملية، فقد خضت في ذلك مرات، وهو موضوع مطروق من كثير من الباحثين والمحللين، وهو إضافة إلى هذا قد يكون من باب البدهيات التي لا تحتاج أكثر من التذكير، وعموماً سيجد القارئ لهذا الكتاب، ولغيره من المتداول الكثير في هذا الصدد.

إن الإجابة التي أحاول تقديمها هنا تختلف جذرياً من حيث زاوية النظر. لقد وجهتْ عملية الكرامة التي أطلق اللواء المتقاعد خليفة بلقاسم حفتر (وهو بالمناسبة يوم أطلقها كان تقاعده وعدم شرعيته محل إجماع، حتى ممن تبنوه لاحقاً، وجعلوا منه مشيراً وقائداً للجيش)[1] ضربة قاتلة لأحلام الليبيين؛ لأنها طعنت في أصل القضية التي خرجوا من أجلها، والتي لم تكن لهم قضية إجماعية مثلها على مدى التاريخ، باستثناء استقلال البلاد عن المحتل الإيطالي خلال القرن العشرين.

لم يجمع الليبيون طيلة التاريخ الحديث مثل ما أجمعوا غداة السابع عشر من فبراير عام (2011) على مطلب الحرية، واستعادة مصيرهم يقررون فيه ما يشاؤون بإرادتهم الكاملة.

وقد جاءت عملية الكرامة لتطلق رصاصها على هذا المطلب بشكل مباشر؛ فلم يكن في واردات المنطق أن يتخلى الليبيون عن حريتهم لصالح من يقرر عنهم ما يريدون، وهم الذين أحسوا أخيراً بأن لهم صوتاً

(1) يراجع بهذا الخصوص تصريح رئيس الحكومة حينها علي زيدان.

مسموعاً، يمكن أن يغير حكوماتهم، ويجعلهم يتحكمون فيمن يظهر على الإعلام معبراً عن إرادتهم، ويدعي تمثيلهم.

إن هذا القرار الذي امتلكوه يحتوي جملة من المسلمات المهمة يعتبر غير ذي جدوى إذا أفرغ منها، أو استبدل بغيرها:

- من البديهي أن الثورة من أجل الحرية وامتلاك القرار تقتضي أول ما تقتضي؛ أن من يمتلك القرار المصيري في البلاد آتٍ إلى منصبه بإرادة شعبية حرة، وقد ضربت عملية الكرامة الفكرة في مقتل؛ فمن تولى المنصب تولاه بإرادته، لا بإرادة الليبيين، واتخذ القرار من عنده لا باستشارتهم.

- ومن البدهي أن الثورة قامت، وسالت الدماء من أجل إنهاء حكم الفرد لصالح حكم المجموع، ولصالح القرار الجماعي، وإلغاء الصبغة الفردية للحاكم. وقد أكدت عملية الكرامة من أول لحظاتها أنها إرادة فردية لشخص أعلنها دون الرجوع للمؤسسات المنتخبة التي كان قبل عدة أشهر يعلن أنه ضدها.

- وقد أعلنت عملية الكرامة من أول أيامها أنها تنوي حل «مشكل مجتمعي» بلغة السلاح، في الوقت الذي سالت دماء الليبيين من أجل أن يسود بينهم منطق الحوار والنقاش والقانون، وتطورت مع الزمن لتصبح حرباً أهلية، وهو ما عبرتُ عنه في هذهِ المقدمة بالقول: إن إعلان عملية الكرامة كان قطع الشريط الرمزي للحرب الأهلية في ليبيا.

- وقد استمرت عملية الكرامة على هذا النهج حتى أحلت نفسها محل الدولة، وابتلعت المؤسسات الهشة، وأعادت إنتاج حكم الفرد بكل سلبياته، وتطور الأمر من المضمون إلى الشكل، وبِتنا نشاهد القذافي

بخيلاء أزيائه، وتوجيهاته الصارمة، وإن كنَّا متأكدين من أن شخص القذافي رميم تحت التراب.

ـ نمَت في هوامش الكرامة كل النزعات المناهضة للدولة الليبية؛ قبلية وجهوية وعنصرية، حتى بتنا نسمع أن ليبيا لم تكن يوماً دولة واحدة، ولا كان شعبها واحداً، وعدنا للصقر الوحيد من جديد. وعدنا للمطالبة بالانفصال. كاتب هذه السطور لا يمانع في أي خيار تقود إليه اختيارات الليبيين الحرة في ظل ليبيا الموحدة، فلقد تطوّر موقفي واستعدادي لقبول أشد أنظمة الحكم المحلي تطرفاً.

المؤلف يعتقد أن مصلحة ليبيا التي لا تتورَّع مراكز التوجيه والدعاية في تيار عملية الكرامة عن ضربها، هي في وحدتها، وبقائها دولة واحدة؛ لأنها في الواقع كذلك، ولأن التجزيء مجرد أضحوكة أخرى يصنعها سدنة الاستبداد لإضعاف الكيان، وقوة الممانعة التي يحافظ عليها الشعب الليبي إلى اليوم.

وهي قوة تستفيد من ليبيا موحدة، لأنه كلما ضاقت المساحة، وقلّ الشعب سهل التلاعب فيها، وإحكام السيطرة عليه.

ـ وتحالفت عملية الكرامة مع أشنع ما في الإرهاب الذي ادّعت أنها خرجت لمحاربته. وفي ثنايا الكتاب تجد أدلة هذه الملاحظات مستوفاة في مقالات مستفيضة.

إن هذه الملاحظات المتعلقة بعملية الكرامة هي في الوقت نفسه الخيط الناظم لهذا الكتاب، ولمجموع المقالات التي يضمها بين دفَّتيه.

صاحب هذه السطور منحاز جملةً وتفصيلاً إلى الصف المقابل لهذه الاختيارات التي شرحها، والتي تبناها تيار الكرامة، وهنا لا يمكن المرور دون القول إني أعتقد أن السكوت عن تبيان مخاطر هذه الحركة،

وأطروحاتها على الشعب الليبي ومستقبل ليبيا والمنطقة، من الجبن الذي لا يستساغ، ولا يمكن للتاريخ أن يمرَّ عليه دون أن يسجله مستنكراً، ومديناً لصاحبه.

إن خيار مدنية الدولة، والتداول السلمي على السلطة وسيادة الشعب الليبي على أرضه، وثروته وخياراته، وغيرها من مقتضيات الحرية والكرامة الإنسانية، بالنسبة لهذا الكتاب حبل سري ينتظم أول سطر وآخر كلمة، وهي بالنسبة لكاتبه معيار الوطنية الواعية، وترجمان الإنسانية.

نعم؛ إن بعض المقالات في هذا الكتاب لا تتصل اتصالاً مباشراً بقضايا الحرية والتداول السلمي على السلطة ومدنية الدولة، لطبيعتها الفكرية أو لموضوعاتها التي فرضت نفسها على الكتاب، ولكن حتى هذه المقالات لا تخلو من اهتمام ببعض جوانب الشأن العام، أو الجانب المؤسسي أو الحوكمة الرشيدة التي هي ركن أصيل من دولة القانون والمؤسسات.

إن المقالات والردود التي تتصل بالشأن الفكري العام، أو بالدفاع عن التيار الإسلامي أو نقداً له، هي من صميم هذا الاختيار؛ فمَنْبعها الأصلي حفظ حق الناس في تبني وجهات النظر والفِكَر التي اختاروا دون أن يقف في وجوههم أحد لمجرد أن لديهم قناعات لا تروق له، ما دامت هذه القناعة غير دافعة لهم إلى مخالفة القوانين، أو رفض حكم الدولة.

أختم هذه الفقرة بتنبيه مهم، وهو أن من يقرأ هذه المقدمة والكتاب، أو مقالاتي، قد يظن أن لي مشكلة مع خليفة حفتر الشخص أو القذافي، أو غيرهما ممن يرد ذكرهم أو الإشارة إليهم هنا، وأود القول: إن ما أختلف معه، وأنتقده؛ هو المشروع والنهج الذي تسلكه الشخصية العامة، بصرف النظر عن اسمها أو جهتها أو الفكر الذي تحمله.

ما يعنيني هو الموقف من حقوق الليبيين في التنعم بالعيش الكريم في بلدهم، واختيار من يحكمهم، واقتسام ثرواتهم بينهم بالعدل والسوية، والعيش أحراراً مكرمين على الأرض التي أورثهم إياها الله تعالى بتضحيات جدودهم.

أمانة الذاكرة:

وهناك هاجس متصل بهذه القضية اتصالاً وثيقاً، يتردد صداه كثيراً، ويصرَّح به في أكثر من موقع من هذا الكتاب، إنه هاجس حراسة الذاكرة الجمعية لهذا الشعب، وهذا البلد. إن هذا الكتاب ينطلق من مسلَّمة مهمة ومحورية في علاقة كاتبه بالحرف والورق، هي أن أمة بلا ذاكرة لا وجود لها، وأن حماية الذاكرة الجمعية هي الرسالة الكبرى في لحظات الأزمات. وكما ذكرت في الكتاب الأول أنه علينا «بناء ذاكرة سليمة بهدف تأسيس مستقبل سليم»[1].

ذلك أن لحظة الأزمات هي لحظات التأسيس الحقيقية لصياغة وعي الأجيال، ومراحل الأزمات تبقى هي المرجع في مفصلة تاريخ الدول والمجتمعات، وما لم تُصَن هذه الذاكرة بطريقة يمكن أن توصل للأجيال صورةً قريبةً من الكمال عن مراحل الأزمات والانتقال؛ فإن وعي الأجيال سيصاب بتشوّه خلقي لا يمكن أن تبني معه الأمة أي مستقبلٍ سليم.

هذا أنا:

هذا هو النداء الأخير في هذه المقدمة. ندائي على نفسي بأن هذه المقالات والفِكَر التي تحمل، والقيم التي تدافع عنها، هي للعبد الفقير إلى عفو ربه عبد الرزاق عبد السلام العرادي، وليس هناك آخر. إن هذه

---

(1) ما بين ظفرين للدكتور محمد المختار الشنقيطي.

الفِكَر والقيم هي التي نذرت حياتي للدفاع عنها، وهي التي حملت في مراحل حياتي كلها؛ حوّرتُ بعضها، وطوّرت القناعات في البعض الآخر، ولكن المحصلة النهائية التي بين دفَّتي هذا السفر هي أنا.

إن هذا ليس تشاغلاً بصياغة لفظية، أو تأملاً وجدانياً، بل هو تعبير عن حقيقة كاتب هذه المقالات، إنني أقدم نفسي من خلال هذه المقالات ليجد من يرغب في محاكمتي ضالّته، فأنا أقدم الأدلة، وأشدد على صحتها، وعلى كامل إرادتي في صياغتها والتعبير بها عما يدور في خلدي، وعما عملت له طيلة حياتي، سواء كنت مسؤولاً في المجلس الوطني الانتقالي، أو عضواً بحزب العدالة والبناء الليبي، أو مواطناً عادياً يعبر عن رأيه في القضايا الوطنية المطروحة على المواطن الليبي.

إن هذا الكتاب وثيقة أقدمها إلى محكمة التاريخ، وإلى أجيال الليبيين القادمين، ولم أتركها متناثرة في المنابر الإعلامية، وتعنّيت في جمعها، والتقديم لها والصرف على طباعتها، مع العلم أن الكتاب للأسف في ليبيا، لم يعد إلى سابق عهده، ولم ينل القيمة المرجوة بعد، فعلت كل ذلك، إيماناً مني بحق الأجيال في تلقي شهادتنا على العصر الذي عشنا، وبمسؤوليتنا عن جمع هذه الشهادة متكاملة حتى يستطيع الناس تكوين حكم منطقي متكامل عما كنّاه، وما كنَّا نطمح أن نكونه.

لم أنشغل في هذه المقدمة بشرح القضايا التي تطرحها المقالات إلا ما ندر، ولم أرد التوسع في تحليل محتواها؛ لأني لم أشأ تضخيم حجمه، ولا أن أتحكم في فهم القارئ وتفسيره لمحتوى الكتاب، ورفضت التدخل بينه وبين المقالات، لأني أعتقد أن ذلك لن يخلو من المزالق التي حذرت منها في كتابة المذكرات.

يجد القارئ بين دفَّتي هذا الكتاب المقالات كما كتبت، وبعناوينها

الأصلية، والمنصَّات التي نشرت فيها، يجدها مرتبة ترتيب تاريخ نشرها ليتسنى له وضعها في سياقها بسهولة ويسر، ولم يدخل عليها أي تغيير باستثناء تصحيح بعض الأخطاء المطبعية التي فاتت التصحيح عند النشر.

هذا الذي قدرت عليه، أيها الوطن الحبيب، هذا الذي بلغه جهدي في أداء حقك والشهادة على مرحلة من تاريخك، أسأل الله أن يكتب لي فيه قبول العمل، وأجر النصح، ويغفر لي خطأ القول والفعل، وأن يحشرني مع من وعى حجة الله فبلّغها للناس كما وعاها، وعليه توكلت وإليه أنيب.

سوق الجمعة، طرابلس ـ ليبيا

11 صفر 1440هـ

20 أكتوبر 2018م



سرت... مغامرة أم تفاهم[1]؟

امتلأت صفحات التواصل الاجتماعي بأحاديث عن نية اللواء المتقاعد خليفة حفتر في التوجه إلى سرت لمنازلة تنظيم الدولة، وانتشرت صور لسيارات ومدرعات وأسلحة جهزت لهذا الغرض، ووفود لشخصيات، كانت أركاناً في النظام السابق، تترى على معسكر باب عزيزية المرج.

انقسم المحللون بهذا الشأن بين سيناريوهين يلتقيان في هجوم لقوات حفتر على مدينة سرت لمنازلة تنظيم الدولة هناك، مدركين أن خطوط إمداده طويلة، وأن هذه الوفود ذاتها كانت حول القذافي من قبل، فرّت وتركته لحتفه، كما أن أكداس الأسلحة والتجهيزات والمعدات، ستسرق وتباع، كما بيعت في السابق، طبقاً لما صرح به عدد من قادة عملية الكرامة. هذا أيضاً كان مصير أسلحة القذافي، التي أضحت بالفعل بيد الشعب.

يذهب أحد السيناريوهين إلى أن حفتر والقوات المتحالفة معه من قيادات النظام السابق ستتمكن سريعاً من دخول سرت، عبر تفاهم مع بعض قيادات تنظيم الدولة، فيما يرى الآخر أن المتحالفين مع حفتر سيمكنهم هزيمة التنظيم بفعل خبرتهم وحاضنتهم الاجتماعية، إن وجدت، في مدينة سرت ومحيطها. لكن لا يخفي أصحاب السيناريوهين كبر المغامرة ونتائجها التي لن تغدو أكثر من استمرار للحرب والقتل والدمار.

---

(1) موقع عين ليبيا، 25 أبريل 2016.

لست هنا في وارد الدخول في متاهات الرد على هذه السيناريوهات، لكني سأسجل بعض الملاحظات، دون أن أدَّعي عدم صحتها بالمطلق، ومع ذلك أرى أنه من المناسب التأمل في منطق ما ينشر على أنه معلومات:

ـ لماذا انتشر هذا الخبر في هذا التوقيت، وهل له علاقة ببداية استتباب الأمر لمشروع الاتفاق السياسي الذي حصل على دعم الغالبية الساحقة من أعضاء مجلس النواب، بعد أن حاز على الغالبية نفسها من أعضاء المؤتمر الوطني العام الذين التأموا في المجلس الأعلى للدولة، وقرب عقد جلسة يصوَّت فيها على المهدي البرغثي وزيراً للدفاع، ويكون حفتر، في أفضل الأحوال، أحد الضباط التابعين له، في وقت يتزايد فيه الحديث علناً، ومن طرف قيادات من الثوار، عن تواصل مع البرغثي، وإمكانية التوصل إلى حلٍّ معه؟

ـ هذا إضافة إلى تقدّم الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، بصرف النظر عما يقال عن عملها، والجدل الدائر حوله.

ـ الغريب في الأمر أن التمساح وصبيانه خرجوا من الوحل مرة أخرى بالعقلية نفسها؛ تشجيع الحرب والدمار والقتل بدلاً من تطوير موقفهم، ودعم جهود المصالحة ووحدة الوطن، ورتق النسيج الذي ساهموا في خرقه.

ـ هل للأمر علاقة باندحار التنظيم في مدينة درنة التي سعى حفتر وإعلامه، التمساح وصبيانه، إلى محاولة عبثية يائسة لسرقة نصرها الذي صنعته أيدي الثوار من أهالي درنة؟ وثبات فاعلية حرب التنظيم بأبناء المدن المخلصين الصادقين، كما تجدد في درنة، بعد أن ثبت في صبراتة؟

ـ إن البحث عن شرعية حرب جديدة لا شك سيكون الشغل الشاغل لأمير الحرب الذي دخل إلى ليبيا من باب الحرب بعد أن خرج منها من

باب الحرب. إذا انتهت حرب بنغازي، بـ «نصر» لحفتر، أو بسلمٍ من البرغثي، فليس أمام حفتر إلا أن يشعل حرباً جديدة، تعطيه «شرعية جديدة»، تأملوا الأمر من هذه الزاوية.

ـ ارتفاع وتيرة الحديث عن توجُّه حفتر إلى سرت لا يخلو من غرض آخر هو الإشارة إلى أن حفتر أنهى معركة بنغازي، وسيطر عليها، وهو أمر لا يخلو من دعاية سابقة لأوانها؛ فرغم تقدّم قواته في الأسابيع الأخيرة، إلا أن السيطرة على مدينة مثل بنغازي ليس بالأمر السهل.

ـ اختراق تنظيم الدولة، رغم أنه واقع، وتقوم عليه الكثير من الشواهد، لا يصل عادة إلى درجة أن يسلم التنظيم المدن التي يسيطر عليها في أي مكان؛ فالتقاء المصالح بين التنظيم وحفتر، في بنغازي ودرنة، وربما في إجدابيا، والهلال النفطي؛ لا يعني أن التنظيم تابع لحفتر، فكما يعرف المتابعون لشأن التنظيم، فهو يعتمد على مقاتلين غير ليبيين بالدرجة الأولى، وهؤلاء ليسوا على تواصل مع حفتر، فأغلبهم شباب اقتنعوا بفكْر التنظيم، ومنهم مرتزقة يقاتلون لقاء رواتب، أو طمعاً في مكاسب.

ـ لا أنشر هذا الكلام رغبة في تثبيط الهمم عن الاستعداد لأي قادم، ولا أدَّعي أن تنظيم الدولة محصن عن الاختراق من أي نوع، كما لا أظن أن قيادات النظام السابق نسيت ثأرها مع الشعب الليبي الذي انتزع منها ثرواته وحريته، بعد أن ملكته ردحاً من الزمن، لكنني أقول هذا إيماناً بأن معركة الليبيين الحقيقية ينبغي أن تتوجه نحو المصالحة وبناء مؤسسات موحدة للدولة، وهو ما ينبغي أن تنشغل به النخبة، وتتوجه إلى تفعيله وسائل الإعلام الوطنية الليبية.

ـ إن المعركة الحقيقية مع تنظيم الدولة، ومع كل أعداء الدولة الليبية هي معركة ثوار ليبيا، والمخلصين من قياداتها العسكرية والسياسية، وهي

مسؤولية أصيلة للدولة الليبية ومؤسساتها، وإذا حاول حفتر أن يخوضها دون تفويض من الدولة الليبية، أو لإضعاف مركز السلطة الشرعية من أجل القفز على السلطة؛ فالرد عليه يكون بتوضيح عدم أحقيَّة حفتر، أو غيره، في شن أي حرب دون توكيل من السلطة الشرعية، ويجب أن تعد ضمن انقلابه المتواصل منذ أكثر من سنتين.

لا يمكن أن تعيش سلاماً حقيقياً دون مصالحة حقيقية، تلغي التمييز ضد كل أبناء الشعب الليبي، وتعطي ذوي الحقوق حقوقهم، وتحيل ملفات من يرغب في ذلك إلى القضاء الليبي، بعد أن تقوم الدولة. ما سوى هذا سيظل حروباً عبثية تطحن البلد، وتنهب بموجبها أعمار أبناء ليبيا، وتخرق سكينة الآمنين من أبناء ليبيا، وتدمر المدن والموارد، ومقومات الوحدة.

ولله الأمر من قبل ومن بعد



مراسم التسليم والاستلام[1]

أعرف كما يعرف كل الليبيين الأحرار الغيورين على وطنهم أن مراسم التسليم والاستلام عزيزة في قوم لم يستلموا ولم يسلّموا، ولومهم مقتصر على من استلم ولم يسلّم، لكن في حالتنا هذه فإن التسليم والاستلام غاية في الأهمية والمراسم أهم[2].

المقاتلون الليبيون سيتولون حماية منشآت الإمارة في مدينة سرت؛ لكي يتمكن إخوانهم من غير الليبيين من حضور احتفالات العيد مع ذويهم في بلدانهم... إنها حرب من أجل المبطن والفاصوليا، ولربما السفنز بالدحي!

إن إجازة «العيد الصغير» تتطلب إعداد مسرح القتال بمفرقعات عند بوابة السدادة، إيذاناً بدخول شهر الصيام. تزينت الأرض والسماء باللون الأحمر القاني، وتمَّ التوقيع على مستندات التسليم والاستلام المبدئية لثمانية شهداء استلموا الآخرة وسلّموا الدنيا، ولكن هذا كان مجرد تمرين (بروفة) للحفلة الكبرى التي كانت بويرات الحسون مسرحاً لها، فتراقصت

---

(1) موقع عين ليبيا، 22 يونيو 2016م.

(2) شاع في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، التابعة لعملية الكرامة، أن التقدّم الذي حققته قوات البيان المرصوص في سرت ما هو إلا عملية تسليم واستلام، إلى هذه الدرجة بلغت بالدماء الزكية التي دفعت من أجل تحرير سرت من تنظيم الدولة الإرهابي.

أرواح أكثر من (30) شهيداً سلَّموا مهامهم الدنيوية، وغطت دماء أكثر من مئة جريح المسرحَ، معطية الحفل اللون الأحمر الذي يفوح منه ريح المسك عندما يقوم الأشهاد بين يدي ربهم.

وغير بعيد بفندق جي دبليو ماريوت الصحراء صعدت روح الوزير الشهيد محمد سوالم، معلناً تسليم مهام وزارة العمل إلى من يكملون المسيرة، تاركاً فنادق شرم الشيخ والعقبة ودبي، لمن بخس الوطن عملهم، وأحبط التردي كل محاولات التحليق بأرواحهم.

أصرَّ الشهود على حضور وزير الشهداء ونقيب المحامين ليلقي مرافعته الأخيرة التي جرفت تخريفات الدباشي إلى المزبلة في مراسم حضرها الشهيد والشهود، عبد الرحمن الكيسة سلم نقابته واستلم منصب وزير الشهداء من جديد، أكمل مهمة تسيير الوزارة في الدنيا، وارتقى ليخبر الشهداء بما فعل فيمن ائتمنوه عليهم من عائلاتهم.. يخبرهم هناك في أجواف الطير الخضر في ظل عرش الرحمن، بحقيقة أدائه في الوزارة، ويقدم تقريره في حضرة أرباب العمل، معلناً أن قوانين الحرب والسلام، وبناء الأوطان والمعارك التاريخية لا يخوضها من يألف النعيم، ويربكه التبديل بين البدلة الحريرية، والبزة الخشناء. إن وزراء يقضون في سوح الوغى لتاج كرامة وعنوان فخار.. رحمكما الله من وزيرَين مجاهدين؛ لتتم مسرحية التسليم والاستلام كما خطط لها من قبل قيادة التنظيم، ترجّل كل من إبراهيم عبد العالي وعبد السلام النجار، وهما من الوجوه العسكرية البارزة، معلنَين تنحِّيهما إلى الفردوس الأعلى بإذن الله، موكلين تسيير شؤون الدنيا إلى رفاقهما في الهندسة العسكرية، مؤذنين بنوع راقٍ من التبادل على المناصب.

أما زميلهما في الكتيبة (166) عمر الحصان فترك الأمانة في يدي

ابنيه، وسلمهما الراية التي أدَّيَا بها ركعتي شكر على معسكر الساعدي، بعد أن سلمهما إياه نظراؤه في تنظيم الدولة.

لا خوف من التنظيم؛ فالقيادة العامة التي ترابط آلياتها على أبواب معاقل التنظيم، في تراب ليبيا الحبيبة كله، ويدكّ طيرانها الجسور التي شيَّدها التنظيم في درنة يومياً، إضافة إلى المدارس، ومحطات توليد الطاقة في درنة وبنغازي؛ لأن هذه الأماكن هي التي يتحصن فيها قادة التنظيم الخطيرون. طيران القيادة العامة، وقيادة أركانها يشن حرباً استباقية على تنظيم الدولة تقتل الأطفال الذين يحتمل أن يلتحقوا بالتنظيم بعدما يبلغون الحلم، ويصلون السن القانونية للانخراط في جيش داعش! هل فيكم من له قدرة على تخيل فيلم كوميدي بهذا المدى من السخرية؟ أجيبوا! لا أخال أنكم تستطيعون.

القنوات الليبية تنقل خطب الجمعة من مساجد سرت، مشهد غاب منذ عام أو يزيد.. كل هذا ولم يكتمل مشهد الاستلام والتسليم بعد.. ما زال لدى شباب ليبيا أرواح تتوق إلى الجنة، وما زال في حلوق أمهات ليبيا زغاريد تودع عزيزاً إلى الجنان، وما زال تراب ليبيا عطِشاً لدم شهيد يروي له قصة الآباء المؤسسين، وما زال في سماء ليبيا متَّسع لروح شهيد تحلق معلنة أن الوطن يستحق دماءنا، وأن لأمتنا عدواً هو الإرهاب والتطرف بكل ترجماته.

ما زال سجل تسليم واستلام العار يسجل أسماء قوم ابتلينا بهم، لا همَّ لهم إلا ذواتهم وليذهب الوطن إلى الجحيم، يبخسون دماء سكبت من أجلنا وأجل هذا الوطن لنحيا أحراراً، ولكن عند الله تجتمع الخصوم.

ما يقارب المئتان من الشهداء، مئات الجرحى، عشرات الأيتام، عشرات الأرامل، عشرات الثكلى، مئات الأسر المكلومة، كل هذا وثمة

من يملك القدرة على التشكيك في أن المعركة وطنية، ثمة من يملك القدرة على مداراة خجله من فضيحته بشرب الماءِ المالح لتنتفخ وجنتاه فلا تظهر تجاعيد الخجل في محياه الفولاذي! مرة أخرى يضيّعون فرصة يُلمّ بها شعث الوطن.

كل هذا وعملية القرضابية (2) تراوح مكانها وتصفّح سياراتها، وتعد العدة للانقضاض على طفل في درنة، ومحطة لتوليد الكهرباء في محيط بنغازي، وأنبوب يحمل ماء شربٍ لطفل في الجنوب، كل هذا وجيشهم الباسل يشحذ سلاحه لمعركة تنظيم الدولة الفاصلة في الهواء الطلق بين السودان ومجاهل الصحراء الليبية، وعين «جيشهم» على الموارد والحقول، ومطارات الصحراء، حيث تروّج التجارة المحرمة، وتتفتق عبقريات التهريب، وتلتقي مصالح عصابات غسيل الأموال، بأباطرة المخدرات، بصنّاع تجارة الحروب.

اللهم هذا رمضان، وهؤلاء شهداؤك على خلقك.. اللهم اسمع شهادتهم فيمن يريد ليبيا لليبيين، ومن يريدها لنفسه ولبَنيه.. اللهم اسمعها فيمن يرخص دماء شباب ليبيا دفاعاً عن الأرض والعرض والحرية، ومن يريقها رغبة في سلطة أو حظوة أو مال... اللهم مكّن لأحَب الفريقين إليك... قولوا آمين.



ضرورة المصالحة وضرر الاستبداد وحصاده المر[1]

إن الشعوب التي ابتليت بأحكام استثنائية رعناء تدفع ضريبة من أعمار أجيالها وجهود أبنائها لترميم ما أفسده الطغيان؛ وذلك لأن ضرر المستبدين لا ينتهي بانتهائهم، ومشكلاتهم لا تتوقف بإسقاط أحكامهم لأنهم زرعوا في كل شبر من الوطن مشكلة، واستنبتوا في كل دقيقة من أوقات حكمهم المقيت معضلة تستعصي على الحل، فكلما ظن الثوار الأحرار أنهم اقتربوا من لحظات البدء في تأسيس دولة القانون التي تسع كل الناس، وينال فيها كل مواطن حقه، وتصان فيها كرامة كل إنسان؛ أطلت معضلة برأسها من تلك المعضلات التي تنتمي للعهد المظلم الذي دفع الناس أعمارهم وأوقاتهم وفلذات أكبادهم للإطاحة به وتجاوز مراراته، وهذا من نكد الدنيا على الأحرار والمصلحين الذين جعلت المطبات في وجوههم تثبيطاً للهمم وإيغالاً من أعوان الطغاة في نشر اليأس بين الناس، حتى يحمدوا عهد الطغيان والاستبداد، لكن هيهات!

لن نعود للقيود:

على شعبنا الأبي أن يعرف ويعلم علم اليقين مكمن الداء وأصل المشكلة، ولا بدَّ أنه قد بلغ سن الرشد وذاق طعم الحرية بعد تضحيات جسام، وعاش نشوة النصر، وآثر المنية على الدنية، وأقسم ألّا يعود إلى

(1) موقع عين ليبيا، 27 يونيو 2016م.

القيود والسلاسل، فالمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين. أقول هذا لأنه تواتر في الأسابيع المنصرمة دعوات من تلك الدعوات التي تدسّ السم في العسل، كما تعوّد أهلها خلال أربعين عاماً من تحريف القول عن مواضعه وتسمية الأشياء بغير أسمائها؛ أليسوا هم من دعم حكم الفرد المتسلط بحكم الشعب؟

الدعوة الجديدة التي جمع القوم جهودهم للترويج لها من أجل شغل الرأي العام عن الانتصارات التي حقق الأبطال الأحرار من حاضنة الثورة وعمودها الفقري مصراتة على نابتة الغلاة الدواعش الذين يتمتعون بحلف استراتيجي مع بقية المتباكين على العهد البائد والحالمين بعودة الزعيم الأوحد... الدعوة الجديدة تغازل بعض أركان ثورة السابع عشر من فبراير، وهي دعوة تمتطي ظهر المصالحة الوطنية، والمصالحة أمر يصبو إليه كل العقلاء الراشدين من أبناء هذا الوطن، لما لها من دور في تضميد الجراح ولمِّ الشمل وإنهاء النزاعات المسلحة وغيرها. وهذا يدعونا للوقوف على تعريف المصالحة واستكناهِ حقيقتها، ومعرفة آليات استمرارها؛ لأن معرفة مصطلحات المفاهيم الصحيحة مفتاح لإدراك كل حقيقة، ولم يُجْنَ على شيء في عصرنا هذا كما جُنِيَ على المصطلحات التي حُرفت ومزقت مفاهيمها كل ممزق.

نعَم للمصالحة:

المصالحة في أشهر تعريفاتها تعني: «إيجاد سبل للعيش بين أعداء سابقين» وتعني في تعريف آخر: «الرجوع إلى مجلس واحد، والعمل في توافق جماعي، واستعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يسبب فيها أي طرف الضرر للآخر، وحالة يأمن فيها الكل من حصول ذلك الضرر من جديد، وحيث يلغى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة»، فهذان التعريفان

يحيلان إلى جملة من القضايا تحتاج إلى توقف؛ ففي التعريف الأول ثمة أعداء سابقون فرضت عليهم الظروف، التي توصل المتخاصمين عادة إلى طريق مسدود، إيجاد سبلٍ للعيش المشترك، وذلك الإيجاد لا يتطلب منهم محبة قلبية ولا مودَّة أخوية، بل يوجب عليهم فقط أن يعرفوا أن هذا الجلوس ضرورة لدفع ما هو أنكى وأشد ألماً في قابل الأيام على ضوء ما حدث سابقاً، وهذا يستدعي من كل طرف الكف عن البغي والتَّعدِّي على الآخر حفاظاً على ما تبقى، وضماناً لمستقبل أكثر سلاماً وأماناً.

والتعريف الثاني أكثر تحديداً وتفصيلاً؛ لأنه حدَّد آلية العيش المشترك، حيث جعلها مجلساً واحداً مع عمل متكامل بين المتخاصمين سابقاً ليصلوا إلى استنبات علاقة سليمة يأمن فيها الجميع من حدوث أعمال عدوانية تلحق ضرراً بأيٍّ من المتخاصمين.

هذا الجهد النبيل الذي حثَّ عليه الإسلام وسمّاه القرآن صلحاً وجعله خيراً يحتاج إلى شروط للحصول عليه أولاً، وضمان استمراراه ثانياً؛ من أهم تلك الشروط:

1 ـ وجود الأكفاء النزهاء المقبولين من جميع الأطراف.

2 ـ قبول المتخاصمين جلوس بعضهم إلى بعض جلسة الند للند.

3 ـ إظهار القابلية الحقيقية للتفاهم بين الطرفين.

وفي ضوء هذين التعريفين وهذه الشروط نلاحظ أن بعض دعوات المصالحة المتباكية على عهد الاستبداد، إنما هو ذرّ للرماد في العيون؛ لأنه إذا كان الداعي للمصالحة يطلب من المتضررين الذين فقدوا كلَّ غال ونفيس في سبيل حريتهم العودَة إلى القيود مقابل استمتاعه هو بميزات مادية فقدها مع أفول نجم الطغيان، ويغلف ذلك التباكي على المصلحة الشخصية والنفوذ الزائف بالدعوة إلى المصالحة التي يشترط فيها عند

المتباكين أن يتوب الأحرار من ثورتهم على الاستبداد، وأن يندموا في اليوم الذي قالوا فيه: «لا» للطاغية الأكبر، خاب العقلاء وخسروا إن أصغوا لمثل هذه الدعوة الفاشلة.

مصراتة ضد الطغيان وضد الإرهاب:

ركزت إحدى تلك الدعوات على أهل مصراتة لما لهم من تاريخ نضالي مشرف، وحاولت أن تجعل مصراتة التي ضحّت بكل ما تملك هي السبب الرئيس في مشكلات راكمها نظام أربعيني أهلك الحرث والنسل وعاقب كل حر؛ قال لا بملء فيه، ولم يعاقب أحداً كما عاقب مصراتة وأهلها، وقد استكثرت الدعوة البكائية على أهل مصراتة وقوفهم في وجه الطغيان، والحقيقة أنه ما كان يليق بأهل مصراتة النبلاء إلا أن يقفوا مع ومضة الحرية التي أشرقت يوم السابع عشر من فبراير؛ فإن من جاهد أجداده الاستعمار ومخلفاته لا يليق به إلا أن يقارع الاستبداد الذي هو استعمار داخلي، وهذا ما وفق الله له أهل مصراتة وغيرهم من أحرار الوطن الغالي؛ ألا يستحيي أولئك الذين يحملون أهل مصراتة وزر من كان يدكّهم بالصواريخ والمدافع ومن شرّد الآمنين وحاصرهم الليالي ذوات العدد، وكان شعارهم حينئذ «صَفِّهم بالدم يا قائد»، كل ذلك حرصاً على كرسي زائل، وقد زال شر إزالة؟!

مكاسب لصالح الوطن:

لقد كسبت مصراتة من وقوفها مع الحق مكسباً عظيماً، حيث جدد أهلها عهد أجدادهم، وشاركوا في كتابة التاريخ الليبي الحديث بدماء أبطالهم التي امتزجت مع بقية المدن الأخرى، وذلك موقف مقدَّر وتاريخ مصون لأهل مصراتة يعرفه لهم الأحرار في كل مكان، كما أنها ستبقى غُصَّة في حلوق كل من يحاول الاستكبار بغير حق في بلدنا الحبيب.

ألا يكفي مصراتة شرفاً أن الله عصم بها وحدة القطر الليبي الذي حاول المقبور أن يقسمه نصفين إرضاء لنزوته الطغيانية وتشبثاً بالكرسي الذي أرهق الليبيين من أجله؟! وإنّ تباكيَ أركان ذلك العهد البائد على المميزات التي فقدوا لن يغير من الواقع شيئاً، ولن يرجع طغياناً انقضت أيامه، ولهم الحق في الالتحاق بداعش وأخواتها، لكن الثوار الأحرار بالمرصاد لكل من تسوّل له نفسه الطغيان، كما أن أيديهم ممدودة لكل المخلصين الذين يؤلمهم الوضع الذي تسببت فيه سنوات الاستبداد العجاف وملحقاتها؛ التي لا تزال تعمل ليلَ نهار من أجل تعكير الجو، وبثّ الفرقة، وشيطنة المصلحين، وتشويه الثوار.

وطن خال من الاستبداد ومن الإرهاب:

علينا أن نعلم أن مقومات المصالحة الوطنية متوفرة في ليبيا؛ لما حباها الله من وحدة الدين، واتحاد المذهب، والتداخل والتناغم القبلي، والتفاهم الجهوي، والتمازج الأسري، ولا تحتاج إلا إلى رجال مخلصين يأخذون على أيدي السفهاء من كل قوم، ثم يجمعون الناس على كلمة سواء تستبعد الاستبداد والمستبدين، وتطهر البلاد من الإرهاب، لما علم مقدماً من خطورتهما، وما شاهد الناس من فظاعة آثارهما.

ولله الأمر من قبل ومن بعد



فشل انقلاب تركيا: الحمد لله على سلامة دول الخليج[1]

(1)

سقط مئات القتلى في تركيا، والألوف في مصر وفي اليمن، ومثلها في ليبيا، وأضعافها في سورية، ومع ما لحق هذه البلدان من دمار وحصاد علقم، لا تزال تتجرعه هذه الدول من جراء سموم غرفة العمليات، التي يسيرها ويجتمع فيها كل هارب وخائن لفظه شعبه، تلك الغرفة التي تدار من قبل ثلاث دول عربية، ودولة أوربية، وبعلم أمريكي، وتخطيط صهيوني، وتعاون رافضي.

هي غرفة تعمل على إعادة أنظمة الاستبداد، التي ورثت الدول الاستعمارية، وعملت على تزييف وعي الشعوب، وانتهاك حقوقهم، وقد عددت تلك الأنظمة أساليب التزييف والقمع، حتى ظن الحكام وأسيادهم أن هذه الشعوب لم يعد فيها عرْق ينبض، لكن الشعوب بلغت درجة من الاحتقان جعلها تنتفض مع أول بارقة أمل.

تلك البارقة التي بدأت من تونس وعمَّت معظم البلدان المحكومة بعساكر في ألبسة مدنية، وكانت الأنظمة البائدة تتساقط الواحد تلو الآخر

---

(1) موقع عين ليبيا، 19 يوليو 2016م.

كأوراق الربيع، بين هارب وأسير ومقبور ومحروق متآمر، ومكابر أرعن. صارت براميل المتفجرات وجبات إفطار يقدمها كل صباح لأطفال الشام.

منذ ذلك الحين والغرب وعملاؤه في المنطقة الذين ضاقوا وخافوا من المدِّ الثوري بدؤوا التخطيط والترصد لإعادة الوضع على ما كان عليه قبل انطلاق الثورات المباركة.

حاولت غرفة عمليات التآمر ترويج إفك مفاده؛ أن الشعوب ملّت من الأنظمة التي انبثقت عن الربيع العربي، وسوّقت هذا الإفك في تهريجها الإعلامي الهادر، وذلك محاولة منها في إخفاء الدمار الذي ألحقته من خلال الثورة المضادة التي تمَّت بتنفيذها ورعايتها مالياً، بعد أن خطط لها غربياً، ولحنق هذه الغرفة المشؤومة وأسيادها على الشعوب العربية اتخذت في سبيل وأدها طرقاً شتى ووسائل عدة.

(2)

ففي الكنانة لمحورية مصر وأهميتها، موّلت غرفةُ العمليات الانقلابَ العسكري الفاشي الذي أرجع مصر عشرات السنين إلى الوراء؛ فالانتهاكات على أشدها والقتل خارج القانون صار أمراً مألوفاً مباحاً في مصر.

وفي تونس حاولت إعادة السيناريو المصري، غير أن تعثر الانقلاب الواضح في مصر، ومهنية الجيش التونسي جعلها تأخذ طريقاً آخر عنوانه نشر البلبلة من خلال الاغتيالات السياسية، ثم تمويل مرجعيات دكتاتورية لتكون واجهة لها، ولولا حكمة التونسيين لكانت سجون القيروان الآن مسالخ للأحرار.

وفي اليمن قامت الغرفة بتمويل الحوثي ودعمه من خلال ابن المحروق المقيم قريباً من الغرفة؛ لتترك اليمن في حرب داخلية لا تبقي ولا تذر، ولتسلّمه على طبق من ذهب لإيران.

ولم تكن ليبيا، ذات المكانة الاستراتيجية، لتتركها الغرفة تشق طريقها نحو الاستقرار والتقدّم لتنسى عهد المقبور وسنواته العجاف، فقد أوحى أسياد الغرفة في الغرب لعبيدهم في الغرفة أن استقرار ليبيا يعني انتهاء أي دور تجاري لمحدثي النعمة المموِّلين للثورة المضادة، فقامت الغرفة بتمويل انقلاب فاشل على قناة العربية؛ القناة التي صارت أنشط منبر إعلامي للثورة المضادة.

حتى المغرب التي شهدت تحولاً إصلاحياً حكيماً لم يسلم من مخططات الغرفة واستهدافها، فقد كشف المغاربة عن مخططات وتهديدات تنطلق من الغرفة لنشر الفوضى في المملكة المغربية، وإسقاط الحكومة المنتخبة، فقط لأنها ذات توجه لا يروق لأهل الغرفة المشؤومة.

(3)

لم تكن المؤامرة الكبيرة التي حيكت ضد تركيا ونظامها الديمقراطي مفاجئة، بل كان المراقبون يتوقعون عملاً من هذا النوع في كل لحظة وفي كل حين، وذلك لأن غرفة العمليات التي نصبت نفسها وكيلاً لحماية المستبدين، وسداً منيعاً دون تطلعات الشعوب للحرية والديمقراطية لم يهدأ لها بال منذ نجحت مؤامرتها نسبياً في إسقاط أمل المصريين في حياة كريمة وحرة، ونجاحها في إطالة عمر نظام بشار الأسد، ونشرها للفوضى في اليمن، والتقتيل والتهجير في ليبيا.

ومنذ ذلك الحين وهي ترى أن النظام الديمقراطي ذا التوجه الإسلامي يقف عثرة في إكمال مخططاتها، وذلك لأن النظام في تركيا قدّم مثالاً حياً لنجاح الإسلاميين في الحكم وتصالحهم مع الحداثة من غير صدام، وكونهم نقلوا تركيا من دولة قريبة من الفشل إلى دولة رائدة في المجالات كلها.

وقد حاولت غرفة العمليات مع تركيا أولاً محاولة ناعمة، حيث كانت لهم يد في تمويل المعارضة في الانتخابات؛ ما نشأ عنه تقدّم نسبي للمعارضة في الانتخابات التشريعية التي جرت في يونيو (2015م)، وقد نشأ عن ذلك التقدّم عدم استقرار سياسي، وهو ما تطمح له الغرفة. غير أن الأتراك خيبوا أملهم في الانتخابات العاجلة التي دعا لها رئيس الجمهورية في نوفمبر (2015م)، حيث صوّتوا بأغلبية مريحة لحزب العدالة والتنمية ليواصل مشوار البناء، وليرغم أنف الثورة المضادة.

ولَمَّا لم تنجح تلك الوسيلة الناعمة؛ بدأت الثورة المضادة في التشويه الإعلامي لأوردغان وحزبه وصولاً إلى الانقلاب الفاشل؛ الذي كان الإعلام التابع للغرفة راعياً رسمياً له من خلال قناتي سكاي نيوز والعربية؛ اللتين روّجتا له وكذّبتا في أخبار كثيرة كالعادة في مؤامرة كبيرة أُعِد لها إعداداً ضخماً، لكنها باءت بالفشل بسبب يقظة الحكومة التركية وقيادتها، ولأن الشعب التركي العظيم ذاق طعم الحرية والاستقرار السياسي لأكثر من عقد من الزمان، ولم يعد رجوعه للأزمنة العسكرية متاحاً بأي حال من الأحوال.

(4)

أحمد الله على سلامة المملكة العربية السعودية[1] وباقي دول الخليج، عدا أعضاء الغرفة، من العبث ونشر الفوضى بهم؛ الذي تطمح له غرفة العمليات من أجل استكمال مشروعها الخبيث؛ الذي كان ستُعبّد له الطريق لو نجح الانقلاب في تركيا.

العبرة الأهم المستخلصة من كل هذا؛ أنه يجب أن تنتبه الدول

---

(1) كتب هذا المقال قبل أن تكشف العديد من وسائل الإعلام أن الإمارات والسعودية لم يكونا بعيدَين عن هذا الانقلاب.

الراشدة لخطر هذا التمدد الفاشل، فتأخذ حذرها وتوقف هذه الغرفة المشؤومة وأهلها عند حدّهم قبل أن يستفحل الأمر وأن تصلهم النيران. عليهم أن يعوا أن التصدي لهذه الغرفة وتوحيد الجهود لإجهاض محاولاتها مصيري، فوجودها مهدِّد لوجودهم.

صار من الواضح أن الغرض من كل هذه المحاولات التخريبية هو كشف ظهر المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج، غير المشاركة في الغرفة المشؤومة.

بات واضحاً أيضاً أن إضعاف عمق بلاد الحرمين الاستراتيجي، الذي صار الرافضة[1] يتمددون فيه من كل جهة، وقد صار من اللازم على المملكة العربية السعودية[2] وعلى تركيا والمملكة المغربية والسودان والجزائر، وجميع القوى الثورية في اليمن وسوريا ومصر وليبيا وتونس، مواجهة غرفة العمليات وممِّوليها، فليس معقولاً أن تستمر غرفة من المنبوذين في نشر الفوضى والاقتتال في ربوع هذه الدول من غير أن يوقَفَ المجرمون عند حدّهم، تركيا ستكون خير ظهير للجادّين في تفكيك المتآمرين ومخططاتهم.

ولله الأمر من قبل ومن بعد



(1) بتُّ مقتنعاً أن لغة الخطاب هذه يجب أن تتغير، وعلينا أن نبحث عن خطاب للتعايش مع إخواننا من الشيعة، وبالذات بعد رسالة المرشد الإيراني السيد علي الخامنئي لشيخ الأزهر الشريف الشيخ أحمد الطيب، والذي حرم فيها الإساءة إلى الصحابة وأمهات المؤمنين.

(2) قبل أن يكشف أن المملكة العربية السعودية كانت جزءاً من هذه الغرفة.

الحالة الليبية... استعصاء الفهم والحل[1]

أزعم أني من المتابعين اللصيقين بالحالة الليبية منذ سنوات طويلة، ومع ذلك أُقرُّ بالعجز عن مجرد تصور المشهد السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي والاجتماعي الحالي المتداخل في أطرافه وأبعاده ومسمياته، حتى أصبح مجرد استحضار العوامل المؤثرة فيه، وموازين القوى، وضوابط التحالفات مطلباً عزيزاً في حد ذاته.

في هذا المقال أحاول تفكيك بعض الخيوط المتشابكة، وتحديد ملامح بعض الأطراف، لعلّي أفلح لاحقاً في محاولة قراءة بعض الخلفيات القريبة، أو أساهم في تقريب العوامل المتحكمة في تحرك بعض هذه القوى.

خطل[2] التصور:

في مناسبة سابقة تحدثت عن خطل التصور الذي يقرأ المشهد الليبي من خلال مقولة الثورة والثورة المضادة، ومن خلال مقولة الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين. لستُ الأول الذي طرح هذه الفكرة، فقد سبقني إليها المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا سابقاً طارق متري.

طرحت وجهة نظر تقول: إن الصراع في حقيقته هو بين من يريد الدولة

---

(1) موقع عين ليبيا، 26 يوليو 2016م.

(2) الخَطَلُ: الكلام الفاسد الكثير المضطرب.

المدنية الديمقراطية، ومن يريد «دولة على مقاسه» أو يريد دولة عسكرية. ومع اعتقادي ببقاء هذا الإطار صالحاً لتشخيص المشهد إلى اليوم، وربما إلى المستقبل المتوسط، فإني أضيف إليه تحفظاً جديداً، وهو أن هناك قوى لا تحركها هذه الدوافع بقدر ما تحركها عوامل خصوصية، ذات طبيعة مدينية (مشكل مدينة معينة؛ درنة، بنغازي) مع ملاحظة أن هذه المشاكل، وإن بدت خصوصية جداً، فإنها ذات أبعاد وطنية، وربما إقليمية ودولية.

أطراف المشهد:

لا شيء يمكن وضعه تحت اليد بطمأنينة عند الحديث عن أطراف المشهد الليبي الحالي. إن كل محاولة تعيدنا إلى الدوامة ذاتها؛ فعلى أي أساس يمكن تقسيم هذه الفسيفساء المتداخلة جداً، والمرتبكة جداً؟ إنها تشبه أرخبيلاً من المطاط لا يمكن وضع حدود مستقرة لجزره.

سنجازف هنا بمحاولة رسم ملامح الأطراف الرئيسة، ومواقفها من المعضلة الليبية، على أن نحاول في مجازفة أخرى، إن كتب الله في العمر بقية، تلمُّس الخطوط العريضة لخلفيات مواقف الأطراف الرئيسة.

إن التعبير بمصطلح المكونات يبقى، في نظري، أكثر دقة من الحديث عن «أطراف»؛ لأن بعض المجموعات التي نتحدث عنها قليلة الحجم، بحيث لا يمكن إطلاق طرف عليها، وإن كان تأثيرها أحياناً داخل أحد الأطراف الرئيسة، ومن ثَمَّ في المشهد العام، يفوق بكثير حجمها الفعلي على الأرض.

هذه التقسيمات ستظل نسبية إلى درجة كبيرة، إلا أنه لا شك يجلي بعض الصورة الضبابية، ولقد نتج عن مواقف هذه التقسيمات ورؤاها للحل، مهما كان ناقصاً أو مبتوراً أو منعدماً، متلبس بغياب أفق واضح

للتغلب على المعضلة الليبية بشكل شامل، وقد ساهمت العوامل الخارجية في تأجيج حالة الالتباس هذه، وتعميق آثارها.

مع الاتفاق:

قبيل توقيع الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية نهاية سنة (2015)، انقسمت المجموعات التي وقفت خلف عملية فجر ليبيا، والتي وقفت مع الكرامة على نفسها.

فالمجموعة التي اشتهرت باسم فجر ليبيا، كتيار سياسي ينضوي فيه أغلب قوى ثورة السابع عشر من فبراير في غرب ووسط ليبيا؛ أيّد منهم فريق الاتفاق السياسي وعارضه فريق:

- ويضم الفريق المؤيِّد للاتفاق السياسي والمؤسسات المنبثقة عنه، مجموعات عسكرية ومدنية، منها حزب العدالة والبناء، وحزب الوطن، والاتحاد من أجل الوطن، وحزب التغيير، والنواب المقاطعون، وأعضاء كثر من المؤتمر الوطني العام (المجلس الأعلى للدولة لاحقاً) يمثلون مختلف مناطق ليبيا وتياراتها، وعدداً من أعضاء البرلمان، إضافة إلى لفيف من الكتائب العسكرية من مدن طرابلس ومصراتة والزاوية وصبراتة، وعدد من مدن الساحل.

انضم إلى هذا الفريق عدد آخر من أعضاء البرلمان المحسوبين على عملية الكرامة، كما انضمت قوة حرس المنشآت النفطية بالمنطقة الوسطى التي يقودها إبراهيم جضران. كما نشط فيه جناح عريض من قوات الكرامة بقيادة وزير الدفاع في حكومة الوفاق المهدي البرغثي.

وتتلخص رؤية هذا الفريق لحل المعضلة الليبية في الاتفاق السياسي الموقَّع في الصخيرات، ويدافع هذا الفريق عن الاتفاق السياسي

والمؤسسات المنبثقة عنه، وتسجل أغلب أطرافه تحفظات على الاتفاق، إلا أنها ترى أنه الحل الممكن حالياً.

ضد الاتفاق:

وفي مقابل هذا الفريق، متعدد المشارب، يبرز فريق آخر، يقف على النقيض من الاتفاق السياسي، وإن اختلفت رؤاه فيما عدا رفض الاتفاق.

ويضم فريق المناوئين قوى ممن كانوا ضمن تحالف فجر ليبيا، يتقدمهم سياسياً، رئيس المؤتمر الوطني العام نوري أبو سهمين وبعض أعضاء المؤتمر، والقيادات السياسية والعسكرية التاريخية للجماعة الليبية المقاتلة، (باستثناء رئيس حزب الوطن: عبد الحكيم بلحاج)، ومفتي ليبيا الشيخ الصادق الغرياني وعدد من مشايخ دار الإفتاء، إضافة إلى فعاليات اجتماعية ومدنية من منطقة الغرب الليبي من الزاوية وطرابلس ومصراتة وغريان وزليتن، تؤيدهم قوى عسكرية من هذه المدن.

وتتقاطع معه كتائب في الشرق الليبي، من مقاتلي مجلس شورى ثوار بنغازي، وسرايا الدفاع عن بنغازي، كما يعد مجلس شورى مجاهدي درنة أقرب إلى هذا التيار منه إلى الفريق الآخر.

ومع هذا الفريق في رفضه للاتفاق السياسي يقف قائد عملية الكرامة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وعدد من مجلس النواب، وبعض قيادات التيار الفدرالي في المجلس.

ويختلف موقف هذين الفريقين من الاتفاق السياسي؛ فتيار الكرامة لا يرفض الاتفاق جملة، لكنه يتحفظ على مواده التي تقصي حفتر، كما يرفض بعض تطبيقاته التي قد تنزع بعض الصلاحيات والنفوذ.

مع هذا الفريق تقف أيضاً كتائب من مدينة الزنتان بالغرب الليبي، وبعض المجموعات العسكرية في الجنوب والوسط، إضافة إلى رئيس

ووزراء حكومة عبد الله الثني، وبعض القيادات الاجتماعية في المنطقة الشرقية.

إضافة إلى موقف ملتبس وغير معلن تماماً من رئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل، وبعض القيادات في الحزب.

إسقاط الاتفاق:

تختلف رؤية الفريقين إلى الحل؛ ففي حين يسجل الفريق المحسوب على عملية الكرامة تحفظاته علناً ورغبته في إسقاط الاتفاق السياسي، أو إلغاء بعض مواده، وتعديل بعض المناصب في الحكومة، يسجل بعض مراكز الفريق الآخر، المحسوب على تيار فجر ليبيا، تحفظات على الاتفاق السياسي، ويطالبون بإسقاطه، وإطلاق حوار ليبي ليبي جديد، بعيداً عن الرعاية الأممية.

فيما لا يجد المراقب موقفاً واضحاً من مسألة بناء الدولة ككل، ولا رؤية للخروج من الأزمة الحالية، لدى بعض المجموعات العسكرية الموجودة في الشرق الليبي (شورى بنغازي، شورى درنة، سرايا الدفاع عن بنغازي).

لا نتجاهل هنا حقيقة أن عناصر وقيادات من النظام القديم انبثت في كلا الطرفين، وكان لبعضها تأثير واضح في المواقف، خاصة في بعض المراحل اللاحقة بعد توقيع الاتفاق السياسي.

ولا شك أن تأثيرها وحضورها، أقوى في المعسكر الرافض للاتفاق السياسي، خاصة في مجموعاته الدائرة في فلك عملية الكرامة.

الحلول الممكنة والعبثية:

إذا كانت الرؤية المحددة، والمطالب الواضحة أساساً لأي محاولة

للحل، لأنها تعين على الفهم الذي هو أساس التشخيص؛ فإن الحالة الليبية لا تعاني من شيء كما تعاني غياب الرؤية أو غموضها، لدى بعض مكونات المشهد، وضبابية المطالب والتباسها وتناقضها وتغيرها باستمرار، وهذه نقطة الضعف الرئيسة لذا الفريق المعارض للاتفاق، لا يملك حلّاً ولا بديلاً واضحاً للمشكل الليبي.

فهناك من يؤمن بالحسم العسكري وهو يعلم أنه عبث وستتكسر قواه أمام جغرافيا ليبيا، حتى بعد الحسم. وهناك من يؤمن بالحوار والجلوس على طاولة المفاوضات، ولكن على مزاجه وهواه ومقاسه، وكأنه يريد أن يحاور نفسه. وهناك من يرى التقسيم حلاً، ولكن لا يفقه تصوره ويجهل مآلاته، وهناك من يريد استدامة الفوضى التي يسترزق منها، كما أن هناك من يؤمن بالاتفاق السياسي، وهو يعلم أنه قد لا يوصل البلاد إلى بر الأمان، ولكن غياب البديل يجعله يستمسك به؛ نظراً لقبول قطاع واسع من الشعب الليبي به كإطار للحل، وكذلك لاعتراف المجتمع الدولي به. وفيما يلي عرض سريع للحلول الممكنة والمهلكة:

1 ـ الحسم العسكري: وهذا بات واضحاً أنه لا يوجد طرف أو مكون يقتنع به كحل للمشكل الليبي ككل، ولا يملك أي طرف مقدرات تحقيقه، إلا في منطقة جغرافية محدودة، وذلك لأن طبيعة الجغرافية الليبية تهزم الجيوش الجرارة، فما بال المليشيات متوسطة التسليح ضعيفة التدريب والخبرة؟!

ومن ثمّ من يطرح هذا الحل يعلم محدودية تفكيره وقدرته على تصور أبعاد وعمق المشكل.

2 ـ طاولة المفاوضات: وهذا الخيار للأسف لا تلجأ إليه الأطراف إلا بعد الإنهاك ونزف الدماء وتدمير المقدرات والإتيان على الأخضر واليابس.

من يرى هذا الحل ممكناً فعليه اللجوء إليه الآن وقبل فوات الأوان،

وستكون المهمة شاقة في تحديد الأطراف الرئيسة، بالنظر إلى ضرورة عدم استبعاد أي طرف، وهذا ما أفشل ما يسمى بالحوار الليبي الليبي الذي جاء على عجل.

3 ـ التقسيم: وهذا نادى به مجموعة في برقة كمناورة، لكنه أقنع به قطاعاً واسعاً في المنطقة الغربية وإن لم يجاهروا به، وهنا يصبح واجباً السؤال لهؤلاء: كم قسم؟ وما هي جغرافيا كل قسم؟

هذا الخيار سيحول ليبيا إلى كيانات هزيلة تابعة لدول إقليمية وأجنبية.

4 ـ الاتفاق السياسي: وهذا الخيار هو الذي لجأ إليه بعض الأطراف ورفضه آخرون، كما أن الذين لجوؤا إليه لم يكن مرضياً لهم بشكل كامل، فلديهم اعتراضات وتحفظات عليه وعلى مخرجاته، ولكن هذا الذي كان ممكناً، وكذلك لأنهم لم يجدوا طرحاً لأي حلول أخرى من الأطراف المعارضة للاتفاق من الطرفين.

5 ـ الفوضى: استمرار الوضع على ما هو عليه هو العبث بعينه؛ ستتصارع دول أخرى وستكون ليبيا ميدان الصراع، سيحاول كل طرف النكاية بالطرف الآخر، فتزهق الأرواح وتضيع الخيرات ويتبخر حلم الأجيال.

سيكون على كل مكونات هذا المشهد المأزوم مواجهة سؤالين كبيرين؛ أحدهما متعلق بتصور الحل، وهو: ما هو الحل الذي تقترحه من بين الحلول المطروحة؟ وثانيهما يتعلق بالزمن والآليات؛ فالمواطن الليبي يعاني أزمات متراكمة منذ عقود، وهو يحتاج إلى وقف النزيف وسرعة العلاج.

ولله الأمر من قبل ومن بعد



موقع المرصد بين كذب مسيلمة وحماقة هبنقة[1]

لا تزال العجائب تترى من بلادي الحبيبة، والبلايا تتابع منها حيناً بعد حين، ويصاب المرء بالفجيعة حين تصدر تلك البلايا ممن يظن بهم التمييز بين القول والتقوُّل، وبين الصدق والكذب؛ وإن كان شر البلية ما يضحك فإن بلايا بقية ذرية متنبي اليمامة؛ مسيلمة الكذاب، وأَشِقَّاء هبنَّقة المضروب به المثل في الحمق تصيب المرء بالذهول؛ فلا يدري أيحزن لحماقتهم وجهلهم، أم لاستسهالهم الكذب؟

في تدوينة عامة على صفحتي في الفيسبوك، تقرر بدهية يعرفها كل من ارتاد ابتدائية أو سمع حكايات العجائز عن مبادئ الثقافة الإسلامية، فضلاً عمّن يتوقع منهم حمْلَ مشعل تنوير الرأي العام، وتثقيف الناس، تلك التدوينة البدهية تقول بالحرف: «الفرق بين الفتوى والبيان السياسي: البيان السياسي يحمل في طياته مواقف سياسية تحتمل أن تتفق أو تختلف معها، بينما الفتوى هي توقيع عن رب العالمين»؛ هذه التدوينة العامة كان ينتظرها موقع يفتقد المصداقية ويفتقر إلى الصدق، ويحتاج لزيادة عدد المتصفحين.

---

(1) موقع عين ليبيا، 4 أغسطس 2016م.

وهبنقة: هو يزيد بن ثروان القيسي الملقب بـ «هبنقة»، وقد ورد في «لسان العرب» أنه رجل كان أحمق من بني قيس بن ثعلبة، وكان يلقب بـ «ذو الوَدَعاتِ»، وقد كان يضرب به المثل في الحمق، وقد ذكره ابن الجوزي في كتابه «أخبار الحمقى والمغفلين».

ظن أهل الموقع الذين يبدو أنهم بحاجة ماسة إلى دورات ابتدائية في ثقافتهم الإسلامية من التدوينة عنواناً كبيراً يستفز القارئ، ويدعونه إلى تصفح الموقع البائس المبني على الكذب والتضليل وتزييف الحقائق، ويقحم العلامة مفتي الديار في شأن لا ناقة له فيه ولا جمل، والمضحك في الأمر مع أسف يدعو إلى الخجل أنّ محرري موقع «المرصد» أرادوا أن يقوّلوني ما لم أقل سعياً منهم للتشويه الذي هو ديدنهم، وتوغلاً منهم في دناءة الخصومة، فكشفوا عن جهل فاضح يضحك الثكلى ويصيب الهَرِم الناسك بالقهقهة.

بهذه التدوينة التي قد تكون أقرب للتمييز بين الديني والسياسي؛ الذي أثار ضجة في الشهر الماضي في الساحة الفكرية والإعلامية في البلاد العربية من خلال موقف النهضة التونسية في مؤتمرها العاشر؛ الذي رسخت فيه الخصوصية المغاربية التي تميز بين الدعوي والسياسي إجرائياً، وقد عدَّه كثير من الإسلاميين المحافظين؛ الذين لم يستوعبوا أبعاد هذه الخطوة، طريقاً سالكاً إلى العلمنة! ورغم ذلك فإن التدوينة جعلت مني كهنوتياً أنتمي لعصور الظلام التي كانت تقدّس رجال الدين وتزعم عصمتهم.

وسعياً من «المرصد» البائس للتشويه والافتراء قُورن بين الشهيد سيد قطب والخميني وبين عصور الظلام المسيحية، وخلطت في جهل عجيب بين «الحاكمية» التي هي قول المودودي والشهيد سيد قطب على اختلاف في شرحها وتنزيلها، وبين ولاية الفقيه التي يدين بها الشيعة.

وتأكيداً من «المرصد» الكذوب للإفك أعاد في التفاصيل أني أقول إن شيخنا المفتي معصوم عن الخطأ في فتاواه، وهذا إن عبّر عن شيء فإنما يعبر عن فوبيا مصابة بها وسائل الإعلام التضليلية من المفتي وثباته على

مواقفه، اتفقنا معها أو اختلفنا، فكل شيء سمعوه عن الفتوى تنصرف أذهانهم إلى المفتي حفظه الله.

وتعالماً من «مرصد» الإفك أراد أن يبين حقيقة الفتوى، فجاء بخلط عجيب ينسيك أول المهزلة ليقول: إن الفتوى رأي بشري يصيب ويخطئ ـ يا عيني على التبحر ـ وتساؤلاً لأهل «المرصد» غير الموقر نقول: ماذا تقولون في القضاء؟ أليس هو قولاً بشرياً ومع ذلك فهو ملزِم؟! ومن هنا وقع الخلط على أهل «المرصد» المسارع في الكذب والتزييف.

وإن كان أهل «المرصد» يقولون إن كون الفتوى توقيعاً عن الله، فماذا نعمل للإمام ابن القيم الحنبلي السلفي الذي جعل عنوان كتابه الرائد «إعلام الموقعين عن رب العالمين» أنخرجه من أهل السنة، وندخله مع الخميني والشيعة؟!

ليعلم أهل «المرصد» أن الكذب حبله قصير، وأنني لا أتحدث عن الجماعة ولست قيادياً بها وإن كنت وما أزال أفتخر بانتمائي لمدرستها الفكرية، وأما الحزب فقد أصدر رؤيته في الحكم والدين في وثائق وتصريحات وبيانات تترى.

هذه صفحتي الشخصية، وما هي إلا تعبيرات عن خواطر وهموم لتوعية الناس، عساها تقاوم شرَّكم المقيت في تضليل الناس ونشر الزيف بينهم، وقد عظم شراً من جمع بين كذب مسيلمة وحماقة هبنقة!!



طلب التدخل الأجنبي في الميزان: جدلية الفقهي والسياسي[1]

المتابع للتدافع السياسي ودور المؤسسات الإفتائية في المنطقة العربية عموماً والليبية خصوصاً يلاحظ أن قدراً من الارتباك الفكري والتردد السياسي؛ الذي يعاني منه قطاع واسع من المتعلمين، ناهيك عن العامة، راجعٌ إلى خلل في الفهم، وقصور في التصور في طبيعة العلاقة الحاكمة بين الاثنين؛ أي: التدافع السياسي ومؤسسات الإفتاء.

هذا الارتباك واضح من خلال التفاعل مع تدوينة لي على الفيسبوك، أراد بعضهم أن يوظفها تشويهاً مقيتاً وتحاملاً دنيئاً، وهي على كل حال مناسبة لكشف ما يلتبس على الناس من تلك الشؤون في مقاربة تتحرى الإنصاف، وتعترف لأهل الفضل بفضلهم، فذلك الواجب المتعين.

المتأمل في طبيعة المقاصد السياسية في الإسلام يلاحظ أن وسائلها مبنية على التغير وعدم الثبات، وذلك راجع إلى قلة النصوص الشرعية في تفاصيلها، وندرة الأمور القطعية فيها؛ كما صرح بذلك إمام الحرمين في كتابه «الغياثي» حين قال: «ولا مطمع في وجدان نص من كتاب الله تعالى في تفاصيل الإمامة، والخبر المتواتر معوز أيضاً؛ فآل مآل الطلب في تصحيح المذهب إلى الإجماع»[2]، هذا إمام من أئمة المسلمين الذين

---

(1) موقع عين ليبيا، 10 أغسطس 2016م.

(2) الغياثي ـ إمام الحرمين الجويني ـ ص61.

اعتنوا بقضية السياسة والإمامة في الإسلام يصرّح أن النصوص القطعية التي تحكم الشأن السياسي قليلة جداً في الوحي كتاباً وسنة.

من هنا نصل إلى أن بعضاً من البيانات المتعلقة بشأن من شؤون السياسة وتقدير الأصلح والأصوب فيها، والتي تصدر من الهيئات الإفتائية قد تحمل طابع الموقف السياسي أكثر من الرؤية الفقهية، وذلك بسبب اختلاف قدرات الناس الإدراكية، ومدى استيعابهم لمجريات الأمور والمؤثرات فيها، وقد نأخذ مثالاً على ذلك توضيحياً، يعين القارئ على استيعاب هذا التداخل، وهو مثال لا تزال أصداؤه الخلافية حية، وهو الموقف من قصف الطائرات الأجنبية للغلاة أو الدواعش لكف ضررهم، والقضاء عليهم.

مركز البحوث والدراسات الشرعية مثلاً؛ لا يرى جواز ذلك الآن رغم أن شيخنا المفتي، حفظه الله، رأى جواز تدخل قوات حلف الشمال الأطلسي لكفّ ضرر القذافي، وكبح كتائبه ومرتزقته. وحين نحرر محل التنازع ندرك أن من يدعم قصف الغلاة بالطائرات الأجنبية ليس بسبب جهله للنصوص الشرعية التي يسوقها المانعون، بل لأنه يرى أيضاً أن الأمر تتحكم فيه الضرورة وطبيعة الصراع، كما أن من أجاز ضرب الطاغية وكتائبه من لدن حلف الناتو ما كانت تغيب عنه هذه النصوص ولا يجهلها، فالمدار في المسألة ليس على النصوص الشرعية وإيرادها، بل على تقدير الواقع وتوقعاته.

الواقع هنا تتحكم فيه الضرورة؛ إذ أصل الحكم وتقريره في حالة الرخاء مفروغ منه عقلاً وشرعاً وممارسة، لكن الضرورة وإكراهاتها هي التي تتحكم في الحكم هنا، ولذا نجد أن الشيخ المفتي، حفظه الله، مثلاً

في حلقة الإسلام والحياة يوم (3) أغسطس الجاري يقرر أن «الاستعانة بغير المسلمين في قتال بين المسلمين لا يجوز إلا إذا دعت إليه الضرورة».

هذه الضرورة اتفق عليها الجميع أيام القذافي، واختلف الناس الآن في تقديرها، فالبيان الصادر من مركز البحوث والدراسات الشرعية؛ المتعلق بالمثال المناقش في تقديري الشخصي المتواضع، أقرب إلى بيان سياسي منه إلى حكم فقهي، وذلك حين نتأمل حلقة الإسلام والحياة التي تناول فيها الشيخ هذه المسألة؛ ندرك أن المفتي حفظه الله انطلق من مبدأ معين، وهو عدم وجود ضرورة الآن للاستعانة بالأجنبي من أجل دحر الخوارج، وعلى هذا الأساس كانت كل الأدلة الشرعية والتقديرية تصب في هذا الاتجاه، وهي أدلة يمكن أن يناقشها من يرى وجود الضرورة.

الشيخ الصادق مفتي الديار، في حلقة الإسلام والحياة المذكورة، يرى أن من دواعي الاستعانة بحلف الشمال الأطلسي على نظام القذافي كونه، أي القذافي، كان يعاند الدين ويستهزئ بالشرع وخرج بقوة ضاربة؛ والناس يريدون رفع الظلم عنهم وهم عزل؛ فالضرورة كانت واضحة؛ وإن لم تكن هذه ضرورة فليست هناك ضرورة.

أما من يرى جواز الاستعانة الآن يقول: إن الخوارج أيضاً خارجون من الدين بنص الحديث المتفق عليه عن أبي سعيد الخدري ﵁ أنهم، أي الخوارج، «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، كما أن ضررهم يتزايد بسبب العتاد الذي استولوا عليه والطريقة الوحشية التي بها يستهدفون الأبرياء، كما أن الإصابات في صف الثوار كثيرة جداً بسبب تحصّن العدو وشراسته ووحشيته، وبسبب كثرة الأعداء المنتشرين في ربوع ليبيا، ولا يعني هذا أن الغرب رحيم بنا، قبل تدخلهم لردع القذافي أو بعد اندحار الخوارج.

المعركة ليست معركة الليبيين وحدهم، ولكنها معركة مشتركة، لعدوٍّ مشترك، كما يهدّدنا يهدّدهم، وثمار ذلك يجنيها هم ونحن، إذا اتصفنا بالحكمة السياسية وحسن التصرف وانتهاز الفرص، مع رصّ الصفوف واليقظة المستمرة.

خلاصة القول إنه ينبغي أن يعي الناس الفرق بين الرأي الفقهي الذي يصدره أهل الاختصاص مجرداً من عوامل أخرى، وبين البيان السياسي الذي يلعب فيه التصور الواقعي الدور الحاسم.

ولله الأمر من قبل ومن بعد



شهادة وحقائق للتاريخ[1]

رسالة إلى الدكتور **محمود جبريل**

رئيس تحالف القوى الوطنية

تحية طيبة وبعد؛

فقد تابعت حديثاً لكم مع قناة ليبيا الحدث مع الإعلامي أحمد القماطي بُثَّ بتاريخ (6 أغسطس 2016م)، تطرّقتم فيه لعدد من الأحداث تتعلق بشخصي مباشرة أو كنت شاهداً عليها، وقد سبق أن قمت بالرد على بعض تلك المسائل التي لا تفتؤون تعيدون ذكرها، وكان ذلك الرد عبْرَ مقالات وتدوينات نشرت في عددٍ من صفحات التواصل الاجتماعي.

وقد عرض عليَّ بعض الإعلاميين مساحات للرد عليكم، ولكنني بعد تفكير ترجَّحَ لدي الاكتفاء بهذه المراسلة التي سأنشرها لاحقاً، وذلك لأني وجدت نفسي هذه المرة مضطراً إلى توثيق شهادتي بالأسماء، حتى يسهل على أي باحث عن الحقيقة التأكد من صدقها.

أكتفي هنا بسرد هذه الشهادة وهذه الحقائق للتاريخ، وذلك لأنَّ وطننا الجريح قد نال الكفاية من التجاذبات السقيمة والجدال العقيم، وبلادنا الآن في حاجة ماسّة إلى فِكَر ومبادرات جادَّة تخرج المواطن من ضنك

---

(1) تمَّ إرسالها عبر الصفحة الرئيسة لتحالف القوى الوطني بتاريخ 20 أغسطس 2016م، وتمّ التأكيد من مدير (أدمن) الصفحة بتسليمها للدكتور جبريل، كما وجدت نسخة منها منشورة على شبكة التواصل.

العيش إلى سعة الرفاهية، ومن قلق الانفلات الأمني والحربي إلى طمأنينة الأمن والسلام، ومن هواجس الاستبداد وظاهرة الانقلابات إلى السعي اليقيني لبناء دولة مدنية تحترم الجميع وتمثل الكل، فشعبنا العزيز أحوج إلى التفكير في مستقبله وتوفير المتطلبات المتقدمة من اجترار الماضي وشَغله بجدال لن يعود عليه بالنفع أبداً.

وأودّ أن أذكّركم في الوقت ذاته؛ بأن تكرار المغالطات لا يجعلها حقائق، وأن الله بفضله وكرمه سيسخر للتاريخ من ينخله نخلاً، ويغربله غربلة لا تبقي على أي مغالطة، وأن كل تزوير مآله مزبلة التاريخ، ولن نعدم بإذن الله بين المؤرخين من سينصف كلّاً منّا، فلا داعي لاستباق الأمور، فإن العجلة لا ترفع أحداً فوق منزلته، ولا تؤخر أحداً عن مكانته المستحقة.

دكتور جبريل! أتوقف مع بعض الأحداث التي تتعلق بي أو كنت شاهداً عليها؛ ما أثَرتم في اللقاء، وذلك تذكيراً لكم، وإبراءً لذمتي، وشهادة بالحق:

1 ـ انضمامي للمجلس الوطني الانتقالي:

ذكرتم في معرض حديثكم بأنكم رشحتموني للمجلس الوطني الانتقالي، بالرغم من أنكم لم تحدثوني مباشرة بهذا الأمر، ولا المستشار مصطفى عبد الجليل.

وأكتفي هنا لدحض هذه المغالطة بما نشرتُه سابقاً على صفحتي في سبتمبر (2012م)، ونقلته العديد من صفحات التواصل الاجتماعي، وهو موجود على الإنترنت حتى الآن، وهذا نصه:

«توضيح من عبد الرزاق العرادي حول التسجيل الصوتي للدكتور محمود جبريل: ذكر الدكتور جبريل في التسجيل في معرض حديثه عن

أسباب تراجعه عن وعده بعدم رغبته في تولي أية مناصب سياسية أن «علي الصلابي هو من قام بطرح اسم عبد الرزاق العرادي لعضوية المجلس الانتقالي، وكان له ما يريد».

وأفيدكم أن هذه المعلومة التي ذكرتم جديدة بالنسبة لي، ويعلم الله أنني لم أسمع بها إلا ذلك الوقت الذي انتشر فيه التسجيل، بل الذي عندي على العكس من ذلك؛ فالذي أعلمه من الصلابي نفسه أنه عارض دخولي المجلس معارضة شديدة، وكان له رأي آخر، حيث إنه لا يريدني أن أكون عضواً بالمجلس، وخالفتُه لاعتقادي أنه من الممكن أن أخدم بلدي من خلال وجودي بالمجلس.

والذي حصل أن الدكتور عارف النايض ذكر لي أن الدكتور جبريل اقترح اسميَ للانضمام إلى المجلس الوطني الانتقالي، فقلت له: أمهلني يومين للتفكير في الأمر، ثم أخبرته بالموافقة بعد يومين.

توقف الموضوع ولم يحصل أي تقدّم في هذا الاتجاه؛ والحق يقال إنه لو لم يقدح د. محمود جبريل (عن طريق عارف النايض) في ذهني هذا الأمر لما فكرت فيه، حيث إنني التقيت بالشيخ مصطفى عبد الجليل مرتين ولم يحدثني بالأمر، وقد زرت مدينة بنغازي في شهر إبريل بصحبة الدكتور الأمين بلحاج، وذكرت للشيخ مصطفى اقتراح د. جبريل فبيَّن لي أن الترشيح للمجلس لا بد أن يكون من قبل المجلس المحلي بطرابلس وليس من قبل أي شخص آخر.

وبالفعل قمت بالاتصال بطرابلس، وكذلك بالحاج عبد الرزاق أبو حجر رئيس المجلس المحلي، حيث تمَّ اعتماد المجلس المحلي وترشيح ستة أعضاء، هم: د. الأمين بلحاج، ود. محمد الحريزي، والأستاذ الصديق الكبير، والأستاذ عبد الرازق مختار، والأستاذ محمد

طرنيش (رحمه الله) والذي استُبدل بالدكتور عبد الرحيم الكيب، بالإضافة للعبد لله.

2 ـ الانتقال بطائرة عسكرية:

ذكرتم بأنني انتقلت إلى بنغازي من الدوحة على متن طائرة عسكرية، وهذا سهوٌ كبير إن لم يكن محض افتراء، والحقيقة أني دخلت إلى ليبيا في المرتين اللتين سبقتا التحاقي بالمجلس الوطني الانتقالي عبر منفذ السلوم ـ امساعد؛ الأولى: كانت في أبريل (2011م) والتقيت أنا والدكتور الأمين بلحاج بالمستشار مصطفى عبد الجليل، والثانية: كانت في مايو (2011م) وكنت بصحبة الأستاذ الصديق الكبير والدكتور محمد الحريزي.

3 ـ الغرفة الأمنية بتونس:

تحدثت حضرتكم الموقرة عن غرفة تونس، وأؤكد أن ما ذكرتَه ليس دقيقاً حتى لا أقول إنه عارٍ من الصحة تماماً، والحقيقة أنكم عندما حضرتم إلى اجتماع بنغازي وجدتم على طاولة المجلس ورقة مختصرة بعنوان «**خطة الحسم**» مقدَّمة من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي عن طرابلس، وأبديتم انزعاجاً غير مفهوم، وطلبتَنا للاجتماع في مكتب المستشار، وحضرت أنا والأستاذ الصديق الكبير، وحصل نقاش حول الموضوع، وكشفتم عن خطَّتكم التي كانت مكتوبة باللغة الإنجليزية، وأعطيتنا نسخة منها، وأمددناكم بخطة ثوار طرابلس للحسم وكانت مفصلة. وقد دعَوتَ إلى اجتماع يتيم في أبوظبي، وأذكر أن ذلك الاجتماع حضره كلٌّ من (محمود شمام وجمعة الأسطى وعبد المجيد المليقطة وأسامة بوراس وعارف النايض وهشام أبو حجر)، ولم تعقد هذه اللجنة أي اجتماع آخر، كما أنها لم تفعل أو تحقق شيئاً يذكر في تحرير العاصمة.

وللتاريخ فقد تولّى زمام المبادرة ثوار طرابلس، ومن ساندهم من ثوار

ليبيا بفتح غرف إمداد ودعم لوجستي في كل من بنغازي ومصراتة والجبل وغرفتين داخل العاصمة طرابلس، وكان أعضاء المجلس الوطني عن طرابلس يشرفون على غرفة بنغازي، وكان السيد علي البصير في مصراتة يشرف على «غرفة مصراتة»، والتي أسسها ثوار مصراتة، وأما الغرفتان في طرابلس؛ فالأولى كان يشرف عليها محمّد غولة، والثانية العقيد محمد الشيخ، وأما غرفة الجبل فلا أعلم من كان يشرف عليها، وليس لدي أي علم بوجود غرفة عمليات بتونس غير تلك التي كان يديرها عبد المجيد المليقطة، إلا ما كان من اجتماعات كان يعقدها ائتلاف (17) فبراير ـ طرابلس في تونس، وذلك لوجود منسِّقه الدكتور محمد عميش هناك بعد خروجه من طرابلس.

4 ـ اللجنة الأمنية العليا:

وهنا أتحدث عن اللجنة التي شكلها المجلس الوطني الانتقالي لتأمين العاصمة، والتي قدمت استقالتها بمجرد تشكيل حكومة الدكتور عبد الرحيم الكيب، ولم تستمر إلا شهرين ونصف الشهر، والحقيقة التاريخية التي يجب أن تذكر هي أنكم فشلتم في توحيد الفصائل، حيث ذكرتم أن (18) فصيلاً وافقوا مقابل فصيل واحد كان معارضاً. لكنكم لم تذكروا أن هؤلاء الفصائل كانت كواو «عمرو» أي أن أغلبهم يمثلون الفصائل نفسها، وكان أغلبهم من القاعدين الذين تركوا الجبهات المشتعلة من أجل تحرير باقي الوطن، واختاروا مكيفات العاصمة، في مقابل اللواء الرافض الذي كان يمثِّل فصائل الثوار من طرابلس كلها، وكان على رأسه عبد الحكيم بلحاج ونائبه المهدي الحاراتي.

والعجيب أن بلحاج ونائبه لم يُدعَيا لذلك الاجتماع المذكور كما ذكر بلحاج، وأقسم على أنه غُيِّبَ بقصد ولم يُبَلَّغ بذلك الاجتماع. وبقي أن

نشير إلى أن بعض تلك الفصائل التي آثرت مكيفات العاصمة صارت فيما بعد حاضنة للواء (32) معزز وبقايا كتائب القذافي.

بالنظر إلى وجود الدكتور جبريل خارج البلاد على الدوام، وإزاء فشله في تشكيل اللجنة الأمنية، وكذلك اقتناع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي بعدم وجود أي خطة مسبقة لتأمين العاصمة؛ قرَّر المجلس القيام بدوره في تأمين العاصمة، وشكل اللجنة الأمنية العليا، وكانت خاصة بطرابلس فقط.

شخصياً لم يكن لدي أي علم مسبق بتشكيل اللجنة الأمنية العليا، حيث إن الذي رشحني وأصر على أن أكون نائباً له هو الأستاذ عبد المجيد سيف النصر، وقد كان الدكتور علي الترهوني معارضاً لهذا الترشيح بقوة، ولكن تدخلَ المستشار عبد الجليل وأضاف للَّجنة الأستاذ فوزي عبد العال.

استعانت هذه اللجنة بالتعاون مع لجنة شكلها الأستاذ أحمد الضراط وزير الداخلية (المكلف بملف الداخلية والحكم المحلي) بمديرية الأمن، ونجحت هذه اللجنة في جمع القوى العمومية للشرطة من جديد، واستطاعوا وضع خطة تفصيلية لحماية العاصمة من قبل الشرطة وبمساندة الثوار.

للأمانة التاريخية دكتور جبريل! لا بد من الإقرار والاعتراف، بأنكم لم تقوموا بأي مجهودات مسبقة لتأمين العاصمة، وخير دليل هو تصريحكم بأن هناك قوة من (15) ألف لتأمين العاصمة، فهل كانت هي أيضاً فقاعة إعلامية؟

لولا فضل الله ثم مجهودات المجلس المحلي طرابلس؛ الذي قام بمجهودات جبارة، لكانت هناك كوارث في طرابلس، فالقول بأن هناك لجنة للعاصمة لتأمينها أو لتقديم الخدمات الضرورية التي تحتاجها بعد التحرير، أقل ما يقال عن هذا القول إنه لا يمت للحقيقة بصلة، وأفضل الأحوال أنه فقاعة إعلامية لإخفاء الإخفاقات.

أتمنى من كلْ قلبي أن يدلي العقيد جمال رئيس اللجنة التي شكلها وزير الداخلية بشهادته؛ التي لا شك في أهميتها بشأن الموضوع؛ لأنه كان متعاوناً مع اللجنة الأمنية العليا، كما أتمنى أن يدلي أعضاء المجلس المحلي في طرابلس بشهاداتهم وما قاموا به من أعمال يشهد بها القاصي والداني، وحاولت لجنتكم ادعاء ذلك الإنجاز حتى لا أقول سرقته، فالقول قولهم وليس قولي ولا قولكم.

5 ـ قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام:

لا بدَّ أن يتذكر الدكتور محمود جبريل دائماً أن القانون المشوَّه الذي انتخب على أساسه المؤتمر الوطني العام عدِّل من قبل أناس أصبحوا لاحقاً أعضاء في تحالف القوى الوطنية، أو كانوا ممن يعُّدون حلفاء له، وعلى رأسهم الدكتور فتحي البعجة؛ الذي عُيّن سفيراً لليبيا في كندا لاحقاً.

وأما القانون الذي صاغت مشروعه مجموعة من الخبراء؛ على رأسهم الأستاذ صلاح المرغني والدكتور الكوني عبودة والدكتور الهادي بوحمرة والأستاذة عزة المقهور والدكتور نجيب الحصادي والأستاذ إسماعيل القريتلي والدكتور منصور ميلاد والأستاذ هشام الشلوي وغيرهم، وأقره المجلس الانتقالي بالإجماع، وأيده الأعضاء الأربعة المنتمون لجماعة الإخوان المسلمين، ولم يكن في المجلس الانتقالي من الإخوان المسلمين غيرهم؛ فقد قمتم بتعديله خوفاً من فزاعة الإخوان، وقد وثّقتُ معارضتي للتعديل في مقال قصير نشر في يناير (2012م)؛ بعنوان «من تحزَّب خان، والحزبية إجهاض للديمقراطية، والبيت يخدمه أهله».

القانون الذي صاغته مجموعة الخبراء وقمتم بتعديله هو الذي كان سيمكِّنكم من حكم ليبيا لولا تدخلكم أو تدخل حلفائكم. إنَّ القانون المشوه الذي عدَّلتموه، هو المسؤول عن نيلكم أكثر الأصوات وأقل

المقاعد، وقد ظن الشعب الليبي أنه ينتخب شخصكم، حين اختبأ المرشحون خلف صوركم في الدعايات كلها، وظن الشعب أنه سيتمُّ انتخابكم ليختبركم ويختبر قيادتكم، ولكنكم خيّبتم ظنه، بل لربما خدعتموه بسوء اختياراتكم، كما اعترفتم بوضوح في المقابلة.

فقد اخترتم شخصيات كرتونية هزيلة، سببت كوارث اقتصادية، كتلك التي خرجت على قنوات الفتنة تروج إفك عدادات النفط، وتسببت في خسائر بالمليارات من أموال الشعب الليبي، ولم نسمع لكم همساً ولا انتقاداً. لتعذرني أيها الدكتور على ثقل الألفاظ، فهي بثقل المآسي والكوارث التي سببتموها.

6 ـ إقصاؤكم بقوة السلاح:

لتسمح لي دكتور محمود أن أستغرب أشد الاستغراب من صدور أمر مضحك من معاليكم حتى لا أقول فرية مضحكة!!! بالله عليكم كيف تحاول الظهور بمظهر الضحية أمام الشعب الليبي وتستخف بذاكرته بالقول إنكم أُقصِيتم بقوة السلاح؟!!!

ألم تحتكموا إلى صندوق الاقتراع أم نسيتم كالعادة؟

ألم تتنافس على رئاسة الحكومة، مع كلٍّ من الدكتور مصطفى أبوشاقور والدكتور عوض البرعصي؟

ألم تتنافس مع الدكتور مصطفى أبوشاقور في جولة الإعادة التي فاز بها الدكتور مصطفى أبوشاقور بفارق صوتين؟

ألم يكن مرشحكم علي زيدان هو الفائز ضد منافسه الدكتور محمد الحراري، وفاز بفارق (6) أصوات؟

أم تريدون أن تتهربوا من مسؤولية حكم ليبيا، في الجانب التنفيذي

على الأقل، من فبراير (2011م) وحتى منتصف صيف (2014م) فيما عدا مدَّة الكيب؟

الحقيقة أنكم أُقصِيتم بواسطة صندوق الاقتراع في عملية ديمقراطية نزيهة وشفافة، شاهدها العالم من خلال وسائل الإعلام التي كنتم تسيطرون على معظمها، أعرف أن البلايا في هذا الزمن كثيرة، لكن شرَّ البلية ما يضحك!

7 ـ التحالف مع العسكر:

حاولتم مراراً أن تنسبوا أنفسكم إلى التيار المدني افتراضاً، بينما أنتم في الواقع تسعون لإعادة الاستبداد والعسكر، حيث إنكم أكَّدتم في هذه المقابلة وفي غيرها أنكم أسَّستم التحالف من أجل التصدي لخصومكم، بل أسديتم النصح، كما صرحتم على شاشات التلفاز لفخامة الرئيس الباجي قايد السبسي، والحمد لله أنَّ فخامة الرئيس آثر التعايش مع القوى الحية في شعب تونس العظيم، ولم ينجرَّ للمجازر التي أيدها الدكتور عمرو موسى الذي كنتم قد أسديتم له النصح، فاكتوى بناره.

ألا يحق للمتابع أن يستغرب كيف جمعتم بين تلك الدعوى المدنية التي تزعمون، وبين سلسلة التحالفات التي خضتم مع الانقلابيين في ليبيا وخارجها؟! فقد ذكرتم أنكم تحالفتم مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وكنتم وراء كل المحاولات الانقلابية ابتداء من محاولة (7/ 7/ 2013م) والتي كتبت عنها مقالاً في حينها، وتلك المحاولة المتلفزة في فبراير (2014م)، وعملية الكرامة في مايو (2014م) التي أيدتموها، كما أنكم كنتم الراعي الرسمي لنقل البرلمان لطبرق في أغسطس (2014م) في خرق واضح للمسار السياسي وللإعلان الدستوري، ثم تتّهمون خصومكم زوراً وبهتاناً بخرقه، «ألا ساء ما يحكمون».

كل تلك التحالفات مع العسكرتاريا من شخصية مدنية ترفع شعار المدنية، وتدافع عن الليبرالية؟! أمر مريب حقاً، والأسوأ من كل هذا أن تلك التحالفات نشأت عنها كوارث إنسانية، وسالت بسببها دماء ستسألون عنها يوم القيامة.

أرجو أن يتسع صدركم لهذه القسوة، لكن الحقيقة مُرّة ولا بدَّ من الصدع بها حتى لا تضيع الحقيقة، وتحاكمنا الأجيال القادمة.

لك كل العذر لأن معلوماتك في الغالب كانت سمعية، فأنتم لم تكونوا في البلاد إلا ما ندر؛ سواء كان ذلك إبان توليكم رئاسة المكتب التنفيذي أو رئاسة التحالف؛ فالفرقاء السياسيون لم يجدوا شركاء فعليين على الأرض. . .ويذكر للفرقاء أنه كانت لديهم الشجاعة الكافية للبحث عن حلول لبلادهم من داخلها، وقد عاشوا مع الشعب آماله وأحلامه، ولم يكتفوا بالمتابعة عن بعد.

حتى المبعوثون الدوليون، كما ذكرتم في مقابلتكم المذكورة آنفاً، يذهبون إليكم في مكاتبكم بالقاهرة أو دبي أو عمان وليس في بنغازي أو طرابلس، ومن هنا لا بد أن نعذر حضرتكم في عدم الدقة في قول كثير مما تعلق بشخصنا أو عن الأحداث التي كنت شاهد عيانٍ عليها، فلربما لم يكن نقلكم بالضرورة عن ثقات مؤتمنين.

في الختام:

دعني دكتور محمود جبريل أعبر عن خيبة أمل مؤسفة في نخب ليبية كثيرة كنَّا نعول عليها لإنقاذ الوطن من براثن التخلف والفوضى والقبلية المقيتة، وقد خيّبت تلك النخب آمالنا، حيث كان الإقصاء عقيدة لها، وكانت شخوصهم أهم عندهم من الوطن.

أدعوك دكتور جبريل بكل صدق واحترام أن نترك التاريخ والماضي

لغيرنا ينخله، وأن نرنو إلى المستقبل، ونستفيد من الحاضر، وذلك عبر مبادرات وفِكَر وتنازلات من أجل الوطن، متجاوزين الشخصنة والأنا، ولا أظن أنكم تفتقدون مثل هذه الروح، ولكنكم بحاجة إلى استدعائها من جديد، والبحث عن شركاء لإنقاذ الوطن من داخل الوطن، ولن يكون ذلك إلا بنشر ثقافة الإجماع والتوافق.

أرجو أن يتسع صدر معاليكم لردّي، فهو مرآة تعكس ما شاهدت عياناً وليست رواية عن أشخاص ثقات أو مجروحين.

تقبل تحياتي وتقديري



السيد حفتر (1):
لماذا يرفض الشارع الليبي حكم العسكر؟[1]

تركيا «ليست بلداً في إفريقيا. . . لا يمكن لبلد بحجم تركيا أن تدار من قبل انقلاب تمَّ في ليلة ظلماء . . . لن نقبل بهذا» هذا ما قاله الرئيس التركي السابق عبد الله غل في إشارة إلى الانقلابات العسكرية التي تشهدها دول إفريقية.

وقال غُول تلك الكلمات في تصريحه الرافض للانقلاب الفاشل ببلاده يوم (15) يوليو من العام الجاري، استوعبتُ هذه الكلمات بعد أن قرأت مقالاً (موقع ساس بوست) عن الانقلابات والاغتيالات في إفريقيا، بتخطيط من وكالات المخابرات الأجنبية، وتنفيذ عملاء يتبعون هذه المخابرات.

وقد طالت تلك المحاولات البائسة العشرات من الدول الإفريقية، وقضمت كل من اقترب من مصالح تلك البلدان، حيث تجاوز عددها طبقاً للمقال (67) انقلاباً، بينما يتعذر معرفة عدد عمليات الاغتيال.

لقد اتضح بعد فشل الانقلاب في تركيا، أن تركيا ودَّعت مسار الدول المتخلفة التي يسهل على أجهزة المخابرات المعادية لها تجنيد الخونة؛ الذين يقومون بالنيابة عن هذه الأجهزة بعمليات سطو قذرة على مقدرات الشعوب وسيادتها وقتل أبنائها بدم بارد، وأذاقوا شعوبهم ويلات الفقر

---

(1) مدونات الجزيرة، 9 سبتمبر 2016م.

والجهل والفساد؛ كما هو ديدن الانقلابات، وكما هي عادة العسكر في الحكم.

لماذا يفشل العسكر في الحكم؟

خلال قراءة المقال المذكور؛ تداعت إلى ذهني أسئلة عديدة، لا أعتقد أنها تخطر ببال أي عسكري يريد أن يرغم الناس على نفسه إرغاماً، وذلك لأن باب الأسئلة والأجوبة مغلق في ثقافة العساكر؛ فالعلاقة التي تربط بين القادة والمقودين في الأعراف العسكرية هي أوامر فوقية بحسب الرتبة، واجبة التنفيذ من غير مراجعة ولا محاورة.

بل هناك ما هو أدهى وأمر؛ ففي التاسع من شهر أغسطس (2015م)، أي في الذكرى الـ (75) لتأسيس الجيش الليبي كان هناك لقاء مع عدد من ضباط الجيش المتقاعدين، ونقل الإعلامي عبد السلام الراجحي عن أحدهم: «إن أكبر خطأ وخطر على المؤسسة العسكرية هو تدريب عناصر وضباط من قوات الجيش الليبي على عقيدة القوات المسلحة المصرية نفسها، حيث تمَّ نقل عقيدته التي تقول: إن العسكري أفضل من المدني، بل إن المدني عبء على البلاد، وليس له القدرة على القيادة التنفيذية والسياسية، بل يرون أن الرجل المدني منقوص الرجولة».

ونظراً لخلفية المخاطب بالرسالة العسكرية سيكون هذا العنوان صادماً للعسكري، وبالذات ممن خاض الحروب وخبر الأسر، والهزائم المنكرة في الحروب العبثية، حيث تقول الدراسات النفسية: إن العسكري المهزوم يعاني عقدة لا يستطيع التنفيس عنها إلا على جثث المدنيين؛ الذين يريد أن يسوسهم بعقلية الثكنات.

من تلك الأسئلة؛ سؤال بسيط مفاده: لماذا يجب على الشعوب رفض حكم العسكر؟ وهل هو سيئ لهذه الدرجة التي يفضل فيها آلاف الناس

الموت على العيش في ظله؟ كما تشهد بذلك مسيرة الأحرار في بلدان الربيع العربي، وتجربة الانقلاب الفاشل في تركيا، حيث خرج الناس ولا يزالون في وجه محاولات عسكرة الحكم، وقد يموتون في سبيل ذلك، وهم يفضّلون الموت على العيش لحظةً تحت حكم العسكر؛ لأن المنية خير من الدنية.

نتطوع بطرح هذا السؤال والإجابة عنه، وهو أمر قد يكون مفروغاً منه؛ لأن الآثار المدمرة التي تركتها تجارب الأحكام العسكرية الوظيفية ماثلة للعيان، يشاهدها كل عربي من محيط الأطلسي غرباً في موريتانيا إلى شاطئ الرافدين شرقاً، حيث لا يزال عراق الحضارة يئن من مخلفات التحكم العسكري الأبله، مروراً بليبيا والجزائر ومصر والشام، بل حتى تجارب الدول الأوربية وأمريكا اللاتينية التي جربت الانقلابات، وما زال بعضها يئن من مخلفاتها.

رغم أن تلك الآثار الكارثية لتخلي العساكر عن وظائفهم الحقيقية في الثغور، ومزاحمتهم للمدنيين في باحات القصور، لا تزال ماثلة؛ فإن العديد من العسكريين، لا يزال مُصرّاً على تكرار تجارب الفشل. ومن هنا أحببت أن أوجه هذا البحث، عساه أن يوقظ الضمائر، فيكفّ العسكر عن قتل الناس وتهجيرهم، وتدمير مدنهم سعياً لتحقيق غاية سلطوية تجاوزها الزمن، وتخطَّتها الشعوب.

إن الآثار المدمرة التي تركها العسكريون في ميادين السياسة والحقوق والثقافة والأمن والاقتصاد تجعلنا نقف بكل قوة في وجه تكرار الفشل ومعاودة التجربة المخزية. وكل الشعارات التي حملها الانقلابيون على مدار التاريخ المعاصر كانت أضغاث أحلام تتبخر عند أول اختبار جاد، وقراء التاريخ والمطلعون على تلك التجارب يعرفون ذلك حق اليقين،

وعامة الناس تدركه أيضاً؛ لأنها عاشت المعاناة بتاريخ هؤلاء العسكر المثقل بالهزائم.

وحبذا لو وقف كل عسكري يسعى للسلطة وقتاً قصيراً لتصفح الحصاد المرير في الدول التي ذاقت ويلات الانقلاب، ابتداء من الدول العربية وعيِّنة من الدول الأوربية وأمريكا اللاتينية، حتى يعلم العسكر لماذا نرفض حكمهم! ورغم أن البلايا التي نشأت عن حكم العسكر كثيرة كثرة الانقلابات والهزائم، إلا أني سأقتصر في هذا البحث على هذه المقدمة، وثلاثة محاور سأتناولها في ثلاثة مقالات أخرى.



سيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر: كيف سيذكركم التاريخ؟

سأتناول في المقالات القادمة سرداً تاريخياً لبعض فظائع الانقلابات الكارثية في العوالم المتخلفة، ولا أدري هل يهتم العسكر بالتاريخ؛ التاريخ القادم والذكر الحسن. لا أعتقد؛ لأن من أضاع الحاضر فهو في الماضي والقادم أزهد، أعتقد مثل غيري أن التاريخ سيسجل أن إعلانك، سيادة اللواء المتقاعد، للانقلاب المشؤوم الذي بث على قناة العربية يوم (14 فبراير 2014م) كان كارثياً على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

فلقد أضحت ليبيا بعد عملية الكرامة، منقسمة من الناحية السياسية لبرلمانين وحكومتين ورئيسين للأركان ومصرفين مركزيين، وأما على الوضع الاقتصادي فقد كان سعر الدولار قبل مغامرتكم (1,35) دينار، فأصبح الآن (5) دينار، وكان إنتاج النفط يقارب المليون برميل يومياً، فوصل في بعض الأحيان إلى أقل من مئتي ألف برميل.

وكانت أسعار البضائع في متناول المواطن البسيط؛ الذي كان يقتات من خلال تقديم الخدمات على متن شاحنة يجوب بها طول البلاد وعرضها قبل انقلابكم، أو كان يملك عقاراً بسيطاً يدر عليه بعض الدخل، فأصبح شاغراً، أو كان يستثمر في مشاريع صغيرة أو فرص عمل توفرها التجارة التي انقطعت وتوقفت مواردها.

وأما من الناحية الاجتماعية فسيذكرك التاريخ أنه تمَّت، في المدن التي تقع تحت سيطرتكم، أكبر عملية تهجير عرقي للعائلات من أصول غربية، أو تنتمي إلى القبائل العريقة ممن يأبون الضيم ويرفضون الاستبداد، ويعترضون على عودة حكم العسكر. سيذكر التاريخ أنه في هذه المدن تمَّ استحلال حرمات بيوت هؤلاء المهجّرين واستباحة ممتلكاتهم.

سيكتب التاريخ أن أبطال صبراتة ودرنة ومصراتة ومن التحق بهم من أبناء ليبيا، قد انتزعوا شرف محاربة الإرهاب بجدارة، وأثبتوا للعالم أن الانتصارات التاريخية لا يحققها إلا المنتصرون.

سيكتب التاريخ أنه بعد إعلان عملية الكرامة المشؤومة، تمَّ تدمير أعرق جامعة ليبية وأكبر ثاني مدينة في ليبيا، وحدوث أكبر عملية تهجير لم تحصل حتى إبان الاحتلال الإيطالي، فقد جاء في التقارير الحقوقية أن عملية الكرامة قد أدت إلى نزوح أكثر من نصف مليون شخص بين (14 مايو 2014) ومطلع أبريل الماضي.

لهذا سيادة اللواء يجب أن نرفض حكم العسكر!



السيد حفتر (2):
بين عسكرة السياسة وتسييس الجيوش[1]

في الشرق العربي، حيث العراق العريق الغريق؛ كان أول انقلاب عسكري في المنطقة بقيادة الفريق بكر صدقي رئيس أركان جيش العراق سنة (1936).

وكانت الخطوة الأولى للانقلاب الأول في الوطن العربي إقصاء الساسة من التدافع السياسي، وعلى رأسهم ياسين الهاشمي؛ الذي مات في لبنان منفيّاً لأن وطنه المتعدد بطبعه لم يعد فيه متنفس لغير أصحاب النياشين المنهمكين في مهمة تاريخية غير مقدسة، تتلخص في عسكرة الميدان السياسي عبر تسييس الجيوش، وقتل الروح العسكرية الدفاعية فيها، والتي من أجلها أسس الجيش.

لم يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل استمر مسلسل الانقلابات، وتمَّ الاستيلاء على السلطة مرة أخرى في سنة (1941م)، وقاموا بإقصاء الوصي عبد الإله، وقاموا بتأسيس حكومة الدفاع الوطني بقيادة الكيلاني.

لعل المشترك بين الانقلابين هو ثقافة الإقصاء المتجذرة في العقلية الانقلابية، وتأكيداً لكذب الشعارات والمزاعم التي يجعلها الضباط المغرورون على وجوههم، حيث يعزمون على سرقة أحلام الجماهير.

---

(1) مدونات الجزيرة، 19 سبتمبر 2016م.

هكذا هو فهم العسكر؛ صناديق الموتى بدلاً من صناديق الاقتراع، ومقاصل الموت بدلاً من طاولة الحوار، لا يعرفون إلا حوارات الدم والأشلاء، فهو الطريق المفضل لممارسة ضباط الهزائم للسياسة التي ما فتئوا يلوثونها بعقلية الدبابات، ولم تكن تجربة البعث العسكرية في حكم العراق بأحسن حالاً من سابقاتها، ومآلتها السياسية معروفة، حيث ضاعت العقيدة العسكرية إن كانت أصلاً موجودة.

وقد جزم العقيد الركن محمد الزيدي بذلك حين قال: «مما لا شك فيه أن الجيش العراقي لا يمتلك عقيدة عسكرية واضحة»، وقد بدا من سقوط بغداد المفاجئ في سنة (2003م) أن العساكر كانوا يبيعون الوهم للشعوب.

إن الشعارات كلها كانت استلهاباً فارغاً لعواطف الجماهير التي صحت على هزيمة منكرة، واختفاء مخزٍ للقادة العسكريين، ولا عجب أن يُهزموا؛ فإن ممارسة السياسة والالتزام العسكري متناقضان لا يجتمعان.

لم تكن سورية الحضارية المجاورة للعراق بمعزل عن عسكرة السياسة الذي تميزت به الأنظمة الانقلابية التي أضاعت عقيدتها العسكرية في سبيل طائفية مقيتة؛ فالجيش السوري مرَّ بتحولات كثيرة، من أهمها تسييسه بصورة كبيرة وهدم روحه الاحترافية في ظل حكم حزب البعث منذ ستينيات القرن العشرين.

الجيش السوري أصبح ملاذاً لطائفة علوية كانت مهمَّشة قبل انقلاب الأسد، ثم تعزَّز هذا الملاذ في زمن الرئيس السابق حافظ الأسد عبر تهميش طوائف أخرى، من أهمها الطائفة السُّنية التي تمثل أغلبية السوريين، وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف الجيش السوري وجعله أكثر ارتباطاً بتوجهات عائلة الأسد.

إن عائلة الأسد التي هيمنت على السلطة في سورية، وأقصت الجناح

المدني من حزب البعث نفسه بروح طائفية تسعى للهيمنة على كل شيء، وقد تمَّ لها ذلك في سنوات (1971 ـ 2000)، حيث كان حافظ الأسد هو الآمر الناهي في سورية كلها، ولم يقف دوره عند عسكرة السياسة فقط، بل تعطلت السياسة بالكلية في سورية بعد الصلاحيات التي انتزعتها الطائفة العلوية.

وقد تزامنت تلك الصلاحيات الواسعة التي حظي بها الأسد بحماية طائفته وجناح حزبه العسكري وسكوت الجناح المدني؛ الذي صار بَوّاً تزيَّن به المحافل، ويمثل الواجهة المدنية للانقلاب العسكري الذي عطل الحياة المدنية والسياسية بشكل كامل.

وأما مصر المنكوبة بالأنظمة العسكرية المتعاقبة، فقد عبر جمال عبد الناصر عن التناقض الذي يعيشه الانقلاب العربي في الأزمة كلها حين قال: «لا نريد سياسة داخل الجيش، ولكن الجيش كله قوة داخل السياسة الوطنية».

والحقيقة أن عساكر مصر منذ استيلائهم على السلطة سنة (1952) يحاولون إقامة نموذج للتطور الاجتماعي دون مشاركة من قبل الفئات السياسية المدنية، وهذا ما انعكس على مصر سياسياً، فجعل انتقالها إلى الاستقرار المدني ممتلئاً بالآلام والآهات والأثمان الباهظة التي دفعها المصريون من قبل ولا يزالون.

يلاحظ القارئ في دور الجيش المصري السياسي أن الجيش تجاوز مسلَّمة عسكرة السياسة إلى مرحلة أخطر؛ وهي مرحلة المجتمع العسكري كما عنوَن أحد الراصدين لتاريخ المؤسسة العسكرية المصرية أحدَ كتبِه بـ «مصر مجتمع عسكري».

هذا التمدد العسكري في مصر ومحاولة النفوذ السياسي جعل النافذين في المؤسسة العسكرية من الضباط يُنشئون دولة أخرى فوق الدولة العادية

التي دعاها يزيد صايغ، الباحث في مؤسسة راند، بـ «فوق الدولة: جمهورية الضباط» في دراسة بحثية كشفت عن تغوُّل وهيمنة العسكر على كل شيء في مصر مما يناقض العقيدة العسكرية.

وقد قال الباحث يزيد صايغ: إن وجود تلك الجمهورية الخفية يقف عائقاً أمام وجود الجمهورية الحقيقية المختطفة في مصر منذ أكثر من ستين عاماً من لدن عساكر تعودوا الهزائم في الميادين الحربية، والانتصار المهين على إرادة الشعب الأعزل، وزاد أن «جمهورية مصر الثانية لن تولد إلا عندما تزول جمهورية الضباط من الوجود».

حين تلقي نظرة غرب مصر ستجد تجربة انقلابية أخرى قضت على العسكر نفسه، ومحت المفردات السياسية من خريطة التداول في ليبيا، عبر أربعة عقود من اللادولة، جماهيرية الفوضى وتدمير المؤسسات وحكم الفرد وتدمير مقدرات البلاد، هذا المسار المظلم الذي أوصل البلاد إلى الهاوية.

مغامرة لضباط أسقطوا الدستور واستولوا على الحكم وتركوا البلاد بعد أربعين حولاً قاعاً صفصفاً، لم يستطع الشعب بعد إسقاطه للاستبداد أن يتعافى منه، وسيظل يعاني من هوله عقوداً قادمة.

وفي حدود ليبيا الغربية الجنوبية تقع الجزائر الشهيدة التي لا تزال تمسح عن جبينها الوضاء دماء سنوات التصدي للمستعمر، ولم يساهم جنرالاتها في تحول الجزائر إلى دولة مدنية تترجم من خلال صناديق الاقتراع بطريقة حضارية، بدلاً من الدبابات التي توقف زمن تقدّم الجزائر ذات الإمكانيات البشرية الهائلة والموقع الجغرافي والثروات الطبيعية الكبيرة.

وفي حدود الجزائر، حيث تقع موريتانيا أقصى دولة عربية في الغرب لم تنفع نصوص الدستور في كبح جماح الجيش من عسكرة السياسة

وتسييس الجيش، فقد نصَّ الدستور الموريتاني والقوانين المنبثقة عنه على أن «رئيس الجمهورية المنتخب هو القائد الأعلى للجيش والرئيس الأعلى للقضاء، وأنَّ الجيش حامٍ للأمن والحدود»، وهذا بخلاف الممارسة الفعلية، حيث اعتاد الجيش منذ عقود على تجاوز مجاله العسكري لينغمس في الحياة السياسية، مربكاً المشهد السياسي، حيث مثّلت الانقلابات العسكرية الطريق الأكثر سرعة إلى القصر الرئاسي.

لهذا يرفض الشارع الليبي حكم العسكر



السيد حفتر (3):
حكم العسكر... إنفاق على الهزائم[1]

المتأمل في المسار الاقتصادي للدول التي خضعت لأنظمة عسكرية استثنائية يلاحظ أن جلَّ ميزانيات هذه الدول ينفق على التسليح ومتعلقاته، وفي الدولة القائمة على المعقولية تنفق الميزانيات على تسليح الجيوش من أجل حماية بلدانها، وردع خصومها، أما دولنا التي جعلت مزارع للقائد الفرد وحاشيته؛ فإنها تنفق على جيوشها لتهزم في ساحات الوغى، وأنتم أفضل من يعي ذلك لخبرتكم في الحروب والهزائم المنكرة.

لقد تعودت الجيوش الانقلابية على أن ضغط الهزيمة في الميدان الحربي ينفس في الاستيلاء على السلطة؛ كما فعل عسكر موريتانيا حين أرهقهم الجلاد في الصحراء الغربية؛ رجعوا إلى نواكشوط ليقولوا للرئيس المدني مختار ولد داداه: «سيدي الرئيس! لقد نزع الجيش منكم ثقته»[2]، ومتى كان لجيش مهزوم ثقة، إنها للأسف حروب عبثية تهلك الحرث والنسل وترسخ الهزيمة.

---

(1) مدونات الجزيرة، 1 أكتوبر 2016م.

(2) محمد سالم محمدو، الجيش الموريتاني: أصابع على الزناد وقدم بالسياسة، مركز الجزيرة للدراسات.

عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري في الوطن العربي. (١٩٧٠ - ١٩٩٠م). دراسة في الاقتصاد السياسي.

إن الدراسات المختصة تقول: إن «الإنفاق العسكري الليبي يعادل أكثر من (70) مرة مقدار الإنفاق العسكري في تشاد»[1]، والنتيجة المترتبة على هذه الفروق الهائلة التي يعرفها الجميع؛ فلا أحب نكء الجراح، ولا الشماتة لي بخلق، لكنه التاريخ الذي يجب الاتعاظ به والاستفادة من عبره.

إن الرمي بأبناء شعبنا في أتون حرب عبثية لا يمكن أن يكون حدثاً عابراً يمسح صاحبه عارضيه ويتجرأ على خوض التجربة من جديد ضد أبناء شعبه نفسه، إنهما خطتا خسف، تجرعنا الأولى، ويجب أن نقول للثانية: لا!!

المؤسف أن تلك الدراسات تؤكد «أن إجمالي الإنفاق العسكري الليبي خلال (1978 ـ 1979) حوالي (40) في المئة» من الميزانية، وأعرف أن المجالات المتبقية من صحة وتعليم لم تكن ذات قيمة لدى رفاق المغامرة، لكن الإنفاق العسكري الوفير باء بالفشل، فكيف حال ما لم ينفق عليه ولم يول أي اهتمام؟!

إن ليبيا ليست وحدها في ذلك؛ فإن الجارة الشرقية مصر من ضمن «البلدان العربية التي أنفقت ما يقارب (1000) مليار دولار على المؤسسات العسكرية خلال عقدين»، «فقد كان الإنفاق العسكري العربي يمثِّل أعلى المعدلات في العالم»[2]، والحقيقة أن الأنظمة الانقلابية لا تسعى لتطوير المؤسسات العسكرية بمهنيةٍ خوفاً على وجودها، بل هو سعي للثراء السريع من قِبَلِ الضباط الذين كفروا بالعقيدة العسكرية، وكوَّنوا دولة خفية فوق أشلاء الدولة الظاهرة.

ثمّة عدد مُلفِت من الضباط (معظمهم من المتقاعدين، لكن بعضهم

(1) مركز دراسات الوحدة العربية ص 230، ط1، 1993م.

(2) الفارس ص 23.

لا يزال في الخدمة الفعلية) هم أعضاء في مجالس الإدارة لمجموعة كبيرة من المرافق العامة المملوكة للدولة، ومشاريع البنية الأساسية الرئيسة، وما يرتبط بها من أشغال وخدمات. العديد من هذه المرافق هو جزء من الشركات التجارية القابضة الكبيرة التي تأسَّست كمشاريع اقتصادية مملوكة للدولة خلال المرحلة الأولى من الخصخصة، بدءاً من العام (1991م) (أي تحويل المشاريع الاقتصادية للقطاع العام إلى شركات تجارية تعمل في إطار القواعد المالية للضرائب والأجور المطبّقة على الشركات الخاصة).

كما أن الضباط هم رؤساء أو أعضاء في مجالس إدارة الشركات القابضة للطيران والمطارات، والنقل البحري والبري، بما في ذلك جميع هيئات الموانئ البحرية والكهرباء والمياه والصرف الصحي، والعديد من شركاتها الفرعية التي تملكها جزئياً أو كلياً.

كما يهيمنون على قطاعي النفط والغاز الطبيعي التابعَين للقطاع العام، وعلى شركات الخدمات المتّصلة بهما. والأمر نفسه ينطبق على بعض المرافق الأخرى مثل الشركة المصرية للاتصالات «إيجيبت تيليكوم Egypt Telecom»، التي هي الآن شركة مساهمة تحتكر خطوط الهاتف الثابتة، وتمتلك حصة متنامية في سوق الهواتف المحمولة. كما ينطبق ذلك أيضاً على الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

يتمتع المتقاعدون العسكريون أيضاً بتمثيلٍ كبير في الوزارات والهيئات الحكومية التي تتعامل مع القطاعات المتعلّقة بالأراضي مثل الإسكان، وإدارة العقارات، والأشغال العامة، والاستصلاح والتنمية الزراعية، والسياحة. فهم يهيمنون على الجهاز المركزي للتعمير التابع لوزارة الإسكان، والذي يتولّى بناء المساكن والطرق الدائرية في المدن والجسور.

كما يضطلعون بدور قيادي في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة؛

التي يديرها لواء متقاعد في القوات المسلحة. ويرأس المتقاعدون العسكريون أيضاً الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، وهي الهيئة المسؤولة عن مشاريع الري والاستزراع العملاقة في «توشكي» وفي شمال سيناء والعوينات الشرقية والوادي الجديد، والقطاعات ذات الصلة مثل الصوامع والتخزين الزراعي. «كما يتولّى عسكريون متقاعدون إدارة هيئة التنمية السياحية وهيئة الأوقاف؛ التي تتولّى إدارة الأوقاف الإسلامية ومصادر دخلها بالتوازي مع وزارة الأوقاف»[1].

إذا عرفنا هذه الحقائق المروّعة؛ عرفنا لماذا الهزيمة حليفة لجيوشنا في معاركهم كلها، وعرفنا كيف أن الجيوش العربية لم تحرر شبراً من أي أرض محتلة، وما حالة الدولة السورية التي تنفق على جيشها «منذ عام (1949م) أكثر من (55) في المئة من الموازنات العامة، عدا موازنات التسلح الاستثنائية (. . .) وقد أدت زيادة الإنفاق العسكري إلى إرهاق الموازنة السورية، وتعطيل مشاريع التنمية والبنية التحتية في سائر أنحاء القطر السوري»[2].

لقد استمرت وتيرة الإنفاق الباهظ في ارتفاعها من غير حصول نتيجة تذكر؛ فالجولان لا يزال تحت الاحتلال الصهيوني، والجيش العربي السوري على كثرة الإنفاق، وعلى جلالة قدره، مشغول بملاحقة الأطفال والنساء بالبراميل المتفجرة مثل ما يحدث في بنغازي، ولم يكن العراق استثناء من الإنفاقات الباهظة؛ «فقد بلغت مشترياته العسكرية في المدَّة الواقعة بين (1974 ـ 1979م) حوالي (5,3) بليون دولار»[3]، واستمر

---

(1) يزيد صايغ، جمهورية الضباط: فوق الدولة. مرجع سابق، ص 17 ـ 18.

(2) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص247.

(3) الفارس، ص 148.

الإنفاق العسكري في وتيرة مرتفعة رغم الحصار، لكن ذلك كله ذهب هباءً سنة (2003)، حين احتاجت الأمة لمن يقف في وجه الغزو الأمريكي؛ فالإنفاق على الهزائم سنّة عسكرية اعتادها عرابو الانقلابات في بلداننا المنكوبة.

لذلك وجب لزوماً رفض حكم العسكر



السيد حفتر (4):
الحصاد المر لحكم العسكر[1]

ويلات الانقلابات في أوروبا وأمريكا اللاتينية:

ويلات الانقلابات العسكرية ليست دوماً عربية اللسان؛ فإن الإجرام لا جنسية له، وتجربة الجنرال فرانكو فرانشيسكو في إسبانيا (1931 ـ 1975) تدل على ذلك، فقد حكم هذا الدكتاتور بلاده بالحديد والنار وحوّل إسبانيا إلى سجن كبير، حتى إنه كان يعين كل أعضاء البرلمان الإسباني «الكارتز»، والذي أقامه كمجرد ديكور، حتى يقال عنه إنه يمارس الديمقراطية رغم أنه كمَّم الأفواه، وملأ السجون بالمعتقلين، وكان بسبب تكوينه العسكري لا يطيق أن يسمع كلمة «لا»[2].

وقد سادت الأحكام العرفية طوال حكمه، وكانت المحاكمات تقام أمام محاكم عسكرية، وقد قام فرانكو خلال حكمه بنفي أكثر من نصف مليون مواطن بعيداً عن الوطن الأم، واستمر الناس في موات، وامتلأت السجون بالأحرار، وقيل إن حكم فرانكو قام بإعدام أكثر من (250) ألف مواطن.

لكن قبل وفاة الجنرال فرانكو بسنوات أوصى رجاله بإعادة إسبانيا إلى

(1) مدونات الجزيرة، 7 أكتوبر 2016م.

(2) تجربة إسبانيا في الإصلاح الديمقراطي، عبد النبي العكري.

النظام الملكي، أي كما كانت قبل عام (1931)، وقد اختار الجنرال فرانكو الأمير خوان كارلوس بن خوان بن آلفونسو الثالث عشر، أي حفيد آخر ملوك إسبانيا ليصبح ولياً للعرش، وقد أسرَّ الجنرال فرانكو للأمير خوان؛ بأنه يعلم جيداً أن قادة الجيش بإسبانيا ليست لديهم القدرة على تقديم شيء مفيد لبلادهم، وقد يكونون عبئاً على استقرار ووحدة البلاد، وقال له: إن الجنرالات بالجيش سوف يدخلون إسبانيا في حرب أهلية؛ لأن كل جنرال يرى نفسه الأحق في السلطة[1].

رفض الجنرالات أي إصلاح ديمقراطي حقيقي، وحاولوا العودة إلى الحكم من خلال محاولة انقلاب فاشلة، قام بها الحرس الوطني في فبراير (1981) باحتلال البرلمان (الكورتس) واختطاف الوزراء وعدد من النواب، كما تحركت الدبابات من عدة مدن لمحاصرة مدريد[2].

أما الجنرال كاستيلو برانكو في البرازيل (1964 ـ 1985)؛ الذي جاء للحكم عبر انقلاب نفذه في مارس (1964)، حيث أسقط الرئيس المنتخب للجمهورية البرازيلية جواو جولارت، وأنهى النظام الشرعي في البلاد، ودشن لتأسيس الديكتاتورية العسكرية في البرازيل بانقلاب سوَّغه العسكر وقتئذ بوجود تهديدات شيوعية[3].

توحدت أطياف كبيرة من القيادات السياسية تحت مطلب بسيط وسهل وهو انتخاب الرئيس البرازيلي انتخاباً مباشراً. تراجعت المعارضة الداعمة للجيش عن دعمها، بعد أن تبينت لها العقلية الكارثية التي كان العسكر يدير بها الدولة، وتوحدت مع باقي الشعب البرازيلي والنقابات العمالية

(1) التحول الديمقراطي الإسباني (1976 ـ 1986)، غسان البغدادي.

(2) الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية ـ إسبانيا نموذجاً، عصام يونس.

(3) تجربة الجنرال كاستيلو برانكو في البرازيل 1964 ـ 1985.

والتي كانت في الأصل معارضة للانقلاب، حتى رجال الأعمال والكنيسة الكاثوليكية، وقد كانوا من كبار مؤيِّدي الانقلاب، رأوا أن بقاء الجيش في الحكم كارثة، ويدمر مصالح البرازيل ووحدته، ولا بدَّ من عودة العسكر إلى الثكنات[1].

انتهاك حرمة الإنسان في ظل العساكر؛ القتل الجماعي:

لم يلق إنسان من الإهانة والاضطهاد مثل ما لقي الإنسان في ظل الأحكام العسكرية، إن الأرقام التي تتحدث عنها المنظمات والتي يعرفها القاصي والداني، تجعلنا كشعوب عانت الأمرَّين نقف وقفة رجل واحد في الأطماع الانقلابية والتسلُّطية كلِّها التي تسكن العسكر حينما يحكم، في العراق أباد النظام العسكري البعثي (5) آلاف كردي خلال العشر الدقائق الأولى في مواجهة حلبجه، وتضاعف العدد بعد ذلك ليصل (128) ألف كردي في حرب الانفصال، مع أعداد أخرى مفقودة لا تنتهي.

ولا يجب أن ننسى مأساة حماه التي صنفت مأساة العصر بلا خلاف، حيث أبيدت مدينة بكاملها بأطفالها وأسرها، وقد تجاوز عدد مَن قُتل في تلك الجريمة البشعة عشرات الآلاف، وقد استمرت أكثر من عشرين يوماً، وتلتها جرائم أخرى مماثلة، نتيجة الانقلاب والإرهاب في مصر وليبيا والجزائر وموريتانيا، ففي مصر لا تسلْ عن جرائم الانقلابيين التي وصلت إلى أنه «في سنتين ونصف من حكم ديكتاتور مصر «السيسي» قُتل (7000) وسُجن (50) ألفاً؛ ما يعني أن متوسط جرائم الانقلاب يومياً قتل (17) مواطناً، وإصابة (72) مواطناً، واعتقال (60) مواطناً»[2]، وفي ليبيا

---

(1) التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، حالة البرازيل، د. مصطفى صايح.

(2) السجل الأسود: كتاب يوثق للجرائم الانقلابية في مصر.

لا يمكن أن ننسى شهداء بوسليم الذين وصلوا إلى (1200) نفس زكية، ولا يزال العدد يتضاعف قتلاً وتشريداً من لدن مدمني الانقلابات العسكرية، بسبب غياب السياسة والأطماع العسكرية وتدخل الجيش في غير صلاحياته، وحتى موريتانيا البلد المسالم وصلت التصفيات فيها إلى (502) إنسان بين عامي (1987 و1991م)[1].

إن هذه الجرائم غيض من فيض، وهي رؤوس أقلام فقط؛ تبين لماذا الشعوب ترفض حكم العسكر، وهذه المحاور الثلاثة تحتها محاور كثيرة أفسدها العسكر بدءاً بالتعليم وليس انتهاء بالصحة.

الحصاد المر:

هذه البلدان العربية من شرقها إلى غربها تعسكرت فيها السياسة، وصارت ميادينها مسرحاً للتنفيس عن رغبات الضباط غير المنضبطة، وقد نشأ عن العسكرة والتسييس المتبادل ضريبةٌ مؤلمة تشمل جميع هذه البلدان، وتلك الضريبة كما رصدها أحد الباحثين[2] في دراسة خاصة عن بلده؛ فإنها تصدق على جميع البلدان، وتتمثل الضريبة في الآتي:

1 ـ ارتباك مسار التنمية الذي يتطلب الاستقرار، وهو ما لا توفره أجواء الانقلابات والتنافس بين الضباط الطامحين، إضافة إلى غياب خطط استراتيجية للتنمية يديرها خبراء أكفاء.

2 ـ استنزاف طاقات الجيش، حيث أفقدت الانقلابات العسكرية

(1) عبد الإله لقزيز، وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. ص111. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1، 2002م

(2) محمد سالم محمدو، الجيش الموريتاني: أصابع على الزناد وقدم بالسياسة. مرجع سابق.

وعمليات التصفية المؤسسةَ العسكرية المئات من أبنائها إما عبر القتل أو الفصل التعسفي.

3 ـ ضرب التراتبية العسكرية، وذلك عبر المكافآت والترقيات غير المعيارية التي ينالها الضباط الانقلابيون ومقربوهم؛ ما يزيد من الخلافات والأحقاد الداخلية في المؤسسة العسكرية.

4 ـ الاهتمام الدولي بالجيش ليصبح بذلك عنصراً مهماً في المعادلة الإقليمية، ولقد كان للدول الغربية بشكل خاص أثر أساسي في تنفيذ وترتيب الانقلابات العسكرية في البلدان المبتلاة بهذه العاهة المزمنة.

5 ـ الفساد المالي وتداخل العلاقات بين المدني والسياسي، وتحول العسكري إلى مستثمر خصوصي ينافس المواطنين.

6 ـ تراجع المكانة السياسية لهذه البلدان، والانكفاء على الشأن الداخلي الذي يضيف مع كل انقلاب حلقة تعقيدٍ جديدة، وما حالة مصر التي كانت أم الدنيا عنا ببعيد.

لهذا يجب أن ترفض الشعوب حكم العسكر



قميص نادر[1]

هل قتل الشيخ نادر نتيجة خلاف فكري؟ أم أنه كان الضحية لعمل استخباراتي قذر؟ بل هل قتل الشيخ نادر فعلاً؟ وإن كان كذلك؛ فلماذا طمست معالم الجريمة؟ أين جثمانه الطاهر كي يدفن ويقام الدين وتبرد النفوس وينال القاتل عقابه؟! مهما يكن من أمر؛ فإن تبعات هذا الحدث الجلل خطيرة، وفصولها لم تنته بعد.

ما يحدث في العاصمة طرابلس هذه الأيام لا يسر صديقاً ولا يغيظ عدواً؛ فيكاد يلحقها بالمدن الليبية التي تحنّ للاستقرار، والتي يروع آمنها أزيز الرصاص، وتنعدم فيها أبسط مقومات الحياة. أتابع كغيري من أبناء ليبيا العمليات التي تمزق سكينة العاصمة، وتقض مضاجع أهلها منذ أيام.

طرابلس عاصمة كل الليبيين وملاذهم الآمن والأم الحنون، من يأتيها يحبها ويحب أن يسكنها ويهنأ فيها، الكتائب التي تتولى حمايتها، والأجسام المسؤولة فيها تنجح دائماً في إيقاف محاولات العبث في مهدها، واستعادة السكينة التي لا أحد يخدمه هتكها، أو زوالها.

أعتقد أن أكثر ما يسيء للشيخ نادر، تقبله الله في الصالحين، هو أن يتردّد اسمه وسط غبار المعارك وإراقة الدماء بدعوى الثأر له، لتحريك دواعي الحرب والاقتتال الداخلي وتقويض أمن العاصمة وتمزيق الوطن

---

(1) موقع عين ليبيا، 6 ديسمبر 2016م.

بدعوى المطالبة بمحاكمة قاتليه، وهذا لا يقل سوءاً عن جريمة اغتياله، والغدر به.

العبث بأمن العاصمة لم يتوقف، وزعزعة أمنها هدف مرصود منذ سقوط النظام الاستبدادي، وكانت محاولات وأد الثورة تمرُّ كل مرة عبر محاولة تحريك آلة القتل في العاصمة، وظل أبناء طرابلس طيلة السنوات الأربع الماضية متمسكين برفض استيراد نماذج الاقتتال الداخلي إلى طرابلس؛ فلا ننسى بيان الانقلاب التلفزيوني بتجميد الإعلان الدستوري، وبيان الساعات الخمسة لتسليم السلطة، كما لا يغيب عنا ما سبق وما رافقه من محاولات تخريب في العاصمة، فانتشرت الجريمة المنظمة، وخربت المرافق العامة، وخلقت بؤر التوتّر التي تمس حياة المواطن اليومية.

لا شك أن مقتل الشيخ نادر، شأنه شأن كل الجرائم السياسية، صار قضية رأي عام وجب على الجميع المطالبة بالقصاص من آثميها، ولكن لا شك أيضاً في أن كشف ملابسات الجريمة من شأن وزارة الداخلية، وأن التحقيق فيها وإحالة الجناة للعدالة من مسؤولية مكتب النائب العام.

لكننا لا ينبغي أن نستبعد، في ظل اختفاء جثمان الشيخ نادر، أو ننكر وجود من يعمل ليل نهار للانتقام من العاصمة القاهرة لهذه النفوس المريضة، ذات الأطماع الشخصية، والدوافع الانتقامية، أن يأتي بدم كذب على قميص الشيخ نادر العمراني، لخلق قضية «المطالبة بالقصاص» من قتلة الشيخ نادر كنوع جديد من أنواع تجارة الحروب وخلق دوافعها، وتصفية لحسابات لا علاقة لا للشيخ ولا العاصمة بها.

من يتحمل المسؤولية؟

أريد هنا أن أسلط الضوء على موقف طرفين من أطراف المشهد

السياسي والأمني داخل العاصمة في التعامل مع جريمة مقتل الشيخ، وما تلاها من اقتتال في العاصمة طرابلس.

هناك من يرى في مقتل الشيخ نادر فرصة لتصفية الحسابات القديمة، وإعادة توزيع كعكة السلطة، أو النفوذ في العاصمة، وعلى طاولة النقاش السياسية، أو موائد الداعمين الدوليين والإقليميين، والغريب أن تلتقي في هذا إرادة طرفي النقيض في الموقف من قتلة الشيخ، ومن عملية الغدر به.

كما أنّ هناك من يرى أنه بنقله المعارك إلى طرابلس يستثمر طاقات يملكها، ظلَّت معطلة لمدَّة طويلة، ولم يستطع الاستفادة منها في الحرب التي يخوضها منذ سنتين، كما أنه يعتقد أن إدخال العاصمة وبعض مدن الغرب في دوامة الاقتتال الداخلي، سيقلص من إمكانية اتخاذها قاعدة خلفية لإمداد خصومه لوجيستياً وبشرياً وإعلامياً.

كما يعتقد، أو ربما يعي، أن بعض داعميه يريدون مزيداً من الفوضى في ليبيا، وليس بالضرورة السيطرة، فالفوضى ستوفر ما لن توفره السيطرة لمصالح هذه الأطراف الإقليمية والدولية.

الواضح أن المسؤولين الحقيقيين عن قتل الشيخ نادر سيكونون أبرز المستفيدين من طمس الحقيقة، وسط أزيز الرصاص وقعقعة السلاح، فلا شيء يخدمهم مثل مزيد من الإرباك، ومزيد من القتل، حتى تختلط بدماء الشيخ نادر دماء مئات أو آلاف من الأبرياء في العاصمة وما حولها.

وأما أكثر الأطراف تضرراً، وأكثرها إحجاماً، إن لم نقل جبناً عن اتخاذ أي موقف تجاه هذه الأحداث، وأعتقد أن عليَّ هنا أن أسمي هذا الطرف وضعاً له عند مسؤولياته، وبياناً لخطورة موقفه الخائف؛ فالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني عليه أن يعي بأنه إذا استمر القتال لأيام أخرى؛ فإن ما تبقى من شرعيته سيتلاشى بشكل نهائي.

ليعلم الجميع أن ورقة الشرعية هي أقوى سلاح في ليبيا، وبما أن كل هذه الكتائب، تدّعي تبعيتها لوزارة الدفاع وأركانها أو لوزارة الداخلية؛ فإن أقل ما يمكن للمجلس الرئاسي القيام به هو رفع الغطاء الشرعي عن أيّة قوة تسعى لتقويض أمن العاصمة وما حولها، وتحاول استنساخ نموذج بنغازي فيها، ومن ثَمَّ تصبح هذه القوات خارج القانون.

إذا فشل المجلس الرئاسي في احتواء هذه الأزمة؛ فإنه سيوسم بأنه غير قادر على السيطرة على الأمور، بالنظر إلى ضعف أدائه، وبحكم عشرات الفرص التي ضيعها انتظاراً لأن يقوم الآخرون (داخلياً أو خارجياً) بالعمل بدلاً منه، فإذا ما عجز عن حماية العاصمة؛ عليه الرحيل طواعية بدلاً من أن يرغَم على الرحيل.

إذا ما اتخذ المجلس الرئاسي القرارات المصيرية اللازمة لحماية العاصمة من العبث؛ فإنه سيقدم للرأي العام فصلاً واضحاً بين إرادة زعزعة الأمن في العاصمة، وبين المطالبة بأن تأخذ العدالة مجراها في حق قتلة الشيخ نادر العمراني تقبله الله.

إن الواضح من مجريات الأحداث أنه لا أحد يهمه أمر العاصمة؛ فلا الأطراف التي تراهن على كسب الحرب يعنيها في شيء استقرار طرابلس، ولا المجلس الرئاسي قادر على فعل شيء، ولا المجتمع الدولي يمكن أن يكون جزءاً من التهدئة الداخلية؛ لعدم توحد إرادته، وتضارب مصالح دوله الكبرى. فليس أمام أهل العاصمة إلا أن يتجمعوا لإنقاذ مدينتهم من الغرق في أتون حرب أهلية، لن تردّ دم الشيخ نادر، وستلحق به مزيداً من أخيار العاصمة.

الفتوى .. أهمية تعدد النُّظّار وزوايا النظر[1]

قبل سنة من الآن كتبت مقالاً منشوراً بموقع عين ليبيا بتاريخ (15 يناير 2016م)، عن إمكانية الاختلاف مع مفتي الديار الليبية الشيخ الصادق الغرياني، وكنت صريحاً في أن الشيخ ممن يمكن أن نختلف معه لا عليه، وما زلت أعتقد أن هذا الكلام في محله، ولا أمل من الثناء على ما للشيخ من كريم الأخلاق، وغزير العلم، والشجاعة فيما يراه حقاً، والصدع به في وجه من أحب ومن كره.

وألـمّح دائماً إلى رغبتي في ابتعاد الشيخ عن التجاذب السياسي بالمفهوم الحزبي اليومي، وأطمح إلى اليوم الذي يتعالى فوق الصراع، ويَرِد إليه الليبيون كلهم مستفتين مستنصحين.

وقد اطّلعت أخيراً على ما نشر في الصفحة الرسمية للشيخ بشأن الاتفاق السياسي، في مقال بعنوان «اتفاقٌ سياسيّ فريقُه يسعى لِتَرْقيعه، وحفتر لا يَعْبأ به!»، وقد أفتى الشيخ فيه فتوى لمحتُ فيها شيئاً من الخطورة؛ إذ يمكن للشباب المستعجلين أن يتخذوها ذريعة إلى إراقة دماء بعض المشاركين في اتفاق الصخيرات، مستندين إلى ما يفهم من كلام الشيخ عن الفساد في الأرض، ولا أظن هذا من مقصود الشيخ، ومن باب النصيحة التي أمرنا بها المصطفى ﷺ «الدين النصيحة، قلنا: لمن

---

(1) موقع عين ليبيا، 22 يناير 2017م.

يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامّتهم» فإني أنصح أن يتمَّ تدارك هذا الأمر حتى لا تزداد وتيرة القتل، ويستباح المزيد من دماء الأبرياء.

الفتوى رأي غير ملزم:

ولعلّي أباشر هنا بإثارة بعض المسائل التي يتداولها طلبة العلم، ويقرّ بعضها علماء قدامى ومعاصرون؛ فالمعروف عند علماء الشريعة الإسلامية بمختلف فروعها أن الفتوى هي الإخبار بالحكم الشرعي لا على وجه الإلزام، وهي نتاج إعمال المفتي عقله في الواقع، وتنزيل النص الشرعي على هذا الواقع، ومن ثم الإخبار بما انتهى إليه نظر المفتي في النصوص الشرعية، بعد استيفاء جوانب التفكير في الحادثة المعروضة.

ومع هذا كله تكون فتواه رأياً من بين آراء أخرى في هذه النازلة، وإن كنت أرى أن مصاب ليبيا كبير في غياب هذه الآراء الأخرى، بالنظر إلى ندرة العلماء، أو عدم الجرأة على مناقشة قمة من أمثال الشيخ، حيث إن الحاجة إلى تعدد الآراء في النازلة غايةٌ في الأهمية من باب تعدد النُّظّار وتعدد زوايا النظر.

ترك الشارع حرية العمل بالفتوى للمستفتي، والعدول عنها إلى غيرها من فتاوى العلماء الآخرين، مراعاةً لضمير الفرد الذي هو مناط التكليف، وهو الذي يتعلق به التقوى، وهو المشار إليه في الحديث «. . .يا وابصة، استفتِ قلبك، والبرُّ ما اطمأنَّت إليه النفس، واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في القلب، وتردَّد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك». وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: «لا يجوز العمل

بمجرد فتوى المفتي إذا لم تطمئن نفسه، وحاك صدره من قبوله، وتردَّد فيها؛ لقوله ﷺ: «استفت نفسك. . . وإن أفتاك الناس وأفتوك»[1]».

ومن التعريف السابق للفتوى، يتبين أنه لكي تتحقق بالحد الأدنى من الشروط يجب أن تتضمن عناصر أساسية مثل:

- إدراك جوانب الواقعة موضوع الفتوى، وحيثياتها الدقيقة اليقينية، وليس المتوهمة أو الظنية.

- تعلُّق النص الشرعي بهذه الحيثيات، وهو المعروف عند العلماء بتحقيق المناط.

- النظر في السياق العام للفتوى ولحال المستفتي.

وهناك الشرط الأهم، وهو هل الحادث المعروض مما تعلق به الفتوى، ويلزم بيان الحكم الشرعي فيه، أم هو من أمور الدنيا التي وكل الشارع أمرها إلى النظر المصلحيِّ المحض؛ الذي قال فيه النبي ﷺ: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»[2] كما في الحديث الصحيح؟!

بين الرئاسة والنبوَّة:

يجرُّنا هذا إلى الحديث عن أنواع تصرفات الشارع ﷺ، وأنا هنا لا آتي بشيء من عندي، وإنما أنقل كلام العلماء الذين ألَّفوا في الفروق بين تصرفاته ﷺ، تبعاً للحالة التي يتصرف، وقد تحدَّث طائفة من أهل العلم في ذلك، من أبرزهم من أعلام المالكية القرافي والشاطبي، ومن غيرهم كابن تيمية والإمام أبي حنيفة وغيرهم[3].

---

(1) حلية الأولياء برقم 572/ 6، وهو غريب من حديث الزبير أبي عبد السلام.

(2) صحيح مسلم برقم 2363

(3) استعرض الدكتور سعد الدين العثماني أقوال العلماء بشأن تصرفات النبي ﷺ وناقشها في كتابه «الدين والسياسية تتميز لا فصل».

وحتى لا أطيل القول، أشير إلى أن النبي ﷺ، كان في المدينة قائداً سياسياً، ومفتياً مشرِّعاً، وقاضياً يحكم بين الناس، ونبياً مبلِّغاً عن الله، ورجلاً من المسلمين من قريش.

وتبعاً لكل هذه الأحوال صدرت عنه ﷺ أقوال وأفعال وإشارات، فصلها العلماء، وبوّبوها وصنفوها، وقد ألزموا المسلمين بما صدر عنه على جهة التبليغ عن الله، كأمر العبادات المخصوصة، باعتبارها أفعالاً وأقوالاً للعمل والاقتداء. ولكونه ﷺ إنما يفتي بالوحي أو بما يفهمه من الوحي، اقترب مقام الفتوى من مقام التبليغ، فلزم اتباع فتواه في مثل أحكام الزواج والطلاق، ومع ذلك منها ما هو خاص، بوّب له العلماء تحت قضايا الأعيان.

وما يصدر عنه باعتباره قاضياً يلزم المتقاضين، وقد صرح ﷺ أنه إنما يقضي بناءً على ما يعرض أمامه من الحجج، وحكمه القضائي «لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً» كما ورد.

وما يصدر عنه ﷺ بوصفه رجلاً من عامة الناس كاختياره لألوان ثيابه ومأكله ومشربه، فقد كره ﷺ مآكل ولم ينه عنها، ورغب في أخرى ولم يأمر بها. وقريب من هذا أقواله الإرشادية المتعلقة ببعض الأمور الطبية؛ مثل نهيه عن لبس النعل قائماً. . . إلخ.

وما يهمنا هنا أكثر هو ما صدر عنه باعتباره قائداً سياسياً يدير أمور الدولة، والواضح الصريح في هذا أن النبي ﷺ تصرف بهذه الصفة بناءً على ما تقتضيه المصلحة، وهذا ما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم، فراجعوه في الأمور عند إقرارها، فرجع إلى بعض أقوالهم، ورفض بعضاً من جهة الرأي لا من جهة الحكم الشرعي، وقد ألغوا العمل ببعض هذه

الأعمال بعد وفاته لاعتقادهم أنه فعلها تدبيراً لا ديانة، كما فعل بعض العلماء الأمر نفسه.

من أمثلة ذلك:

أ ـ رجوعه عن رأيه بعد نقاش الصحابة:

1 ـ مسألة الخروج إلى قريش لما وصلوا إلى أُحُد في طريقهم إلى المدينة، فقد كان رأي رسول الله ﷺ وطائفة من الصحابة البقاء في المدينة، ولكنهم رضخوا لكثرة المطالبين بالخروج.

2 ـ منزل المسلمين يوم بدر، فقد أمر ﷺ بالنزول في مكان معين، فجاءه الحباب بن المنذر رضي الله عنه فقال: هل هذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدَّم عنه ولا نتأخر، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال ﷺ: «بل هو الرأي والحرب والمكيدة». قال الحباب: إن هذا ليس بمنزل، فانهض بالناس حتى ننزل أدنى ماء من العدو، ثم نغور[1] ما وراءه من المياه، فنشرب ولا يشربون. قال ﷺ: «أشرت بالرأي»[2].

3 ـ ومنها قراره بصلح غطفان عام الخندق، ثم عدوله عن ذلك بعد مشورة سعد بن معاذ رضي الله عنه.

4 ـ ومنها تحكيمه سعد بن معاذ رضي الله عنه في أمر بني قريظة.

ب ـ إلغاء بعض القرارات بعد موته ﷺ:

1 ـ ألغى عمر رضي الله عنه سهم المؤلفة قلوبهم في الغنائم، رغم وروده في القرآن الكريم؛ معللاً ذلك بأنه كان تشريعاً أيام ضعف الإسلام.

---

(1) تأتي «نغور» بمعنى نُتْلف.

(2) الطبري في تاريخه برقم 29/ 2.

2 ـ وألغى عمر رضي الله عنه أيضاً اتفاقية رسول الله ﷺ مع نصارى نجران، وأجلاهم.

3 ـ وألغى الفاروق رضي الله عنه قرار تقسيم الأراضي على الجند الفاتحين.

4 ـ وقد اعتبر مالك رضي الله عنه أن إعطاء المقاتل سلب القتيل يشترط له إذن الإمام، وقال كما في الموطأ: «ما بلغني أن رسول الله ﷺ أمر به إلا في حنين» في تقرير أنه ﷺ فعله تقديراً للمصلحة وتشجيعاً على القتال في حنين لا في غيرها، فليس حكماً عاماً يلزم العمل به دائماً.

فهذه مسألة يطول الحديث فيها، ولا أعتقد أن هذه المقامات تخفى على أهل العلم، الراسخين فيه، ولكن ربما يقع بعض اللبس في تنزيل بعض الأحكام، والله تعالى أعلم.

يتبين مما سبق أن تسيير أمور السياسة والدول بالفتوى ليس من السنة النبوية، وأن رأي النبي ﷺ نفسه يرد في بعض هذه المسائل، ويرجع عنه هو ﷺ إلى رأي ذوي الاختصاص والخبرة، وذوي الشأن.

لمَ لا نُمأسس الإفتاء؟

يدور في ذهني هذا السؤال دائماً، وأعتقد أنه من المهم في هذه المرحلة من تاريخ إعادة تأسيس الدولة الليبية تحويل الفتوى إلى مؤسسة شرعية متكاملة الأركان، تستعين في القضايا كلِّها بمتخصِّصين يعطون الرأي الفني، ويبقى على السادة العلماء بعد ذلك التحقق بشكل جماعي من تنزل النصوص الشرعية على الوقائع المعروضة، مع مراعاة الأبعاد كلها عند طرح الآراء وتنزيل النصوص.

وأعتقد أن لهذا دواعٍ كثيرة من أهمها:

1 ـ تشابك المعطيات الواقعية اليوم في المسألة الصغيرة، وتعدُّد زوايا

النظر إليها؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية والقانونية والدولية، وارتباطها بالكثير من القضايا؛ التي يصعب على الشخص الواحد الإلمام بها كلِّها، واستحضارها جميعاً عند التفكير.

2 ـ توسع العلوم والمعارف التجريبية والإنسانية؛ ما لا بد أن يترك أثراً على الحكم الشرعي في المسائل الدينية المحضة، فكيف بتلك المتداخلة مع حياة الناس، ومعاشهم الدنيوي؟!

3 ـ الحاجة إلى مراعاة أحوال الناس في عيشهم وعلاقاتهم الاجتماعية، حتى لا يَصدّوا عن سبيل الله بسبب سوء فهم لكلام العلماء؛ تطبيقاً لحديث النبي ﷺ «حدِّثوا الناسَ بما يعرفون، أتريدون أن يُكَذب الله ورسوله؟!»[1].

إنني أعتقد أن مثل هذا القرار سيكفي الليبيين غائلة الكثير من اللغط، وسيحفظ للفتوى الشرعية مكانها، وسيجعل منها وسيلة لتجميع الناس على أمور دينهم ودنياهم، كما سيحوِّلها إلى رافد حقيقي للإصلاح الاجتماعي.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل



(1) الجامع الصغير برقم 3677، وهو صحيح.

نقاش هادئ حول مقالي
«الفتوى.. أهمية تعدُّد النُّظار وزوايا النظر»[1]

بناء الأخ الكريم الشيخ سامي الساعدي في ردِّه على مقالة لي بعنوان «الفتوى. . أهمية تعدُّد النظار وزوايا النظر» بالكامل على قولي: «وألمّح دائماً إلى رغبتي في ابتعاد الشيخ عن التجاذب السياسي بالمفهوم الحزبي اليومي، وأطمح إلى اليوم الذي يتعالى فوق الصراع، ويرد إليه الليبيون كلهم مستفتين مستنصحين».

شحن الشيخ سامي ردَّه بأمرين غاية في الغرابة؛ الأول صيغة الجمع، ويشهد الله أن كلَّ من كان يقصدهم بجمعه، دون استثناء فرداً فرداً؛ لم يكن لديهم سابق علم بالمقال إلا بعد أن نشر في صحيفة عين ليبيا. . كما يشهد الله أنه لم تكن بيني وبين الشيخ سامي سابق معرفة عدا زيارتي له في بيته بعد خروجه من السجن، ولا يتعدّى مجموع باقي اللقاءات العابرة الدقيقة الواحدة. فلم تكن لي معه أي تجارب سابقة، وكل ما قال في هذا الباب قد جانب فيه الصواب.

وأما الأمر الآخر الغريب هو أن الشيخ سامي تحدث على تحجيم دار الإفتاء، والتي لم تصدر عنها الفتوى المذكورة، بينما كانت الفتوى في ثنايا مقال للشيخ الصادق؛ نشرت على موقع التناصح، ولم تصدر على الدار.

---

(1) نُشر الرد على صفحتي على شبكة التواصل الاجتماعي، يناير 2017م.

والأغرب أنه أخذ يدافع عن الشيخ حتى يظن القارئ الذي لم يطّلع على مقالي أنني قد أسأتُ للشيخ، وهذا والله لم يحصل، وليس لي ذلك بخلق، إلا إذا ظن الشيخ سامي تحفُّظي على فتوى الشيخ ونصيحتي بأن يتمَّ الاستدراك تُعد من باب الإساءة، وهو الذي قال في مقالته: إن الشيخ ليس بمعصوم.

ما قصدته في مقالتي التي بنى الشيخ سامي جلَّ ردِّه عليها ألّا تكون دار الإفتاء طرفاً في الصراع السياسي الذي يدور في دائرة الصواب والخطأ، بينما يرى الشيخ الصادق أنه يدور في دائرة الحق والباطل.

ومع أنني لم أذهب إلى ما ذهب إليه الشيخ سامي عندما قلت «ابتعاد الشيخ عن التجاذب السياسي بالمفهوم الحزبي اليومي» فإنني أقصد أن يجتمع عليه الناس، وأن يرد إلى دار الإفتاء الليبيون كلهم «مستفتين مستنصحين» ومع ذلك فإنني أرجع عنها، ولكنني ما زلت أنصح أن يستدرك الشيخ أو أن يكثر النّظّار وزوايا النظر في فتواه حفظه الله «إنه مِنَ الآن، كلُّ مَنْ يسعى لدعم هذا الاتفاقِ السياسيّ المزعوم وتمديده، إنما يسعى ليمتد أمدُ الفساد في الأرض، وليمتد القتلُ والخطفُ والظلمُ بألوانه كلها، فكلُّ من يسعى اليوم لترقيعه والتمسك به؛ فإني أعُدُّ عمله من الفساد في الأرض، مع سبق الإصرار والترصد، وكلُّ ما يقع على الناس من القهر، ونهب الأموال، وسفك الدماء، هم مسؤولون عنه، ويتحملون وِزره، هم ومن يقف وراءه».



جماعة الإخوان المسلمين بليبيا تدخل مرحلة التغيير والتطوير[1]

حكم السيد الجمعي قاسمي في مقال له بجريدة العرب الإماراتية التي تصدر من لندن، ونشرته عدد من الصحف الإلكترونية الليبية، حكم قاسمي بقرب تفكك جماعة الإخوان المسلمين الليبية، فكان عنوان تقرير نشره في عدد الجريدة الصادر يوم (21 يناير 2017م): «جماعة الإخوان المسلمين بليبيا تدخل مرحلة التفكك والانهيار»[2].

لم يكلف الأستاذ الجمعي نفسه عناء التساؤل، واكتفى بإطلاق حكمه اعتماداً على تصريح مجتزأ للأستاذ محمد حسن صوان رئيس حزب العدالة والبناء، اقتطعه الكاتب من مقابلة له مع صحيفة «عربي21» يقول فيه: إن «هناك أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا انسحبوا من الحزب، نظراً للمواقف التي اتخذها إزاء بعض القضايا، لا سيما منها المشاركة في الاتفاق السياسي المنبثق عن اتفاقية الصخيرات المُوقعة في 17 ديسمبر من العام (2015)»[3].

قد لا يبدو مناسباً أن نسأل الأستاذ المحرر في جريدة العرب لماذا

---

(1) موقع ليبيا المستقبل، 24 يناير 2017م.

(2) مقال الجمعي قاسمي بعنوان «جماعة الإخوان المسلمين بليبيا تدخل مرحلة التفكك والانهيار»، جريدة العرب اللندنية، 21 يناير 2017م.

(3) مقابلة مع محمد حسن صوان، رئيس حزب العدالة والبناء، عربي21، 18 يناير 2017م.

قرر بجرَّة قلم أن يقصي الطرف الرئيس في تقريره من حق التعليق، وعرض رأيه في تصريح صوان، أو فيما أدلى به الأستاذان اللذان أسهبا في إيراد تحليلهما لحالة الإخوان في ليبيا، ليس من المناسب أن نسأله لماذا لم يكلف نفسه الاتصال بالطرف الرئيس في التقرير، ولكن يمكن أن نسأله لماذا لم يضع وقتاً ولو قليلاً في البحث في محركات البحث على الإنترنت عن آخر مواقف إخوان ليبيا، وآخر التطورات في مسيرتهم، وهي منشورة وموثقة، وبعضها، بل وأبرزها في صحيفة «عربي21»؛ التي اقتطع منها الكاتب الفقرة المذكورة أعلاه من تصريح الأستاذ صوان. ليس هذا مهماً الآن، نحن نتطوع بإيراد بعض المعلومات التي غابت عن الصحفي، وغابت عن ضيفيه أيضاً، أو غيَّبها الجميع في مجافاة لأوليات قواعد التحليل السياسي، وأدبيات العمل الصحفي، وأخلاقيات مهنة الصحافة.

لعلم الأساتذة الكرام، والقراء الكرام، وللتاريخ؛ فقد بدأت جماعة الإخوان المسلمين منذ العام (2013) مراجعات جادة كلفت الكثير من الجهد، وجمعت لها الحركة نخبها، وخبرات الحركات الإسلامية المختلفة، والتجارب الطويلة للعمل الدعوي الحركي والاجتماعي، وقد أعلنت أكثر من مرة أن نتائج هذه المراجعات ستعلن للعموم قريباً.

خطأ الإخوان:

الحق أن توجه الجماعة نحو التغيير الجذري كان سابقاً على التاريخ المذكور أعلاه، وإن لم تمكن الظروف من الإسراع بوتيرته؛ ما عاد بأضرار كارثية على الجماعة، وحملها تبعات كانت في غنى عنها، فقد كانت الجماعة واضحة في مسيرة التغيير بتبني فصل صارم بين العمل الدعوي والسياسي؛ فأقرت ذلك في مؤتمرها التاسع؛ الذي استمر أربعة أيام وعقد بمدينة بنغازي في نوفمبر (2011م).

ربما يكون خطأ الإخوان الذي لا بد من تسجيله هنا هو تمسكهم بالاسم والشعار العائدين إلى جماعة الإخوان المسلمين المصرية، وهو ما كانت له عواقب وخيمة، حيث ألصق الخصوم باسم الجماعة كلَّ الاتّهامات التي ألصقها الإعلام المصري المتحامل على جماعة الإخوان المصرية، دون أن يكون لجماعة الإخوان الليبية أدنى علاقة بالأحداث في مصر، أو سواها من بلدان العالم الإسلامي، ورغم التباين الواضح، على المستوى السياسي وعلاقته بالعمل الدعوي، بينها وبين جماعة الإخوان في مصر.

لم تفلح جهود حركة الإخوان الليبية في شرح طبيعة التشابه بين الحركتين، والعلاقة بينهما، والتي لا تتجاوز الانتماء إلى مدرسة فكرية انتشرت في العالم العربي والإسلامي منذ ثلاثينيات القرن العشرين. لا تتجاوز هذه العلاقة الانتماء الفكري، وليس لها أي بعد تنظيمي، على الأقل في الحالة الليبية التي أنا شاهد عليها.

فلو نظرنا إلى أي انتماء فكري سواء كان دينياً أو إيدلوجياً أو ثقافياً؛ فإنه بالضرورة عابر للحدود إن كتب له القبول وكان له أتباع، ومثال ذلك الليبرالية والعلمانية والشيوعية والاشتراكية واليسار وكل أنواع السلفية والجماعات الصوفية وجماعة الإخوان والتحرير، كل هذه الفِكَر، عدا الفكْر الجماهيري، ليس اكتشاف ليبي.

وقد تحمَّل الإخوان خسائر معارك لا ناقة لهم فيها ولا جمل، ودخلوا صراعات إعلامية وفكرية، لا علاقة لها بمشاكل المواطن الليبي، واستنزفت جهود الجماعة في حروب كلامية فرضتها وسائل الإعلام التي تريد الاستفادة من صراعات الحالة المصرية في ليبيا، مستغلة ضعف الوعي السياسي لدى الشارع الليبي، وموجة المدّ الإعلامي التي حاولت

إلصاق سلبيات ما بعد ثورات الربيع العربي بالتيار الإسلامي عموماً، وتيار الإسلام الوسطي على وجه الخصوص.

لست ضد الاستفادة من التجارب الإنسانية، وأعتقد أن الأسماء مسألة شكلية جداً، لكنني في الوقت نفسه أظن أن الحصافة والحيطة تقتضي النأي عن أي شيء يمكن أن يثير الشبهة، خصوصاً في مجتمع لا عهد له بالممارسة المدنية والسياسية مثل مجتمع ليبيا؛ الخارج من أربعة عقود من التجهيل المتعمَّد، وغرس الفِكَر الخاطئة، وترسيخ القيم المغلوطة.

قررت الجماعة كما أسلفنا فصل السياسي عن الدعوي، وذلك من خلال المشاركة في تأسيس حزب سياسي منفصل بالكامل عن الجماعة، ينتسب إليه كل من يؤمن بمبادئه، كما جاء في نظامه الأساسي الذي اعتُمد في مؤتمر الحزب التأسيسي المنعقد بمدينة طرابلس في مارس (2012م)[1] والذي ولد فيه حزب العدالة والبناء.

حزب العدالة والبناء مارس السياسة بامتياز:

قبل الرد على ما افترته الصحيفة بحق جماعة الإخوان المسلمين الليبية أودُّ التوقف قليلاً عند حزب العدالة والبناء، لا من حيث علاقته المحسومة بجماعة الإخوان المسلمين والتي أكدها التصريح الذي استندت عليه الصحيفة لصوان، وإنما من حيث تجلية طبيعة الحزب من ممارسته خلال السنوات الخمس التي هي كامل عمره.

مارس حزب العدالة والبناء[2] العمل السياسي، كأي حزب ليبي،

---

(1) أمين محمد، جزيرة نت، حزب العدالة والبناء، 4 يوليو 2012م.

(2) لمزيد من المعلومات عن الحزب انظر: «عين ليبيا» مقال الكاتب بعنوان «حزب العدالة والبناء.. نظرة من الداخل (1/ 2)» بتاريخ 22 أكتوبر 2015م.

ويمكن مقارنته بحزب تحالف القوى الوطنية، وحزب الجبهة الوطنية. . أو غيرهما من الأحزاب التي نشأت غداة الثورة، فلن يجد المتأمل في مسيرة هذه الأحزاب ما يميزها عن حزب العدالة والبناء من حيث الأدوات المتعلقة بالمغالبة السياسية ترشحاً وترشيحاً وتحالفاً، ولكنه قد يجد أن حزب العدالة والبناء أكثر تشبُّثاً بالممارسة الديمقراطية داخل هيئاته (المؤتمرات، الاجتماعات الدورية للهيئات، التشاور مع القواعد. .)، وأكثر اعتماداً على الهيئات من الأشخاص، كما أنه أكثر وضوحاً مع المواطن الليبي، وأكثر تعاطياً مع الإعلام، وأكثر تفاعلاً مع الرأي العام الوطني والدولي.

حزب العدالة والبناء ظل متماسكاً مؤسساتياً؛ لديه رئيس ومكتب تنفيذي وديوان رئاسي وهيئة عليا، ومؤتمر عام، تجتمع وتحاسب الرئيس وتعيد انتخابه، وقد تطالب بإقالته أو التجديد له وفقاً للّوائح، فيما إذا قدِّر للمؤتمر العام أن ينعقد قبل وقته العادي، كما أن للحزب تقارير سياسية ومالية، ولوائح وثقافة مؤسستية مطبوعة ومنشورة؛ يعمل الحزب عبر مؤسساته التنظيمية القائمة التي تعمل من داخل البلاد وفقاً للقانون الليبي.

لقد مارس الحزب العمل السياسي بعيداً عن الإيديولوجيا، وقد قدم أحد أعضائه من مدينة المرج، في المؤتمر العام الثاني للحزب في أبريل (2014م) بمدينة طرابلس، مشروع قرار لإلغاء مصطلح «ذو مرجعية إسلامية»، بالنظر إلى أن الأحزاب السياسية مرجعيتها الدستور والقانون والنظام الأساسي، والاقتصار على مجموعة القيم التي يحملها الحزب وتميزه عن غيره من الأحزاب. مشروع القرار هذا، لو قدم مرة أخرى في أي مؤتمر عام قادم للحزب في الغالب إنه قد يُعتمد، وهذا يلزم من يؤمن بالمرجعية الإسلامية أن يشمر عن ساعد الجد لتكون الشريعة مصدراً

للتشريع في الدستور، ويقدِّم في المستقبل مشاريعَ القوانين وفقاً لهذا الدستور.

تقدَّم الحزب بمشاريع القوانين وقدَّم الدراسات والمبادرات والمقترحات لحل الاختناقات، تواصل مع الأحزاب السياسية وعقد التحالفات وفكَّها، تواصل مع المدن والقبائل، وزار العديد من الأحزاب في دول الجوار، وتواصل مع نظرائه في العديد من الدول، وشارك في المؤتمرات والحوارات في الداخل والخارج، وطالب بإنهاء القتال بين الفرقاء في ليبيا وأطلق رئيسه مصطلح «الإطفاء التدريجي للحرب» من خلال دعمه بكل قوة للمصالحات في ليبيا عموماً وفي منطقة الغرب الليبي خصوصاً.

دَخَلَ الحزب السلطة التشريعية المتمثلة في المؤتمر الوطني العام، وشَارك في السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة المؤقتة برئاسة الأستاذ علي زيدان وانسحب منها، وبعد أن فشلت في تحقيق وعودها، عمل الحزب مع باقي أعضاء المؤتمر على سحب الثقة من رئيسها، وهي ممارسات سياسية مشروعة ضاق بها البعض صدراً وخاصم الحزب خصومة فاجرة[1] بعيدة كل البعد عن الإنصاف، فتراهم يرمونهم بأوصاف متناقضة، فمرة خوارج، ومرة ليبراليين، وأخرى ماسونيين، وهكذا دواليك.

شارك حزب العدالة والبناء في الحوار السياسي الليبي منذ بداياته في مطلع (2014م)، وعمل على إنجاحه بكل قوة، ساهم بفعالية في التوصل إلى الاتفاق السياسي الليبي، وشارك في المجلس الرئاسي، ويعمل الآن على إعادة مناقشة هذا الاتفاق من أجل إنهاء الانقسام.

---

(1) لمزيد من المعلومات عن الخصومة للحزب انظر مقال الكاتب بصحيفة عين ليبيا بعنوان: «حزب العدالة والبناء. . . تهافت الخصوم (2/ 2)»، بتاريخ 1 نوفمبر 2015م.

كانت هذه الأحداث تسير بوتيرة متسارعة جداً لم يتقبلها العديد من أعضاء الحزب، ومارسوا حقهم في الاعتراض، وبعضهم بالاستقالة، بعد التوقيع بالأحرف الأولى على المسودة الرابعة من الاتفاق السياسي الليبي[1]، والعديد من هؤلاء كانوا ممن ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين الليبية، والبعض الآخر ما زال يعارض الاتفاق السياسي من داخل الحزب وهيئاته.

فالاستقالة من الحزب السياسي حق مشروع للعضو، سواء من الإخوان أو من غيرهم؛ للتعبير عن معارضته الشديدة لتوجّهٍ ما في أحد منعطفات العمل السياسي الحزبي. وبالرغم من أن علاقة حزب العدالة والبناء بجماعة الإخوان المسلمين الليبية محسومةٌ كما بينتُ؛ إلا أن رئيس الحزب وضّحها في العديد من المناسبات، ووضحتْها هذه الاستقالات الأخيرة.



(1) الاتفاق السياسي الليبي المعروف باتفاق الصخيرات المغربية.

جماعة الإخوان الليبية..
مراجعات منذ صيف 2013[1]

صحيفة العرب الإماراتية التي تصدر من لندن، لم تأت بجديد بشأن المراجعات، وجانبتِ الصوابَ حين أوحت، هي ومحلِّلوها، بأن في الأمور بوادر تفكك، وأنه نتيجة لظروف مستجدة مع انتخاب ترامب، ومع أننا نرى أن التكيف مع الظروف، والتجاوب مع المتغيرات ليس خطأ في حد ذاته، إلا أن هذا لا يعفي من تصحيح الأغاليط التي وردت في الصحيفة، فقد سبق القول إن هذه المراجعات تعود إلى صيف العام (2013)، وما زالت متواصلة إلى اليوم.

في أكتوبر سنة (2015م) كشف الأستاذ أحمد عبد الله السوقي، بعيد انتخابه مسؤولاً عاماً للجماعة، في مقابلة مع صحيفة «عربي21» أن مراجعات الإخوان «تناولت المقترحات تطويراً في آليات وطرق عمل الجماعة، وأيضاً في بنيتها التنظيمية، وفي اللوائح والنظم الموجودة وصورة تلمس دور الجماعة الدعوي والنفعي العام وغير ذلك».

واستعرض السوقي آلية المراجعات قائلاً: «فيما يتعلق بالمراجعات والتصحيحات، قامت الجماعة بدعوة جميع أفرادها لتقديم مقترحات للتصحيح والاستدراك والتطوير، وتلقت قيادتها العديد من الفِكَر والرؤى

---

(1) صحيفة ليبيا المستقبل الإلكترونية، بتاريخ 24 يناير 2017م.

النيّرة، وعكفت لجانٌ من أجل دراسة هذه المقترحات لتوفير أرضية مشتركة بينها»، وأضاف: «سيتم بلورة هذه المراجعات ووضعها في سياقات عملية تظهر للعيان، وقد يحتاج ذلك بعض الوقت، وأظن أن هذه التغييرات أملتْها المرحلة الحالية بما فيها من تداعيات، وأملاها تفاعل الجماعة مع واقعها والاستفادة من تجربة أربع سنوات من العمل»[1] في داخل ليبيا، بعد الثورة.

وقبل حوالي خمسة أشهر من الآن (سبتمبر 2016) عاد السوقي مؤكداً للصحيفة نفسها أن «عملية المراجعة والتجديد التي انطلقت منذ سنة (2013) باتت في مراحلها الأخيرة بعد إجراء لقاءات ونقاشات قيادية أو على مستوى قواعدها، وسيتم الإعلان عن تفاصيل ذلك قريباً بإذن الله».

وفي المقابلة نفسها عاد السوقي مؤكداً على ما قررته الجماعة في مؤتمرها سنة (2011) من فصل بين السياسي والدعوي في عملها، قائلاً: «نؤمن بشمولية الدِّين . . . ونؤمن أيضاً بالتخصص، فلا تستطيع مؤسسة أن تقوم بكل الأدوار؛ لأن لكل دور أو تخصص طبيعته ورؤاه التي قد تتقاطع مع بعضها بعضاً.

فعلى سبيل المثال، الأداء الدعوي مبني على التمسك بالمبادئ ما أمكن، لكن السياسي يحرص على تحقيق المصلحة ما أمكن في إطار تحقيق المبادئ عامة، ومن ثم سيكون خلط السياسي بالدعوي خطأً فادحاً في حق العمل الدعوي سيؤول إلى انهياره حتماً.

وعلى هذا نعتقد أن الأصلح هو أن تتخصص الجماعة في عملها

---

(1) عربي21، مقابلة مع أحمد السوقي المسؤول العام لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، 24 أكتوبر 2015م.

الدعوي، ولأفرادها الخيار في الانتظام بالعمل السياسي، فهذا شأنهم كشأن غيرهم من الليبيين»[1].

تغيرات كبيرة في الأفق .. تطور أم انهيار:

ليس من إفشاء السر في شيء القول إن جماعة الإخوان المسلمين الليبية تخوض نقاشات واسعة، ربما تنتج عنها تغييرات كبيرة وعميقة تتعلق بالاسم والشعار، وستتجه إلى إعادة صياغة خطابها بما يبرز صفتها حركة وطنية ليبية همّها المواطن الليبي، والوطن الليبي أولاً وأخيراً.

إن هذا لا يعني بالضرورة عزل ليبيا عن محيطها الجغرافي، ولا عن العالم، فلا شك أن المشكلات والأحداث التي يشهدها العالم يمنع أي تقوقع على الذات، لكن يعني إعادة النظر في أسس علاقة المنظمات الشبيهة في المحيط الإقليمي والعالم، مع التركيز على الخصوصية الليبية، وتقديم المصالح العملية، وتبادل الخبرة على الانتماءات الفكرية والإيديولوجية.

ويتوقع على نطاق واسع أن تشمل التغييرات مفهوم الجماعة للعمل السياسي، من خلال الأحزاب القائمة، دون إلزام لمن أراد من أعضائها بحزب معيَّن، بما يرسخ كونه عملاً مدنياً، لا دخل للإيديولوجيا فيه، هذا إضافة إلى ربطه الصارم بمرجعية القوانين المحلية والدستور.

إن هذه التغييرات ستتم عبر اللوائح والنظم المعمول بها في الجماعة الآن، والمسجَّلة لدى وزارة الثقافة والمجتمع المدني؛ لضمان سيرورتها القانونية والمؤسسية.

لا يتوقع أن تحظى هذه التغييرات بإجماع داخل الجماعة، وقد تنتج

---

(1) المصدر السابق.

عنها ردات فعل، واهتزازات مختلفة، لكن الجماعة تعي أن شرعية القرار تنبع من الشورى المعمول بها، وقيم المؤسسية، وليس من رغبات الأفراد مهما بلغ الحرص عليهم.

الجماعة تُراجِع وتتطور:

ستكون جماعة الإخوان المسلمين بعد أن ترى التغييرات المتوقعة النور، قد قطعت شوطاً جديداً في مسيرتها في البحث عما يخدم المواطن الليبي في نطاق تعاليم الإسلام الرحبة، وقيمه الخالدة، مستوعبة لمحيطها الإقليمي، ومتفهمة للغة المصالح التي تربط الشعب الليبي وشعوب المنطقة والعالم، لكنها في الوقت ذاته تتشبث بهوية الشعب الليبي، وتديُّنه الوسطي الرافض للغلو والشطط والميوعة والتكفير، وستكون محطة (2017) التي بدأ التحضير لها منذ منتصف (2013)، منارة جديدة تنضاف إلى منارات التصحيح والمراجعات في عام (1989 و1995 و1998م) وفي عام (2003 و2011م).



ليبيا بين الجزائر ومصر... درس الواقع والتاريخ(١)

ميزة التاريخ الأساسية أنه ديوان العبر، وما يعطيه هذه القيمة أنه دليل يحتوي على مختلف أنواع السلوك البشري، وما يترتب على كل نوع من النتائج؛ حتى صارت الصفة التي يحفظها كل الناس عن التاريخ أنه يعيد نفسه. إن هذه الكلمة تحتوي على القاعدة الأساسية للتعامل مع التاريخ، فكلُّ ما يفعله الإنسان هو إعادة وتكرار لما فعله سابقوه، ما يختلف فقط هو الأسماء والأماكن، وشكل الوسائل.

إن النتائج الإيجابية تتحقق عندما نتبع أساليب، ونأخذ بأسباب أخذها من جاؤوا بنتائج إيجابية، والعكس. نشعل الحروب، ونمزق الدول والمجتمعات، عندما نحذو حذو الذين مزقوا مجتمعاتهم، وأشعلوا فيها حروباً، بينما نشيع سلاماً، ونبني دولاً صالحة عندما نتبع سنن الذين بنوا وشيدوا وعمروا الأرض بالخيرات. تزداد احتمالات تحقق هذه النتيجة بزيادة أوجه التشابه بين المجتمعات، من حيث المعتقدات والثقافة والأصول والعادات والمراحل التاريخية.

تكتنف ليبيا من الشرق والغرب جارتان تشبهانها كثيراً، وتسوقهما الأقدار إلى المسار نفسه الذي تسير إليه ليبيا عبر التاريخ. إن الجزائر ومصر أكثر من جارتين لليبيا؛ فهما امتدادات عميقة، ووشائج مشارقية أو

(1) موقع ليبيا المستقبل، 18 فبراير 2017م.

مغاربية، لقسم من الليبيين في الجهتين. وقد مرَّ البلَدان بتجارب كثيرة عبر تاريخهما، مرت ليبيا بظروف مشابهة لها.

الجزائر.. سياسة الوئام المدني:

قبل أكثر من عقدين من الزمن اندلعت حرب أهلية ضروس في الجزائر راح ضحيتها عشرات الآلاف، واستنزفت خيرات البلد على مدى عقد من القتل والقتل المضاد، تحولت في سنواتها الأولى إلى حرب بين مجموعات عنيفة تتمترس خلف شعارات دينية، ولم تخرج الجزائر من دوامة العنف، إلا عندما تمَّ إرساء سياسة الرحمة في سنة (1995م)، ثم تلتها سياسة الوئام المدني، ومن بعد سنة سلسلة من القوانين الهيكلية لميثاق السلم والمصالحة الوطنية. كل ذلك فتح أبواب العودة أمام كل من ناوَأ البلد، أو قاتل ضد أجهزته؛ الأمر الذي أعاد للجزائريين شيئاً من الأمل في حياة أفضل.

وخلال هذه الحرب الشعواء استوعبت الدولة الجزائرية كل التيارات المجتمعية القابلة بالعملية السياسية، بما فيها تيار الإسلام الوسطي، وظل الإسلاميون جزءاً من التحالف الحاكم، منذ مجيء فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، وحتى وقت قريب، كما ظل جزء منهم معارضة برلمانية تطرح برامجها من خلال مؤسسات النظام السياسي القائم. وقد جنت الجزائر، مجتمعاً ودولة، ثمرة هذا الاحتواء بأن تقلصت المساحات التي يتحرك فيها تيار العنف الرافع للشعارات الدينية، ووجد المتدينون في المجتمع لافتات يعبرون فيها عن طموحهم السياسي بعيداً عن لغة السلاح والعنف، والإقصاء والتهميش، وهذا ما تنصح به الجزائر الدول التي تمر، أو على وشك أن تمر، بأحداث مشابهة، فتدعوهم للاستدراك قبل الفوات.

مصر.. من الاحتواء إلى الإقصاء:

في الجارة الشرقية مصر، شهدت الديمقراطية ازدهاراً بعد ثورة (25يناير)، وكان الإسلاميون جزءاً من المشهد، بل تحولت القيادات التي دخلت السجن بتهم تكفير المجتمع وحرب الدولة، إلى قيادات سياسية؛ فأصبحت قيادات الجماعة الإسلامية التي أنجبت قاتل الرئيس السادات وقائد تنظيم القاعدة، أصبحت قيادات سياسية تدافع عن آرائها تحت قبة البرلمان المصري، وفي قنوات التلفزيون واللقاءات الجماهيرية في الشارع.

ثم حدث الفصام بين المؤسسة العسكرية والإسلاميين، وتبنَّت مؤسسات الدولة منهجاً إقصائياً اجتثاثياً، أعاد الآلاف إلى السجون، وعاد الشرخ الاجتماعي أقوى مما كان قبل الثورة، وتتالت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، كما وجدت تيارات العنف ضالتها، فأعلنت ما تسمِّيه الجهاد على الدولة، واستقطبت هذه المنظمات الإرهابية مئاتٍ إن لم يكن آلاف الشباب المصري الذي كان يجد التعبير السياسي عن مطامحه الدينية في التصويت لمرشحي «الإسلام السياسي».

ليبيا بين تجربتين:

لا شك أن لكلا التجربتين متأثرين في ليبيا، من مختلف التيارات السياسية بمن فيهم من كانوا شركاء للإسلاميين في كثير من محطات ثورة السابع عشر من فبراير. وما من شك في أن مصلحة ليبيا، والأرفق بالمجتمعات التي هي في مثل وضعها، أن تستوعب كل قابل بالعملية السياسية كما فعلت الجزائر.

فمن الناحية المصلحية المحضة ليبيا بحاجة إلى كل مؤمن بالعمل المدني السياسي من أبنائها الصادقين، ومن الناحية المبدئية؛ فإن تيار

«الإسلام السياسي» في ليبيا عبَّر دائماً عن حسٍّ وطني عال، ومستوى غير قليل من الوفاء بالتزاماته مع شركائه في العملية السياسية، وفي كل مراحل الثورة، والمرحلة الانتقالية بعدها.

ومن الناحية الواقعية فإن ليبيا ليست كمصر من حيث وجود مؤسسات صلبة تقوم عليها الدولة، ويمكنها فرز الساحة بين مؤيِّد ومعارض. إن النظام السياسي في ليبيا ما زال قيد التشكل، وسيأخذ عدة سنوات قادمة، ربما أكثر مما يحتاجه بناء مؤسسات الدولة؛ لأن النظام السياسي يحتاج من التراكم أكثر مما تحتاجه مؤسسات الدولة، ومن أفضل وسائل تأسيسه تأسيساً صحيحاً، بناؤه على قاعدة الشراكة الواسعة، حيث لا إقصاء ولا تهميش، ورفض التدخل في الشأن الداخلي الليبي بأي شكل من الأشكال.

إن قاعدة الصراع التي صنعتها النخبة الليبية، بعد إسقاط نظام القذافي، أضرَّت كثيراً بمسار بناء مؤسسات الدولة، وافترضت قيام نظام سياسي غير موجود، في حين أن المراحل الانتقالية تحتاج الإجماع، أو ما هو قريب منه، نظراً لطبيعتها التأسيسية، ولطرحها لقضايا مصيرية مثل هوية الدولة، ونظام الحكم فيها، وطبيعة الإدارة، وهي كلها أمور تحتاج قناعة الكل بها، وليس فرضها من فصيل، حتى ولو ادّعى الأغلبية.

الإقصاء.. إرث استبدادي:

يزور الساسة الذين يتصدرون المشهد السياسي الليبي، الجارتين؛ الجزائر ومصر، ويستمعون إلى قادتهما ونصائحهما، والتي تتنوع بتنوع تجربتيهما؛ وفي الوقت الذي نتوقع من الجارتين حث الليبيين على جمع الكلمة ونبذ الفرقة، نجد من يعمل على تصدير تجاربه الإقصائية. أخبرني نائب لرئيس المجلس الرئاسي، استقال لاحقاً وأتحفظ على ذكر اسمه، أن

نصيحة إقصائية لإبعاد طرف من العملية السياسية، قُدمت له من إحدى الجارتين، فرد بالقول: هم شركاء في الوطن. ورفض بكل أدب التدخل في الشأن الداخلي الليبي، بينما سارع بالاستجابة لنصائح الإقصاء آخرون، كان من بينهم للأسف وفد المجلس الأعلى للدولة ورئيسه.

التجربة الجزائرية نجحت في إقناع تونس بجدوى ما توصلت له الجزائر، وباعتقادي هي الأصلح لمحاولة الاحتذاء في ليبيا، وذلك بنبذ تيار العنف، والقبول بكل من يريد الاحتكام إلى منطق الدولة، فالدول لا تبنى من وحي تجارب الاستبداد الفاشلة، المشبعة بالإقصاء والتهميش والمغالبة.

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون



السرايا في الهلال النفطي..
ما الذي حدث، وما الذي يجب أن يحدث؟[1]

لم يكن مفاجئاً لكثير من المتابعين ما وقع في الهلال النفطي؛ فأغلب من لهم اطلاع ذو بالٍ على المشهد يدركون أن الآلية التي سيطر بها حفتر على الموانئ النفطية، آلية سهلة التقليد، ويمكن لأي قوة ذات علاقات متداخلة في المنطقة، وتملك وسائل مالية، وأدوات جمع معلومات، يمكنها إعادة إنتاج عناصر خطة حفتر نفسها، وإسقاطه بسلاحه.

كما أنه من الواضح للمتابعين أيضاً أن عناصر القوة والتفوق التي يمتلكها حفتر محدودة الأثر في مقابل سلاح المباغتة الذي اتخذته السرايا مطية للسيطرة على الموانئ.

الخطة.. والخطة المضادة:

اعتمدت خطة حفتر للسيطرة على الموانئ النفطية في سبتمبر الماضي على عناصر رئيسة أهمها:

1 ـ تفكيك التحالف الاجتماعي الذي كان الجضران ينسجه حول نفسه؛ وذلك باستمالة بعض العناصر الرافضة للجضران في قبيلة المغاربة، وبعض المجموعات المنضوية تحت لواء فرع الوسطى بحرس المنشآت النفطية؛ الذي كان الجضران يقوده.

---

(1) موقع عين ليبيا، 6 مارس 2017م.

2 ـ استقدام عناصر أجنبية، وحشد كتائب متعددة لمهاجمة الحقول، إضافة إلى غطاء جوي للهجوم.

3 ـ استخدام عنصر المباغتة، والهجوم الكاسح على مراكز الدفاع والتحصينات، وفي وقت متزامن على أكثر من محور.

4 ـ إعلان الاستعداد لتسليم الموانئ النفطية للمؤسسة الوطنية للنفط، والذي ربما كان بترتيب مسبق مع رئيس مجلس إدارتها.

هذه العناصر نفسها اتخذتها سرايا الدفاع عن بنغازي في هجومها المباغت صبيحة الجمعة، مع استثناءات تتعلق بالغطاء الجوي، واستقدام المقاتلين الأجانب.

الواضح أن السرايا عملت من خلال تفكيك تحالف المقاتلين؛ الذين يرابطون في الموانئ النفطية؛ مستغلة نقاط ضعف في إدارة المواقع من قبل القوات التابعة لحفتر. ودليل ذلك حديث الناطق باسم حفتر عن وجود ما أسماه «خيانات» تعرضت لها قواتهم. كما أن عدم وجود أسرى أو قتلى من العناصر الأجنبية التي ثبت وجودها بالتواتر، يدل على نجاح تحييدها، أو «شراء موقفها»، كما كانت المعلومات المسربة تشير إلى محاولة السرايا ذلك من قبل.

لقد أضافت قيادة سرايا الدفاع عن بنغازي عناصر أخرى، منها:

ـ أنها تجنبت استثارة انتباه أرصاد قوات حفتر، وذلك بعدم الزحف بقوة كبيرة، دفعة واحدة؛ ما يجعلها هدفاً سهلاً للطيران، وهو ما تدل عليه الخسائر المحدودة بالمقارنة مع المحاولات السابقة؛ فلم تعلن قوات حفتر أنها دمرت أرتالاً، وإنما قالت إنها قصفت حوالي (16) هدفاً.

ـ أنها أعلنت عدم نيتها البقاء في الموانئ النفطية، وقد أكمل هذا الإعلان بدعوة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق المعترف به دولياً إلى استلام

الموانئ النفطية، وهي خطوة استفادت من تجربة حفتر الذي أعلن تسليم الموانئ إلى المؤسسة الوطنية للنفط في اليوم نفسه الذي سيطر عليها فيه.

وفي هذا الإعلان رسالة طمأنة للقوى الدولية التي كانت صريحة في ضرورة استمرار تدفق النفط، وتجنيب منطقة الموانئ النفطية أي قتال، وهو في الوقت ذاته يسحب أي ذريعة من يديْ رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، للدعوة إلى أي تدخل.

وقد يهدف هذا الإعلان من جهة أخرى إلى طمأنة المجموعات الاجتماعية (قبيلة المغاربة على وجه التحديد) التي يتشكل منها حرس المنشآت النفطية بالمنطقة الوسطى أن حراسة الموانئ آيلة إليها.

المعركة... إلى أين؟

انحسرت سيطرة حفتر حتى الآن في ميناء البريقة الذي يعد واحداً من أربعة موانئ كان يسيطر عليها حتى صبيحة الجمعة قبل ثلاثة أيام. ولا شك أن الهدف المعلن للسرايا من العملية، وهو التوجه إلى بنغازي، لا يمكن أن يتحقق دون المرور على البريقة، ثم من بعدها مدينة إجدابيا، حتى يكون ظهور مقاتليها محمي من قوة متحالفة معها، أو أخرى محايدة، على الأقل.

وما من شك أيضاً في أن قوات السرايا فقدت الآن عنصر المفاجأة الذي كان حاسماً في استيلائها على الموانئ السابقة، كما أن طبيعة المنطقة المفتوحة بين البريقة وراس لانوف تعطي لقوة الطيران التي يتمتع بها حفتر فاعلية أكبر، كما أن الأيام الماضية ستمكنه من تجميع قواته في البريقة، وسيضيف إلى التحصينات التقليدية حساسيةَ المكان، وعدم استعداد أي طرف للإضرار بالبنية التحتية.

إذا كانت العوامل المشار إليها أعلاه تعقد مهمة السرايا في الاستيلاء

على البريقة، فهي في الوقت نفسه تضعف احتمال قيام حفتر بهجوم مضاد في الوقت الحالي؛ خصوصاً وأن مواقع قوات السرايا التي ستكون قريبة من المنشآت الحساسة، أو مبثوثة في أماكن متفرقة تحرم قوات حفتر من استخدام القوات الجوية، وهو ما يعني ميل ميزان القوة لغير صالحها في أي مواجهة قادمة.

لو أكملت قوات السرايا السيطرة على الموانئ النفطية؛ فإن من شأن ذلك أن يعود بحفتر والقوات التابعة له إلى حجمها الحقيقي، ويحصرها في مجموعات قتالية، تسيطر على مداخل أغلب المدن في الشرق الليبي، وتتبع له أجهزة أمن مدنية كانت تعمل مع نظام المعمر القذافي، إضافة إلى قوة مختلطة من الكتائب والمليشيات تسيطر على أغلب مناطق بنغازي.

إن الخسارة المباشرة لمنطقة الهلال النفطي، رغم جسامتها بالنسبة لحفتر، ليست أقوى من أثرها السلبي على جبهته الداخلية، ولا على صورته الخارجية؛ فمن شأن إعادته وبهذه السهولة إلى مربع المسيطر على مدن بالمنطقة الشرقية، بعد أن بدأ في تسويق نفسه كقوة أولى في ليبيا، أن ترفع أعناق الطامحين إلى الفكاك من سيطرته في معسكر الكرامة، وتجعل بعض القوى الاجتماعية التي استثمرت فيه لمدة طويلة نسبياً تعيد حساباتها، بعد أن باتت خسارته لأي منطقة أمراً وارداً، وبأسرع مما يمكن توقعه.

مؤشرات ذات دلالة:

ترافقت مع عملية السيطرة التي قامت بها السرايا من صبيحة الجمعة الفائت مجموعةٌ من المؤشرات التي لا بد للمشارك في صنع القرار السياسي الليبي من الانتباه إليها، وهي وإن كانت متفاوتة الخطورة إلا أنه تشير في مجموعها إلى حقيقة كبيرة، وهي أن الحدث ليس مجرد جولة من المعركة على الموانئ النفطية، وإنما قد يكون حدثاً مفصلياً في الأزمة

الليبية لجهة وضعه كثيراً من الحقائق على طاولة البحث، بعد أن كادت تغفلها أعين كثير من المراقبين والمهتمين.

أول هذه المؤشرات؛ وربما أهمها، أن هناك تحالفاً جديداً، ربما لم يأخذ شكله النهائي، لكنه بدأ يتجسد على الأرض بين بعض مكونات مجلس شورى ثوار بنغازي، يمثلها سرايا الدفاع عن بنغازي، وبعض المكونات السابقة في عملية الكرامة، متمثلة في وزير الدفاع بحكومة الوفاق المهدي البرغثي، وقد أُضيفَ إليهم على ما يبدو آمر فرع الوسطى المكلف من طرف المجلس الرئاسي إدريس بوخمادة، وربما يلقون بعض الدعم من القوى العسكرية المحدودة من المناطق المنحدرة من الغرب الليبي. وهذا التحالف لو تمَّ إضافة إلى أهميته الميدانية، فهو يمثِّل مؤشراً جوهرياً في الصراع، ويجعله أبعد ما يكون عن صراع جهوي، بين أبناء قبائل برقة والوافدين إليها، كما تحاول بعض وسائل الإعلام المقربة من الكرامة إظهار الصورة.

وقد وجدت هذه الحقيقة التعبير الواضح عنها في بيان وزير الدفاع بحكومة الوفاق الوطني المهدي البرغثي، وهو البيان الذي أظهر حنكة سياسية عالية، ووعياً بأبعاد الصراع أكثر من غيره من ردات فعل أطراف المشهد الرسميين، وهو البيان الذي لحقه تصريح للعقيد الغصري يؤكد النقطة المتعلقة بتشكيل قوة محايدة كما وردت في البيان، ومعلوم أن الغصري تحدث بصفته ناطقاً باسم وزارة الدفاع وليس بوصفه ناطقاً باسم غرفة البنيان المرصوص، وهو ما يؤشر إلى تداخل التحالفات المشار إليها أعلاه.

ثم تلا ذلك تصريح إدريس بوخمادة الذي تناغم مع تصريح الغصري وبيان البرغثي، وأعلن جاهزية الجهاز لاستلام الموانئ وتبعيته للمؤسسة الوطنية للنفط.

ثاني المؤشرات هو مستوى هشاشة وضعف دفاعات خليفة حفتر في الموانئ النفطية، والتي لا تناسب الصورة التي رسمت له بعد سيطرته على الموانئ باعتباره قائد قوة ضاربة، والذي منح على أثره رتبة مشير، وهو ما يمكن القول معه إنه عاد إلى حجمه الطبيعي قائداً لمليشيات عسكرية تسيطر على بعض مداخل المدن في المنطقة الشرقية، وأغلب أحياء مدينة بنغازي، عبر تحالفات تنسج وتنقض تبعاً لميزان القوى.

ومن الممكن أن يعود ضعف حفتر إلى أسباب رئيسة نشير إليها كالتالي:

ـ ضعف الأداء في الحرب على الإرهاب الذي كان شعاراً لحملته على مدينة بنغازي، وضعف مصداقيته في حمل هذا الشعار، حيث إنه لم يشارك في الحرب الكبرى على الإرهاب في سرت، بل تواترت التقارير على فتحه المعابر لمقاتلي تنظيم الدولة للخروج من مدينة بنغازي، وفتحه الطريق الصحراوي لمقاتلي التنظيم عند طردهم من مدينة درنة على يدي مقاتلي مجلس شورى مجاهدي المدينة.

ـ عدم القدرة على استثمار ما يعتبرها انتصارات له على طاولة النقاش السياسي، نظراً لمعادلته الصفرية التي لا تقبل بأقل من حلوله وحيداً في المركز، والبقايا من حوله، وهو ما ينم عليه رفضه لكل المبادرات التي تقدَّمت بها أطراف مختلفة إقليمية ودولية، لإشراكه في المشهد السياسي، وآخرها إحراج مصر ورفضه مبادرة السلطات المصرية قبل أيام، لتعلن بعد ذلك الكتلة النيابية المحسوبة عليه رفضها الجلوس إلى طاولة الحوار.

ـ ضعف أدائه العسكري خلال سنوات ثلاث من القتال في مدينة بنغازي؛ التي لم يستطع السيطرة عليها، وربما تكون العملية الحالية قد زادت من ضعف احتمالات إحكام قبضته عليها، رغم الإنفاق الهائل والدمار، والاستعانة بعدة أطراف إقليمية ودولية.

وربما يفهم في هذا السياق أيضاً بيان اللجنة المصرية المعنية بالملف الليبي، والتي جددت الدعوة إلى الحوار على قاعدة اتفاق الصخيرات، متجاهلة، على الأقل في العلن، هزيمة حفتر في الموانئ النفطية، وهو الذي يعد أهم حلفائها في الساحة الليبية.

ثالث المؤشرات: هو حالة الانتظار التي اتسم بها رد فعل الشركاء الدوليين المعنيين بالملف الليبي، وهي وإن أمكنت عدة قراءات لها، إلا أنها تؤشر إلى أن ما يهم المجتمع الدولي، خاصة إيطاليا والولايات المتحدة بالدرجة الأولى هو استمرار تدفق النفط الليبي، وليس القوة التي تسيطر على الموانئ، ما دامت عمليات البيع ستتم عن طريق المؤسسة الوطنية للنفط. ويمكن اعتبار الموقف الدولي الذي لم يبدِ ردة فعل لحد الآن غامضاً. ومن جهة أخرى فإن أي هجوم مضاد من حفتر، وهو أمر بعيد الاحتمال في الوقت الحاضر، لن يكون تأثيره كبيراً إلا إذا رافقه دعمٌ جوي ليس من المتوقع أن يتمَّ دون طلب من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، ولا يتصور طلب مثل هذا الدعم من السراج الذي خرج للتو من جولة مفاوضات فاشلة مع حفتر.

الخاسرون والرابحون:

من الواضح أن غبار المعركة انقشع عن معطى جديد في الساحة الليبية، لم يكن كثيرون يريدون ظهوره، ومن الواضح أنه معطى ترك أثراً على مجمل أطراف الصراع، وقد انقسم الفاعلون بحسب نتائج المعركة إلى رابحين وخاسرين، ومجموعة أقرب إلى الحياد، مع إمكانية أن تُضاف بسهولة إلى أحد الطرفين، بناءً على طريقة تصرفها، وتعاطيها مع الأزمة.

إذا بدأنا بمعسكر الخاسرين، فسنجد أن حفتر يتقدمه؛ فهو بالإضافة إلى خسارته المادية المتمثلة في فقده السيطرة على أغلب المنطقة

الاستراتيجية المهمة التي يمثلها امتداد منطقة الهلال النفطي في المنطقة الوسطى، فقد خسر أيضاً صورته كرجل قوي، يملك القوة الضاربة في أحد أهم المراكز الحيوية بالنسبة لخريطة الجغرافيا السياسية والاقتصادية لليبيا.

كما يبدو أنه خسر بعض حلفائه في منطقة إجدابيا، وهي منطقة حيوية جداً، وتعتبر خاصرة رخوة للشرق الليبي، وتُعَد السيطرة عليها حيوية جداً بالنسبة للسيطرة على بنغازي ومدن الشرق، وخنق المقاتلين المناوئين لمشروع الكرامة في مدن برقة.

ولا بدَّ من التذكير هنا بخطورة اهتزاز صورة حفتر على مشروعه استراتيجياً، فقد بَنَى مشروعه على ثلاثة أركان خطيرة، يبدو أن العملية ضربت فيها ضربة مزدوجة؛ **الركن الأول،** هو أن برقة للبرقاويين، وهو ما كسرته العملية بإظهارها أن التحالفات هي تحالفات مصالح، وميزان قوى، أكثر من أي شيء آخر.

الركن الثاني هو صورة القوة الضاربة التي لا تقهر، وواضح أنها أكثر الأركان تعرضاً للضرر من العملية التي أزالت هيبته. أما **الركن الثالث** فهو إمكانية الحسم العسكري، والواضح أن عدم تمكنه من استدامة السيطرة لمدة ستة أشهر على منطقة بحجم أهمية واستراتيجية الموانئ النفطية، يكفي لنقض أطروحة الحسم العسكري من أساسها.

هذا علاوة على ما أشير إليه سابقاً، بشأن ضرب دعاية الحرب على الإرهاب.

في الرتبة الثانية من الخاسرين يأتي رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فائز السراج؛ الذي كشفت ردة فعله السريعة، ولغته الصارمة في إدانة العملية والتبرؤ منها، ربما يعزز الرأي الذي يسوق له مناوئه بأنه أقرب إلى معسكر الكرامة، رغم أن المعسكر المقابل هو الذي

احتضنه، وحمله إلى السلطة في الاتفاق السياسي، ثم إلى التمكين في العاصمة طرابلس؛ فقد كان من المتوقع، بمنطق التحليل السياسي، أن يكون بيانه من حيث السرعة واللغة شبيهاً ببيانه غداة استيلاء حفتر على الموانئ النفطية، وقد تحدث عشيتها بلغة دبلوماسية، كما تأخر بيانه عن احتلال الموانئ بقرابة يوم كامل.

يتوقع أن يزيد موقف السراج من العملية من تقلص شعبيته في القوى السياسية؛ التي ترى أن حفتراً يمثِّل خطراً على مشروعها السياسي، ويمثل نقيضاً لحلمها في دولة مدنية، تتبع فيها المؤسسة العسكرية السلطة المدنية، ولا يتوقع في الوقت ذاته أن يعطيه قبولاً أكثر في معسكر الكرامة الذي بنى موقفاً جدياً من السراج، باعتباره صاحب سلطة نقيضة لسلطة البرلمان ولحكومته التي يقودها الثني، وإن كانت بعض الأطراف المسيطرة في البرلمان تحاول إظهار غير ذلك.

وفي قائمة الخاسرين أيضاً، **المراهنون على الحرب في الأطراف كلها**؛ فالواقع الذي وجدت فيه السرايا نفسها، وإن كان أفضل من وقعها السابق، إلا أنه لا يمكن أن يشكل دعاية للحرب؛ ففي القواعد العسكرية ليس من المفيد أن تخسر مقاتليك وذخائرك في معركة سيستفيد منها غيرك، مهما كان هذا الغير. ثم ماذا بعد الموانئ؟ سؤالٌ الظاهر أن السرايا لم ترغب في مواجهته، واختارت شعار العودة إلى بنغازي، إلا أن هذا الطريق وإن كان واضح البداية؛ فإن الخطوة التالية تبدو بعيدة من الوضوح والإمكان. بنغازي يسيطر عليها حفتر، والأهم أن قوى كبيرة تحرسها من الجو والبحر، قد تترك المجال، أو تتفاجأ في الموانئ النفطية، لكن يصعب تصور قبولها بوصول الأرتال إلى بنغازي، والقبول بإعادة الحرب إلى بدايتها؛ ما قد يفتح الباب أمام كل السيناريوهات بما فيها الانهيار أو

التخلص من حفتر وعمليته، حيث إنهم ملّوا الحرب، كما ذكر الناطق باسم عملية الكرامة المسماري، فالقتال أصبح عبثياً ويستحيل حسمه.

وفي مقدمة الرابحين؛ يأتي وزير الدفاع المفوض بحكومة الوفاق الوطني العقيد المهدي البرغثي؛ الذي ظهر في صورة أقرب إلى الخطاب المؤسسي لرجل الدولة؛ فهو لا يعُدُّ من كانت بأيديهم الموانئ النفطية قوة شرعية، بحكم رفضها الخضوع للسلطة المدنية المعترف بها، كما لم يصرح بأنه يعُدُّ المسيطرين اليوم على الموانئ قوة شرعية، ومن ثَمَّ تصرف معهما كطرفين في نزاع داخلي، يجب أن يتوقف ضرره عند نقطة معينة، وتتسلم الدولة مهامها.

لقد أوجد البرغثي لنفسه موطئ قدم في خريطة البحث عن مخرج مُرضٍ للأطراف الراغبة في إخراج الموانئ النفطية من دائرة الصراع، وهو بهذا يكون أقرب إلى ما هو معلن من مواقف الأطراف الدولية، وموقف المؤسسة الوطنية للنفط؛ التي وجهت الدعوة بشكل صريح لتحييد الموانئ في الصراع السياسي. وهذا الموقف قريب من الذي تريده القوى العسكرية والسياسية في المنطقة الغربية عموماً، كما عبر عنه حزب العدالة والبناء في بيانه بشأن الأحداث.

لا شك أن المهدي البرغثي أقرب إلى السرايا منه إلى حفتر، إلا أنه استطاع صياغة انحيازه في لغة سياسية لرجل دولة.

بين الحل وخلط الأوراق:

أعادت العملية خلط أوراق، وأضافت عوائق جديدة في وجه التسوية القائمة على اتفاق الصخيرات؛ فمن جهة يوجد داعمون للعملية، وربما مساهمون فيها، يرفضون اتفاق الصخيرات جملة وتفصيلاً، ولا يعترفون

بمخرجاته، كما أنها أعادت أولوية الحرب بالنسبة لبعض الأطراف مثل حفتر، وقدمتها على أولوية السلم والحلول السياسية.

إلا أنها في الوقت نفسه أوصلت أكبر عقبة في وجه التوافقات السياسية إلى أشد درجات ضعفها، والمقصود هنا خليفة حفتر؛ هذه الحالة التي وضعت أمام حفتر أولوية الحرب، جعلته في موقع يقبل صاحبه أن يكون ضمن اتفاق عام يمكن أن يوفر له من الحماية ما لم توفر له البندقية خلال ثلاث سنوات.

لقد أوضحت العملية بجلاء استحالة الحسم العسكري من طرف أي كان في المشهد الليبي، وأثبتت أن الحرب قادرة دائماً على إعادة إنتاج صانعيها، وإعادتهم إلى واجهة الأحداث بعد أن ظن معظم الأطراف أنهم تواروا إلى الأبد، بفعل ما يعتقدونه هزائم متكررة.

وهنا يأتي دور آلية صناعة السلام، وصياغات التوافق التي عليها أن تخلق فرصاً تقنع المنتصر النسبي أن بإمكانه تحصيل أهدافه قبل النصر النهائي، غير الممكن واقعياً، وتقنع المنهزم النسبي أن بإمكانه استعادة مكانته، أو تحصيل مكانة بديلة، عبر طرق أخرى لا تمرُّ بالضرورة عبر بوابة البندقية.



العودة إلى بنغازي.. قضية أم صراع على السلطة[1]؟

أثارت سيطرةُ سرايا الدفاع عن بنغازي على منطقة الهلال النفطي، وطردُ قوات اللواءِ المتقاعدِ خليفة حفتر منها في جولة قتالٍ سريعة ـ أثارت جدلاً وطرحت أسئلة كثيرة عن طبيعة هذه القوات وتكوينها ورؤيتها. وكالعادة تفنن الإعلام الموالي للكرامة في تنزيل مفردات قاموس الإرهاب، والتشدد والتكفير، على هذه القوات.

ومن المعروف لدى المتابعين للشأن الليبي، ولطبيعة الصراعات فيه، أن حديث الإعلام الموجه، موالياً كان أم معارضاً، لا يمكن أن يشكل مرجعية علمية حقيقية للباحث عن حقيقة الأمور والأحداث والظواهر.

وقد أصدرت سرايا الدفاع عن بنغازي نفسها بياناً حاولت فيه تقديم نفسها للمواطن الليبي من خلال جملة من المحددات، ستحاسب عليها بشكل دقيق، أحاول في هذا المقال، بعيداً عن وجهة نظر الكاتب، قراءتها من غير أحكام مسبقة.

لقد قدَّمت السرايا نفسها من خلال البيان في سبع نقاط، تتضمن رؤيتها السياسية وأهدافها، ألخصها على النحو التالي:

أولاً: ما يتعلق بالرؤية:

ـ البعد عن الأحزاب.

---

(1) موقع ليبيا المستقبل، 14 مارس 2017م.

- الانتماء لثورة السابع عشر من فبراير.
- رفض الحرب الأهلية، والانتقام.
- الانحياز للحلول الاجتماعية.
- رفض تحول ليبيا إلى مركز تهديد لجيرانها.

ثانياً: ما يتعلق بالأهداف:

- إنهاء معاناة مهجّري بنغازي.
- المشاركة في الحرب على الإرهاب.

نظرة على المحتوى:

هناك ثلاث سمات رئيسة تظهر عند قراءة هذه المحددات قراءة فاحصة، وهي برأيي سمات مهمة، ربما لم تجتمع من قبل، في خطاب أي مجموعة مسلحة بعد ثورة السابع عشر من فبراير بهذا الوضوح. وهذه الخصائص هي:

- إنها قضية، وليس صراعاً على السلطة، وتمثلت في التأكيد على أن العملية ليست متعلقة بالصراع الحالي بين الأطراف المختلفة، ولا علاقة للسرايا بالأحزاب ولا بالتجاذبات السياسية، وليست جزءاً من الصراع الدائر على السلطة؛ ومن ثَمَّ فإن هذا الإعلان يتضمن نأياً عن المنافسة على السلطة، وعدم الرغبة في تحقيق مكاسب سياسية من خلال العمليات الميدانية.

- إنهاء المعاناة: يمثِّل إنهاء معاناة الأسر المهجرة، وإحداث حالة من توازن الرعب، مع الآلة القمعية التي تحكم بها بنغازي، ومدن الشرق التي يسيطر عليها حفتر، وهو مبدأ يعيد إلى الأذهان الحرب من أجل الشعوب؛ الذي كانت ثورة السابع عشر من فبراير أحد عناوينها الرئيسة.

ـ الانفتاح على الحلول الاجتماعية: تمثل هذه النقطة ضمانة أساسية لاختبار الصدق في النقطتين السابقتين، وتقيم الحجة على من يريد أن يوقف تقدّم السرايا وحقن دماء الليبيين، وذلك لأنها تلزم السرايا بالقبول بأي مبادرة تحقق هدفي إنهاء المعاناة وتوفير الأمن لمن يعود إلى بنغازي، وإنهاء حالة الخوف التي يعانيها المواطنون في المدن الشرقية، وهذا يفتح المجال أمام شيوخ القبائل وقادة الرأي ورواد المصالحات في المجتمع الليبي لحقن الدماء، وتأمين عودة الأهالي إلى مدنهم؛ بنغازي وغيرها.

الإيمان بالدولة:

تكشف نقاط البيان مجتمعة إضافة إلى التجربة العملية في تسليم الموانئ النفطية بعد السيطرة عليها، تكشف إيماناً واضحاً لدى قيادة السرايا بضرورة الانضواء تحت شرعية الدولة الليبية، ممثلة بالحكومة التي تحظى بدعم العالم واعترافه، وإن لم تكن أقرب إلى قيادات السرايا؛ ما يؤشر إلى أن قيادات السرايا فضلت الشرعية على الميول السياسي. والكل يعرف أن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق لم يعط مدينة بنغازي الاهتمام الذي تستحقه، والذي يوليه لها الاتفاق السياسي، لا من حيث تخفيف معاناة أهاليها المهجرين، ولا من حيث السعي لإنهاء الحرب فيها. كما أن رئيس المجلس قابل سيطرة السرايا على الهلال النفطي بالرفض والإدانة علناً، بينما كل خطواته السابقة واللاحقة لعملية السرايا تشير إلى أن وراء الأكمة ما وراءها.

برقة... رسالة إلى من يهمه الأمر:

اختار البيان تسمية إقليم برقة، بدل المنطقة الشرقية، وهذه التسمية هي المستخدمة على نطاق واسع بين أبنائها، ويفضلونها على تسمية «المنطقة الشرقية» التي استخدمت إبان حكم النظام السابق، وأصبحت الأكثر تداولاً

في الأدبيات السياسية في العاصمة وجوارها. ويشير اختيار اسم برقة إلى الطبيعة المحلية التي يحملها اسم السرايا أيضاً، كما تحملها تسمية العملية الأخيرة: العودة إلى بنغازي.

بقي أن نشير في قراءة محتوى البيان إلى رسالتين في غاية الأهمية، تتوجهان إلى الرد المباشر على دعاية الانتماء لتنظيمات إقليمية، موصوفة بالإرهاب، كما تخاطبان المخاوف الدولية بشأن حاملي السلاح في ليبيا وإلى دول الجوار عامة وجمهورية مصر الشقيقة خاصة، وهما: الاستعداد للانخراط في الحرب على الإرهاب، ورفض أن تكون ليبيا مصدر قلق لجيرانها.

السرايا في الميزان:

مع أنه لا يتوقع أن تنسب أي مجموعة نفسها إلى فكر مدان، أو تروج نفسها بالانتماء إلى جماعات محظورة، وموصوفة بالإرهاب، إلا أنه من المعروف أن لكل مجموعة فكرية خطاباً، ومصطلحات تعبر من خلالها عن موقفها وأهدافها، وتعد هذه المصطلحات والمفاهيم كاشفة لطبيعة أي مجموعة، وتحاسب عليها محلياً ودولياً.

لقد خلا البيان من أي نبرة تشير إلى المعجم الذي تتحدث به المجموعات الموصوفة بالإرهاب، بل إنه استخدم مصطلحات يمكن أن تشكل في عرف بعض هذه الجماعات شيئاً قريباً من الردة.

قد يقول قائل والحال كذلك: لماذا لا تنضوي السرايا تحت الحكومة الشرعية المتمثلة في المجلس الرئاسي؟ والإجابة أنه وبالرغم من أن المجلس الرئاسي هو المستفيد الأول مما حصل، إلا أن من أسباب تحرك السرايا؛ هو تمدد حفتر، وعجز المجلس الرئاسي عن كبحه بالرغم من أن حفتر لا يملك القوة الضاربة من دون الدعم الجوي الأجنبي. في الوقت

ذاته لا يستطيع المجلس الرئاسي أن يتحمل ما تستطيع أن تتحمله قوى ثورية ليس لديْها الحسابات السياسية المعروفة، وهذه القوى في الغالب لا تعبأ بما يحققه هذا الطرف أو ذاك من أرباح أو خسائر سياسية، طالما أنها تحقق قضيتها المحورية، وهي في هذه الحالة؛ العودة إلى بنغازي.

ومع هذا ابتعدت السرايا عن هذه التجاذبات والحسابات السياسية، ولم تبدِ أي توجه يبعدها عن قضيتها الأساسية؛ العودة إلى بنغازي، ومن ثَمَّ جاء البيان المكثف ليكشف عن أبعاد مهمة في طبيعة مشروع السرايا؛ فهو بعيد عن التجاذب السياسي، حامل لمشروع فبراير، نابذ للإرهاب ومحارب له، مطمئن لجوار ليبيا، وذو طبيعة محدودة بمدينة هي بنغازي، وإقليم هو برقة؛ ما يعني أنه مع طابعه الليبي المحض، يرفض أن يكون مشروعاً للبحث عن السلطة، أو حتى الرغبة للشراكة فيها.



قانونية الأجسام «الدستورية» في ليبيا.. المشكل والمخرج[1]

حضرتُ خلال المدَّة من (18 ـ 20 مارس 2017م) ملتقى بتونس بعنوان «التوافق حول العقد الاجتماعي» نظّمته مؤسسة مبادرة فريق صناع السلام، وكان من بين الحضور أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والهيئة التأسيسية لصياغة الدستور ورؤساء أحزاب وشيوخ قبائل وقانونيّون وشخصيات ونشطاء من منظمات المجتمع المدني.

استمر الملتقى ثلاثة أيام، عقدت خلاله ست جلسات، طرحت فيه العديد من الفِكَر في كيفية وسبل دعم الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وبالذات «لجنة 12» التي شكلت مؤخراً، بعد قرار المحكمة القاضي ببطلان مسودة صلالة، وفيما يخص مدى دستورية الهيئة ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمؤتمر الوطني العام، فالحاضرون لهم قناعاتهم المختلفة بشأن ما هو دستوري وما هو قانوني.

في المحصلة هناك شبه إجماع على أن جميع الأجسام تعاني من انتهاء المدد الدستورية، وأصبحت، في نظر العديد من القانونيين والساسة، غير قانونية، ويعتقد هؤلاء القانونيون أن الاتفاق السياسي هو المخرج الوحيد المتاح.

هذه الورقة تحاول أن تعرف المشكلة كما هي بموضوعية وتجرد،

---

(1) موقع عين ليبيا، 27 مارس 2017م.

لتصل في نهاية المطاف إلى مقاربة للخروج من هذا المأزق، مع أخذ واقع الاختلاف بعين الاعتبار. تركز هذه الورقة على الوضع الدستوري والقانوني للأجسام الأربعة الرئيسة؛ المؤتمر الوطني العام، الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، مجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة. ومن ثم تستعرض خارطة طريقٍ للخروج من الأزمة الدستورية التي تعيشها البلاد، مبنية على أرضية الاتفاق السياسي، المعروف باتفاق الصخيرات.

إن ما تطمح إليه هذه الورقة هو تجميع صورة المشهد الدستوري في ليبيا؛ لوضع المعنيين أمام الصورة كاملة، غير مجزأة. ولا يخفى أن تجزئة الصورة، والنظر إلى كل مكون من مكوناتها لوحده يمنع تكوين رأي متكامل الأركان.

المؤتمر الوطني العام:

استلم المؤتمر الوطني العام السلطة من المجلس الوطني الانتقالي في الثامن من شهر أغسطس (2012م)، إثر انتخابه في السابع من شهر يوليو (2012م). وبعد ذلك بسنتين وكنتيجة لرفض البعض لاستمرار المؤتمر الوطني العام في السلطة، قام المؤتمر في مارس (2014م) بإجراء التَّعديل السابع للإعلان الدستوري وتضمين مخرجات لجنة فبراير، والذي إثره صدر القانون رقم (10) لانتخاب مجلس النواب، وأجريت انتخاباته في (26 يونيو 2014م).

في (14 فبراير 2014م) أعلن خليفة حفتر تعليق العمل بالإعلان الدستوري، وحل المؤتمر الوطني العام، وجعل من أعضاء المؤتمر الوطني العام أهدافاً مشروعة[1]. قامت الكتائب التابعة لحفتر، والمتمركزة

(1) بوابة الوسط، حفتر يعلن تجميد المؤتمر والحكومة والإعلان الدستوري، 14 فبراير 2014.

في العاصمة طرابلس، بإلقاء بيان أمهلت فيه أعضاء المؤتمر الوطني العام خمس ساعات لتسليم السلطة[1]، وقامت في مارس (2014م) بالهجوم على مبنى المؤتمر الوطني العام، واستخدمت السلاح ضد أعضاء المؤتمر، نتج عن ذلك جرح ثلاثة من أعضاء المؤتمر الوطني العام[2]، وقام مقاتلو تلك الكتائب بحرق ممتلكات خاصة وعامة، وتمَّ الاستيلاء على وثائق ومستندات تعود ملكيتها إلى المؤتمر الوطني العام.

في مايو (2014م) خليفة حفتر قام مع عدد من الكتائب المسلحة في الغرب الليبي بالإعلان عن العملية العسكرية التي أطلق عليها اسم «كرامة ليبيا» ضد المؤتمر الوطني العام[3].

اعتبر المؤتمر الوطني العام ما قام به حفتر، والكتائب التابعة له والمتمركزة في العاصمة طرابلس، «انقلاباً على مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤتمر الوطني العام»[4]، وذلك قبل أربعة أشهر من إجراء انتخابات مجلس النواب.

على أثر ذلك أعلنت رئاسةُ الأركان الجيشَ الليبي وكتائبَ الثوار

---

(1) الجزيرة نت، كتائب تمهل البرلمان الليبي لتسليم السلطة، 18 فبراير 2014، وهذا هو الصحيح وليس مايو 2014م كما سبق وأن ذكرت، في غير ما موضع؛ أن بيان المهلة كان في مايو 2014م.

(2) أصيب الدكتور أحمد البوني بطلقات «خارق حارق»، وأجريت له عمليات جراحية، وبقي في المستشفى مدَّة طويلة، وخضع للعلاج لمدَّة تزيد عن ثمانية أشهر، كما جرح كل من النائب عبد الرحمن السويحلي والنائب نزار كعوان بشظايا، وخضعا للعلاج، ورُفعت دعوة ضد مسؤولي الكتائب التي قامت بالهجوم.

(3) صحيفة إيلاف، «حفتر يعلن الحرب على الميليشيات المتطرفة في بنغازي الليبية»، 17مايو 2014م.

(4) الجزيرة نت، عملية فجر ليبيا، 23 أغسطس 2014م.

المنضوية تحت قيادته، والمؤيِّدة لشرعية المؤتمر الوطني العام عن عملية عسكرية باسم «فجر ليبيا» لصدِّ ما أطلقوا عليه انقلاب حفتر، كما أعلن عددٌ من ثوار بنغازي التصدي لعملية الكرامة، وتحولت مدينة طرابلس ومدينة بنغازي إلى ساحات حرب. لم تستمر الحرب في طرابلس طويلاً، لكن الحرب في بنغازي ما زالت مشتعلة.

لم يعق كل ذلك إجراء انتخابات مجلس النواب، حيث أجريت في موعدها، في ظل عزوف غالبية الناخبين «عن المشاركة في هذه الانتخابات، حتى كان عدد المشاركين أقل من ربع من شارك في انتخابات المؤتمر في (7 يوليو 2012م)، حيث شارك نحو (630) ألف في انتخابات مجلس النواب[1]، بينما شارك أكثر من (000، 750، 1) ناخب في انتخابات المؤتمر الوطني العام[2].

لم يتسنَّ لمجلس النواب أن يجتمع في مدينة بنغازي، كما نص القانون الذي انتخب على أساسه، ورفض المجيء إلى مدينة طرابلس لاستلام السلطة، وقام الدكتور أبو بكر بعيرة بتوجيه الدعوة إلى أعضاء مجلس النواب المنتخبين، بصفته العضو الأكبر سناً، إلى جلسة تشاورية في مدينة طبرق[3]، تحولت إلى جلسة رسمية، عقدت في (4 أغسطس 2014م)، دون أن يتمَّ الاستلام والتسليم بالطريقة المنصوصة قانونياً، حسب وجهة نظر المؤتمر الوطني العام؛ الذي رفض تلك الجلسة وطالب أعضاء مجلس النواب بالمجيء إلى طرابلس للاستلام والتسليم، بينما

(1) موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير إيليا بوجا، المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 26 يونيو 2014م.

(2) تقرير معهد كارت عن انتخابات المؤتمر الوطني العام، 7 يوليو 2012م.

(3) http//:alwasat.ly/ar/news/libya/29489/

قاطع أكثر من (30) عضواً من أعضاء مجلس النواب جلسات المجلس، وبذلك تكرس الانقسام السياسي في البلاد.

استمر المؤتمر الوطني العام في عمله معتمداً على أنه الجسم التشريعي في البلاد وتعزز رأيه هذا، بحكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، في القضية رقم (17) لسنة (2014م)[1]، والتي قضت ببطلان المادة (11) من التَّعديل السابع للإعلان الدستوري، وكافة الآثار المترتبة عليها، ويعني ذلك أنه يشمل القانون رقم 10 لسنة (2014م) بشأن انتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية، كما قضت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بانعدام الخصومة؛ نظراً لانعدام مجلس النواب، في القضية رقم (16) لسنة (2014م)[2].

والجدير بالذكر هنا، أن الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، نظرت في القضية رقم (17) لسنة (2014م) قبل النظر في القضية رقم (16) لسنة (2014م)، وهي القضية المطالبة ببطلان الجلسة الأولى في (4) أغسطس وما بعدها، حيث جاء في الأسباب أن انعقاد الجلسة المطعون بعدم دستوريتها قد تمَّ بناءً على التَّعديل الدستوري؛ الذي قضى بعدم دستوريته، وكان لهذا القضاء حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية واعتبرت منتهية، أي أنه من الناحية الدستورية لا وجود لخصم اسمه مجلس النواب باعتباره منعدماً طبقاً لحكم الدائرة الدستورية رقم (17).

---

(1) قرار الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا رقم (17-61 ق) بعدم دستورية الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري بموجب التَّعديل الدستوري السابع الصادر بتاريخ 11 مارس 2014، وكافة الآثار المترتبة.

(2) قرار الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا رقم (16-61 ق) لسنة 2014 بشأن عدم دستورية جلسة مجلس النواب المنعقدة في طبرق بتاريخ 4/ 8/ 2014 وما بعدها.

بناءً على ذلك استمر المؤتمر الوطني العام في عمله، وشارك في الحوار السياسي؛ الذي أنتج الاتفاق السياسي، وتغيَّب في مرات عديدة عن جلسات مهمة، لكن الحوار استمر رغم غيابه الذي وصفتُه في مقال سابق بأن المؤتمر استخدم الغياب كاستراتيجية، لكن نتيجة هذا الغياب كانت كارثية[1]. في (17 ديسمبر 2015) أقر الاتفاق السياسي ووقعه النائب الأول لرئيس مجلس النواب، مدعوماً بأكثر من (100) توقيع من أعضاء مجلس النواب، ووقع عن المؤتمر الوطني العام النائبُ الثاني لرئيس المؤتمر، مدعوماً بأكثر من (70) توقيعاً من أعضاء المؤتمر الوطني العام.

بعد توقيع الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات في (17 ديسمبر 2015م) قام النائب الثاني بالدعوة إلى عقد جلسة للمؤتمر الوطني العام في الخامس من شهر إبريل (2016م)، تمَّ فيها تعديل الإعلان الدستوري وتضمين الاتفاق السياسي فيه، **وحُلَّ المؤتمر الوطني العام[2] بانعقاد أول جلسة للمجلس الأعلى للدولة طبقاً للاتفاق السياسي كما يراه أعضاؤه.**

رفض بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام الاتفاق السياسي بحجة أن الموقعين غير مفوضين، وأن الدعوة إلى ما سميت الجلسة الأخيرة باطلة، وقاموا برفع دعوى أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا.

ويرى هؤلاء الأعضاء المعارضون للاتفاق السياسي أن ما قام به أعضاء المؤتمر الوطني العام الموافقون على الاتفاق السياسي، هو اعتداء صارخ على اختصاص رئيس المؤتمر بالدعوة للاجتماع، وأن النائب الثاني لا يملك

---

(1) عبد الرزاق العرادي، صحيفة عين ليبيا، «المؤتمر الوطني العام...استراتيجية الغياب»، 14 يوليو 2015.

(2) عبد الرزاق العرادي، موقع ليبيا الخبر، «التَّعديل الأخير للإعلان الدستوري الليبي.. حدث تاريخي»، 21 نوفمبر 2017م.

هذا الاختصاص، ومن ثَمَّ فإنهم يرون أن هذه الجلسة منعدمة دستورياً وكذلك مخرجاتها بسبب المخالفة، كما يشيرون أيضاً إلى أن المبعوث الدولي قَبِل الجلسة ولم يقبل مخرجاتها، وبالذات تضمين الاتفاق في الإعلان الدستوري؛ لأن اعترافه بهذا التَّعديل يلزم منه الاعتراف بسلطة المؤتمر إلى تاريخ التَّعديل، وهو ما يحذره أشد الحذر[1].

الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور:

انتخبت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور في (20 فبراير 2014م)، ومقرها مدينة البيضاء وسط مقاطعة من مكون الأمازيغ[2]، وتسببت الأوضاع الأمنية في عدم انتخاب ممثلين عن مدينة درنة. وتعرضت الهيئة كذلك لهزّات متعلقة برفع عدد من القضايا أمام المحاكم، حيث قامت الدائرة الإدارية بمحكمة استئناف البيضاء بإصدار حكم بعدم جواز تولي مزدوجي الجنسية للوظائف العامة، ومن ثم حكمت ببطلان عضوية علي الترهوني رئيس الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وكذلك بطلان قرار المفوضية العليا للانتخابات باعتماده رئيساً للهيئة التأسيسية لصياغة الدستور[3]، وطال البطلان أيضاً مشروع مسودة الدستور التي عرفت بمسودة صلالة، نسبة لمدينة في دولة عُمان عقدت فيها الهيئة بعض اجتماعاتها، وقد أقرت المسودة بعد تعديل للائحة الداخلية، اقتضى بأن يتمَّ التصويت بأغلبية النصاب المنعقد بدلاً من النصاب الموصوف في

---

(1) رؤية قانونية للمشهد السياسي في ليبيا، إعداد اللجنة التشريعية للمؤتمر الوطني العام.

(2) الجزيرة نت، «أمازيغ ليبيا يقاطعون تأسيسية الدستور»، 11 يوليو 2013م.

(3) بوابة الوسط، «محكمة استئناف البيضاء ترفض طعن علي الترهوني وتلغي عضويته بهيئة الدستور»، 28 نوفمبر 2016م.

الإعلان الدستوري، ومن ثَمَّ رفعت دعوى قضائية ضد المسودة باعتبار طريقة إقرارها غير قانونية.

أصدرت الدائرة الإدارية بمحكمة استئناف البيضاء حكمها ببطلان مسودة مشروع الدستور وإلغاء كافة الآثار التي ترتبت عنها، معتبرة إياها «في حكم العدم»[1]، واستجاب أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور لقرار المحكمة، وشكلوا لجنة من (12) عضواً من الموقعين والممانعين والمقاطعين لتقريب وجهات النظر والتوصل إلى توافق في القضايا العامة، على أن تبحث القضايا الخاصة المتعلقة بالأمازيغ والتبو على مستوى الهيئة.

كان من المفترض أن **تنهي الهيئة التأسيسية أعمالها، طبقاً للإعلان الدستوري، في (120) يوماً** من أول اجتماع لها، وكان من المفترض أن تقوم، في حالة عدم تمكنها من ذلك، بمخاطبة الجهة التشريعية في البلاد، وقد قامت بمخاطبة الهيئة مجلس النواب، رغم ما صدر من المحكمة العليا من أحكام بشأن انعدام مجلس النواب، ولم تخاطب المؤتمر الوطني العام، لكن أحد أعضاء الهيئة أكد للكاتب بعد نشر البحث؛ أن الهيئة خاطبت مجلس النواب قبل صدور الحكم، أي بعد انتخاب رئاسته مباشرة، ولم تخاطبه بعد صدور الحكم، بل لم تقدّم له المطالبة بميزانية الهيئة، وقد نتج عن ذلك عدم حصول أعضاء الهيئة على مرتباتهم حتى اللحظة، أي لأكثر من (18) شهراً، ولكن بعد توقيع الاتفاق، تمَّت مخاطبة مجلس النواب، وذلك لاعتقاد الهيئة بأنها هيئة لكل الليبيين، ويجب أن تكون بعيدة عن كل ما يفرق الليبيين.

---

(1) موقع قناة النبأ، «محكمة استئناف البيضاء تصدر حكماً ببطلان مسودة الدستور»، 7ديسمبر 2016م.

استمرت الهيئة في أعمالها إلى أن جاء **الاتفاق السياسي وجدد لها حتى (24 مارس 2016م)**، ولكن نظراً لاستمرار الانقسام السياسي استمرت الهيئة في عملها بالرغم من انقضاء المدة المحددة في الاتفاق السياسي، ولكن الاتفاق السياسي سيظل مفتاحاً للحل في الحالتين؛ في حالة نجاح الهيئة في صياغة مسودة الدستور وتجهيزها للاستفتاء، فالدستور بحاجة إلى قانون استفتاء، وبحاجة إلى جهة تشريعية تصدره، وبحاجة إلى سن وإصدار لقانون الانتخابات العامة طبقاً للدستور. كما أنه في حالة فشل الهيئة في التوصل إلى مشروع مسودة للدستور؛ فإن الاتفاق يفتح الباب أمام مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوفاق للتداول بشأنها.

مجلس النواب:

كما أسلفنا تمَّ انتخاب أعضاء مجلس النواب في الخامس والعشرين من شهر يونيو (2014م) وعقدوا جلستهم الأولى في الرابع من شهر أغسطس (2014م) في مدينة طبرق[1]، دون أن يتمَّ الاستلام والتسليم من المؤتمر الوطني العام، وكما سبق ذكره رُفعت قضيتان أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا. قضت الدائرة في القضية رقم (17) لسنة (2014م) ببطلان الفقرة رقم (11) من التَّعديل السابع للإعلان الدستوري والآثار المترتبة عليها كلياً؛ ما يعني انعدام مجلس النواب. وقضت في القضية رقم (16) لسنة (2014م) المتعلقة ببطلان الجلسة الأولى لمجلس النواب المنعقدة في (4 أغسطس 2014م) وما بعدها بأن الخصومة منتهية بالنظر إلى أن المدّعَى عليه معدوم وليس له وجود.

---

(1) موقع «ن بوست»، «البرلمان الليبي ينتخب رئيسه في جلسة «غير شرعية»»، 5 أغسطس 2014م.

في (25 يناير 2016) اعتمد مجلس النواب[1] الاتفاق السياسي مشترطاً حذف المادة الثامنة من الملحق الأول، ثم عاد في (7 مارس 2017) وقرر إلغاء قرار اعتماد الاتفاق[2]، هذا القرار الأخير ما زال محل جدل داخل المجلس، حيث خرج الناطق وتراجع عن قرار الإلغاء، وذكر أن المقصود هو إلغاء الملحق الأول[3] بعدما تبين أن إلغاء اعتماد الاتفاق السياسي يعني بالضرورة إلغاء وجود مجلس النواب كجسم منبثق؛ لأنه بعد توقيع الاتفاق أصبح أحد الأجسام المنبثقة من الاتفاق السياسي.

انتهت ولاية مجلس النواب؛ إما بمقتضى أحكام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، وإما وفقاً لسند إنشائه على فرض أنه باشر عمله دستورياً ولم تحكم المحكمة بانعدامه[4]، ومن ثَمَّ ورغم تسويغ بعض القانونيين[5] لاستمرار مجلس النواب إلا أنه أصبح غير قانوني بالنظر إلى أن مدته انتهت في (25 أكتوبر 2015م)، طبقاً لمقترح فبراير[6]، وأن تجديده لنفسه دون استفتاء كما ينص عليه مقترح فبراير، لا يستقيم، حتى ولو غض الطرف عن أن مقترح فبراير سبق وأن حكمت الدائرة الدستورية ببطلانه.

---

(1) موقع مجلس النواب.

(2) موقع عين ليبيا، «مجلس النواب يلغي قرار اعتماد الاتفاق السياسي»، 7 مارس 2017م. وكالة الأناضول العربية، «مجلس النواب الليبي يلغي قرار اعتماده لاتفاق الصخيرات» ٧ مارس ٢٠١٧م.

(3) موقع مجلس النواب، تصريح للناطق الرسمي باسم المجلس يتحدث عن إلغاء الملحق رقم فقط، وليس الاتفاق السياسي كلياً، 7 مارس 2017م.

(4) رؤية قانونية للمشهد السياسي في ليبيا، إعداد اللجنة التشريعية للمؤتمر الوطني العام.

(5) بوابة الوسط، «الكوني عبودة: قرار «الدستورية» صفعة لإدارة المؤتمر ولجنته التشريعية»، 8 نوفمبر 2014م.

(6) نص مقترح فبراير على هذا الرابط: http//:www.alwasat.ly/ar/news/libya/31011.

المجلس الأعلى للدولة:

عقد المجلس الأعلى للدولة اجتماعه الأول في الخامس من شهر إبريل (2016م) وحل محل المؤتمر الوطني العام بعد أن ضمن الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري في جلسة دعا إليها النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني العام بسبب مماطلة الرئيس، حسب ادعاء غالبية أعضاء المؤتمر الوطني العام، في عقد الجلسات المتعلقة باعتماد الاتفاق السياسي.

المجلس الأعلى للدولة أصبح معطلاً، بالنظر إلى أن مجلس النواب لم يمضِ في تنفيذ نصوص الاتفاق السياسي. مجلس النواب يطالب بتعديل الاتفاق السياسي والعودة إلى المسودة الرابعة، ولا يمانع المجلس الأعلى للدولة في إعادة النظر في نصوص الاتفاق السياسي، ولكن بشرط أن يتمَّ ذلك وفقاً لنصوص المادة (12) من الأحكام الإضافية[1].

كما سبق ذكره؛ فإن أعضاء المؤتمر الوطني العام يرون أن هذه الجلسة معدومة دستورياً، ومن ثَمَّ لا وجود للمجلس الأعلى للدولة حسب وجهة نظرهم. ويشاركهم في الاعتراض ذاته أعضاء مجلس النواب؛ الذين يرون أن اجتماع المجلس الأعلى للدولة لا ينعقد إلا بعد تضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري، وهو ما يرونه لم يحصل بعدُ حسب وجهة نظرهم.

هناك من يشكّك، بل منهم من قدّم طعناً أمام الدائرة الدستورية، في شرعية المجلس الأعلى للدولة بالنظر إلى اعتقادهم بأن الجلسة التي عقدت في مطلع إبريل (2016م) منعدمة دستورياً.

---

(1) يمكن الرجوع إلى نص الاتفاق السياسي على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

الاتفاق السياسي:

وقع الاتفاق السياسي ودخل حيّز التنفيذ في السابع عشر من شهر ديسمبر (2015م)، ورحب مجلس الأمن بالاتفاق السياسي، وأصبح يتعامل مع ليبيا وفقه، وطالب بمساندة حكومة الوفاق الوطني لكونها الحكومة الشرعية الوحيدة، وطالب الدول الأعضاء بوقف التواصل الرسمي مع المؤسسات الموازية. ومن ثَمَّ أصبح الاتفاق السياسي هو المرجعية التي يستند عليها المجتمع الدولي في تعامله مع ليبيا.

يرى بعض القانونيين[1] أن كلاً من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام قد أصبحا خارج المشهد السياسي الليبي، وذلك لأن مجلس النواب قد انتهت صلاحيته بأمرين؛ الأول بأحكام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا عام (2014م)، والثاني بانتهاء المدة المحددة لولايته في (20 أكتوبر 2015) دون إجراء استفتاء بالتمديد، ويظل مجلس النواب منعدماً دستورياً، ولكن في الوقت ذاته فإن المؤتمر الوطني العام ذاته قد صار منتهي الصلاحية مرتين وبإقرار من أعضائه، دون تدخل من القضاء أو نص في الدستور؛ الأولى تتمثل في تصويت المؤتمر، وبطريقة غير دستورية، لصالح إنشاء مجلس النواب وإنهاء المؤتمر الوطني العام، وتمريرهم مقترح لجنة فبراير دون دراسة أو تنقيح في جلسة غير مكتملة النصاب، رغم تمسُّك البعض بعدم وجود نص في الإعلان الدستوري يحدِّد ولاية المؤتمر بشكل صريح، والثانية تصويت غالبية أعضاء المؤتمر الوطني العام على إنهاء المؤتمر واستبداله بالمجلس الأعلى للدولة من خلال التصويت على الاتفاق السياسي الليبي في جلسة قصر ولي العهد إبريل (2016م).

---

(1) الصفحة القانونية للدكتور عادل كندير، 22 فبراير 2017م.

وهذا ينطبق أيضاً على الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، فهي تعاني من انقضاء المدد المذكورة في الإعلان الدستوري، كما أن مسيرة الدستور والهيئة ذاتها، تحتاج إلى وجود كلٍّ من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لتصحيح وضعها، وكذلك لمراجعة مسودة مشروع الدستور وللتوافق على قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة وإصدارهما، وإصدار الدستور بعد إقراره من الشعب الليبي.

المخرج: الحل سياسي وليس قانوني:

جاء الاتفاق السياسي لكي تستمد هذه الأجسام شرعيتها منه من جديد كلياً، وبذلك فتح الباب أمام تسوية المدد الدستورية المذكورة في الإعلان الدستوري، ووضع طريقاً لإجراء أي تعديل جديد للإعلان الدستوري بما فيه الاتفاق السياسي.

يتبين من كلِّ ما ذكرتُ أعلاه أن كل الأجسام تعاني من مشكلات قانونية جسيمة، بل يرى عدد من القانونيين أنها كلها غير قانونية[1]، ولربما أيضاً أعضاء الجمعية العمومية للمحكمة العليا بقرارهم إيقاف النظر في الطعون الدستورية، يرون أن المشكل لم يعد قانونياً ولكنه سياسي بالدرجة الأولى، ويرون أن حجم الدعاوى المرفوعة، أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، يدل على ذلك.

فقد قررت الجمعية العمومية للمحكمة العليا بتاريخ (10 نوفمبر 2016) تأجيل البتِّ في الطعون الدستورية إلى أجل يحدَّد فيما بعد بقرار من الجمعية العمومية، ولم يتمَّ تحديد هذا الأجل، ورفع مجموعة من الحقوقيين عريضة موجهة لمجلس القضاء الأعلى ولرئيس المحكمة العليا،

---

(1) من أولئك الدكتور الكوني عبودة والدكتور علي خير الله وآخرون.

لإعادة النظر في القرار، قبل رفع دعوى خصومة استناداً إلى المادة (720 (فقرة 2) مرافعات).

كما أن كبار القانونيين يرون أن الاتفاق السياسي يمثِّل الآن مرجعية دستورية للبلاد بعد ترحيب مجلس الأمن به.

وبالنظر إلى أن كافة الأجسام أصبحت غير قانونية، وأن الاتفاق السياسي؛ الذي رحب به مجلس الأمن وتوافق عليه قطاع واسع من أبناء الشعب الليبي، يمثِّل خارطة الطريق الوحيدة للعودة إلى المسار الدستوري والوصول إلى الدستور الدائم من خلال الخطوات المشار إليها في الاتفاق السياسي، وهي تمثل أيضاً الطريق إلى إنهاء الانقسام وعودة المسار السياسي موحداً.

ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يمنع من فتح الاتفاق للتفاوض، ومشاركة قطاع أوسع من الفرقاء في الحوار، للتوصل إلى صيغة التَّعديل الذي يحقق أكبر قدر من التوافق، لكنه يجب أن يكون في إطار الخطوات المذكورة في الاتفاق السياسي، وهي:

1 ـ أن يقوم وفدان من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة[1]، بالتوافق على تعديل الاتفاق السياسي وتضمينه في الإعلان الدستوري من قبل مجلس النواب، كما تمَّ التوافق عليه.

2 ـ يتمُّ الاتفاق على لجنة مشكَّلة من خمسة أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وبمشاركة مجلس رئاسة الوزراء للتداول بشأن الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور.

3 ـ تُشكَّل لجنة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من أجل

---

(1) بالاستناد على روح المادة 12 من الأحكام الإضافية.

اقتراح مشروعي قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة، ويقوم مجلس النواب بإقرارهما.

4 ـ تقوم الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، قبل إرسال مسودة مشروع الدستور إلى الاستفتاء، باستشارة كلٍّ من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة حول مسودة مشروع الدستور على أن ترسل ملاحظاتهم مكتوبةً خلال شهر للهيئة.

5 ـ يتم الاستفتاء على الدستور، فإذا تحصل على ثلثي المقترعين أصبح الدستور الدائم للبلاد، وتُجرى على أساسه الانتخابات العامة، وتنتهي بذلك المرحلة الانتقالية، وتُسلَّم السلطة إلى السلطات المنتخبة.

خاتمة:

بعد استعراض صورة الأجسام التي تحكم حياة الليبيين، وتتولى تمثيل الدولة الليبية، تبينت حقيقة واحدة، وهي أن كل هذه الأجسام تعاني من مشكلات قانونية متعلقة بانتهاء المدد الدستورية، وهو ما يعني أن أي مخرج يسند إلى واحد منها الشرعية دون غيره، لن يكون حلاً للأزمة، وإنما ترجيحاً لبعض الأطراف في الأزمة. لذا فإن الورقة خلصت إلى مخرج يحل هذا الإشكال لكل الأجسام دفعة واحدة، ولم تنشغل في المفاضلة بين هذه الأجسام، ولا في حجج إعطاء هذا الجسم شرعية، وسحبها عن ذاك.

إن هذا المخرج يعتمد على روح الاتفاق السياسي، وعلى عدة أمور أخرى من أهمها؛ استحضار حقيقة ليست خافية على أي مراقب، وهي أن البلاد بحاجة إلى حل سياسي، يحافظ على المسار الديمقراطي ويحترم القانون. ولا شك أن مَن تأمَّل المسار الذي استعرضناه أعلاه، بصرف النظر عن الاختلاف في تقدير وتفسير بعض التفاصيل؛ يدرك بوضوح أنه

لا يمكن الخروج بحكم قانوني سالم من الطعون، لصالح أي من الأطراف. وحتى لو خرج مثل هذا الحكم، فليس من المتوقع أن تقبل به الأطراف الأخرى.

كما يحقق هذا الحل مبدأ احترام القانون، باحترام نص الاتفاق السياسي الليبي؛ الذي أصبح بحكم قرار المؤتمر الوطني العام، وبقرار مجلس النواب، وبتبني المجتمع الدولي وتأييده، وترحيب مجلس الأمن به، أصبح جزءاً من المنظومة الدستورية والقانونية الليببية، ويعتمد هذا المقترح في الحل على التركيز على روح التوافق والمصلحة العليا التي تسن القوانين والدساتير من أجلها.



قنفودة: سقوط الحصار والأخلاق[1]

لا شيء مما وقع في منطقة قنفودة يمكنني روايته؛ عائلات بأكملها يتدارك الرصاص ما أبقته منها سنوات الجوع والحصار.. شقيقةٌ خرَّ عليها السقف من فوقها، بعد أن شاهدت شقيقها يدفن شقيقه.

«قبل كسر الحصار قتل شقيقي إبراهيم وشقيقتي فريحة الجراري وتجاورا في القبور التي نبشت، تتلوهما أمي وأخي ناصر، وأختي فايزة، ثم شقيقي محمود، ضمن ست عائلات قضت عليها نيران «بواسل الجيش الوطني المغاوير» أثناء المسير الذي أسقطوا خلاله الحصار وأخلاق المغاوير.

بطولة وأفراح ونصر بنبش القبور والتمثيل بالجثث، بعد أن ردمت النيران ما يزيد عن عشرة أطفال، وعجوزين، أصغرهما والدتي عمرها (77) عاماً، وهم يخترقون دفاعات هذا الجيش، وسط بنغازي من أجل شربة ماء وقطعة خبز وحبة دواء للضغط أو السكر أو علاج جرح غائر لن تجدي معه كلُّ أدوية العالم.

الناجية الوحيدة من أسرتي كانت أختي ابتسام؛ أستاذة الرياضيات بجامعة بنغازي، هي أمل ما تبقى من عائلةٍ قضمتها نيران حفتر، أتمنى أن تجد طريقها إلى الخلاص. مَن اعتقد يوماً أن دعوى محاربة الإرهاب

---

(1) موقع عين ليبيا، 29 مارس 2017م.
منطقة قنفودة، شمال غرب مدينة بنغازي، شرقي ليبيا.

حقيقة، وأن كرامة ليبيا قد يجلبها أسيراً فقد ضل وأضل، اسألوا آل الكرشيني وآل أبوشعالة وبن صويد لتعرفوا رواية آل الجراري».

هذه رواية علي عبد الله الجراري؛ الذي اتصلتُ به فوجدته صابراً محتسباً، وقال لي: «لقد أقبلوا على الله جوعَى خوفَى لا عزاء لهم إلا الإيمان بقضاء الله وقدره، فما عند الله خير وأبقى، فلم يبق في هذه الحياة مطمعٌ بعد أن سقطت كرامة الناس وأخلاقهم».

شقَّ عليّ أن أحاول أن أواسي إنساناً مكلوماً، ولكن عبد الله قذف الله في قلبه الصبر والاحتساب، لاقت أسرته مصيراً واحداً، باستثناء أخته ابتسام؛ التي ما زالت تبحث عن حريتها بل حياتها، فقد تمَّ أسرها من قبل مغاوير قوات حفتر.

قنفودة: السجن الرهيب:

منذ العام (2014م) تحولت منطقة قنفودة المطلَّة على الساحل الغربي لمدينة بنغازي، إلى سجن كبير تحيط به الآليات الحانقة من أربع جهات. حصار قنفودة تحوَّل مع الوقت إلى تحدٍّ لكبرياء وجبروت حفتر؛ الذي سخَّر كلَّ ما يملك من قوة برية وجوية لاقتحامها، إلّا أن ثلَّةً من المقاتلين الذين استبسلت في الدفاع عنها، حتى كلَّت عزيمة قوات الكرامة، واكتفت بفرض حصار خانق، مع أمطار النيران من فوهات المدافع، وحمم النار التي تسقطها الطائرات من الجو.

ليل نهار كانت منطقة قنفودة بساطاً لِسُحُب النيران القادمة من الجو والأرض؛ التي قتلت الطفل والعجوز، قتلت الرجال والنساء، وقتلت الأسرى الرجال، من أمثال عمر شكال الذي علّم العالم كيف يكون الرجل رجلاً.

لم تجدِ مناشدات المنظمات الحقوقية المحلية والدولية؛ مثل

التضامن، وأمنيستي إنترناشيونال، وهيومن راتيس ووتش، ولا دعوات المبعوث الأممي مارتن كوبلر، لم تغنِ شيئاً في تليين عزيمة حفتر في القضاء على قنفودة ومَن فيها، من أجل إخفاء معالم الجريمة وآثارها.

وتبادل الطرفان التُّهم في إفشال الوساطات الرامية إلى إخراج المدنيين من خط النار، وتفاقم مع الوقت نقص الغذاء والدواء والماء الصالح للشرب، حتى بات الموت بالهزال والمرض يترصَّد من أفلت من نيران قوات حفتر.

الرأفة التي زارت قلب حفتر وسمح بخروج مقاتلي تنظيم الدولة من بنغازي، ووفر لهم ممرات آمنة، غابت، فهي الحاضرة الغائبة، فقد سبق وأن حضرت حين غادر مقاتلو التنظيم مدينة درنة فراراً من مقاتلي مجلس شورى درنة، وقطع مقاتلو التنظيم الفارُّون مسافة (800) كلم بين درنة وسرت، كلها تحت نواظر حفتر وقواته.

ومع ذلك وجدت النخبة المدنية المداد الكافي، وبقية من الصفاقة لتقول بها: إن من رفض خروج العائلات من قنفودة هم مقاتلون إرهابيون يتخذون الأطفال والنساء دروعاً بشرية!! الميزة التي جعلت تنظيم الدولة ينجو من نيران القائد العام، ومن أقلام كتّابه المتنورين هي أن التنظيم لا يقاتل عن قيم ثورة، ولا يعنيه أعاش الليبيون أحراراً أم عبيداً، وتلك ميزة يشترك فيها مع كتّاب التيار المدني، وبعض قيادات التيارات التي تدَّعي السلفية والسلفية منهم براء، اشتركوا كلهم في نبش القبور، والتمثيل بالجثث تحت إمرة «ولي أمر الكرامة»، بل وسوَّغوا بالفتوى جوازها.

فك الحصار والانسحاب الرهيب:

ليس من السهل تصديق ما حدث في بنغازي، وفي منطقة قنفودة يوم الثامن عشر من شهر مارس (2017)؛ لولا أن يتناقله الثقاة العارفون بمدينة

بنغازي، والمسافة التي يحتاج المتجه من قنفودة إلى الصابري، وسوق الحوت. لم يستطيعوا تصديق الملحمة التي خاضها المقاتلون، وهم مثقلون بحمل المدنيين والجرحى، وهي تشق بحراً يموج بكتائب قوات الكرامة المجروحة من كثرة ما تجرعت طيلة السنوات الثلاث الماضية.

يتطلب انسحاب كهذا شقَّ بنغازي عبر منطقة قاريونس وطَبَلِّينُو وجليانة، وحتى لو استطاع المقاتلون الصمود في محطات الطريق؛ فإنهم سيكونون هدفاً سهلاً للنيران لحظة عبور كوبري جليانة. أما كيف لهم أن يصلوا إلى سوق الحوت والصابري عبر الطريق المعبد، وفي وضح النهار، فتلك قصة أُخرى!

الذي يتحرك على هذه المسافة التي تصل إلى أكثر من (14) كيلومتراً، ليس بضعة مقاتلين، بل رتلٌ من السيارات المدنية والعسكرية المتهالكة؛ التي تحمل عائلات ومقاتلين وجرحى ومرضى من مختلف الأعمار، مسنّين، أطفالاً ونساءً.

أحببتُ أن أعرف القصة من أبناء بنغازي أنفسهم، ووجدتُ ضالَّتي في أحد المحامين النازحين من بنغازي، ممن يوجد بعض أفراد عائلته ضمن مقاتلي مجلس شورى الثوار. حدثني القصة كما تلقاها من الناجين من العبور الرهيب. نعم هو عبور رهيب؛ فالمقاتلون والعائلات عبروا بحراً من النار في وضح النهار، متسلحين بإرادة الموت. . نال من نال منهم مبتغاه، وداس الآخرون على وجه الموت، وهو واقف لا يصدِّق ما يرى!

يقول المحامي: «انتظر الثوار شهوراً من الوساطات، والوعود والمحاولات من المنظمات الإنسانية التي كانت في كل مرة تصطدم بشروط حفتر؛ التي هي أشبه بالموت البطيء مع تجرُّع كأس المذلة، وتسليم الأهل إلى مقاتلي الكرامة. . استمر تساقط الجرحى والقتلى، ومن

لم يقضِ عليه رصاص الطيران والمدفعية، أنهى حياته نقص الغذاء والدواء.. كان الجريح يعيش بين الأحياء، وهو ينتظر موتاً مع الألم، وكان المريض يموت ببطء، وكان الطفل يتساقط بين يدي أبويه، وكبير السن يفقد حياته تدريجياً، ولا أحد يملك شيئاً. وبعد انتظار طويل قرروا مواجهة مصيرهم بأيديهم والشمس في رابعة النهار؛ فالموت مرة واحدة، أسهل من الموت على دفعات! والموت بالرصاص أخف وقعاً من الموت جوعاً أو مرضاً أو عطشاً.

لم يكن الحال مساعداً على عبور جسور الموت باتجاه الصابري وسوق الحوت؛ مليشيات الكرامة منتشرة على طول الطريق، وطيران حفتر يذرع السماء على مدار الساعة، والمقاتلون قلة، كثير منهم جرحى، أو منهكون من الجوع، والتسليح في درجاته الدنيا.. شيء واحد كان فائضاً عن الحاجة، هو العزيمة، وذخيرةٌ واحدة كان لديهم أكثر مما تحتاجه المعركة؛ هي التضحية والإيمان بما هم مقدمون عليه، كان الهدف واضحاً؛ وهو إنقاذ الأسَر، وإيصالها إلى مكان تأمن فيه.

عناصر الخطة:

لم تكن عناصر الخطة معقدة، ولا فلسفة فيها، عدا الذهاب نحو الحياة أو الموت في الطريق إليها، بدلاً من انتظار الحتف المحتوم:

- تقدَّم فجر السبت الموافق الثامن عشر من شهر مارس (2017م)، المقاتلون القادرون على حمل السلاح يتلوهم الجرحى، ثم يأتي النساء والشيوخ والأطفال في آخر القافلة؛ حتى يعرف العالم من هو الدرع، ومن هو الحامي، ومن الذي يلبس الدرع، وتفصَّل على مقاسه.. كان المقاتلون درعاً للعائلات، وكان المقاتلون يلبسون ما تبقى في ليبيا من كرامة حقيقية، وما توفر في بنغازي من إباء، فلقد سبق وأن ضرب فيها عمر

إشكال مثلاً خالداً للشهامة والكرامة والشجاعة، حين أصرَّ أن يشارك الرجال والنساء والأطفال المصير نفسه.

- يمنع التوقف نهائياً؛ ليصل من يصل غير ملتفت لقتيل يسقط، أو أسير يؤسر، أو سيارة تتعطل. سوق الحوت، هو الموقع والهدف الآمن؛ الذي يجب أن يصل إليه من يفلت من النيران. وكانت اللحظة التي لا يملك أحد أن يعمل فيها عقله؛ تقدَّم المقاتلون وفتحوا ثغرة بأجسادهم، وما بقي معهم من ذخائر، في جدار النار الذي تفرضه قوات لم تتورَّع عن الضرب بأي نوع من السلاح، ولا في أي منطقة من الرتل، من لم تسعفه شجاعته في مواجهة المقاتلين يجد ضالته في السيارات التي تقلُّ النساء والأطفال، يستعرض فيها «بطولته» ويسجل استجابة لأوامر القائد العام الذي يمنع الاعتقال، ويوصي بالتصفية الجسدية في الميدان.

وتحقق للعائلات والمقاتلين حلم حرموا منها لسنوات؛ فرأوا شوارع مدينتهم بنغازي نهاراً، بعضهم نظر إليها نظرة مودِّع، والبعض نظرة المشفق، والبعض الآخر يصرُّ على ألا تكون النظرة الأخيرة.

- كان المسير علناً مكشوفاً على الطريق الرئيس المعبد، ومروراً بنقاط عديدة وتمركزاتِ ميليشيات الكرامة والتي من بينها أكبر كتائب الكرامة المعروفة، كلما تقدَّم المسير كان ثوار المقدمة يشتبكون بمن يعترضهم ويمهّدون الطريق للضعاف من خلفهم. استمر المسير دونما توقف، فالهدف ليس قريباً بل يبعد، عن نقطة الانطلاق، ما يزيد عن (14) كلم. استمر المسير واستمر معه الاشتباك، كما استمر تساقط القتلى من الثوار والجرحى، ولم يتوقف. تعطلت اثنتان من سيارات العائلات، إحداهما حافلة تحمل عدداً من الأسر والأطفال.

- رفض بعض ثوار المقدمة إكمال المسيرة وترك النساء والشيب

والأطفال لنيران مقاتلي حفتر، اشتدت المواجهة، وسقط القتلى من الثوار، وسقط البعض في الأسر، ولم تتورَّع النيران عن أجساد الشيوخ والأطفال والفتيات، وأُسِر من أسر من الثوار ومن العائلات، ولم يسلم من الأسر والقتل حتى الفتيات والعجائز، رغم كل ذلك استمر المسير وسط شوارع بنغازي، حتى وصل عدد من الثوار والأُسَر إلى منطقة سوق الحوت مرادهم.

جن جنون ميليشيات الكرامة التي أحكمت حصارها على هذه المجموعة لأشهر، وإذ بهذه الثلة تخترق قواتهم وتعبر من وسطهم، أدركت مخابرات الكرامة أن نجاح عملية إنقاذ الأُسَر العالقة في قنفودة قد كشف عن هشاشة ميليشيات الكرامة وضعفها الشديد، كما أدركت أن عملية الكرامة برمتها قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، بعد أن انهارت أخلاقياً.

بجنون يفوق جنون ميليشيات الكرامة المعتاد بدأت طائرات الكرامة في قصف عنيف ومستمر على تمركزات الثوار في سوق الحوت والصابري، علَّها تقتل من وصل من الشهود على جرائم الحصار، لعلها تخفيها أو تمسح عجزها وفشلها في منع هذه الأسر من العودة إلى الحياة بعد أن أطبق عليها الموت من كل جانب.

ـ نجحت عملية إنقاذ عدد من الأسر العالقة في قنفودة بفضل الله، ثم حكمة وحنكة وتضحيات الثوار، وأدرك العالم بأسره بشاعة ميليشيات الكرامة وعدم إنسانيتها، وأدرك حلفاء الكرامة في الداخل والخارج أنهم قد راهنوا على الجواد الخاسر. . ويبقى الأمل في الله» انتهت شهادة المحامي.

قنفودة: سقوط الأخلاق:

كشفت قوات حفتر عن انحطاط أخلاقي مروِّع، وانعدام لأيِّ نوع من الإنسانية، حين توجهت هذه المليشيات لقبور الثوار الموتى، بعد أن جبنت

عن مواجهة الأحياء؛ لتنبشها وتخرج أجسادهم التي وجدوها كما هي، رغم أن بعضهم قد قضى منذ أشهر، بل شهد أحد جنود حفتر بالروائح الزكية التي تخرج من أجساد هؤلاء الموتى؛ الذين وصفهم حفتر وقواته بالإرهابيين، خرجوا بهذه الأجسام التي تفوح منها «الرائحة السمحة»، كما وصفها أحد جنود حفتر، في شوارع بنغازي يمثلون بها متبجحين بنصر موهوم ومعركة مصطنعة في «حرب بين أحياء وأموات»، انتصر فيها الأموات على الأحياء الذين انهزموا في معركة الأخلاق.

سارع حفتر إلى التبرؤ من أفعال هؤلاء «الجنود»، رغم أن التسجيلات فضحت تناقضه، وأظهرته وهو يصدر التعليمات لحفنة القتلة الذين يتبعونه؛ إذ قال في مقطع فيديو: «لا رأفة في مواجهة الخصم، بلاش حكاية جيبه احبسه هنا. . مفيش حبس. . الميدان ميدان. انتهت القصة». . هكذا كانت تعليمات القائد العام التي تمَّ تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي بالصوت والصورة.

تسابق الجنود إلى تنفيذها، وشاهدهم الناس في مقطع فيديو وهم يضعون أحد المشايخ من حفظة القرآن الكريم، ومن خطباء المساجد، في مكبٍّ للقمامة، وقاموا بتصفيته بوابل من الرصاص، بينما قام القيادي في قوات حفتر النقيب محمود الورفلي، في مقطع آخر، بتصفية ثلاثة من الليبيين الطوارق في شوارع مدينة بنغازي رمياً بالرصاص وهم مقيدو الأيدي. وفي مقطع ثالث قام النقيب الورفلي بتصفية أحد الأسرى رمياً بالرصاص في منطقة زراعية بمدينة بنغازي، كل ذلك من أجل ترهيب الخصوم وفي الوقت ذاته قمع من يعارضه، إنه سقوط أخلاقي لا قاع له، نفَّذوا تصفيات جسدية مسعورة لا إنسانية، وُثق بعضها بالصوت والصورة وما خفي كان أعظم.

هذ المقال موقف إنساني أخلاقي، أردتُ تسجيله للتاريخ، بصرف النظر عن تفاصيل الصراع في بنغازي، ومأزق الحرب التي تطحن بلادي ومقدراتها، وأهم ما نملك؛ شبابنا وأبناءنا. عملية الكرامة جاءت لتحارب الإرهاب فمارسته، حوّلت حلمنا إلى كابوس، فانقلبت على المسار السياسي، وانحرفت بالثورة منذ فبراير (2014م) لتتعطل آمالنا في بناء دولة مدنية يسودها العدل والقانون، بعيداً عن إرادة الطغاة والغلاة والغزاة.



هل توجد كتلة حرجة في ليبيا؟[1]

منذ سقوط نظام معمر القذافي قبل أزيد من ست سنوات، والنخبة الليبية تواجه بطرق مختلفة أسئلة تأسيس الدولة الليبية؛ التي تقيم العدل بين مواطنيها، وتعطي الحقوق لأصحابها، وتساوي بين الليبيين أمام قانون عادل.

من الأسئلة المهمة في بناء الدولة سؤال وجود الكتلة الحرجة في المجتمع والنخبة، وقبل أن أحاول الإجابة عن هذا التساؤل؛ فإنني أودُّ في البداية التأكيد على أنه بالرغم من أنني من مؤسسي حزب العدالة والبناء، وإنني لظروفي الخاصة قد أخذت منذ مدَّة مسافة عن مطبخه السياسي ونشاطه اليومي، إلا أنني هنا أقدم هذه المقالة كشهادة ونصيحة أبتغي بها وجه الله خدمةً لوطني، خالية من أي تعصُّب حزبي، وإنما هي رسالة مشفقٍ على بلده.

الكتلة الحرجة:

توقف علماء الاجتماع وخبراء العلوم السياسية عند مفهوم الكتلة الحرجة (Critical Mass) القادم من الفيزياء، وعند محاولة تبسيط المفهوم؛ فإن المقصود به هو مجموع المؤسسات التي تضم الأشخاص حاملي فِكَر التغيير. إن هذه العناصر الثلاثة: (الأشخاص ـ المؤسسات ـ الفِكَر) هي المكونات الرئيسة لما يعرف في العلوم السياسية والاجتماعية

---

(1) موقع عين ليبيا، 13 أبريل 2017م.

بالكتلة الحرجة التي تقود التغيير في المجتمعات. والواضح أنه لا بد من حدٍّ مقبول من التجانس بين هذه العناصر الثلاثة، وانصهارها في بوتقة واحدة من أجل خلق كتلة مؤثرة، قادرة على إحداث التغيير.

العدالة والبناء ومفهوم الكتلة الحرجة:

لا شك أن الكتلة بهذا التعريف لم تتشكل بعد في المجتمع الليبي بالمعنى المرسوم في العلوم الاجتماعية، نظراً لحالة التفتيت التي مارستها الدولة خلال العقود الأربعة الماضية، وكذلك حالة السيولة التي وجدت بعد حدث الثورة، ومع ذلك يمكن المجازفة بالقول: إن النواة الوحيدة للكتلة الحرجة في المجتمع الليبي هي حزب العدالة والبناء.

سيستفز هذا الكلام كثيرين ممن لا يريدون أن يذكر مشروع العدالة والبناء بأي خير، كما أن آخرين سيستغربونه، لكن هناك عناصر رئيسة لأي مؤسسة، أبرزها الرسالة، والهيكل الإداري، والنظام الحاكم، فالأول هو الذي يعطي استمراريتها، والثاني هو الذي يحول الفِكَر إلى مشاريع على الأرض، والثالث هو الذي يضبط العلاقة، وينظم سير الثاني. والمتأمل في واقع الحياة السياسية في ليبيا يكشف شيئاً مهماً يمكن الاستدلال به، وهو أن المؤسسة السياسية الوحيدة في البلد التي يتوفر فيها هذا الحد الأدنى من صفات المؤسسة السياسية وتمتلك هذه العناصر هي حزب العدالة والبناء.

إنه بهذه الطبيعة، وهذه التركيبة لا يشكل كتلة حرجة في الوقت الحالي، ولكنه يمثِّل النواة الوحيدة الموجودة في الساحة، والقادرة على أن تكون نواة لهذه الكتلة.

من المستفيد من محاولات النيل من حزب العدالة والبناء؟

يدفع الخلاف السياسي مع بعض أطروحات الحزب في الوقت الحالي

كثيراً ممن كان يفترض فيهم صداقة الحزب إلى محاولة النيل منه بكلٍّ الوسائل، وهو تصرف ينمُّ على ضعف الحسِّ الاستراتيجي؛ ذلك أن الذي يُضعف النواة الصلبة الوحيدة الموجودة لا ليساهم في إزاحة رؤية يختلف معها في مسألة آنية، بقدر ما يدمر حلمه وحلم الأجيال من حاملي هذه الفكرة في إحداث عملية تراكمية تؤدي إلى تمكين مشروع معين.

إن مخاطر تحطيم مثل هذا المشروع تنطوي على خطورة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، فهي تمثل إضعافاً للمعادل الموضوعي الوحيد الموجود في مقابل النواة الصلبة للدولة العميقة.

الدولة العميقة ومقاومة التغيير ليس هناك من حرج أن تتنافس المشاريع السياسية في حالات الاستقرار، ولكننا نمرُّ بمرحلة يُستخدم فيها العنف من قبل مشروع مقاومة التغيير لإزاحة مشروع التغيير.

فمن يتأمَّل الواقع السياسي الليبي ما بعد الثورة، يجد فيه متقابلين أساسيين يتمتعان بخصائص متقاربة؛ فكلاهما يحمل فِكَراً، وكلاهما يضم خبرات، وكلاهما صاحب رأس مال رمزي من الخبرة المتراكمة في العمل في المجتمع بمختلف فئاته، لكن هناك فرقاً رئيساً بينهما، وهو ميل كتلة الدولة العميقة إلى المحافظة، ومقاومة التغيير، في حين أن أهم خصائص الكتلة الحرجة هو السعي للتغيير بمعناه السياسي والمجتمعي.

بناء على هذا التحليل؛ فإنّ حزب العدالة والبناء يمثِّل خطَّ الدفاع الأول، ليس فقط بالنسبة للمنتسبين إلى التيار الإسلامي، وتيار ثورة السابع عشر من فبراير، بل لعموم الراغبين في بناء دولة المساواة والعدالة في ليبيا على أسس حديثة، متصالحة مع القيم وثوابت الشعب الليبي.

ليس لأحد في ليبيا حق تقديم الدروس في صناعة المواقف والتصحيح لنخبة المجتمع الراشد، ولكن هذا لا يلغي الحق في نصيحة من يتوقع أن

تقوده بعض المواقف إلى إغفال التفكير في كليات الأمور، والخلط بين اختلاف وجهات تفسير الأوضاع والأحداث الآنية، وبين التباين في الرؤى والأهداف الكلية، فذلك الخلط ضارٌّ بالشخص والوطن.



فليُشنقِ الإخوان[1]!

في كل بلدان الدنيا يتميز الخطاب المتداول بين العامة عن خطاب النخبة، وتمتاز أسمار الصالونات عن أخبار وسائل الإعلام، ويمتاز حديث رجال الدولة عن أقاويل رجل الشارع. لكننا في ليبيا الحبيبة حُرمنا هذه المزية، واختلطت خطاباتنا، حتى لا يكاد العاقل المتبصر يميز بين مستويات الخطاب، ولا درجات المتكلمين.

يلقي متحدث لا علاقة له بالصحافة الرصينة، ويسمي نفسه صحفياً، يلقي كلمة في شاشة، كلها سباب واتهامات مرسَلة على عواهنها، فيتلقَّفها رجل الشارع، ورجل الدولة بالقدر نفسه من الوعي، ويعيدان تكرارها بالحروف ذاتها، حتى أصبحنا أمام نخبة يتشكل وعيها ومواقفها على إيقاع ما تنفثه القنوات الموجهة والممولة، فضاع وعي الناس بضياع وعي نخبتهم.

كل مرة يخرج علينا واحد ممن نضعهم في مراتب رجال الدولة ليقول لنا إننا أخطأنا في العنوان حين توسَّمنا فيه أنه قد يكون قائداً. ننظر في تاريخ شخصية مثل الدكتور عبد الرحمن السويحلي فنرى سجلاً وطنياً حافلاً بالمواقف ضد الطغيان، ومقارعة نظام القذافي، ومواقف محترمة في ثورة السابع عشر من فبراير وما تلاها.

لكل إنسان الحق في أن يعرف نفسه بما يناسبه من ألقاب وانتماءات.

---

(1) موقع عين ليبيا، 30 أبريل 2017م.

ومع ذلك يجب على رجل الدولة أن يضع لنفسه تعريفاً يناسب المقام، وألا يجعل من تلميع نفسه أمام خصومه السياسيين؛ الذين يقابلونه «كمواطن ليبي»، سبيلاً إلى اتهام مبطَّن لجهة ما، أو يعطي انطباعاً بأن هذه الجهة يجب أن تكون القربان الذي ينبغي على الجميع تقديمه إلى خشبة الذبح، عرِّفْ نفسك من تكون، لا من لا تكون!

كان بإمكان الدكتور عبد الرحمن أن يتذكَّر، وهو بين يدي رئيس البرلمان الليبي السيد عقيلة صالح، أن من يسميهم الإخوان المسلمين، ويتبرأ من العلاقة بهم، كانوا من أوائل من دعم المصالحة الوطنية، وكانوا من أول من دعم الحوار السياسي، وما زالوا يدعمون الاتفاق الذي بموجبه تمكَّن من الجلوس في روما إلى جانب عقيلة صالح. دعموا الحوار، واقتنعوا أنه الحل الأمثل لمشكلات الليبيين، قبل أن يلتحق الدكتور بالحوار الذي كان يرفضه قبل اللحاق به.

لقد رفض من تسمُّونهم الإخوان حروب الانتقام، ودعوا إلى لقاء بين أبناء ليبيا، وظلَّ صوتهم مرتفعاً منذ اللحظة الأولى بأن الحروب لا تبني الدول، ولا تحسم معارك التنمية والتطوير، ولا تقيم العدل بين الناس. واقتنعوا أنه حتى القذافي لو قبل أن يترك الليبيين يقيمون دولة العدالة بينهم وتنحَّى طوعاً، لما كان هناك داعٍ لإراقة الدماء في الحرب ضد نظامه.

الذي أعلمه عن الإخوان أنهم مع المصالحة والعدالة، فمن شاء أن ينضمَّ إلى صف عقيلة وحفتر؛ فهو وخياره. فحفتر الذي أمر بتصفية الخصوم في الميدان بدمٍ بارد، وهو تصرُّفٌ يشكل جرائم حرب يندى لها الجبين، جرائم شاهدها العالم، وستلحق هؤلاء القتلة لعنة الله والتاريخ. عقيلة صالح اعترف أنه هو من عيَّن حفتر، وبذلك سيتحمَّل المسؤولية أمام

الله أولاً، ثم أمام القانون والتاريخ بإذن الله في كلِّ هذه الجرائم التي ارتكبها حفتر وجنوده.

قبل أن يأتي هذا اليوم؛ أخبِروني عن واحد من الإخوان المسلمين تولَّى قيادة الدولة الليبية في أي يوم منذ رحيل القذافي، أو حتى قاد مؤسسةً حساسة مستقلة! ثم قدِّموا جرد الحساب بشأن الأداء في المؤسسات الليبية التي توليتم قيادتها، وفي أي الخانات يمكن تصنيف أغلب مواقفكم؛ خانة خدمة الوطن ونكران الذات، أم خانة رعاية المصالح الشخصية والعائلية؟ ثم اشنقوا الإخوان!

الفكْر عابر للحدود، لكن جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا أخطأت بعدم نأيها بنفسها عن الاسم والشعار الخاصَّين بالجماعة في مصر، هذا الاسم الذي أصبح يجلب إلى ليبيا معارك هي في غنى عنها، وأصبح يوجد لبعض المقولات التحريضية؛ التي تبثها أكثر من (35) قناة فضائية، أرضية في الوطن الليبي، وهو خطأ فادح وكارثي، ولكنه لا يعطي مسوِّغاً لرجال الدولة والنخبة، أصحاب المبادئ، للانسياق وراء الاتهامات العشوائية، والمقولات التحريضية، فيعلِّق عقيد ثائر لوحةً رفعتها من قبله قناةُ العاصمة والدولية ومن دار في فلكهم، واليوم يكررها مَن كنَّا نعتقد أنه قامة. . أين أخلاق المدينة الفاضلة؟!

لا شك أن هناك صراعاً بين جماعة الإخوان المسلمين المصرية، ونظام عبد الفتاح السيسي، ويوجد من يغذي الحرب ضد التيار الإسلامي عموماً، وفي مصر على وجه الخصوص. إذا وجدتم أنه من المناسب، كما وجد خليفة حفتر، نقل هذه المعركة إلى الأرض الليبية، وزيادة الشرخ الليبي باستنساخ مقولاتها التحريضية، فهذا خيار سيئ جداً، لكن لا أحد يملك الحجر على تصرفاتكم.

لست مدافعاً عن الإخوان المسلمين، ويمكنني أن أسطر في نقدهم أكثر، وقد فعلت ذلك مراراً، وما يحرضني على الكتابة ليس الدفاع عن جماعة أو جهة أو حزب، يعلم الله؛ فالوطن أكبر من الجميع، ولكني أحرص على أن تكون لدى النخبة الليبية، وأصحاب المبادئ تحديداً، رؤية للأشياء على حقيقتها، ولا تنجرّ وراء خطاب إعلامي، لا تدعمه أي حقائق من أرض الواقع.

فليشنق الإخوان، ولكن انتبهوا فلو كان ظلماً، فسيكون مجرد مظلمة جديدة، تضاف إلى المظالم التي عاناها الليبيون، ولن تكون أقلها خطراً.



خارطة طريق مدبرة[1]

في عالم السياسة هناك مجموعة من القواعد تحكم كل أزمة، وكل قضية، ويكون القفز عليها، ضرباً لقواعد المنطق، وافتياتاً على سنن التاريخ. تتعلق هذه القواعد أساساً بحقائق الجغرافيا السياسية والعوامل التاريخية المستمرة في التأثير في سلوك وخلفيات الشعوب، والفاعلين السياسيين والعسكريين والاقتصاديين. هذا إضافة إلى ما يعرف بحقائق الواقع وقواعد القانون، ومكونات الأطراف وغيرها من نقاط جوهرية كانت أو ثانوية.

دول الجوار.. جزء من الحل:

ليست القضية الليبية وأزمتها الحالية الممتدة منذ سنوات استثناءً من هذه القاعدة، ولها بالتالي قواعدها الحاكمة المستمدة من هذه العناصر المشار إليها. وما يهمّني منها في هذا المقام هو المتعلق بالحقائق الجغرافية؛ فالمعروف أن دول جوار ليبيا ظلت جزءاً من القضية الليبية على مدار التاريخ، ولأسباب واضحة جداً، فهذه الدول تتأثر بما يحدث في ليبيا سلباً وإيجاباً، وأغلبها مؤثر أيضاً في كثير من أطراف الصراع، والحديث عن إخراجها بجرَّة قلم، وكأن الأمر يتعلق بدعوة يقال

(1) موقع ليبيا المستقبل، 3 مايو 2017م.
كتب الصديق الدكتور فضيل الأمين وجهة نظر بعنوان «خارطة الطريق المقبلة» وهذا رد على بعض النقاط الواردة في مقاله.

لأصحابها، مرحباً بكم، ثم يقال لهم: شكر الله سعيكم، أظن أن فيه مجانبةً للصواب.

إن علاقة دول الجوار بليبيا يتداخل فيها السياسي والأمني والاجتماعي، حتى بات وجود أغلبها حاضراً في الملف الليبي مصدر تطمين، ليس فقط لمجموعات من النخبة المرتبطة بها، وإنما أيضاً لتيار عريض من الشعب الليبي، وهو ما يجعل من الدعوة إلى إقصائها، دعوة إلى هزِّ ثقة الليبيين في منتجات ما سيسفر عنه أي تفاهم، فهناك من يرى أهمية وجود مصر في أي تفاهم، وبالذات في شرق البلاد، وهناك من يصرُّ على وجود تونس والجزائر بالذات في غرب البلاد.

ليست هذه دعوة لاستدامة التدخل الإقليمي والدولي في الشأن الليبي، بل اعتراف بواقع الأزمة الليبية، وبالحالة الاجتماعية التي تعيشها ليبيا؛ فهناك تداخل اجتماعي تاريخي مع دول الجوار تراكمت معه عبر التاريخ مجموعة مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية أحياناً، تحولت معها دول الجوار إلى عامل موضوعي في ملفات الأزمة الليبية.

إن إهمال هذا العامل هو قفز على منطق الجغرافيا السياسية وتأثيرها، ومن ثَمَّ فهو قضاء بالفشل على المسعى قبل الانطلاق؛ فما معنى اتفاق لا يثق فيه أغلبية أطراف المشهد؟ وما معنى اتفاق لا تطمئن إليه الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الليبي؟ إن الحديث عن انفراد طرف دولي، مهما كان كبيراً، بإدارة الملف الليبي مجازفةٌ غير مضمونة العواقب، وقد يكون أمنية كبرى مثل تحقيق السلام عبر الحوار الليبي ـ الليبي، ولكنه لا ينفع في ميدان الترتيب الواقعي لإنهاء الانقسام والاقتتال.

الاتفاق نصَّ على كيفية تعديله:

إن الحديث عن جعل الاتفاق السياسي إطاراً لكل حل حديثٌ في

محله، وهو محل قبول من لدن أغلب الفاعلين الليبيين والدوليين والإقليميين، لكن هذه المرجعية لا ينبغي أن تُجزَّأ، **فإذا كان الاتفاق السياسي هو المرجع؛ فإن نصوصه قد حددت طريقة تعديله، وذلك بتشكيل فريق حوار من المجلس الأعلى للدولة وآخر من مجلس النواب، ومن ثَمَّ فالاعتماد على الاتفاق، وصيغته الكاملة الضامنة للتوازن، ومشاركة الجميع، أَولى من الذهاب إلى صيغة هجينة، تحترم الاتفاق السياسي ظاهرياً، وتضربه في صميمه.**

هذا إضافة إلى أن تعريف الطرف في أي عملية تفاوضية يجب أن يكون له شروط واضحة ومنطقية؛ فإذا كان شخصان يحملان المطالب نفسها، ويتخذان القرارات ذاتها، و«يتحكَّمان» في الرقعة الجغرافية عينها، ويقدمان الخطاب نفسه؛ فاعتبارهما طرفين أمرٌ في غاية الغرابة.

وجهان لعملة واحدة:

لفت نظري أن الدعوة إلى تجاوز دول الجوار تزامنت مع محاولة حصر جديدة لأطراف الصراع؛ لاستحداث أطراف جديدة على طاولة التفاوض، مثل دولة الرئيس فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي، وخليفة حفتر، وذلك باعتبار خليفة حفتر وعقيلة صالح طرفين مختلفين؛ مع اختزال الطرف المقابل في رئاسة المجلس الأعلى للدولة، ممثلاً في الدكتور عبد الرحمن السويحلي رئيس المجلس، ولا أدري على ماذا كان الاستناد في تسمية رئيس المجلس الرئاسي؟!!

وإذا أخذنا بهذا المنطق؛ فإن الطرف المقابل لحفتر وعقيلة صالح، هو المجلس الأعلى للدولة من الناحية السياسية، والقوى العسكرية في المنطقة الجغرافية التي تقع في دائرة نفوذ المجلس، ومن ثَمَّ **فإحضار حفتر؛ لأنه عسكري، يستلزم إحضار العسكري المقابل له في طرف النزاع الآخر.**

لست بحاجة إلى التذكير بأني مع نقل الصراع الليبي من ساحات المعارك إلى منابر السياسة، وإحلالِ منطق الحوار والتوافق محل صوت قعقعة السلاح، ومنطقِ العقل بدل منطقة القوة، ومع ذلك أصرُّ على أن أي عملية حوار غير متوازنة وغير محسوبة مآلها الفشل، حتى ولو حملت عنواناً عريضاً وشعاراً برّاقاً، مثل: «الحوار الليبي ـ الليبي» أو «انفراد الأمم المتحدة برعاية الحوار الليبي» أو غيرها، فتلك شعارات، وحقائق الواقع على الأرض تقول شيئاً آخر.

بوصلة الحل.. الدستور:

وبالرغم من أنني من المؤيِّدين للضرب صفحاً عن الاتفاق السياسي ومفاوضات تعديله، بعد أن حقق أهداف المرحلة الأولى، إلا أنه وكما ينصُّ الاتفاق ذاته، يجب التوجه مباشرة إلى مسودة مشروع الدستور والاستفتاء عليها وإقرار قوانين الانتخابات العامة وخوضها.

أما في حالة إصرار الأطراف على السير في عبث التَّعديلات ومشقة التفاوض؛ فإن الاتفاق السياسي مازال يمثِّل إطاراً صالحاً للحل، حيث تحصل على دعم غالبية الشعب الليبي، أدخلوا عليه بعض التَّعديلات الطفيفة، ونفذوا الجوانب المتعلقة منه بإقرار الدستور في أسرع وقت، وسلموا السلطة لمن يرضاه الليبيون.



لقاء السراج وحفتر...
الحضور والغياب ودلالة المكان[1]

أثار لقاء رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج بخليفة حفتر، في دولة الإمارات العربية المتحدة، لغطاً ربما أعطاه حجماً أكبر مما يمكن أن يكون اللقاء تضمنه فعلاً، وتفاءل كثيرون بأن يكون وضع خارطة طريق جديدة للخروج من الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، وأن من شأنه أن يعيد الأمل بإنعاش الاتفاق السياسي.

لا شك أنه في نهاية المطاف تجلس الأطراف المتقاتلة، في أي صراع على طاولة الحوار، بعد أن أنهكهم الصراع، وأنهك مقدرات أوطانهم، ونال من معيشة المواطن البسيط ومدّخراته، لكن السراج نفسه لا يرى أنه جزء من هذا الصراع؛ لذا فأنا لست من الذين يرون أن اللقاء سيضيف ثقلاً كبيراً إلى الجهود التي تبذل في سبيل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، ولكنه قد يكون خطوةً لمزيد من إقامة الحجة على رافضي ومعرقلي الاتفاق السياسي، وعلى رأسهم السيد خليفة حفتر، بأن الانضواء تحت الاتفاق السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة أو لعب أي دور بعدها.

دلالة المكان:

إذا تجاوزنا الاستقبال، هناك دلالات كثيرة لهذا اللقاء، منها البحث عن

(1) موقع عين ليبيا، 6 مايو 2017م.

نصر معنوي، وبالذات بعد تقارير المنظمات الدولية بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان، متعلقة بارتكاب جرائم حرب تشمل قتل وضرب المدنيين والإعدام الميداني والتمثيل بالجثث، وكذلك ما رشح عن مجلس الشيوخ الأمريكي من إشارات بعدم مشاركة حفتر في الحرب على الإرهاب؛ ما يشكل ضربة قاسية لحملته العسكرية التي بنيت أساساً على محاربة الإرهاب.

وبالرغم من أن هذا اللقاء يأتي في إطار عملية تسويق للدولة المضيفة، ضمن التنافس الإقليمي والدولي على الملف الليبي، أمام الفيل الأمريكي الجديد، وكلاعب محتمل لدور إقليمي بديل عن إيطاليا، إلا أن أهم دلالات هذا اللقاء؛ هو حسم الجدل بعدم وجود بديل عن الاتفاق السياسي، وسيظل هو الإطار الأكثر قبولاً ومرونة، لدخول أطراف المشهد الليبي كله تحته، كما أنه السبيل الوحيد لنيل الشرعية، أو قبول المجتمع الدولي الذي رعى الاتفاق.

كما أن لمكان اللقاء أيضاً دلالته؛ فهو ينعقد في بلد كانت طرفاً نشطاً في دعم بعض أطراف الصراع المسلح في ليبيا، بل شارك طيرانها علناً في المعارك ضد طرف آخر. ما يعني أن المكان يرسل رسالة سلبية إلى طرف أساس من داعمي الاتفاق السياسي النشطين.

لربما لو كان اختيار بلد آخر كالجزائر، بدلاً من الإمارات، كفيلاً بتبديد هذا التوجس، لكون الجزائر بالفعل طرفاً محايداً ولم يكن طرفاً في الصراع المسلح، ولربما أعطى السراج، المسلح بدبلوماسية محترفة (سيالة وفرحات) لكلامه؛ بأنه ليس طرفاً في الصراع أو منحازاً لطرف ضد آخر، مصداقيةً أكبر.

وماذا عن باقي الرافضين للاتفاق؟

من المعروف أن أبرز معارضي الاتفاق السياسي في المنطقة الشرقية

هو خليفة حفتر، وهو ما يمكن أن يعطي للسراج مسوِّغاً لقبول الجلوس مع حفتر، ومحاولة إدخاله ضمن الاتفاق، طالما أنه قبل أن يكون تحت السلطة المدنية التي يمثلها السراج وحكومته.

لكن هذا المبرر نفسه يعطي أحقيَّة لكل رافضي الاتفاق بالجلوس إليهم، ومحاولة احتوائهم داخل مؤسسات الدولة المنبثقة عن الاتفاق. وهناك قوى مدنية وعسكرية في المنطقة الغربية والجنوبية، وفي المنطقة الشرقية (درنة) ترفض الاتفاق السياسي، والدخول تحت شرعيته، فهل سيقرر السراج الجلوس إلى كل الرافضين؟ وعلى أي أساس سيميز بينهم؟

عقيلة والسويحلي.. غياب أم تغييب؟

كما لا يمكن المرور على اللقاء دون تسجيل غياب رئيس البرلمان عقيلة صالح، والذي كان مدعواً لحضور اللقاء؛ الذي رفضه حفتر في القاهرة قبل أشهر قليلة، ومع أنه من الصعب الجزم بأن هناك توجهاً ما لتجاوز رئيس البرلمان عقيلة صالح، إلا أن استبعاده من اللقاء يحمل رسالة سلبية تجاهه، لا يمكن الجزم بحجم عمقها، بالرغم من الأنباء التي تتحدث عن أن تقريراً ما، كتبه مسؤول كبير في الخارجية الأمريكية، يحمل إشارات سلبية في حق السيد عقيلة.

إذا كان اللقاء بتجاهله رئيس البرلمان عقيلة صالح قد أعطى مؤشراً إلى إمكانية تجاوزه، فإنه أعطى مؤشرات أخرى بإمكانه تجاوز رئيس المجلس الأعلى للدولة، والمجلس الذي يعاني من ضعف في الأداء، نظراً لعدم قدرته على فرض نفسه طرفاً رئيساً في المعادلة، رغم أنه عملياً هو الطرف الوحيد الذي بذل من أجل الاتفاق السياسي، وضحَّى بحلفائه الرافضين للاتفاق.

إنذار مبكر:

يعطي اللقاء، وغيره من الأحداث في الأسابيع الماضية إنذاراً مبكراً للطرف السياسي الذي يمثله رئيس المجلس الأعلى للدولة، بوصفه يتبوأ أهم موقع في الطرف الداعم للاتفاق في الغرب الليبي، يعطيه إنذاراً بضرورة التحرك السريع للتعبير عن إرادة الطرف الذي يمثله، من خلال استراتيجية، وليس عبر تصرفات فردية.

رسم هذه الاستراتيجية ضروري لأربعة أسباب؛ **أولاً**: حتى يكون باستطاعة المجلس الأعلى للدولة أن يمثل طرفاً في تحديد الدور الذي سيلعبه أي من المعرقلين للاتفاق من كلا الطرفين، **وثانياً**: لتبديد المخاوف الجدية للطرف الذي يمثله من محاولات الالتفاف عليه أو على بعض أطرافه، **وثالثاً**: لضمان عدم إهدار كل جهود من يمثلهم المجلس الأعلى، في تثبيت الاتفاق السياسي، تقرباً لطرف عمل كل ما في وسعه عرقلة الاتفاق، وإدامة القتال بين الليبيين، وتقويض ما تبقَّى من مؤسسات الدولة، ولحمة المجتمع، **ورابعاً**: لتحصين الاتفاق السياسي، واحترام آليات تعديله المنصوص عليها ضمن موادِّه.

دستور الوطن هو الحل، ولكن...

وتجاوزاً لكل هذا الجدل والتجاذب يجب على القوى السياسية والمجتمعية الليبية التوجه نحو خيار إقرار الدستور الدائم، بناءً على المسودة التوافقية التي وضعتها اللجنة المكلفة من الهيئة التأسيسية، والتي ستجتمع غداً للنظر في مخرجاتها.

سيكون الدستور بمثابة المخرج النهائي من تنازع الشرعيات، والتحاكم إلى قواعد القانون، بدل التحاكم إلى منطق القوة، بشرط الحذر من أن يُفصَّل الدستور على أشخاص بدلاً من الوطن، كل الوطن.

بخطوة كهذه يمكن القول: إننا بصدد طيٍّ صفحات خمسة عقود من التِّيه، حكمَنا فيها العسكرُ وحصاده، كان زرعُه مراً وكان حصده أمرَّ، طيُّ هذه الصفحات السوداء من تاريخ ليبيا يلزمنا ألا نتنكب الطريق ونعيد حكم العسكر أو الاستبداد، بعد هذه التضحيات التي قدمها الشعب الليبي على مدار خمسة عقود من هذا التيه بحثاً عن وطن، يعيش فيه المواطن حراً سعيداً، ويكون الحاكم فيه خادماً لشعبه بدلاً من أن ينصّب نفسه عليهم إلهاً.

سيعيد الدستور، المفصَّل على مقاس الوطن، السلطة إلى صاحب السلطة الحقيقي؛ الشعب الليبي؛ الذي يختار مَن يحكمه وفق دستورٍ حلم به لعقود طويلة، وحرمته منه سلطة العسكري الفرد.



حينما يكون الحاكم غبياً[1]

لمحاولة فهم منطق السياسة الأمريكية في التعاطي مع الأزمة الناشئة عن قطع دول خليجية علاقاتها مع قطر، لا بد من العودة إلى طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة؛ التي يعتبر الثابت الوحيد فيها، هو محاولة استجلاب أكبر قدر من المال من هذه المنطقة الغنية، وعدم ترك نموذج تنموي محلي ينمو فيها بشكل مستقل، وكذلك منع توجيه المال الخليجي إلى دعم مجالات قد تشكل تحدياً للسياسة الأمريكية. هذا طبعاً دون إغفال سعي ترامب ليكون رئيساً خارج التوقع، يستطيع إرباك المحلِّلين كلهم، ولا يمكن توقع خطوته الموالية.

غموض الإطفائي:

الوضوح والغموض في السياسية الأمريكية معتبر طبقاً لما تستدعيه مقتضيات الخطط الآنية المرتبطة بالانتخابات واستطلاعات الرأي، وكذلك الخطط طويلة المدى المرتبطة بسياسات أمريكا المستقرة.

على سبيل المثال السفيرة الأمريكية في بغداد أبريل غلاسبي، قالت لصدَّام في سنة (1990): «ليس لدينا أي رأي حول الصراعات العربية العربية مثل نزاعك مع الكويت»، «وجهني الوزير جيمس بيكر إلى التأكيد على التعليمات التي أعطيت لأول مرة للعراق في الستينيات من القرن

(1) موقع عين ليبيا، 18 مايو 2017م.

الماضي، بأن قضية الكويت ليست مرتبطة بأمريكا». هذا تقريباً هو النص المنشور لحديث السفيرة ألأمريكية في بغداد، في حديثها إلى الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

وعندما سئلتْ لاحقاً عن سبب فهم صدام حسين بأن هذا اعتبر ضوءاً أخضر لغزو الكويت قالت: «يبدو أننا لم ندرك أن صدام كان غبياً». قد يكون الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استنسخ النص الأول حين قابل حكام السعودية والإمارات، في القمة الإسلامية في الرياض قبل شهر، وكان سيكون سعيداً لو أتيحت له الفرصة لاستنساخ النص الثاني في مناسبة لاحقة.

بصرف النظر عن دقة دلالة ما قاله ترامب لحكام السعودية والإمارات، وما أشار إليه في تغريداته اللاحقة على أزمة حصار قطر من قبل الدول الثلاث، وألمح إليه في أحد الخطابات؛ فإن هذا هو منطق السياسة الأمريكية بالنسبة لدول الخليج؛ الغموض أثناء صناعة الأزمة، والوضوح، بل والوقاحة عند ارتداء ثوب المنقذ من الأزمة التي تشابكت خيوطها بفعل التغاضي، أو الغموض المفتعل.

لو استيقظ العالم صبيحة الخامس من يونيو (2017) على قوات برية سعودية في الدوحة، لارتدى ترامب قناع المبدئية الأخلاقية، وظهر منافحاً عن سيادة دولة حليف للولايات المتحدة، عضو بالأمم المتحدة، ليس لأن يقظة الضمير شيء كامن فيه، أو لأنه كان غافلاً، أو غير مدرك لما سيؤدي إليه غموضه السابق، ولكن لأن الغموض قد أدى الدور المطلوب في إشعال الحريق، ولم يبق أمام مصاص البترول غير ارتداء بدلة رجل الإطفائي.

جاءت مرحلة الغموض بمئات المليارات من السعودية والإمارات، وكانت مرحلة الإطفائي ستأتي بمئات أخرى من دول ربما تكون من بينها قطر والكويت.

ترامب كان صريحاً خلال حملته الانتخابية في أنه لن يساعد العراق إلا إذا تقاسم معه عائدات النفط، وقال الأمر ذاته على ليبيا. كما كان صريحاً منذ مدة طويلة بأنه لو حكم أمريكا لجاء بنفط الخليج.

تركيا ثم قطر..لا.. قطر ثم تركيا:

يكاد يجمع المراقبون للأحداث في المنطقة على أن الخطوة الآتية بعد نجاح انقلاب تركيا، لو نجح، كانت البدء في إجراءات إنهاء وجود قطر. ذلك أن هاتين الدولتين، هما ما بقي من أمل في دعم حركات الشعوب وطموحها نحو التحرر، وكانا حصن الربيع العربي الذي أوى إليه حين تصاعدت موجة الثورة المضادة.

لقد عدَّلت غرفة العمليات هذه المرة خطَّتها، وعكست الترتيب، فبعد هزيمتها في أنقرة، وعودة نظام الرئيس رجب طيب أردوغان بأقوى مما كان، وبخطاب أكثر وضوحاً وصراحة تجاه ملفات المنطقة، وتفويض شعبي في الداخل، تبين أن غرفة العمليات لن تنال مرادها بالاستهداف المباشر لتركيا، لكنها ظنت أن بإمكانها أن تخنقها عن بُعدٍ قبل توجيه الضربة القاضية.

وكانت غرفة العمليات تعول على أن حجم التبادل التجاري بين دول القطيعة وتركيا سيجعل الأخيرة تفكر بمنطق المصلحة الاقتصادية المباشرة، وتنسى الخطر الاستراتيجي الكامن في الاستفراد بها، وفقدانها ثقل الدوحة المالي والإعلامي والعلاقاتي.

يصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج، حسب أرقام (2016)، إلى حوالي (17) مليار دولار، بينها (9) مليارات مع الإمارات وحدها. وربما عولت غرفة العمليات على أن تركيا لن تنشط في الدفاع عن حليفها الاستراتيجي لصالح زبائنها التجاريين، أو أن ضغوط الزبناء ستحدُّ

من اندفاع تركيا في الانخراط في الأزمة الخليجية وفق رؤيته الاستراتيجية للمنطقة.

إن هذا التصور يتناسى شيئاً آخر في طبيعة السياسة الأمريكية في المنطقة ورؤيتها للدور التركي، فالسياسة الأمريكية رغم قيامها على نزعة رافضة لدور تركي ريادي، إلا أنها لا تستطيع تجاهل الدور التركي بالمطلق، ومن ثَمَّ فإن الموقف التركي سيظل مؤثراً لدى صناع القرار في واشنطن، نظراً لإدراك العقل الاستراتيجي الأمريكي خطورة نشوب أزمة واسعة تكون تركيا طرفاً فيها.

نسبية الانفراد بالعالم:

لقد أخطأت غرفة العمليات للمرة الثانية في فهم بعض الأبجديات في السياسة الأمريكية، أو ظنت أن مكانة أركانها لدى أمريكا، وشفعائهم الإسرائيليين يمكن أن تغطي على أي حسابات أمريكية أخرى، كما ظنت أن أمريكا يمكن أن تنفرد بقرار حرب كبيرة في العالم لوحدها، وهو ما يبدو أنه صعب. فمنطقة الخليج ليست ليبيا ولا مصر ولا سورية، وأي صراع فيها سيرفع أسعار الطاقة في العالم بشكل جنوني، ويخلُّ بالتوازن الاقتصادي العالمي.

إن انفراد الولايات المتحدة بالعالم صحيح، لكنه انفراد نسبي، خصوصاً إذا اصطدم بثوابت الاقتصاد العالمي، كما أنه انفراد لأمريكا، وليس انفراداً لرئيس أمريكا. إن دونالد ترامب ليس ملكاً أمريكيا، وإنما رئيس تُزاحمه في السلطة مؤسساتٌ دستورية راسخة، واثقة من نفسها، وتطارده ملفاتٌ وتحقيقات في كل زاوية من البيت الأبيض.



الانقلاب الكبير[1]

يمثِّل الإعلان عن قطع العلاقات السعودية والإماراتية مع قطر، وحصارها البري والجوي والبحري خطوةً متقدمة في استراتيجية غرفة العمليات؛ التي تدير العمل عكس إرادة شعوب المنطقة، وتتفنن في وأْد أي إرادةٍ للشعوب نحو التحرر، والفكاك من القيود التي تفرضها أنظمة القمع والاستبداد، منذ عقود عديدة.

الإمارة الثامنة:

تشير السرعة التي اتخذ بها القرار، والممهدات التي سبقته، والتي كانت مفاجأة إلى حدٍّ بعيد، إلى أن القرار السعودي بات تابعاً بدرجة كبيرة لقرار ولي عهد أبو ظبي؛ التي يتصرف وكأنه الرئيس الفعلي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

لاحظ كثير من المراقبين أنه عند مجيء الملك سلمان إلى عرش المملكة العربية السعودية تقلص النفوذ الإماراتي على القرار السعودي، بعد أن تخلص من المجموعة التي أحاطت بالديوان الملكي في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، خاصة في سنوات حكمه الأخيرة.

غير أن المراقبين أنفسهم عادوا لفرضية سيطرة الإمارات على القرار السياسي السعودي، خاصة من حيث المتعلق بالسياسة الخارجية، وتعامل

(1) موقع عين ليبيا، 8 يونيو 2017م.

السعودية مع تداعيات ثورات الربيع العربي؛ فبعد أن استطاعت الإمارات ليَّ ذراع السعودية رسمياً في اليمن من خلال دعمها التمردَ على الرئيس الذي تدعمه السعودية ويقيم فيها، عبد ربه منصور هادي، فها هي تحقق ما عجزت عنه سنة (2014) وترغم السعودية على قطع علاقاتها مع قطر، وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها.

بصرف النظر عن مدى عمق ومآلات الأزمة الحالية؛ فإنها لم تدع مجالاً للشكِّ في استعادة الإمارات زمامَ السيطرة على القرار السعودي، حتى يمكن اعتبار الرياض الإمارة الثامنة من الإمارات العربية المتحدة التي تديرها أبو ظبي. وهو ما يعني أن السعودية ستعود للانخراط في الحرب على التيار الإسلامي المعتدل، وتعيد رسم خطوط سقف الحريات المسموح بها في العالم العربي.

هل ستكون نكسة ثالثة؟

تعرضت غرفة عمليات الثورة المضادة التي تنفث سمومها من أبو ظبي، يرعاها وليُّ عهد أبو ظبي الحاكم الفعلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، تعرضت منذ انطلاق عملها إلى ثلاث نكسات؛ كانت أولاها على يد الثوار الليبيين الذين أوقفوا العملية في ليبيا بإطلاق عملية فجر ليبيا؛ التي توجد مؤشرات عدة على انزعاج أبو ظبي منها، مثل التُّهم التي وجهت إلى بعض الليبيين الذين اعتقلوا في الإمارات لمدَّة طويلة.

أما النكسة الثانية فكانت بإفشال الشعب التركي للمحاولة الانقلابية التي استهدفت الإطاحة بالرئيس رجب طيب أردوغان ونظام حزب العدالة والتنمية؛ الذي يحكم تركيا منذ قرابة عقد ونصف.

لقد أشار الكثير من الوثائق والتسريبات إلى ضلوع أبو ظبي في التخطيط والتمويل لعملية الانقلاب الفاشل التي شهدتها تركيا منتصف

(2016)، وهو الفشل الذي فرض اتخاذ خطوة إلى الوراء في الحرب على الثورات العربية وإرادة الشعوب.

فهل سيكون الفشل في الحرب على قطر ومحاصرتها هو النكسة الثالثة لغرفة العمليات؟ من الواضح لحد الساعة أن قطر رفضت الرضوخ للإملاءات الإماراتية، ونشرت حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي معروفة بمصداقيتها، منها حساب مجتهد، أن ولي عهد أبو ظبي الحاكم الفعلي للإمارات وبَّخ مدير مخابراته، وكذا فعل قصر الحكم السعودي، بفعل التقديرات المبالغ فيها لحجم تأثر الدوحة بحصار أشقائها الخليجيين؛ ذاك الحصار الذي يعدّ سقوطاً أخلاقياً لا قاعَ له، وقد يمهِّد لسقوط فعلي في المستقبل القريب جداً، ما لم يتدارك القوم قبل الفوات.

الخلاف الصلب:

يشكل دعم حماس، وقطاع غزة، وجهود مقاومة الانقلاب الحوثي في اليمن، ورفض الحكم العسكري في ليبيا نقاط خلاف جوهرية بين السياسة الخارجية لكل من الدوحة وأبو ظبي، وليس من المتوقع أن يغير أي من البلدين موقفه في القريب العاجل، نظراً لارتباط الملفات أعلاه برؤية استراتيجية لكلا البلدين؛ فالإمارات تنظر إلى التيارات الإسلامية التي توجد لها قوة سياسية بهذه البلدان على أنها نقيض وجودي لها، كما أنها تنظر إلى أن بعض هذه البلدان في حالِ استقرَّ يشكِّل منافساً اقتصادياً، واستراتيجياً لدول الإمارات، وموقعها الاقتصادي في المنطقة.

كما أن قطر التي راهنت في رؤيتها السياسية على التيارات المدنية السياسية؛ إسلامية وغير إسلامية، وعلى دعم الاستقرار لا يتوقع أن تقبل التبعية لسياسة دولة الإمارات التي تعدّ على النقيض منها تقريباً، في

تحالفها مع الاستبداد من خلال الأنظمة العسكرية، ومحاولة عرقلة ثورات التحرر التي تخوضها شعوب المنطقة.

وما من شك في أن الأقرب إلى نبض الشعوب في هذه البلدان، والتيارات الأقرب إلى نبض الشارع العربي كلها في صف قطر في المعركة الحالية. وأن النخب العسكرية، والمرتبطة بالعسكرية كلها، أو جلها مع دولة الإمارات؛ ما يعني صلابة أسس الانقسام في رؤية البلدين.

لا يخفى أن قطر ستتأثر على المدى القصير بالحصار، خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، لكن لا يتوقع أن تغير قطر سياساتها التي منحتها قوة تأثير كبيرة، واعتمدتها منذ أكثر من عشرين سنة، وهو ما قد يشكل هزيمة جديدة لغرفة عمليات الثورة المضادة.



لماذا قرر إخوان ليبيا في أبريل الماضي حل جماعتهم؟ ولماذا تأخر الإعلان[1]؟

منذ سنوات وجماعة الإخوان المسلمين بليبيا تشهد حراكاً فكرياً، وحواراً داخلياً عميقاً، يطرح أسئلة تتعلق بمصير الجماعة، وإعادة تعريفها لنفسها وأهدافها ووسائل عملها. وهو نقاش لم يبدأ بفعل الضغط الخارجي فحسب، كما قد يتصور البعض، وإنما هو استمرار لنهج الجماعة في التفكير في مستقبلها، واستيعاب التغيرات التي تطرأ على المجتمع الليبي، ومحيطه الإقليمي والدولي.

ضغوط أم مراجعات؟

ولا يمكن نفي أن الضغوط التي تعيشها الجماعة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، سواء كانت ناتجة عن محاولة الاستجابة للتحديات الداخلية المتعلقة بمواكبة التطورات المتلاحقة في المجتمع الليبي بعد الثورة، مثل بناء الدولة، وأسئلة الحرية والديمقراطية والتعددية، أو متعلقة بالهجمة الخارجية على التيار الذي تنتمي إليه الجماعة، والتي وجدت من يركب موجتها في الداخل الليبي.

وقد أدت هذه الحوارات إلى قرار في إبريل الماضي يشبه أن يكون قراراً بحل الجماعة، أو هو في حقيقته تخلٍّ عن فكرة الجماعة الشمولية

---

(1) موقع عين ليبيا، 23 يونيو 2017م.

التي تأسست على فكرة أقرب لأنْ تكون بديلاً عن الخلافة؛ التي آلم مسلمي العالم كلَّهم زوالُها، وكانت أبرز ردات الفعل تلك التي قام بها الإمام الشهيد حسن البنّا؛ بتأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والتي تأسست على نمطها جماعات في بقاع العالم الإسلامي كلِّها.

إن هذا القرار ينبع من حاجة ملحَّة تطرح نفسها على الجماعات الإسلامية بهدف مراجعة عميقة للأهداف والوسائل، وطرح إجابات واقعية مرتبطة بالسياق المحلي، على المستوى القانوني والمجتمعي والميداني.

رفض الجماعات الشمولية:

إن النُّظم العصرية في الدولة الحديثة لم تعد قابلة للتعايش مع فكرة الجماعة الشمولية التي تعمل في الحقل الدعوي والسياسي والاجتماعي، وتتداخل أطروحاتها في هذه المجالات المختلفة، حتى لتكاد تكون منافساً فعلياً للدولة، ولم يبق أمامها إلا إصدار الأوراق المدنية، وتأسيس جيش وشرطة.

لقد أنتجت فكرة الجماعة الشاملة المتعالية على المرجعية القانونية للدولة، صداماً دائماً مع الدولة وأجهزتها، وتسببت في أزمات سياسية وأمنية في الدول العربية على اختلافها، وربما ساهمت بطريق غير مباشر في انفتاح الأنظمة على أنماطٍ من الحكم أقل تسلُّطية ودكتاتورية.

آلة قمع الحريات والحقوق:

لا يمكن تبرئة ساحة الدولة القمعية التي أسسها مجاميع الضباط في الوطن العربي، والتي استخدمت القمع وسيلة وحيدة للتعامل مع المتطلعين من أبناء الشعب كلهم للحرية والديمقراطية والتنمية، ولم يقتصر تنكيلها على الإسلاميين وحدهم، فهذه الدولة هي التي كانت تملك أدوات القوة،

وهي التي كان يمكنها أن تبادر إلى مصالحات اجتماعية، وإلى انفتاح يسحب البساط من تحت أقدام أي مجموعة أو جماعة، مهما كانت قوتها وحيويتها.

لقد كانت الأنظمة القمعية توفر مسوِّغاً فكرياً وموضوعياً لقيام حركات شمولية تنافس هذه الأنظمة، وتقدِّم بديلاً عنها قابلاً للحياة في مجتمعات لم تتعود على الممارسة السياسية، ويختزن تراثها الكثير من نماذج العمل الأهلي؛ الذي يجمع بين إنكار المنكر السياسي، والجهد الدعوي والعلمي والتكافلي.

ارتباط فكري أم تنظيمي؟

إضافة إلى المسوِّغات العامة، والتي تشترك فيها ليبيا مع غيرها من الدول العربية، وربما كان حظُّ ليبيا أوفر من بعضها، فهناك مسوِّغات خاصة بالحالة الليبية، لا شكّ أنها دعمت القرار وأعطته دفعاً خاصاً، وقد يكون لها انعكاس إيجابي في ترويجه، وإعطائه شحنة من الفاعلية.

ارتباط اسم وشعار الجماعة في ليبيا باسم وشعار الجماعة في مصر، إضافة إلى الجوار والعلاقات التاريخية بين الجماعتين، جعلت من الجماعة في ليبيا هدفاً سهلاً للهجوم الذي أسقط الجماعة في مصر، وما زال يواصل عملية تشويهها، من خلال دعايات سوداء واتهامات باطلة ضلَّت طريقها إلى مكتب النائب العام، ولن تصل إليه.

أدت الحرب التي شهدتها ليبيا لإسقاط نظام معمر القذافي إلى تهشيم دولته، وليس إلى مجرد إسقاط نظامه، لذلك واجهت الثورة المضادة صعوبةً بالغة في إعادة إنتاج دولة معمر القذافي، ولم تفلح فيما أفلحت فيه في مصر، وكادت تفلح فيه في تونس، من إعادةٍ للنظام بنسخة ربما أسوأ منه. وهذا أدى إلى حالة تغيُّر مزاجي كبير في الشارع الليبي تجاه كل

ما ينتمي لمرحلة ما قبل الثورة، بما فيها الجماعات والكيانات التي كانت تعارض القذافي.

مقاومة التغيير:

عانت الجماعة منذ عودتها من اختلالات بنيوية تتعلق أساساً بالعلاقة بين أُطُرها وقياداتها؛ الذين لم يتأقلم بعضهم مع العمل في الداخل، بسبب طول الاغتراب. وظل بعضهم مقيماً في مكان إقامته قبل الثورة، رغم تولِّيه مناصب قيادية في الجماعة؛ ما جعل بعدهم عن الملف الليبي حائلاً دون امتلاكهم تصوراً واضحاً لحاجة الوطن والمواطن.

لقد جاء هذا القرار الذي يتوقع أن يرى النور قريباً، والذي يحمل تغييرات جذرية، لا علم لي بتفاصيلها، لكنني أكاد أجزم إنها أقرب لأن تكون حلاً للجماعة، جاء ليقطع الطريق على محترفي التسلق على أمواج الأزمات للاستمرار في استغفال المواطن الليبي، عبر إشغاله في معارك وهمية عن الأزمة الحقيقية، وهي معركة بناء الدولة المدنية المحصنة ضد الانقلابات والاستبداد والتدخل الخارجي.

لقد جاء قرار جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا متأخراً عن وقت الحاجة الملحَّة إليه، وكان يمكن أن تكون آثاره أكبر، وإيجابياته أعظم لو تمَّ قبل سنتين أو ثلاث، ولكني أعتقد أنه رغم التأخُّر سيكون قراراً جيد الأثر على الساحة الليبية، وسيحلُّ الكثير من الإشكالات القانونية والعملية في الحياة السياسية والدعوية الليبية.

تأخُّر اتخاذ هذا القرار، وتأخُّر الإعلان عنه قد يعود لأسباب عديدة، لكن أبرزها برأيي هو مقاومة التغيير في الجماعة، وهي ظاهرة بشرية معروفة في المؤسسات كلِّها، فالذين يقبلون التغيير ويُقبلون عليه بجد ودأب، هم دائماً قلَّة داخل أي مؤسسة، كما أن من يحاولون عرقلة

مشاريع التغيير يلجؤون إلى الأساليب المختلفة لتحقيق ما يصبون إليه، لكن الحقيقة المرّة أنه لم يبق أمام معارضيه إلا الانصياع له أو التشبث بالماضي، والتمسك بالأساليب العتيقة، وسيكون عليهم أن يعيدوا عجلة التاريخ إلى الوراء، وذلك ما ليس في طوق البشر.

ولله الأمر من قبل ومن بعد



إلى سيادة المشير خليفة حفتر..
قبل أن تدخل طرابلس فاتحاً[1]

هذه الأيام تناولتْ بعضُ وسائل الإعلام؛ حديثاً لكَ منحتَ فيه مؤسساتِ الاتفاق السياسي الرئاسي والنواب والمجلس الأعلى، حتى ديسمبر هذا العام حلول المشكلات التي يعاني منها المواطن الليبي، وإلا فإنك ستدخل طرابلس فاتحاً؛ الفتح الذي يعني اصطلاحاً هو؛ ضم البلاد المفتوحة إلى الدولة الفاتحة، واعتبارها ولايةً من ولاياتها، وتطبيق النظام الحاكم في البلد الأم على الولاية الجديدة.

وكأن طرابلس دولةٌ أخرى أو ولاية انفصلت عن ليبيا أو عن الإسلام فيبشِّرها المسماري، الناطق باسم حفتر، بالفتح. طرابلس التي فتحت حضنها لكل الليبيين بما فيهم الذين هُجِّروا من بنغازي وتاورغاء وككله وغيرها، طرابلس التي جعلتهم من أبنائها منذ الساعات الأولى التي حلُّوا بها، طرابلس التي عاد إليها كلُّ الساسة ويعشقون العيش بها، ويطيب لهم المقام فيها، طرابلس التي لو جاءها المسماري ذاته، مسالماً لا محارباً، لرحَّبت به رغم تجاوزاته.

سيد حفتر! إنَّ ادِّعاءكم الانحياز إلى المواطن الليبي؛ الذي يعاني من سوء المعيشة ومن المزايدات الرخيصة من الساسة والعسكر ومليشياتهم،

---

(1) موقع عين ليبيا، 4 يوليو 2017م.

يُلزِمكم أن تجيبوا على جملة من الأسئلة. . هل كان المواطن الليبي يعاني من هذه المشكلات، حين أعلنتَ على قناة العربية في فبراير (2014) تجميد الإعلان الدستوري؟ هل كان المواطن الليبي يعاني من هذه المآسي يوم أعلنت عملية الكرامة، في مايو من العام نفسه، وجعلت من أعضاء المؤتمر الوطني العام أهدافاً مشروعة؟ تتذكرون ذلك اليوم؟ لم يكن حينذاك طوابير على المصارف، وكان سعر الدولار حينها مطابقاً للسعر الرسمي، ولم يكن هناك انقطاع للكهرباء كما نراه اليوم ولا يوجد نقص في الوقود، وفي المجمل لم تكن الأوضاع المعيشية بحالها الآن، ولم يكن لليبيا حكومتان، ولا مؤسستان تشريعيتان، ولا جيشان.

كان بالإمكان أن يكون لدينا جيش واحد، وكنتُ أعتقد أن الراحل عبد الفتاح يونس ﵀، وحضرتَكم أفضلُ من باستطاعتهما بناء القوات المسلحة، ففي مقابلةٍ أجرتها معي صحيفة ليبيا الجديدة في (2013م) سألني المحاور عن حضرتكم، فقلت أنك أفضل من يعيد بناء الجيش، لكن عليك أن تفتح ملفَّ تشاد مع الشعب الليبي وتجيب على الأسئلة العديدة المرّة.

السيد خليفة! أريد منكم أن تحدِّث الليبيين بكل صراحة عن كارثة حرب تشاد[1]، وحقيقة ما يقال عن ارتكاب القوات الليبية تحت إمرتك مجازر ومذابح في قرى تشادية مسالمة. وعن حقيقة التنكيل بالجنود الليبيين، وعن إقحام أطفال ليبيين في الحرب[2]، وعن حقيقة ما عاناه

---

(1) ليبيا المستقبل، الدكتور فتحي الفاضلي، «كتاب حرب تشاد. . الكارثة. . الكارثة»، 17 أغسطس 2009م.

(2) ليبيا أولاً، «لقاء مع بعض الأسرى الليبيين فى حرب تشاد والذين قاموا بتأسيس جيش الإنقاذ»، 5 يونيو 2015م.

الجيش تحت إمرتكم في تلك الحرب! وعن ظروف الأسر، وما جرى في السجون والمعتقلات التشادية.

حدِّثنا عن الصفقة التي خرجتَ بموجبها من الأسْر، وحقيقة ما نشرته الصحافةُ الأمريكية من وثائق عن ارتباطكم بالمخابرات الأمريكية لمدَّة من الزمن[1]، وقبل ذلك عن طريقة تمردكم على القذافي، وأنتم في سجون دولة محاربة لليبيا! كيف تحولتَ من ضابط في قوات القذافي إلى معارض له، ثم فسِّرْ للشعب الليبي كيف قام القذافي؛ الذي عارضتَه، بشراء فيلا لك بالقاهرة[2]، ثم كيف شاركتَ في إسقاطه، ولماذا تستعين الآن بأجهزته من أجل الإجهاز على خصومك؟

إذا أجبتم على جملة تلك الأسئلة، أريدكم أن تتذكروا أننا نريد إجابة مدعومة بالوقائع والوثائق، ونريد حديثاً صريحاً مسترسلاً يسمعه الليبيون فيقنعهم، أو يقبلون بالأعذار التي تسوقونها في أثنائه، أو على الأقل يجدونها أقرب إلى الدقة والمصداقية. إنكم ستتحدثون عن تاريخ كلنا شاهدون عليه، وكلنا عايشناه، كما أن وثائقه ووقائعه ماثلة أمامنا؛ لأن أغلبه متلفز ومصوَّر، ومحفوظ وموثَّق من عشرات المؤسسات الراصدة لما يحدث في ليبيا.

فعلى سبيل المثال؛ حدَّثني الأستاذ محمد صوان رئيس حزب العدالة والبناء أنكم قمتم بزيارته في مكتبه بطرابلس إبان انتخاب المؤتمر الوطني العام في (2012م)، واستمر اللقاء ثلاث ساعات، وكان حميمياً، تناولتَ

---

(1) The washingtonpost", A former CIA asset has become a U.S. headache in * Libya17" August 2016.

(2) قناة النبأ، مقابلة مع اللواء خليفة حفتر ضيف برنامج مواجهة أجراها عبد الحكيم بن عثمان، 5 أكتوبر 2013م.

فيه المعارضة الليبية وأثنيت فيها على الإخوان ودورهم ثم رميتَهم، بعد أقل من سنتين بالإرهاب. فما الذي حدث؟ وما الذي تغير؟ وهل له علاقة بما حدث في مصر؟

نعي أنه لا خيار للشعب الليبي إلا أن تكون له علاقات متميزة مع محيطه وبالذات جيرانه، نعي أنه لا بدَّ من مصالح اقتصادية متميزة مع الجيران، وبالذات مع جمهورية مصر، لكنك صرحت تصريحاً خطيراً بالغت فيه، وقلت فيه إنك مع مصر وإن اتخذتْ قرارات في غير مصلحة ليبيا[1]، فهل هكذا تبنى العلاقات مع الدول، أم تبنى على المصالح المشتركة؟ هل النخبة التي تسعى للوصول للحكم عليها تقديم مصلحة بلادها أولاً أم العكس؟ هل من مصلحة ليبيا أن يشحن النفط من الشرق الليبي، منذ أواخر (2014م)، دون عدادات ولا حسيب ولا رقيب[2]؟ هل من مصلحة ليبيا أن نستورد خصومات دول أخرى ونستنسخ تعريفها للإرهاب والإرهاب المحتمل؟

وبمناسبة الحديث عن الإرهاب المحتمل. . نريد من حضرتكم إطلالةً قصيرة، ولكن واضحة ومبسوطة وصريحة، عن مفهومكم للإرهاب، وهل حربُكم هي على الإرهاب أم بالإرهاب؟ نريد أن نعرف من حضرتكم كيف تحوَّل من كنتَ تراهم وطنيين شرفاء إلى إرهابيين أو داعمين للإرهاب؟

---

(1) موقع ملفات سرية وحقائق خفية على اليوتيوب، «حفتر: أنا مع مصر حتى لو قررت شيئاً ضد مصلحة ليبيا»، 3 مايو 2015م.

(2) الجزيرة نت، «جنرال مؤيِّد لحفتر: النفط الليبي تحت سيطرة مصر»، 17 أكتوبر 2016م.

موقع مصراوي، «مستشار الجيش الليبي: مستعدون لبيع النفط للقاهرة بالجنيه المصري»، ١٦ سبتمبر ٢٠١٦م.

كيف اكتسب بعض من كانوا بالأمس معارضة وطنية أو ثواراً هذه الصفة؟ وكيف أصبحوا وحوشاً بشرية بعد أن حملهم الشعب الليبي على أعناقه في الثورة؟ وبعد أن قادوا البطولات دفاعاً عن الأرض والعِرض في الحرب ضد كتائب القذافي؟

لا نشكُّ في وجود إرهابيين في ليبيا، ولكن لماذا يرمي خصومُك السياسيين وكذلك الثوار بالإرهاب؟ هل تمَّ التحقيق المحايد والشفاف في جرائم الاغتيالات كلِّها[1] التي حدثت في بنغازي بل في ليبيا كلِّها؟ وبالذات جرائم اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس، والسفير الأمريكي والعديد من الضباط والنشطاء؟ لا بد من التحقيق الدولي في بعض الأحيان، في جرائم الاغتيالات كلِّها[2]، حتى نقاتل معاً الإرهاب، لا بالإرهاب.

سيد خليفة! قبل أن نبتعد عن حديث الإرهاب، نريد منكم تعريفاً لداعش في ليبيا، وعرضاً واضحاً لعلاقتكم بها، وحقيقة توفيركم لممرات آمنة لها، نريد رداً بمستوى الصراحة والصدق، على هذه المزاعم؛ من أمَّن لهم ممراً آمناً عندما طردوا من درنة، وأين كان طيرانكم وقافلة الإرهابيين؛ التي أذاقت أهل درنة الأمرَّين، تعبر الصحراء لأكثر من يوم وليلة متجهةً إلى مدينة سرت عبر صحراء مفتوحة؟ فُتح لهم ممرٌّ آمن للفتك بخصومك في سرت، خصومك الذين يشاركونك المهمة نفسها، مهمة محاربة الإرهاب، مُنح لداعش ممرٌّ آمن من درنة وحتى سرت[3]، لا يحميهم في الصحراء شجر ولا حجر، ولا غطاء جوي، ولا حتى ظلام دامس يمنع من الرؤية؟

---

(1) موقع أخبار ليبيا، «مطالب بالتحقيق في اتهامات لأجهزة حفتر بالضلوع في الاغتيالات»، 14 يونيو 2016م.

(2) موقع هيومن رايتس وتش، «موجة من الاغتيالات السياسية في ليبيا»، 8 أغسطس 2013م.

(3) الجزيرة نت، «الرمال المتحركة.. درنة بين تنظيم الدولة وحفتر»، 5 يونيو 2016م.

كذلك حقيقة انسحاب داعش من بنغازي[1] على مرأى ومسمع من قواتكم التي فتحت عيونها على أهالي قنفودة، فتحت عليهم أبواب الجحيم، بينما كان انسحاب مقاتلي داعش برداً وسلاماً؟ وهل جرى أي نوع من التنسيق بين المنسحبين وبين قواتكم التي تطوق منطقتي الصابري وسوق الحوت، وكل مناطق بنغازي[2]؟

وبمناسبة الحديث عن قنفودة وما يقوم به بعض ممن يأتمرون بأمركم من جرائم حرب، رصدها العالم وتحدثت عنها منظمات دولية[3]، هل كانت هذه الجرائم تنفيذاً لأمر صدر منكم؟ لقد رصدت الكاميرات تعليمات لجنودكم تقول فيها: لا تأتوا بهم إلى السجن، مفيش سجن، الميدان الميدان[4]، فهل هذه خطة مماثلة لما صدر عن الإرهابيين من أدبيات عن استراتيجية التوحش؟

وعلى صلة بموضوع الإرهاب دائماً؛ ما حقيقة ما يقوم به طيرانكم والطيران الأجنبي الذي يساعده في مدينة درنة؟ ولماذا تأخرت كثافة طلعاتكم حتى انسحبت داعش من درنة؟

حرب الشهور الستة التي عرفتها سرت ضد تنظيم الدولة، والتي سقط فيها مئات الشهداء، وآلاف الجرحى، وأدت إلى طرد داعش من سرت،

---

(1) الجزيرة نت، «تنظيم الدولة ينسحب من بنغازي»، 5 يناير 2017م.

(2) موقع وطن، «"شاهد" ضباط موالون لـ "حفتر" يعلنون عدم قبولهم تمرير حادثتي تهريب "داعش" من بنغازي ودرنة»، 26 مايو 2017م.

(3) الجزيرة نت، «دعوة أممية للتحقيق في انتهاكات قوات حفتر»، 22 مارس 2017م.

(4) فيديو مشهور يقول فيه حفتر «مفيش جيبه وأحبسه... الميدان ميدان» وقد قدمت مؤسسة التضامن هذا الفيديو لمحكمة الجنايات الدولية كدليل على صدور الأوامر من حفتر بارتكاب جرائم حرب.

ماذا كانت طبيعة مشاركتكم فيها؟ ولماذا لم تقدموا المساعدة للقوات الليبية من أجل تحرير مدينة سرت التي رزحت تحت قبضة التنظيم لمدة سنتين أو أكثر[1]؟ تذكروا سيد حفتر أننا نتحدث عن تاريخ كلنا حاضرون، ومتابعون له.

وغير بعيد عن هذا، أرجو أن تحدِّثوا الليبيين عن مفهومكم للدولة، موقفكم من الانتخابات والديمقراطية، وحرية الإعلام واستقلالَ القضاء، وطبيعة الدولة والنظام الذي ترون أنه من المناسب أن يحكم ليبيا، وهل تقبلون بالتداول السلمي على السلطة، وتؤمنون بدولة المؤسسات؟ وهل تؤمن بأن تكون مؤسسة الجيش تحت السلطة المدنية وليست فوقها؟ وما هو النموذج الذي تتوقعون أن تصير إليه ليبيا تحت قيادتكم، أقصد من بين الدول العربية والغربية والإفريقية؟



(1) بوابة الوسط، «حفتر: لهذه الأسباب لم نتدخل في سرت لتحريرها من قبضة «داعش»»، 5 سبتمبر 2016م.

رسالة إلى فخامة الرئيس: للتاريخ لا للجدل[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة المستشار عقيلة صالح: رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد؛

لا بدَّ لي في هذا المقام أن أقف تحية إجلال وإكبار للشهداء كلهم؛ الذين قضوا من أجل إسقاط الاستبداد وإنهاء حكم الفرد المتسلط على رقاب الشعب الليبي؛ الذين فتحت تضحياتهم الطريق أمامنا؛ فأتاحت لكم الفرصة لتدخلوا الانتخابات، ومن ثم تترأسوا مجلس النواب، وأتاحت لي الحرية لأن أكتب لفخامتكم رداً على المغالطات التي وردت في كلمتكم في التاسع من سبتمبر (2017م) في اجتماع القمة الأفريقية حول الأزمة الليبية، والمنعقد في جمهورية الكونغو برازافيل.

ولعلم سيادتكم؛ فإني لا أردُّ عليكم من باب الجدل العقيم، ولا لأقنعكم بفكرة، أو أحيطكم بمعلومات غائبة عن سيادتكم، بل تصحيحاً لبعض المغالطات التي وردت في الكلمة، وحفاظاً على الذاكرة للأجيال والتاريخ، وحقهم في الاستماع لرواية أخرى، أعتقد أنها، إن لم تكن أكثر صدقية في رواية الأحداث، فهي تمثل جانباً من الصورة غاب من

---

(1) موقع عين ليبيا، 12 سبتمبر 2017م.

كلمة سيادتكم. حتى تستطيع الأجيال أن تميز الغثَّ من السمين، وتقارن ما تفضلتم به بما كتبه المخالفون لما كتبت.

كنتُ أتوقع أن تكون كلمتك وحضرتك تتبوأ هذه المكانة وأمام القادة الأفارقة أن تكون حاثَّةً على جمع الكلمة، وإنهاء للانقسام، ومضمدة للجراح، ومطمئنة لأسر الشهداء؛ الذين قضوا على الاستبداد وقاوموا التطرف والإرهاب. كنت أتوقع، أو أتمنى على الأصح، أن تُطمئن هؤلاء كلهم بأن تضحياتهم ودماءهم لن تذهب هباءً، وأنك جئت تمدُّ يد السلام لكل الفرقاء من أجلهم، ومن أجل أن تظل ليبيا واحدة وينتهي للأبد هذا الانقسام المقيت، لا أن تنكأ الجراح بمغالطات لن تكون أطول عمراً من الحقيقة.

لم أتوقع أن يردَّ على كلمتك السيد فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي، ولا السيد عبد الرحمن السويحلي رئيس المجلس الأعلى للدولة، ولو أنهما فعلاً وقعا فيما وقعت فيه.

قلت في كلمتك:

«استغلت بعض الدول رغبة الشعب الليبي في تغيير النظام، وساندت ثورة (17 فبراير)، فانتصرت الثورة، لكنهم تخلّوا عن ليبيا بعد ذلك؛ ما مكن الإسلام السياسي المتطرف من السيطرة على مفاصل الدولة؛ هؤلاء الذين لا يعترفون بالدولة المدنية ولا التداول السلمي على السلطة، وأصدروا قوانين ظالمة مثل قانون العزل السياسي والحراسة العامة وغيرها».

سيادة المستشار! لا يستقيم القول أنّ الدول استغلت وتخلت، فالحقيقة أن مصالح هذه الدول التقت مع مصالح الشعب الليبي في التخلص من القذافي، نحن تخلَّصنا من الاستبداد، والعالم تخلص من

نظام غير مسؤول، ويتعاطى مع ملفات الأمن العالمي بعدم مسؤولية. بفضل الله تعالى، ثم بهذه المساعدة استطاع شباب ليبيا التصدي لآلة القذافي المدمرة التي كادت أن تمسح بنغازي من الخريطة.

وأما تسليم السلطة إلى الإسلام السياسي، وإصدار القوانين. . . إلخ، فبالرغم من أنني من المتحفِّظين على استخدام مصطلح الإسلام السياسي، إلا أن حضرتكم طبعاً تقصدون الحركات السياسية ذات المرجعية الإسلامية التي تؤمن بالتداول السلمي على السلطة، وتحترم نتائج الانتخابات، وتقبل بالاحتكام إلى الانتخابات الحرة، وترفض عسكرة الدولة. . والحديث عنها بهذه الطريقة مجافٍ للحقيقة التي أثبتتها التجربة في ليبيا التي نتحدث عنها.

ولا أريد أن أفترض أنك تتحدث عن التيار السلفي المعوج؛ لأن هذا الأمر محرج جداً لسيادتكم؛ فهذا التيار لا يؤمن بأي نوع من أنواع الدولة، وهو حليفكم في المنطقة الشرقية، وبه قاتلتم الثوار الذين قاتلوا الاستبداد، وأنتم أيضاً من مكَّنه من بعض مفاصل الدولة في المنطقة الشرقية.

حديثكم باختصار عما تسمونه الإسلام السياسي، وتمكُّنه من مفاصل الدولة لا يستند إلى منطق متماسك، ولا تسنده الوقائع الصحيحة. . فهل استلم من سمَّيتَهم بالإسلام السياسي رئاسة أي مجلس تشريعي أو رئاسة حكومة معترف بها أو أي وزارة سيادية أو منصب محافظ مصرف ليبيا أو رئاسة الأركان؟ الإجابة سعادةَ المستشار: لا.

ثم تُواصلُ على طريقتك التي فضلتَ بها تقديمَ سرديةٍ لمسار الأحداث، فتتحدَّثُ عن نتيجة ما سميته «تسليماً للبلاد إلى الإسلام السياسي» فتقول، وليتك لم تقل: «فساءت الحالة في البلاد وطالب الشعب بإنهاء هذه المرحلة».

كأني بك تقصد الاستنساخ غير الموفق لتجربة التمرد التي مهدت للانقلاب على الرئيس المنتخب في الشقيقة مصر، «حراك لا للتمديد»، ونسيت أو تناسيت أن تكمل المعلومة الدقيقة، وتقول إن المؤتمر الوطني العام؛ الذي رميتَه بكل نقيصة، قد استجاب لهذا الحراك، وكوَّن لجنة فبراير التي صاغت مقترح فبراير، ثم أجرى المؤتمرُ الوطني العام التَّعديل الدستوري السابع؛ الذي مهَّد الطريق لإجراء الانتخابات؛ التي أشرف عليها أيضاً المؤتمر الوطني العام، والتي وصفتَها بالنزيهة والشفافة رغم ضعف الإقبال عليها، والتي أوصلتكَ إلى عضوية مجلس النواب ثم رئاسته، على الرغم من حصولك على أقل من ألف صوتٍ من أصوات الشعب الليبي.

وأما قولك:

«وعندما لم يتحصل الإسلاميون على ما يريدون من مقاعد في هذه الانتخابات» فقد كنتَ أرباً وأنت المنتسب لرجال القانون، وتحمل إلى اليوم صفة «المستشار» عن هذه المغالطة؛ فأنت تعرف، أو يفترض بك أن تعرف، أن هذه الانتخابات لم تجرَ على أساس القوائم، على عكس انتخابات المؤتمر الوطني العام، حيث نصت المادة (18) من القانون رقم (10) لسنة (2014) بشأن انتخاب مجلس النواب على اعتماد «النظام الانتخابي الفردي في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفقاً لنظام الصوت الواحد غير المتحول. . .» بينما نصت المادة (7) من القانون رقم (4) لسنة (2012) بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام على أن يجري «انتخاب (80) عضواً للمؤتمر الوطني على أساس نظام التمثيل النسبي في قوائم انتخابية مغلقة، تقدِّمها الكيانات السياسية في الدوائر الانتخابية المتعددة المقاعد». فكل من ترشح لمجلس النواب ترشح على أساس فردي، وليس على أساس كيان سياسي.

وأما الادِّعاء بأن هناك من طالب «بحلِّ مجلس النواب قبل أن يعقد جلسة واحدة»؛ فهذه معلومة لا أصل لها مطلقاً. وإن أردنا أن نتأوَّل ونبحث عن مخرج حسن لهذا القول من حضرتك، فنقول إنك تقصد الطعن الدستوري رقم (17/ 61ق) والطعن الدستوري رقم (16/ 61ق)، ويكفي للرد على هذه المغالطة الشنيعة أن قضية الطعن الدستوري رقم (16/ 61ق) كانت متعلقة بعدم دستورية جلسة مجلس النواب المنعقدة في مدينة طبرق بتاريخ (4/ 3/ 2014م) وما بعدها، أي بعد عقد جلسته الأولى على الأقل، سيادةَ المستشار!

وغير بعيد من هذه سيادةَ المستشار حديثكم عن «رفض المؤتمر الوطني تسليم السلطة».

والحق الذي لا غبار عليه، والذي لا يحتاج ذاكرة حديدية لتذكره؛ لأنه موجود موثق بالتصريحات والبيانات، هو أن من استلموا القرار في مجلس النواب، قبل تشكيل مكتبه، رفضوا التعاطي مع ما عرضه المؤتمر الوطني العام من عروض لإجراء الاستلام والتسليم.

لم يكن ممكناً الاجتماع في مدينة بنغازي، كما نصَّ القانون الذي انتخب المجلس على أساسه، ولكنكم رفضتم المجيء إلى مدينة طرابلس لاستلام السلطة، ودعا الدكتور أبو بكر بعيرة، أعضاء مجلس النواب المنتخبين، بصفته العضو الأكبر سناً، إلى جلسة تشاورية في مدينة طبرق، تحولت إلى جلسة رسمية، عقدت في (4 أغسطس 2014م)، دون أن يتمَّ الاستلام والتسليم بالطريقة المنصوصة قانونياً. وهو ما أدى إلى رفض أعضاء المؤتمر للجلسة ومطالبتهم بالاستلام والتسليم وفق ما ينصُّ عليه القانون العرف المعمول به.

وأما قولكم: «وانقلب على المسار الديمقراطي، وشكلوا حكومة سموها (حكومة الإنقاذ)»

سأترك الحديث عن الانقلاب العسكري إلى فقرة لاحقة، لكن من يقرأ هذه الجملة أعلاه يعتقد أن المؤتمر أعلن عن تشكيل الحكومة فور رفضكم الدخول إلى العاصمة لاستلام السلطة، والذي وقع فعلياً، **وسأعطيكم هنا سيادة المستشار معلومة تسمعونها أول مرة، وهي أن أغلب أعضاء المؤتمر اعتبروا التسليم والاستلام إجراء شكلياً، لا يطعن عدم وجوده في أصل شرعية مجلس النواب، وبدؤوا في العودة إلى سابق أعمالهم، حتى جاء قرار الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ببطلان المادة (11) من التَّعديل السابع للإعلان الدستوري، وكافة الآثار المترتبة عليها،** ويعني ذلك أنه يشمل القانون رقم (10) لسنة (2014م) بشأن انتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية، وكذلك طبقاً لما قضت به الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بانعدام الخصومة، نظراً لانعدام مجلس النواب في القضية رقم (16) لسنة (2014م). والجدير بالذكر هنا، أن الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، نظرت في القضية رقم (17) لسنة (2014م) قبل النظر في القضية رقم (16) لسنة (2014م)، وهي القضية المطالبة ببطلان الجلسة الأولى في (4) أغسطس وما بعدها.

بعدها فقط عاد المؤتمر الوطني العام للاجتماع، واستأنف عمله معتمداً على أنه الجسم التشريعي في البلاد، طبقاً لحكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، أعلى سلطة قضائية في البلاد.

وأما المغالطة في تشكيل «مليشيات مسلحة سميت (فجر ليبيا)، مدعومة من الإسلام السياسي، دمرت المنشآت الحيوية بالعاصمة من أبرزها (مطار طرابلس العالمي) بما فيه من طائرات، واستولت على

العاصمة بحماية حكومة الإنقاذ»؛ فلن أحتج على حضرتك بكلام أي ليبي، ولو كان الدائرة الدستورية. وإنما سأجيء بحجة من صديق لكم، لا أظنكم تملكون الرغبة في تكذيبه في الوقت الحالي، كما لا أظن أنه متَّهم بالانحياز للإسلام السياسي، أو للمؤتمر الوطني العام. ما رأيكم سيادةَ المستشار في حكم نهائي غير قابل للطعن، صادر من المحكمة العليا الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي يوجد مقرها بإمارة أبو ظبي التي يصدر منها أغلب الدعم الإعلامي والسياسي والعسكري واللوجيستي الذي يؤمِّن الاستمرار لحليفكم خليفة حفتر ومليشيات الكرامة؟!

فقد أكدت هذه المحكمة في أكثر من حكم، وفي محاكمات مشهودة حوكم فيها مواطنون ليبيون، وكانت التُّهم هي دعم «مليشيات فجر ليبيا» لكن المحكمة اختارت طريقاً آخر، ونصَّت في حكمها؛ «**على أن المؤتمر الوطني العام هو السلطة الشرعية في البلاد؛ فقد أصبحت القرارات بكاملها التي أصدرها مجلس النواب المعارض في حكم العدم ولا يعول عليها**». وأضافت: «**ومن ثمّ فعملية فجر ليبيا عملية عسكرية شرعية أطلقتها السلطة الشرعية في ليبيا، لمواجهة مليشيات تريد السيطرة على البلاد**».
هذا الكلام، بالنص والمضمون، للقضاء الإماراتي حديثٌ، أي في مارس (2016) ومايو (2016م)، وقد بني عليه الحكم ببراءة الليبيين المتَّهمين بدعم فجر ليبيا.. أظنكم فَهِمْتم الآن سيادةَ المستشار.

أظن هذا يكفي للتعليق على ما تفضلتم به بشأن عقد جلسات مجلس النواب، والقوانين التي أصدر وتلك التي ألغى؛ فالقضاء الليبي، والقضاء الحليف لكم أفتيا في الموضوع، لا داعي لإعادة التذكير بأن البرلمان معدوم قانوناً، و«المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً»، كما تعرفون.

كنت أودُّ ألا تتحدثوا عن حدث تفصيلي، كترقية ضابط، أو تعيين مسؤول، في محفل دولي، وأنتم تدَّعون تمثيل أعلى سلطة في البلد، وما دمتم تحدثتم عن ذلك وفتحتم الباب، فسأنتهز هذه الفرصة لأطرح بعض الأسئلة؛ لعلَّ الليبيين يتذكرون معنا بعض البدايات الحزينة للمأساة التي نحن فيها، بسبب المشير الذي رقيتموه، وأنتم والبرلمان في قبضته، وتريدون أن تضيفوا إليكم باقي الوطن والمواطنين ومؤسسات الدولة.

ألم يعلن السيد حفتر على قناة العربية في (14 فبراير 2014م) انقلابه على السلطة الشرعية في ذلك الوقت، وتجميد الإعلان الدستوري؟

ألم يعلن السيد حفتر عملية الكرامة في مايو (2014م)، وهو يومها ما زال ضابطاً متقاعداً، قبل إعادة تأهيله؟

أليس هو من أعلن أن أعضاء المؤتمر المنتخبين كلهم من قبل الشعب الليبي، أهدافاً مشروعة للاعتقال، وربما التصفية؟

أتذكرون مهلة الخمس ساعات، والهجوم على مقر المؤتمر، وخطف بعض أعضائه، وبعض موظفي ديوانه؟

لقد تعرَّض عدد من أعضاء المؤتمر، بعد أن أصبحوا في نظر حفتر أهدافاً مشروعة، لمحاولات اغتيال، وأصيب بعضهم بجروح خطيرة، وممن أصيب في تلك المدَّة عبد الرحمن السويحلي رئيس المجلس الأعلى للدولة، ومنهم الدكتور أحمد البوني الذي بقي يعالج في المستشفى ثمانية أشهر.

وأما ما تفضلتم به:

«وقد اعترف المجتمع الدولي بشرعية مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه، لكن للأسف يتم التعامل مع الحكومة التي انقلبت على الشرعية، ولم يعترفوا بتعيين المحافظ الجديد للبنك المركزي ولا بالسفارات، ولم يدعموا الجيش، كل ذلك قبل إعلان الاتفاق السياسي دليلاً على رغبة بعض الدول

تمكين جماعة معينة من حكم البلاد حتى يتمَّ التعامل معهم دون مراعاةٍ لإرادة الليبيين ولا للدستور والقوانين النافذة».

يا سيادة المستشار! ما قامت به الدول **ليس حباً في عليٍّ ولكن كرهاً في معاوية**، فهذه الدول تعاملت معكم كسلطة أمرٍ واقع في المناطق التي تسيطرون عليها، خاصة بعد صدور أحكام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، ولم تكن بعض الدول راغبة في استمرار المؤتمر الوطني العام.

وأما القول بأن السيد ليون مبعوثاً للأمم المتحدة للدعم لدى ليبيا كان: «منحازاً لطرف دون آخر» فإنْ كان هذا القول صحيحاً ودقيقاً؛ فإن حضرتكم قد اقتصرتم على جزء من المعلومة الأساسية، المتعلقة بليون؛ فإن كان فعلاً منحازاً لطرف دون آخر؛ فإن الشعب الليبي والعالم تعرَّف كما تعرفتم شخصياً على الطرف الذي انحاز إليه، ولكن فضَّلتم أن تقفوا عند نصف المعلومة. لا تثريب عليكم!

وأما القول بأنكم فوجئتم:

«بتوقيع اتفاق بالصخيرات المغربية من أشخاص لم يتمَّ اختيارهم من مجلس النواب، ومنهم رئيس المجلس الرئاسي السيد فائز السراج؛ الذي لم يكن من ضمن المرشحين، رغم أنه عضو بمجلس النواب، ومجموعة أخرى لم نعرف من أتى بهم عدا السيد فتحي المجبري؛ الذي هو أحد المرشحين من مجلس النواب».

فخامة المستشار! قل لنا بربك من الذي سمى السيد علي القطراني؟ ألم يكن حضرتكم بناءً على رغبة السيد حفتر؟ ألم يذكر ذلك السيد حفتر في خطاب عام: «لا تخافوا على مجلس فيه علي القطراني»؟!

سيادة المستشار! الاتفاق السياسي لم يكن بين طرف واحد، ولكن كان هناك المؤتمر الوطني العام، وكانت هناك أطراف أخرى ترى أن

الكارثة التي تعاني منها ليبيا هي من مجلس النواب ومن المؤتمر الوطني العام، وكانوا أطرافاً في الحوار الذي صنع الاتفاق السياسي.

وأما القول بأن «الذين وقعوا اتفاق الصخيرات لم يكن أحد منهم مفوَّضاً أو مخوَّلاً بالتوقيع على هذا الاتفاق، وإنما أشخاص إستدعاهم مبعوث الأمم المتحدة لتمرير الاتفاق، وفرض أشخاص بعينهم لحكم البلاد».

لقد حضر ووقع نائبكم السيد امحمد شعيب ورفاقه مدعوماً بتوقيع أكثر من مئة عضو من مجلس النواب، وكذلك حضر السيد صالح المخزوم مدعوماً بتوقيع أكثر من سبعة وسبعين من أعضاء المؤتمر الوطني العام. وما كان ذلك ليحدث لولا اختطاف حضرتكم لمجلس النواب واختطاف السيد نوري بوسهمين للمؤتمر الوطني العام ومقاطعتكما، مع أقلية من المؤسستين، ورفض عقد جلسات يمارس فيها الأعضاء إرادتهم الحرة.

وأما الطامة الكبرى في الكلمة التي ينقض بعضها بعضاً، وأولها آخرها، ومقدماتها نتائجها، فهي هذه الفقرة:

«رغم كل هذا قام السيد السراج بتقديم حكومة مرتين، ورفضت مرتين من مجلس النواب، ولم تنل الثقة حتى الآن، لكنهم لا يزالون يمارسون عملهم رغم أن المادة (4) من الاتفاق السياسي تنصُّ على أن ولاية حكومة الوفاق عام واحد، تبدأ من تاريخ نيلها الثقة بمجلس النواب (أليس هذا نصاً صريحاً يدل على أن حكومة الوفاق لا ولاية لها، حيث لم تنل الثقة؟)».

هذا يفند اعتراضكم على الاتفاق السياسي، وعلى توقيع أعضاء مجلس النواب عليه، وإلا لماذا عقدتم جلسة لمنح الثقة للحكومة؟

وأما القول:

«كما تنصُّ المادة (12) من الأحكام الإضافية على أن تستمد المؤسسات المنصوص عليها كلها في الاتفاق السياسي شرعيتها من

الإعلان الدستوري وتعديله، وحيث إن الاتفاق السياسي لم يضمن بالإعلان الدستوري؛ هذا يعني أن هذه المؤسسات لا تزال غير شرعية قبل تعديل الإعلان الدستوري».

وهذا القول طبقاً لفرقاء سياسيين كثر يطعن في شرعيتكم من الأساس، فأنتم طبقاً لأحكام الدائرة الدستورية والعدم سواء، واستمدَّيتم شرعيتكم من الاتفاق السياسي، ومن الإعلان الدستوري وتعديلاته بعد أن ضمن المؤتمر الوطني العام في جلسته الأخيرة الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري.

وأما مطالبكم بتعديل الاتفاق السياسي، فهي مطالب مشروعة طالما أنها وضعت على طاولة التفاوض، وجرى التوافق بشأنها طبقاً لنصوص الاتفاق السياسي الليبي.

ختاماً سيادةَ المستشار! أستسمحكم في إرسال هذه التعليقات، إلى كل من سمع كلمتكم، حتى يكون أمام المشهد كاملاً، وبروايات متعددة.

أرجو أن يتَّسع صدرك للرأي الآخر خدمةً للأجيال حتى تعرف الحقيقة من المغالطات.. وتفضلوا بقبول خالص تحياتي.



عندما تتهاوى النُّخب[1]

كان يطيب لي أن أحتفل بهذه المناسبة على طريقة السعي لتضميد الجراح وتغليب مصلحة الوطن وما قُدر له، والعمل على لملمة الصُّدُوع ومداواة الجراح، وكنت أتمنى أن تجتمع حكمة من جمعتهم لحظة التحرير ومنصته، في مواجهة اختلافات وطموحات من جاؤوا يريدون إصلاح ما فسد، فاتسعت عليهم الخروق.

وصادقاً كنت أعول على تلك الحكمة التي جمعتنا ذات عشيات صعاب، أن تنهض بِنَا مرة أخرى، فنجتمع ونعالج للوطن جراحه وما يصلحه من صلح وعفو وجبر ضرر... لكن بعض رفاق المنصة والأيام الطوال اختار طريقاً آخر، يعلم الله أن الحكمة ضلت منه، والأخطر أنه جانب الصواب في الرواية بعد أن أضاع صواب الرأي، وصدق من قال إن الحسنة تجرُّ الحسنة، وبضدها تفهم الأشياء وتتميز.

ما صدر عن نائب رئيس المجلس الانتقالي، ونشره على صفحته في الفيس بوك، وتناقلته الناس على نطاق واسع، ثم حذفه، ولكنه عاد وتناول بعضه على قناة (218) تحدَّث خلالها على خفايا خطاب التحرير.

ما تفوَّه به الأستاذ غوقة لا يشوِّه رواية التاريخ، ولا يغير الحقائق فحسب، وإنما فيه افتراء بيِّن على شخصي، وكذب صراح على أعضاء كثر

(1) موقع عين ليبيا، 22 أكتوبر 2017م.

من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، بمن فيهم رئيسه المستشار مصطفى عبد الجليل؛ الذي أدعوه لشهادة سأدعوه لمثلها عند اجتماع الخصوم بين يدي رب العباد، وأظنه يعرف ما في كتمان الشهادة، وأعيذه بالله من إثم القلب.

ما وقع في المجلس الوطني الانتقالي وما يشهد عليه أعضاؤه، وأرجو ممَّن اطلع منهم على هذا الكلام أن يشهد بما علمه الله، وما حضر بنفسه، أو سمع من الثقاة من الأعضاء الحاضرين. ما حدث هو: أن اللجنة السياسية بالمجلس الوطني الانتقالي كلفت بإعداد إعلان التحرير برئاسة الدكتور فتحي البعجة، وقد أعدت اللجنة بياناً يليق بالمناسبة، وقد تضمن رسائل مهمة عن الدولة التي يحلم بها الليبيون، وكانت صياغاته موفقة إلى حدٍّ بعيد، وتمت تلاوته داخل الاجتماع الذي كان بفندق الفضيل بمدينة بنغازي، ونال إعجاب الأعضاء الحاضرين جميعهم، وكنت ممن وافق على هذه الكلمة.

فوجئنا في المجلس بأن المستشار مصطفى عبد الجليل قال إن لديه كلمة أعدَّها، ويريد أن يتلوها على مسامع الليبيين، وذكر مستشاراً قانونياً يدعى طارق الوليد قائلاً إنه أعانه على إعداد الكلمة قبل أشهر من التحرير.

لا علم لي بكلمة المستشار ولا بمحتواها ولا بما كان ينوي الأستاذ مصطفى قوله حتى سمعته كما سمعه الشعب الليبي، ولو حصل كلام بيني وبين الأستاذ غوقة حولها فلا يخرج عن كونه نقاشاً قبل القرار، أو دعوة للتوافق ما بين إصرار المستشار ورغبة المجلس، وليس عبر مؤامرة لم تكن إلا في ذهن غوقة، والله شهيد على ما أقول.

الأعضاء رفضوا موقف الرئيس المستشار عبد الجليل، إلا أنه أصرَّ

على موقفه، واقترح اسم مسؤول الدائرة المالية والنفط علي الترهوني لقراءة البيان، المُعد من اللجنة السياسية ونال موافقة أعضاء المجلس، وهو ما رفضه الأعضاء؛ قائلين إن البيان يجب أن يقرأ حرفياً من رئاسة المجلس، ثم اتفقوا على أن يقرأ البيان الأستاذ عبد الحفيظ غوقة نائب رئيس المجلس.

على منصَّة التحرير بدأ المستشار مصطفى عبد الجليل بإلقاء كلمته، وبعد مضي ما يقارب الساعة والنصف من بداية الحفل، وصل الدور إلى الأستاذ عبد الحفيظ غوقة، وما هو إلا أن وصل إلى مكان المتحدثين حتى علت الهتافات ضده، وحاول جاهداً، وحاولنا معه إسكات الجماهير، لكن الأمر خرج عن السيطرة، وانقطع الصوت وقرأ غوقة البيان من دون أن يسمعه الناس في المكبرات إلى ما يقارب نهاية الكلمة «خطاب التحرير».

كنت طيلة وجود عبد الحفيظ غوقة على المنصَّة أقف وراءه، وكنت كغيري من الحاضرين شعلة من الحماس، والنشاط والفرحة تغمر مَن في ساحة الكيش ببنغازي، كما تغمر كلَّ ليبـي آمن بالثورة، وناهض نظام القذافي.

ليست قصة الجماهير مع غوقة وليدة تلك اللحظة، ولا توقفت عندها؛ فقد بدأت قبل ذلك باعتصام في بنغازي مطالبةً باستقالة غوقة من المجلس، وكان حيثما حلَّ يلاحقه الهتاف، والاتهام بالتسلق، وعدم الإخلاص، وانتهت بالاعتداء عليه بالضرب في جامعة بنغازي، ثم اضطراره لاحقاً للاستقالة. ويعلم الله كم عانيت من الدفاع عنه، وكم نالني من مقالة السوء جراء وقوفي إلى جانب الرجل، والسعي إلى تأويل ما يُتَّهم به.

ليس لي حساب مع السيد غوقة لأصفيه، وليست هذه مناسبة لتصفية الحساب معه، ولكني لم أستطع الكفَّ عن الوقوف في وجه ما ساقه على

صفحته في الفيس بوك، قبل أن يختفي من الصفحة، أو يحصر الدخول عليه على أصدقاء الصفحة فقط، وما قاله الليلة على قناة (218).

لم يعد يعنيني نسبة الصفحة إليه؛ فما نال الحقيقة، من ذلك المنشور غير الصحيح[1]، أكبر مما نالني ومما يمكن أن ينال السيد غوقة.

لقد انتشرت تلك الأباطيل التي سيقت في التدوينة، وهي إساءة إلى مرحلة اشتركنا جميعاً في صواباتها وأخطائها، والأَولى حفظها صحيحة للأجيال، خصوصاً وأن شهودها ما زالوا بحمد الله أحياءً.

إن حفظ الحقيقة المجردة للأجيال عن تلك المرحلة الفاصلة من عمر ليبيا، هو ما سيغفر لنا الأخطاء التي وقعنا فيها عن جهل، وعن تغافل أحياناً، وعن مطامع في أحيان أخرى لدى بعضنا.

أما صياغتها بأثر رجعي على طريقة الإعلام الأصفر، وعلى وقع نشيد الساعة المفضل؛ من سبٍّ لاتجاه سياسي معين، أو ركوب موجة تشويه لفكر بعينه، أو تسويق لعودة حكم الفرد من جديد، فذلك ما يجب أن نربأ بأنفسنا عنه، حتى لا تندم الجماهير مرتين؛ مرة لأنها سمعت منّا يوماً، ومرة لأنها قبلت أن تسمع منّا مرة ثانية.

لقد مضى على الحادثة ست سنين كتب فيها الكثير، وتحدث فيها كثيرون، فما الذي أخَّر زميلنا السابق عبد الحفيظ غوقة كل هذه المدة عن أن يقول ما يراه حقيقة؟ ولماذا سكت في الجو الثوري الذي كان سائداً يومها، ولم يعلم الناس بما كان؟

---

(1) تبين لاحقاً أن الصفحة كانت بالفعل لعبد الحفيظ غوقة، وكان من المفترض أن يكون المنشور حصرياً على أصدقائه، لكنه أخطأ فجعلها عامة؛ ما ساهم في انتشارها؛ ما وجب الرد والتوضيح تبيان الحقيقة.

لا أظن أنه سكت جبناً، حاشى، وكيف يخاف من مثلي، وأنا لا حول لي ولا قوة! ولا سكت طمعاً فيَّ، وليس لدي مناصب أوزعها، أو مغانم أفيده منها. أتمنى ألا يكون سكت انتظاراً لموسم رواج النيل ممن يظنهم خصوماً سياسيين بغير حق، ليته صمت، فذاك أَولى من النطق بالبهت والكذب والافتراء ... لكن..

وعند الله تجتمع الخصوم



تصحيح مغالطات غوقة... لله ثم للتاريخ[1]

كلما أردت أن أبتعد عن عالم السياسية، يردُّني العهد الذي قطعته على نفسي ألّا أسمح بإذن الله بتزوير التاريخ وأنا حيّ، طالما أنني كنت شاهداً عليه، وشهادتي من الزاوية التي رأيت من خلالها الأحداث، وقد يكون غيري اطلع عليها من نافذة أخرى. أرجو من القارئ الكريم المعذرة في الإطالة حفاظاً على ذاكرة الأجيال.

الحمد لله، انتهينا من خطاب التحرير، وقد وافقني الأستاذ غوقة في صدق ما ذكرتُ بشأنه في مقالي الأخير، والآن نأتي في عجالة على ذكر باقي ادعاءات غوقة في لقائه على قناة (218) الليلة الماضية، حيث ذكر أربعة أمور.

قال مقالة في حق أعضاء المجلس الوطني الانتقالي عن طرابلس وجب توضيحها، ثم تحدث عن قوى وتنظيمات كانت تسعى للانتخابات قبل الدستور، وتكلم عن مشروع الحرس الوطني، ثم عرج على وسم التيار الذي أسماه بتيار الإسلام السياسي باستهداف رأس المؤسسة العسكرية الشهيد عبد الفتاح يونس رحمه الله.

أعضاء المجلس الوطني عن طرابلس:

أقول وبالله التوفيق؛ لقد ذكر الأستاذ غوقة أن شخصيات من طرابلس انضمت إلى المجلس الوطني الانتقالي وجلُّهم تابعون للإخوان المسلمين.

---

(1) موقع عين ليبيا، 23 أكتوبر 2017م.

للأسف جلُّ أصحاب الفكر القومي الناصري المعادين لأصحاب الفكر الإسلامي من عادتهم أن يسمّوا كلَّ من لديه أدنى ثقافة إسلامية بوسم الإخوان ليسهل محاربته وإبعاده عن ساحة التنافس السياسي.

أعضاء المجلس الوطني الانتقالي عن طرابلس هم:

1 ـ عبد الرحيم الكيب، أصبح لاحقاً رئيساً للوزراء.

2 ـ الصديق الكبير، محافظ مصرف ليبيا المركزي.

3 ـ عبد الرزاق مختار، سفير ليبيا بالجمهورية التركية.

4 ـ الدكتور الأمين بلحاج.

5 ـ الدكتور محمد الحريزي.

6 ـ المهندس عبد الرزاق العرادي.

وليس لأحد منهم علاقة تنظيمية بجماعة الإخوان المسلمين عدا الدكتور الأمين بلحاج فقط، ولا أنا حينها، وهذه حقيقة قد تكون مفاجئة للأستاذ غوقة. نعم أنتمي للمدرسة الوسطية فكرياً، وقبلي بأكثر من عشر سنوات انقطعت علاقة الدكتور محمد الحريزي بجماعة الإخوان أيضاً.

لدي علاقات واسعة وطيبة بأعضاء من جماعة الإخوان وبعض قياداتها، ولكن يشهد الله أنني خلال وجودي بالمجلس الوطني الانتقالي لم يكن لدي أي تنسيق مع أية جهة، ولم أعرض أي موضوع ولا أي مقترح يخصُّ المجلس وأعماله على أي تنظيم أو أية جماعة، وكان تعاملي كله مع الناس بصفتهم ليبيين لا أكثر ولا أقل.

بعض المقترحات التي قدمتها للمجلس:

الحرس الوطني:

وهذا يفند قول غوقة إن الإخوان قدَّموا مشروع الحرس الوطني. فأنا

الذي تقدَّمتُ بمشروع الحرس الوطني، كما تقدَّمتُ بعدد آخر من المقترحات، بعد جلسات[1] عقدها المستشار مصطفى عبد الجليل مع عدد من الثوار، وطلب مني حضورها، وأخذت على عاتقي كتابة المقترح معتمداً على بعض الأوراق التي تقدَّم بها الثوار، وتقدَّمتُ به للمجلس ورفضتموه كما ذكرت.

رفضُ الحرس الوطني كان كارثة وإلا لتم وضع جميع الثوار تحت الأمر العسكري إلى حين إعادة تجميع الجيش الليبي.

ليس بجديد أن يتمَّ جمع المقاتلين في كيان مستقل كما فعلت أمريكا تحت المسمى نفسه «الناشيونال جارد»، وفي فرنسا تمَّ تجميع المليشيات التي كانت تقاتل تحت المسمى نفسه أيضاً «لاجارد ناسيونال»، فأي خلل في أن يتقدَّم عضو في مؤسسة سيادية بمقترح بناءً على تجارب دول العالم؟

أيهما أفضل: جمع الثوار تحت جسم واحد، أم الحالة الكارثية التي كنتم وراءها برفضكم لفكرة الحرس الوطني، والتي كانت كفيلة بجمع السلاح ودمج حامليه تحت الأمر العسكري؟

دعم مؤسسة الشرطة:

كما تقدَّمتُ أيضاً بمقترح لزيادة القوى العمومية للشرطة في طرابلس عندما كنت نائباً لرئيس اللجنة الأمنية العليا ـ طرابلس، والتي قامت بمجهود جبار في حفظ الأمن في طرابلس عقب التحرير، دون أن يكون فيها أكثر من عشرة موظفين، وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية وبالذات وزيرها الدكتور أحمد الضراط الذي كان داعماً، وكذلك كتائب الثوار.

---

(1) هي جلسة واحدة وليس جلسات، دُعيتُ إليها في مقر إقامة المستشار مصطفى عبد الجليل بجمعية الدعوة الإسلامية بطرابلس.

لقد نجحنا بفضل الله في زيادة القوى العمومية من الشرطة من عشرات الأفراد إلى ألفين وخمسمئة شرطي في طرابلس، ويشهد بذلك العقيد جمال صفر، رئيس اللجنة المكلفة من قبل وزارة الداخلية بتأمين العاصمة؛ الذي يشهد أيضاً ما فعلناه من صيانة لمراكز الشرطة في طرابلس، والدعم الذي قدمناه لأفراد الشرطة.

دمج الثوار وجمع السلاح:

كما تقدَّمتُ أيضاً بمقترح الاستراتيجية الشاملة لتكريم الثوار المحاربين، وبسط الأمن، وتنظيم حيازة السلاح، والذي شارك في إعداده كلٌّ من وزارة الداخلية والمجموعة الوطنية الاستشارية وهيئة شؤون المحاربين ولجنة حماية وتأمين العاصمة بوزارة الداخلية، وجضر أحد جلساته رئيس الوزراء المرشح عبد الرحيم الكيب قبل أن يستلم مسؤوليته كرئيس للوزراء.

خيارات أمام المجلس الوطني الانتقالي:

وأما قول غوقة بأن «هناك تنظيمات أصرت على الذهاب إلى انتخاب جسم تشريعي قبل الدستور؛ ففيه أقوال للتاريخ».

بعد مقتل الشهيد عبد الفتاح يونس لم يعد الشارع الليبي يقبل باستمرار المجلس الوطني الانتقالي، خاصة بعد زيادة عدد أعضائه، من (33) عضواً قبل تحرير طرابلس إلى ما يزيد عن المئة لاحقاً.

تداول المجلس الوطني الانتقالي ثلاثة خيارات: **الخيار الأول**: أن يستمر المجلس الوطني الانتقالي إلى حين كتابة الدستور، أيَّد هذا الخيار أربعة أعضاء، وكان وراء هذا المقترح المرحوم عبد الله الميهوب رحمه الله،

ووافقه كلٌّ من الأستاذ عاشور بوراشد، وعبد الرزاق مختار، وعثمان المقرحي لا غير.

الخيار الثاني: هو أن يذوب المجلس في المؤتمر، وذلك بأن يقتصر عدد أعضاء المجلس الوطني الانتقالي على خمسين عضواً، ويتم إضافة مئة وخمسين عضواً آخرين بالانتخاب. وكنتُ من المؤيِّدين لهذا المقترح وذلك لضمان استمرارية العمل على خارطة الطريق دون انقطاع.

الخيار الثالث: وهو أن يتمَّ الذهاب لانتخاب المؤتمر الوطني العام وتسليمه السلطة. وكان غوقة مع الخيار الثاني أو الخيار الثالث، ولكنه قطعاً لم يكن مع الخيار الأول؛ الذي كان قصراً على الأعضاء الأربعة الذين ذكرتُهم، فكيف تأتَّى له أن يحوِّل هذا التداول البريء إلى مؤامرة يكون قد شارك فيها، ثم يرمي بها آخرين.

من اغتال الشهيد عبد الفتاح يونس؟

وأما قوله إن تيار الإسلام السياسي استهدفوا رأس المؤسسة العسكرية الشهيد عبد الفتاح يونس؛ فهذا محض افتراء. فالذين قاموا بآخر مراحل الاغتيال كانوا ينتمون إلى جماعة العنف الذين لا يؤمنون لا بالسياسية ولا بالديمقراطية ولا حتى بالدولة. وهذا للأسف إيحاء لتوجيه التهمة بشكل رخيص إلى خصومه من التيار الإسلامي؛ الذي يؤمن بالعمل السياسي والممارسة الديمقراطية.

أترك الإجابة على جملة من الأسئلة المهمة للأستاذ عبد الحفيظ غوقة، وهو نائب رئيس أعلى سلطة في البلاد في ذلك الحين، أربعة أسئلة محورية لو استطعنا الوصول إلى إجابات عنها لعرفنا من القاتل الحقيقي، وأما القاتل الأحمق فهو من نفذ الجريمة:

1 ـ من الذي أتى بالأدلة الوهمية الواهية التي وجهت على أساسها التُّهم للفريق الشهيد عبد الفتاح يونس؟

2 ـ من الذي سمَّى قاضي التحقيق جمعة الجازوي ﵀؟ ومن أشار بتسميته؟

3 ـ من الذي كلف مدنيين لاستجلاب الفريق عبد الفتاح يونس من غرفة العمليات بالزويتينة بدلاً من العقداء الأربعة (أو الثلاثة لا أذكر) الواردة أسماؤهم في طلب الاستدعاء؟

4 ـ من الذي أمر بتحويل عبد الفتاح يونس من معسكر قاريونس إلى مسرح الجريمة في كتيبة أبو عبيدة بن الجراح؟

لو استطعتَ حضرتكم، وأنت في مكان المسؤولية بصفتك نائباً للرئيس، المشاركة بما تعلم بتجرُّد وصدق في الإجابة عن هذه الأسئلة لتوصَّلنا إلى القاتل، ولا أظن أنك لا ترغب في الوصول إليه، حتى لا تظل ترمي به بريئاً. ذكرتُ لك ووافقتَني. . .

وعند الله تجتمع الخصوم



جرَّة قلم ونصيحة للمجلِسَين..
بعيداً عن عقلية البونتو(1)

لن يتذكر الشعب الليبي الحر؛ الذي يرفض الاستبداد، أخطاء المجلس الوطني الانتقالي ولا قصوره، ولكنه سيتذكر أنه أقرَّ إعلاناً دستورياً وخارطة طريق وسار بمقتضاها؛ تحررت البلاد من الاستبداد تحت مظلته، وأجريت الانتخابات بنجاح تحت إشرافه، وسلم السلطة في احتفال شهده العالم في سابقة لم تعرفها ليبيا منذ تأسيسها وحتى اللحظة.

هذا ما سيذكره التاريخ للمجلس الوطني، ولن يتذكر تفاصيل الأخطاء ولا القصور، وإن كان ذلك لا يعفي أي عضو من أعضائه ارتكب أي مخالفة أو تجاوز، فذلك شأن آخر.

من هذا المنطلق فإني أكتب مقالتي هذه إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب وإلى رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للدولة، وإلى المعارضين للاتفاق السياسي من الطرفين، أنه رغم المرارات والآلام، أمامكم فرصة فلا تضيِّعوها، وأن أدرِكوا قبل الفوات.

سيذكر الشعب الليبي؛ أنه في عهدكم انقسمت البلاد، وانقسمت المؤسسات، وأشرفت البلاد الغنية على الإفلاس؛ أفلس المواطن وتبخرت مدخراته، وأقفلت المشاريع الصغيرة التي يملكها الشباب أبوابها. انسحبت

---

(1) موقع عين ليبيا، 18 نوفمبر 2017م.

السفارات، وتعطلت المطارات، وألغت شركات الطيران الدولي رحلاته، وانتشرت الجريمة والخطف والقتل وجرائم الحرب، وأصبحنا بسبب خلافاتكم أضحوكةَ العالم.

كما لا يغيب عني في هذا المقال، دعوةُ كلٍّ من وقف ضد هذا الاتفاق، وحتى من خوَّن الموقعين عليه، أنه حتى اللحظة؛ فإن الذين راهنوا على الاتفاق السياسي كانوا أبعدَ رؤيةً، وهم في أمسِّ الحاجة إلى دعمكم، من أجل أن تعبُر ليبيا إلى بر الأمان، وألا تضيع التضحيات ودماء الشهداء هباءً، فهبُّوا إلى دعم الاتفاق السياسي؛ فإنه في نهاية المطاف، سيحقق الهدف الذي يسعى إليه كل الليبيين.

الطريق إلى الحل:

لا بد في البداية أن أضع الحقائق استناداً على أدلة دستورية وقانونية، بالرغم من قناعتي أن الحل سياسيٌّ صرف، ولكن مع ذلك؛ فإن كل الحلول السياسية بحاجة إلى مخارج قانونية.

من هذا المنطلق؛ فإنني أدعو القارئ الكريم إلى إتمام قراءة المقال، ولا يقف عند مفاصله التي لا أشك أننا مختلفون حولها، ولكن لا أرى سبيلاً من تجرُّع مرارتها، بالنسبة للطرف الذي يخالفها، من أجل التوصل إلى حلٍّ وإنهاء هذا الانقسام المقيت.

مُنطَلَقات الحل:

يُبنى الحل على الإعلان الدستوري وتعديلاته، وأحكام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، واتفاق الصخيرات، وأي حل يغفل هذه الثلاثة، سيكون عرضةً للطعن.

فحكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا قائمٌ ولا يستطيع كائن من

كان تجاوزه، إلا من خلال إجراءات دستورية جديدة وسليمة، ومن ثَمَّ كلُّ ما صدر مخالفٌ لهذا الحكم باطلٌ، وبحاجة إلى إجراءات تصحيحية، لم يغفل عنها اتفاق الصخيرات، وسأتحدث عنها لاحقاً.

اتفاق الصخيرات، بالرغم مما قيل فيه إلا أنه يعد الوثيقة الوحيدة الصالحة للحل، وهذا ما أجمع عليه المجتمع الدولي، وكان هذا الإجماع بارزاً في جلسة الإحاطة الأخيرة، وأن المبعوث الأممي، الدكتور غسان سلامة، كان واضحاً بذكْرِه أن البعثة تعمل انطلاقاً من المادة (12) من الأحكام الإضافية، وهذه فرصة للمجلِسَين، وسأتحدث هنا على أربع مواد أعتبرها الأهم في هذه الوثيقة، وعلى أساسها يمكن للمجلسين العمل معاً، من أجل إصلاح ما فات وإنقاذ العملية السياسية:

1 ـ المادة رقم (65) والتي تنصّ على أنه «يتم تعديل الإعلان الدستوري بما يتفق ونصوص هذا الاتفاق وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً، ووفقاً للمقترح بالملحق رقم (4) بهذا الاتفاق خلال موعد غايته (20 أكتوبر 2015م)».

ومن المعلوم أن هذه المادة، في المسودات الأولى، كانت تنصّ على أن مجلس النواب هو الجهة المخوَّلة بتعديل الإعلان الدستوري، ولكن المؤتمر الوطني العام اعترض على ذلك مسبباً اعتراضه بأنه حريص على تحصين الاتفاق السياسي من الطعون مستقبلاً، وذلك انطلاقاً من أنه الجسم المناط به تعديل الإعلان الدستوري ليصبح الاتفاق السياسي جزءاً من الإعلان الدستوري، ومن ثَمَّ يصبح أيُّ تعديل دستوري قادمٌ سيكون استناداً على المادة (12) من الأحكام الإضافية.

وقد قام المؤتمر الوطني العام في جلسته الأخيرة في (5 أبريل 2016) بتضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري، وعقد الجلسة الافتتاحية

للمجلس الأعلى للدولة، وبذلك يكون الاتفاق السياسي جزءاً من الإعلان الدستوري. وقد كتبتُ عن هذا الموضوع بالتفصيل في مقال لي نشر على موقع «هافنغتون» ـ بوست عربي ـ في أبريل (2016)، بعنوان «التَّعديل الأخيرِ للإعلان الدستوري . . حدث تاريخي»[1].

ومن ثمّ فإن أي تعديل دستوري مستقبلي، لا بدَّ وأن يكون وفقاً للمادة (12)، وهذا ما قام به وفدا المجلسين في الجلسات الأخيرة التي شهدتها تونس.

2 ـ المادة الثامنة من الأحكام الإضافية والتي نقلت كافة الصلاحيات العسكرية والمدنية والأمنية العليا إلى مجلس رئاسة الوزراء، وأصبحت طبقاً لهذه المادة كلُّ هذه المناصب شاغرة ما لم يقم المجلس الرئاسي بتعيينات جديدة.

ومن هذا المنطلق؛ فإن توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، وتعديل الاتفاق السياسي كفيلٌ بإنهاء هذه المشكلة من خلال تعيينات جديدة، وفقاً لنصوص الاتفاق السياسي، بعد التفاوض على تعديل الاتفاق السياسي وفقاً للمادة (12)، ومن ثمَّ التوافق على هذه التعيينات.

3 ـ المادة (12) وهذه المادة في صالح مجلس النواب بالدرجة الأولى، والذي أصبح منعدماً دستورياً طبقاً لأحكام الدائرة الدستورية، وبهذه المادة أصبح جسماً دستورياً، بل وجعلت منه الجسمَ التشريع الوحيد في البلاد، عدا بعض الصلاحيات المنصوص عليها في الاتفاق والتي تتطلب التوافق مع المجلس الأعلى للدولة. وحيث إن التفاوض على تعديل الاتفاق السياسي يتطلب تعديل الإعلان الدستوري والذي قيدته المادة

(1) هافنغتون بوست.

(12) من الأحكام الإضافية؛ فإنه من الضروري التوافق فيما بينهما، ويصدره مجلس النواب كما هو.

4 ـ المادة (14) وهي مادة متغافلٌ عنها، ولكنها الأهم، فهي تجعل كلَّ ما أصدره مجلس النواب من قرارات وقوانين لاغياً وهو والعدم سواء، ويحتاج إعادة إصدار، على وجه يراعي المصلحة الوطنية العليا ومصالح الدولة الليبية والتزاماتها وروح التوافق. أقول ذلك ليس انطلاقاً من موقف سياسي، بل انطلاقاً من موقف قانوني، فكلُّ هذه القرارات والقوانين، تحتاج إلى معالجة جديدة، وإلا فإن باب الطعون سيفتح على مصراعيه.

حلول من أجل تحقيق المصلحة الوطنية العليا:

1 ـ استمرار الوضع على ما هو عليه، وترحيل مشكلات المرحلة كلها إلى جسم منتخب وفق الدستور، وهذا يتطلب على الأقل إيجاد مخارج قانونية تسمح بإصدار قانون الاستفتاء، وإصدار الدستور بعد موافقة الشعب الليبي عليه، وإصدار قوانين الانتخابات وفقاً للدستور، وإجراء الانتخابات وتسليم السلطة.

2 ـ التوافق على تعديل الاتفاق السياسي، وإعادة تشكيل المجلس الرئاسي بالبناء على مقترح المبعوث الأممي السيد غسان سلامة. ولقد أدليتُ بدلوي في تعديل مقترح السيد سلامة وقمت بإرساله إليه، والمقترح يشمل تعديلاً للمادة الثانية.

وكان أهم ما جاء في المقترح أن يقوم أحد المجلسين بترشيح ثلاث شخصيات لرئاسة المجلس الرئاسي، ويقوم المجلس الآخر بانتخاب أحد هذه الشخصيات الثلاثة؛ ليكون رئيس المجلس الرئاسي، ويقوم المجلس الذي انتخب الرئيس، بترشيح ست شخصيات يقوم المجلس الآخر بانتخاب اثنين منهم ليكونا نائبين للرئيس.

من الواضح أن مصلحة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمستقبل السياسي لأعضاء المجلسين، مرهونٌ بسلامة العبور من هذه المرحلة الانتقالية التي أثقلت كاهل المواطن الليبي، نفسياً وإنسانياً واجتماعياً واقتصادياً، وأن جراحات هذا الشعب القديمة والحديثة ستلتئم إذا ما توافق المجلسان على خارطة للطريق جديدة وفقاً للمادة (12).

ولله الأمر من قبل ومن بعد



الاتفاق السياسي... التَّعديل أو البديل[1]

ليس ثمة ما يمنع أي شخصية ترى في نفسها الأهلية للتقدُّم إلى الشعب الليبي، وأن تعرض عليه خدماتها، من باب السنة اليوسفية: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [يوسف: 55] أو من باب قول الشاعر:

إذا القومُ قالوا مَن فتىً خِلتُ أَنَّني عُـنيـتُ فـلـم أكـسـلْ ولـم أتـبـلَّـدِ

ومن الطبيعي أن يعمل عارض نفسه، ليل نهار على إقناع الشارع الليبي بجدوائية البرنامج الذي يقدِّمه، وبأهليته لتنفيذه في حال مُنح الثقة، ووضعت الأمانة في رقبته، وما أثقلها من أمانة!

ولكن أن ترهن شخصياتٌ بعينها الوطنَ، وتتجاوز المسارات الديمقراطية وتتلاعب بها، وتستميت من أجل خلق مسالك ومسارات أخرى تفصَّل على مقاسها، وتضرب بالمبادئ كلها؛ التي مكثت وقتاً طويلاً تتغنى بها في الخطابات، عرض الحائط، بما فيها تلك التي قالوا لنا، إنها خطوط حمراء؛ فهذا غير طبيعي.

يضع فريق من هذا الطرف رؤيته، ويضع الفريق المقابل رؤيته، ويلتقي الفريقان فيتنازل كلاهما للآخر طالما أنها تقدّم رموز الطرفين، فإذا وضعت مبادرة ما . . أخَّرتْهما، صرخا وانسحبا، لسببٍ واحد هو أن المبادرة الأقرب إلى مصالح الوطن، والأكثر قبولاً محلياً وإقليمياً ودولياً، لا تمنح

---

(1) موقع عين ليبيا، 30 نوفمبر 2017م.

رموز هذين الفريقين مقاعد مؤقتة في مجالس عمرها شهور على أبعد تقدير.

إنها عبادة الذات التي يجب وفق قانونها أن تُحرق ليبيا، ولا يصيب كرسي الزعيم مجرد قبس من دخانها، فحضرته لا يتحمل الأجواء الملوثة، بمجرد حديث التنازل عن الكرسي.

مبادرة فيرمونت:

لن أطيل في آلية اختيار المجلس الرئاسي المقترحة في مبادرة فيرمونت، فباختصار؛ يقوم المجلس الأعلى للدولة باختيار عضو واحد، يكون عضواً بالمجلس الرئاسي، ويحال إليه مرشحان أو أكثر من مجلس النواب، ليختار المجلس الأعلى للدولة اثنين منهم، ليكونا عضوين بالمجلس الرئاسي. وهذه الآلية مفصلة في نهاية المطاف على مقاس الرئيسين، ولربما يستفيد منها مُخرِجُ المبادرة، والذي من المحتمل أن يكون رئيساً للحكومة.

الغريب في مبادرة فيرمونت، أن من مثَّل المجلس الأعلى للدولة في هذه المبادرة قد مَحى بجرَّة قلم، كلَّ المكاسب الجوهرية في الاتفاق السياسي، بل وأهمها. حيث ورد في مبادرة فيرمونت هذه الفقرة: «ثامناً: الأحكام الإضافية بالاتفاق السياسي: مع الالتزام بوجود المواد الخلافية كجزء من الاتفاق السياسي، والالتزام بالاستمرار في الحوار السياسي لمعالجتها؛ يجرى تعديل دستوري بتضمين أبواب الاتفاق السياسي والأحكام الختامية وملاحقه، بعد التَّعديل للمسودة النهائية كلها وفق ملحق تعديلات الاتفاق السياسي، ويؤجل باب الأحكام الإضافية إلى حين انتهاء لجنتي الحوار من الوصول إلى صيغ توافقية بخصوصه».

بهذا النص لا يوجد ضمان لعدم عودة الاستبداد، خاصة وأن النص

يقيم احتفالية توديعية وصلاة جنائزية للمادة (12) والمادة الثامنة والمادة الرابعة عشر، حيث أُخرجت الأحكام الإضافية من الإعلان الدستوري ومن الاتفاق السياسي، وذلك إلى حين التوافق بشأنها في وقت لاحق، ولن يأتي الوقت اللاحق ما دامت السموات والأرض.

لا شك أن الوطن بحاجة لأن تتنازل الأطراف من أجله، بشرط ألا يمهد هذا التنازل الطريق أمام عودة الاستبداد من بوابة العسكر الذي حكم البلاد لأربعة عقود، دمر فيها الإنسان الليبي ومقدرات وطنه، فالاستبداد هو السبب الرئيس لما نحن فيه من فوضى خلقها الإنسان؛ الذي تعلَّم وتربَّى وتثقف على يد حكم العقود الأربعة، زرع وكان حصاده مرّاً.

ليس غريباً أن يؤيد مناصرو حكم العسكر من أعضاء مجلس النواب مبادرة فيرمونت، ويرفضوا مبادرة سلامة، وذلك لأن الأولى تلغي المادة الثامنة، بينما يسلط مقترح سلامة الضوء على تعديل السلطة التنفيذية فحسب، وتبقى باقي المواد كما هي.

مقترح سلامة:

من الواضح أن مقترح سلامة اقتصر على تعديل السلطة التنفيذية فقط، وأنه بذلك يكون قد حقق اختراقاً كبيراً؛ وهو نزع اعتماد مُضْمر بالاتفاق السياسي من مجلس النواب؛ الذي سارع بالموافقة على المقترح.

كما أن سلامة، في الوقت ذاته، أوضح أن مسار تعديل الاتفاق السياسي لن يكون عثرة أمام مسارات أخرى، بمعنى إما أن تتفقوا على تعديل الإعلان الدستوري طبقاً للمادة (12)، أو هناك مسار آخر قد يُبنى على شرعية جديدة.

الغريب أن مجلس النواب سارع بالموافقة على مقترح سلامة، وتجاهل المادة الثامنة من أجل مسار يسمح لهم باختيار المجلس الرئاسي،

والأغرب أن يعترض المجلس الأعلى للدولة بدلاً من البناء عليها، وإجراء تعديلات منطقية تحقق التوازن. فمقترح سلامة أسقط أغلب بنود الخلاف، وركز على السلطة التنفيذية. وهكذا يُرتَهن الوطن في دائرة مقفلة، وكلاهما يعلم أنهما لن يستطيعا فعل أي شيء دون موافقة الآخر.

بذلك يكون سلامة قد وضع الجسمين الرئيسين أمام خيار تاريخي، إما أن تنهيا وجودكما من خلال خارطة طريق سريعة ترسمانها، وإما أن تحسم من خلال شرعية جديدة، بعيدة عن الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي. وكذلك أقام غسان سلامة الحجة عليهما، وحسم مسار الأمم المتحدة؛ لأنه في الغالب لن يتوصل المجلسان إلى اتفاق، ومن الضروري البحث عن طريق تحقُّق الهدف؛ الذي تحدَّث عنه سلامة بكل وضوح، ألا وهو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية.

بولوج مسار الشرعية الجديدة سيكون الطرفان الرئيسان؛ (مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة) قد فشلا في نهاية المطاف في التوصل إلى توافق بشأن تعديله، وحل محله خيار الشرعية الجديدة لتحرير الوطن من قبضة المجلسين، وهو بالتأكيد سيكون مطلباً شعبياً.

لا أنطلق، فيما كتبت أعلاه، من أي أجندة شخصية، لا مع هذا ولا ضد ذاك، ولا مع حزب أو ضد آخر، ولكن انطلاقاً من أجندة وطنية بحتة، ومن أجل البلد الذي يغرق، وهؤلاء المعرقلون يتصدرون المشهد.

لا شرعية أمام شرعية الوطن:

كنت ضمن القلائل الذين كتبوا عن أهمية بناء المخارج السياسية على أسس شرعية وقانونية، ومن هذا المنطلق أيَّدتُ الاتفاق السياسي الذي أوجد المجلسين، وقد تبين للأسف أنهما أسيرا الفشل، مع كامل الاحترام لكل وطني شريف حريص على الوطن فيهما.

لم يكن العيب في الاتفاق السياسي، ولا في الإعلان الدستوري، ولكن في الأجندات الشخصية التي تقوم على منطق إما أن أحكُمَكم أو الطوفان مِن بعدي.

بعد ما سمعتُ حديث سلامة عن شرعية هذه الأجسام، وعَن فلسفته في البحث عن حل، ولو كان ذلك من خلال إيجاد شرعية جديدة حسب فهمي وتحليلي، تنهي مسار ثورة (17 فبراير) وإعلانها الدستوري، والاتفاق السياسي، بسبب هؤلاء المعرقلين الذين أسروا الوطن؛ يصبح الخيار: إما هؤلاء المعرقلون وما يتستَّرون به من شرعيات، وإما الوطن، فلا شك هنا أن الخيار سيكون الوطن.

أكرر دائماً أن ثورة السابع عشر من فبراير حققت هدفها بإسقاط الاستبداد ممثَّلاً في نظام معمر القذافي، وسلمت السلطة لمن كان ينبغي أن يكون بناء الوطن هدفهم، ولكنهم للأسف أصروا على استمرار الفشل، ولم يستطيعوا التحرر من أجنداتهم الشخصية، ورهنوا البلد لها.

ما زلتُ أقول إن الذين ضحوا بأرواحهم من أجل إزالة الاستبداد ما زالوا يملكون القلوب نفسها، والإيمان ذاته، وإن تخلى عنه بعضهم فسيأتي من بعدهم من يتحلى بالشجاعة نفسها. إذا أصرَّ عبّاد الذات على إعادة الاستبداد؛ فإن موجة أخرى من الثورة ستزيلهم، قبل مشروعهم الاستبدادي ﴿إِنَّ ٱلۡأَرۡضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: 128].



أيها الساسة... لا اجتهاد مع النص[1]

«اشنقوا الصديقَ ومن بعده الحبري وأَلْحِقوا بهما الشكري، ولكن لا تدوسوا الاتفاق السياسي» هذا ما قلتُه لصديقي، أحد أعضاء المجلس الأعلى للدولة، أثناء نقاش حادٍّ حول ما أقدَم عليه مجلس النواب من إجراء أحادي الجانب.

يبحث المجلس الأعلى للدولة عن مخرج للورطة التي وضعهم فيها مجلس النواب؛ الذي صوَّت يوم الثلاثاء الموافق (19 ديسمبر 2017م)، على تعيين الأستاذ محمد عبد السلام الشكري، محافظاً لمصرف ليبيا المركزي، بالمخالفة للاتفاق السياسي؛ الذي دخل حيِّز التنفيذ، منذ توقيعه في مدينة الصخيرات، منذ سنتين ولم ينفَّذ.

ثلاثة قبل ثلاثة:

قبل أن أضع أمام المجلسين مخارج سياسية ثلاثة، تستند على أرضية دستورية وقانونية صلبة، أودُّ أن أسجِّل ثلاث قناعات أنطلق منها، وعلى أساسها بنيت هذه المخارج، ويشاركني فيها أساتذة كبار في القضاء والقانون والسياسية:

1 ـ الاتفاق السياسي تمَّ تضمينه في الإعلان الدستوري بتاريخ (4أبريل 2016م) قولاً واحداً. وأدعو من يخالفني من أعضاء مجلس

---

(1) صحيفة عين ليبيا، 25 ديسمبر 2017م.

النواب إلى التحاكم إلى القضاء للفصل في هذا الأمر إن كانوا يملكون الحجة.

2 ـ إن زمن العبث بتطبيق المادة (15) قد ولَّى أوانه، وقد انتظركم الشعب الليبي سنتين، ولم تفعلوا شيئاً، واليوم تشيدون حوائط المبكى على المواطن الليبي الذي خذلتموه، وتظهرون أنكم تفعلون ذلك من أجله!! المواطن الليبي الذي لم يتسنّ له الوصول إلى حلاله بالمصارف من جراء انقساماتكم، وتلكُّئكم في تنفيذ الاتفاق السياسي. يا سادة! الشعب الليبي يريد منكم الرحيل المشرف بوضع خارطة لزوال مدَّتكم التي لا نرى لها نهاية.

3 ـ الإعلان الدستوري ينص بعباراته الصريحة؛ أن الشعب الليبي ينتخب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وقد تمَّ ذلك.

وينص أيضاً أن تقوم الهيئة التأسيسية بصياغة مشروع الدستور، وقد قامت مشكورة بذلك.

ثم نصَّ الإعلان الدستوري على أن يعرض هذا المشروع على الشعب الليبي، فبأيِّ حق تمنعون هذا الشعب من الإدلاء برأيه؟

المادة (١٥):

لا شك أن المادة مستحيلة التطبيق، ولا أدري حين تمَّت صياغة الاتفاق السياسي، هل كان صائغوه يطمعون إلى أن يصل التوافق حداً يمكّن المشرع من تطبيق هذه المادة، أم أن الغرض منها أن تنشغل الأجسام المنبثقة عنه بالمهمة الأهم، وهي إنهاء المرحلة الانتقالية، بدلاً من انشغالها في تقاسم المناصب التي ليست من مهام السلطات المؤقتة؟

المادة وضعت آلية للتشاور والتوافق حول شاغلي المناصب السبعة المذكورة في المادة، وذلك بأن يوافق المجلس الأعلى للدولة على التعيين بالأغلبية المطلقة، ويوافق مجلس النواب بثلثي أعضائه، نقطة أول السطر.

ومن ثمّ يُعد الإجراء الذي قام به مجلس النواب منعدم الأثر وكأن لم يكن.

المخرج الأول:

إدراكاً من المجلس الأعلى للدولة لأهمية التوافق، يقوم بالتصويت على تعيين الأستاذ محمد عبد السلام الشكري، إذا تحصل على الأغلبية المطلقة، ويرسل بذلك إلى مجلس النواب، ويفيده بأن المجلس الأعلى للدولة وافق على تعيين الشكري محافظاً لمصرف ليبيا المركزي؛ شريطة الالتزام بما تنصّ عليه الفقرة الثانية من المادة (15)، بحصول المترشح لمنصب محافظ مصرف ليبيا المركزي على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، لاحظ ثلثي الأعضاء وليس ثلثي الحاضرين، وإلا يبقى الأمر على ما هو عليه.

المخرج الثاني:

أن يدرك كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة أنه لا يمكن تطبيق هذه المادة، ويتفقا على تعديلها طبقاً للمادة (12) من الأحكام الإضافية، وهذا ينطبق عليه المثل الليبي الدارج بتصرف «راجي لين يجيك الزيت من طبرق».

المخرج الثالث:

أن تدركوا المأزق الذي ورَّطتم فيه هذا الشعب، وتستدركوا قبل الفوات، بأن تمنحوا الشعب الليبي حقه في الاستفتاء على مشروع الدستور، من خلال إصدار قانون للاستفتاء، والإسراع في إنهاء المرحلة الانتقالية، وترك أمر هذه المناصب إلى الأجسام الدائمة لتقوم بالإعفاء والتعيين ثم تحاسب السابق واللاحق.

لا اجتهاد مع النص:

لا يعلم الكثيرون أن القضاء يتعامل مع النصوص، ولا يتعامل مع الأقوال والآراء السياسية، وأن القانون أعطى لكل ذي مصلحة حقَّ الطعن في التطبيق المخالف للنصوص.

يفكر البعض في تقاسم المغانم، بأن يعين هذا المجلس هذه المناصب، ويعين المجلس الآخر هذه المناصب، وهذا عبث لا يجيزه نصٌّ، كما أن النصح الفلسفي بعدم الوقوف عند الشكليات، أو الحديث عن تفسير النصوص بالحقيقة وليس بالظاهر، أو أن العبرة بروح الاتفاق وليس بنصوصه؛ فإن فقهاء القانون قد فصَّلوا في هذا الأمر، بأنه لا اجتهاد مع النص، فعليكم بتطبيق النصوص أو تعديلها.

الأَولى للساسة نصح المجلسين بإنهاء المرحلة الانتقالية وسرعة رحيلهما عن المشهد السياسي، من خلال الاستفتاء على مشروع الدستور، وإصداره، وإجراء الانتخابات استناداً عليه، وتسليم السلطة في أقرب الآجال ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [هود: 88].

حفظ الله ليبيا



لجنة الخبراء... على أي سند من القانون؟.. حوار هادئ مع المحامية[1]

قدمت الأستاذة «عزة المقهور» مقترحاً لاستئناف المسار الديمقراطي، نشرته على موقع ليبيا المستقبل في (17/ 7/ 2017م)، دعتْ في بدايته إلى أهمية تغيير لغة الخطاب، وضرورة إظهار حسن النِّيات في العبور بالبلاد إلى بر الأمان.

وألقت «المقهور» باللوم في عدم نجاح كل المبادرات التي قدمت في السابق على سوء النِّيات التي طُبِّقت بها المبادرات، ثم تطرقت إلى موضوع الانتخابات وأهمية أن تتوفر الظروف المواتية لها على اعتبار أن الظروف الحالية لا تسمح بالتسرع في إجراء انتخابات عامة في البلاد حسب «المقهور».

ثم ألقت الأستاذة «عزة» باللوم على من يُلوِّحُ بالانتخابات لمآرب سياسية، وحب البقاء في السلطة، وأكدت أنَّ المبادرات يجب أن تكون جديَّة.

وبعد سردها تاريخَ أهم محطاتِ المسار السياسي وتعثُّراته، بالطبع من الزاوية التي تمثل وجهةَ نظرها وقناعاتها، خلُصَتْ إلى نتيجة مفادها أنه يجبُ (إجراء انتخابات)، ومن ثَمَّ ضربت بالمقدمات عرض الحائط،

---

(1) كتبت الأستاذة «عزة المقهور» مقترحاً لاستئناف المسار الديمقراطي، نشرته على موقع ليبيا المستقبل في 17/ 7/ 2017م، وقد كتبت هذا الرد في وقت لاحق.

وأصبحت الانتخابات التي لا تسمح ظروف البلاد بإجرائها، ضرورية للتخلص من المؤسسات القائمة، ولعلها بهذا تذكِّرنا بقول ابن الذروي:

أقامَ يُجهدُ أيَّاماً قريحتَهُ وفسَّر الماءَ بعد الجهدِ بالماءِ!

وقبل أن أذكر رأيي مفصَّلاً في مقترح الأستاذة عزة، ولأكون منصفاً، لا بدَّ لي أن أقدِّم للقارئِ الكريم القناعات التي أنطلق منها، والمؤيِّدة بأحكام القضاء والقانون المحلي والدولي.

لا شك أنني أنطلق من قناعتي بالإعلان الدستوري؛ الذي ساهمتُ في صياغته، وكذلك بإيماني بعدالةِ القضاء الوطني وما صدرَ منه من أحكام من الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بدوائرها مجتمعةً، وبالاتفاق السياسي، وبأنه أصبح جزءاً لا يتجزأ من الإعلان الدستوري، وكذلك بما صدر من مجلس الأمن عن الاتفاق السياسي والمؤسسات المنبثقة عنه.

وفي المقابل لا بدَّ من استعراض قناعات الأستاذة «عزة»، في المؤسسات كلها التي تسعى لإزاحتها من المشهد؛ وأنا أتَّفق معها في أهميةِ هذه الإزاحة، بالرَّغم من اختلافي معها في تسييسها للشأن القانوني.

أذكر هنا، وأنتقد قناعاتِ الأستاذة «عزة» المسيَّسة في هذه المؤسسات، قبل أن أشاركها في مقترح بديل لاستئناف المسارِ الديمقراطي ينطلق من قناعة دستورية صحيحة، على الأقل حسب وجهة نظري، وهنا سأتطرَّقُ لهذه المؤسسات في تسلسل يختلف عن التسلسل الذي عرضته الأستاذة «عزة».

المحكمة العليا:

الأستاذة «عزة المقهور» ترفض أحكام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بدوائرها مجتمعة، وتحديداً الحُكمين (16 و17 / 61ق)، ولم

تتطرق أبداً لماذا فَصلت الدائرة الدستورية في القضية رقم (17) وأصدرت حكمها فيها قبل القضية رقم (16)؟!

القضية رقم (16 / 61ق) وهي الأهم، حيث نظرت فيها الدائرة وقضت بانتهاء الخصومة، وذكرت في حيثيات الحكم بطلان الجلسة الأولى لمجلس النواب والتي عقدت في (4 أغسطس 2014) وما بعدها من جلسات، واستندت في حكمها هذا على القضية رقم (17)، والتي أبطل فيه مقترح فبراير وكل الآثار المترتبة عليه، ومن ثَمَّ أصبح مجلس النواب منعدماً، وكذلك الآثار المترتبة كلها على مقترح فبراير، ومنها القانون رقم (10) بشأن انتخاب مجلس النواب.

والغريب هو انتقائية الأستاذة «عزة»، فيما يخص المحكمة العليا؛ فهي ترفض أحكام المحكمة المتعلقة بمقترح فبراير؛ لأنه أبطل منتوجها الذي شاركت فيه، ثم تعود وتعترف بدورها في إضفاء الشرعية على لجنة الخبراء والتي ستسند على مقترح فبراير، وهي لجنة من صيد الخاطر لا سند قانوني لها.

الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور:

الأستاذة «عزة» ترفض مشروع الدستور، وهو المشروع الذي من الممكن أن يرى النور خلال الأسابيع القادمة، ولم تعترف به ولم تتطرق إليه في مقترحها، بل تصدت للبحث على سند دستوري آخر، من خلال لجنة الخبراء (لجنة صيد الخاطر)، لإيجاد قاعدة دستورية جديدة.

هي إذاً لا تعترف بالهيئة التأسيسية ولا بمشروع الدستور، والطامة الكبرى أن تتَّهم الهيئة بأنها فشلت وساهمت في إخراج القرار من الأيادي الليبية إلى الخارج.

الهيئة تكاد تكون الوحيدة التي ستنجز لنا عملاً وطنيّاً بامتياز، وإن

تأخرت كغيرها، ولم تستعنْ بأيِّ جهةٍ أجنبيةٍ عدا اتصالاتِها ببعثةِ الأمم المتحدة من أجل إنجازِ هذا الاستحقاقِ، وهو الشيء الذي لجئتِ إليه في مقترحك. الهيئة ستضع مشروع الدستور أمام المجلسين وأمام المفوضية العليا للانتخابات للمطالبة بقانون الاستفتاء، وتمكين الشعب الليبي من الفصل في هذا الاستحقاق.

مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي:

لن أطيل الحديث عن هاتين المؤسستين؛ فإذا قيل عن مجلس النواب إنه منعدم أو إن مدَّته قد انتهت ويحتاج إلى استفتاء للتمديد، أو قيل: إن المجلس الأعلى للدولة قد كسب شرعيته من خلال التَّعديل الدستوري الذي أجراه المؤتمر الوطني العام في آخر جلسة له، أو إنه لم يولد بعدُ لأن مجلس النواب لم يضمن الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري؛ فإنَّ القولَ ما قالت حذام، وهو أن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة قد كسبا شرعيتهما من جديد من خلال الاتفاق السياسي، وهكذا يتعامل العالم معهما.

وأما المجلس الرئاسي؛ فقد اعترفت به الأطراف الليبية التي شاركت في صناعة الاتفاق، بما فيها مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، وكذلك اعترف به العالم بأنه الممثل الوحيد للشعب الليبي، وأيد ذلك مجلس الأمن في قراراته.

الاتفاق السياسي:

المحامية ترفض الاتفاق السياسي، وهي مقتنعة بأنه لم يتمَّ تضمينه في الإعلان الدستوري، وأنه لم يدخل حيِّز التنفيذ، وهي بالتالي تقول إنه «لا يعتبر قانوناً سارياً في الدولة الليبية».

والمهندس يقول بأن الاتفاق السياسي أصبح جزءاً من الإعلان الدستوري وأنه دخل حيِّز التنفيذ، لكنه لم يُنفَّذْ مِن بعضِ أطرافِه، وأنه أصبحَ دستوراً وقانوناً سارياً في الدولةِ الليبية، وإليك الدليل:

ذكرتُ في مقال سابق نشرته بعض المواقع ومنها صحيفة عين ليبيا، بعنوان «التَّعديل الأخير للإعلان الدستوري الليبي.. حدث تاريخي» أن اتفاق الطائف اللبناني؛ الذي أشرفت عليه السعودية، شبيه بالاتفاق السياسي الليبي من الناحية الدستورية، غير أنَّ المؤسسات في لبنان لم تنقسم كما انقسمت في ليبيا، فبعد أن قامت الأطراف بتوقيع اتفاق الطائف؛ قام مجلس النواب اللبناني باعتماده وإقراره، فأدخل بعضه في صلب الدستور اللبناني، وصار باقي الاتفاق مثله مثل باقي القوانين العادية.

لو أن سيادة المحامية، على أقل تقدير في الحالة الليبية، قالت بأن الاتفاق السياسي حاله ما بين الإعلان الدستوري والقانون العادي، كما ذهبت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور في رأيها في الاتفاقيات الدولية في مسودة مجموعة العمل؛ لكان أجدى بالنظر إلى أن الاتفاق السياسي أصبح الإطار الوحيد للحل في ليبيا من خلال الدعم الدولي الذي تحصل عليه وعلى قرارات مجلس الأمن المتكررة بالخصوص.

وحيث إن السمو، قبل أن يصبح الاتفاق السياسي جزءاً من الإعلان الدستوري، مازال للإعلان الدستوري، ونصوصه تشير إلى كيفية تعديله، وحيث إن حكمي الدائرة الدستورية رقم (16/ 61ق و17/ 61ق) قد نصَّا بكل وضوح على انعدام مجلس النواب، وأن المؤتمر الوطني العام هو الجسم التشريعي الوحيد في البلاد؛ فإن اختصاص تعديل الإعلان الدستوري ينعقد للمؤتمر دون غيره، وهذا ما تمَّ بالفعل.

وهذا الحكم شبيه بما ذهبت إليه المحكمة الدستورية الكويتية؛ التي

قضت في ديسمبر/كانون الأول (2013) بإبطال عملية الانتخاب برمتها التي أجريت في عام (2012) وعدم صحة مَن أُعلن فوزهم بتلك الانتخابات، وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة (2012)، والتي تمَّت على أساسها هذه الانتخابات، وجاء الحكم بإبطال مجلس الأمة بسبب عدم دستورية مرسوم إنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات.

الغريب في الأمر أن محكمة اتحادية عُليا بدولة الإمارات، وهي دولة منخرطة سياسياً وعسكرياً في دعم حفتر ومجلس النواب إلى الأذقان، قد أيدت أحكام المحكمة العليا الليبية في ثلاثة أحكام منفصلة في سنة (2016م)، وقالت بالحرف الواحد: «إن مجلس النواب المعارض في حكم العدم، ولا يعوّل عليه»، «وإن المؤتمر الوطني العام هو الجسم التشريعي الوحيد في البلاد».

ولكن السيدة المحامية خالفت ذلك كله، وقالت إن حكم المحكمة العليا لا يمسُّ شرعية مجلس النواب لقيامه على قانون انتخابات ما يزال سارياً، كما أنها وصفت حكم المحكمة العليا الليبية بأنه أثار جدلاً كبيراً في معناه وظروف صدوره، والمحامية واحدة ممن تولى كِبر هذا الجدل، وعلقت على حكم القضاء، فقالت إن وضع الحكم تفاقم، وهدَّد وحدة البلاد، وكاد أن يعصف بالمسار الديمقراطي، ويخلق فراغاً سياسياً. ولو أنها أقرت وقبلت أحكام القضاء وطالبت المؤتمر الوطني العام بفعل شيء من أجل أن ينصرف عن المشهد؛ لوافقتُها في ذلك.

لكنها عقَّبت على المحكمة، وصرفت النظر عن القياس للتجارب المماثلة وأحكام المحاكم العليا في مصر ولبنان والكويت والإمارات، وذلك لأنها ترفض المؤتمرَ الوطنيَّ العام. وانحازَت إلى مجلسِ النواب

لأنَّه يمثِّل هوى سياسياً ألبسته لَبوس القانون، وبحثت عن حجج واهية دعماً لقناعاتها.

لجنة صيد الخاطر:

رغم أن الأستاذة «عزة» قد قالت: «وفي الأحوال كلها؛ فإن الزمن قد تجاوز ذلك كله» إلا أنها عادت وأحيت رميم مقترح فبراير، والذي شبع موتاً من أحكام القضاء. ولا مانع عندي من إعادة أحيائه أو الاستفادة منه، ولكن بإجراءات دستورية جديدة.

مقترح المحامية يقول: إن كلَّ المؤسسات غيرُ مؤهلة اليوم وعاجزة بالكامل، وعليها أن تتنحَّى جانباً وتترك المسار الديمقراطي، وهو كلام لا يختلف عليه عاقلان، وبالذات حين يكون الحديث مُنْصَبّاً على مجلس النواب بالذات، والذي شاهد العالم أداءه المخزي، وهو أداء يَمَسُّ كلَّ من يحرص على هذا المجلس أو يؤيِّده.

ثم جاءت «المقهور» وصادت من الخاطر لجنة فنية لا سند لها؛ لا من القانون ولا من الإعلان الدستوري، فحتى لجنة فبراير احتاجت لسند قانوني، وولدت من رحم تعديلٍ دستوريٍّ. ثم ودون أي مقدمات طالبت بعثة الأمم المتحدة بتشكيلها، من أجل إعداد مشروع قانون انتخابات رئاسية وبرلمانية، لاحظ «مشروع» وليس مقترحاً.

وبحركة سريعة ضربت بعرض الحائط الأسباب المعيقة كلها للانتخابات، والتي ذكَرَتْها في المقدمة، ونسجت أجواء انتخابية شاعرية من خلال خطة وصفتها بـ: «عملية متكاملة» لتأمين الانتخابات، وكأن هذه الخطة قد هبطت من السماء بعد العرض المخيف للأجواء المعيقة المسرودة في مقدمتها.

ثم عادت واستعانت بإحدى المؤسسات التي وصفتها بأنها «غير مؤهلة

وعاجزة وفاشلة» وطلبت منها إصدار القوانين التي جهَّزت مقترحاتها لجنة صيد الخاطر!

هكذا كان مقترح المحامية الأستاذة «عزة كامل المقهور»؛ لا سند له لا من الإعلان الدستوري ولا من الاتفاق السياسي ولا من القضاء ولا من القانون المحلي ولا الدولي، فقط مقترح من صيد الخاطر.

الحل كما يراه المهندس:

أتفقُ مع الأستاذة «عزة» في وصفها للمؤسسات الحالية، وأتفق معها في أنها تعاني من انتهاء الصلاحية، بل وأتفق معها أن الأجواء ليست مهيَّأة لإجراء الانتخابات، وأنه لا سبيل لإنهاء هذه المؤسسات إلا عبر الانتخابات، ولكنني اختلف معها في أهمية السند القانوني لهذه الانتخابات، وحتى نستطيعَ رسم خارطة صحيحة لا بدَّ من التأكيد على أن:

1 ـ الاتفاق السياسي هو الإطار الوحيد للحل، وأنه دخل حيز التنفيذ ولم يُنفَّذ من أحد أطرافه وهو مجلس النواب، وشتان بين المصطلحين.

2 ـ المؤسسات السياسية كلها انبثقت من الاتفاق السياسي، وكسبت شرعيتها منه.

3 ـ نحن في ورطة دستورية كبيرة، ولن يكون هناك حلٌّ في وجود هذه المؤسسات إلا عبر المادة (64) من الاتفاقِ السياسي، وللاستاذ محمد حسن صوان، أحد شهود الاتفاق السياسي، رأيٌ ناضج في كيفية الاستفادة من هذه المادة في عقد المؤتمر الجامع، والذي طرحه الدكتور غسان سلامة في إحاطته الشهر الماضي.

بالنظر إلى ما حصل ما بين الليبيين منذ عقود طويلة؛ فإننا لا شك نحتاج إلى طيِّ صفحات الماضي. ويمكن استثمار فكرة المؤتمر الجامع،

والذي يجب أن يدعو إليه فريق الحوار، بشرط أن يمثِّل فيه الليبيون كلهم، والذي عليه أن يقوم بـ:

1 ـ إصدار ميثاق وطني، شبيه بميثاق الحرابي سنة (1946م)، يُنهي التركة القديمة والجديدة كلها.

2 ـ إعادة تشكيل المجلس الرئاسي، إن دعت الضرورة، وتؤول له كل الصلاحيات التشريعية المتعلقة بإنهاء المرحلة الانتقالية، ومنها قانون الاستفتاء وقوانين الانتخابات بعد صدور الدستور، على أن يشكل حكومة مصغرة منفصلة عنه.

3 ـ التزام الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بتوافق مسودة مشروع الدستور مع الميثاق الوطني ومخرجات المؤتمر الجامع.

4 ـ عرض مشروع الدستور للاستفتاء العام.

5 ـ إصدار المجلس الرئاسي للدستور، وكذلك قوانين الانتخابات.

6 ـ إجراء الانتخابات وتسليم السلطة.

كلمة أخيرة...

قد يقول قائل: إن المهندس قد تدخَّل في مجال بعيد عن مجاله، وهو هنا يقارع متخصصة في مجالها، فهذا القول مردود من وجهين؛ كلنا مستجدون في عالم السياسة، وفي الديمقراطية وفي الاحتكام إلى وثيقة دستورية.

تناولُ الشأن العام أصبح ثقافة يجيدها كلُّ من يتابع هذا الشأن العام، واقتراح القوانين ووضع مشاريعها وكذلك اقترح الحلول السياسية يقوم به كلُّ من لديه القدرة والثقافة والخبرة، ولقد كانت لي تجربتي في هذا الشأن في المجلس الوطني الانتقالي، أما وضعها في قالب من القانون فيحتاج

الأمر إلى متخصص، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفرق بين تخصص الهندسة الكهربائية والهندسة المدنية كالفرق بين تخصص القانون التجاري وتخصص القانون الدستوري، ومن ثَمَّ أنا والأستاذة عزة سواء في البضاعة.

شاركتُ في العديد من المقترحات والمبادرات، ومازلت أبحث عن حلٍّ لهذا الوطن. وما نقدي لمقترح الأستاذة «عزة» إلا من هذا الباب؛ باب الحرص على أن تكون المقترحات على سند صحيح من القانون وليس من صيد الخاطر.



ليبيا: التغيير والتغيير المأمول[1]

إلى أبناء ليبيا كلِّهم من أتباع سبتمبر وفبراير.. فجر وكرامة، وإلى كل ليبي لا يتبع هؤلاء ولا هؤلاء.. إليكم هذه الرسائل والفِكَر والحقائق التي تكشف لأول مرة.

سأحاول جهدي أن أُحسن اختيار أطايب الكلمات، وأبتعد عن أي نوع من أنواع الاستفزاز، سأطرح فِكَري بكل موضوعية وحياد ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

في المقابل أرجو من القارئ الكريم أن يصبر على قراءة هذا المقال وما يحمله من أبعاد، وله من بعد ذلك أن يتفق معي أو يخالفني.

سأكشف في هذا المقال عن رؤية جديدة لبعض ما حصل، وعن طبيعة الصراع القائم، وسأحاول أن أضع بين أيديكم ملامح الخروج من هذا الصراع، إلى دولة القانون والمؤسسات.

التغيير الأول: هدم النظام الملكي وبناء النظام الجماهيري:

في الأول من شهر سبتمبر قام مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم «الضباط الوحدويون الأحرار»، وكان على رأسهم ملازم أول شابٌّ اسمه معمر القذافي، بالإطاحة بالنظام الملكي، وشكلوا مجلساً

(1) صحيفة عين ليبيا، 17 فبراير 2018م.

أطلقوا عليه مجلس قيادة الثورة، وقادوا من بعده عملية بناء نظام سموه النظام الجماهيري.

من المهم أن نعي من هذه المقدمة أن ملكية التغيير؛ كانت تؤول إلى تنظيم له قيادة محددة، وإليها ترجع مسؤولية قيادة المرحلة التي تلي هدم النظام الملكي، وكان لها الخيار في أن تردَّ الأمر إلى الشعب، أو أن تقود المشهد في إطار نظام حكم تختاره. اختار القذافي نظام حكم أطلق عليه النظام الجماهيري، ووضع ملامحه في الكتاب الأخضر، وكان القذافي يسيطر على الجوانب الرئيسة كلها للحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، إلى جانب قادة اللجان الثورية التي كانت المسؤولة عن إسكات أي شكل من أشكال المعارضة، وملاحقة المعارضين في الداخل والخارج بالسجن أو القتل أو النفي.

لا يتناطح كبشان في أن نظام حكم القذافي، وبعد ما يقارب الأربعة عقود، كان آيلاً للسقوط والانهيار، وكان أمامه خياران لا ثالث لهما؛ إما أن يحدث تغييراً من داخله، كأن يستحدث نظاماً قائماً على وثيقة دستورية، يحدد فيه ملامح النظام الحاكم، وكيفية تولي قيادة البلاد من بعده، أو أنّ حدثاً ما سيسقط هذا النظام في لحظة من اللحظات.

لا أعتقد أن أي عاقل لا يعي أن نظام القذافي كان على وشك الانهيار، وأن مراحل شيخوخته ظاهرة للعيان، وأنه ما لم يستدرَك فإن نظامه سيسقط.

لم يكن معلوماً كيف سيكون ذلك السقوط، بالنظر إلى القبضة الأمنية التي كان يعول عليها، وإلى سحقه لكل أشكال المعارضة.

ما حدث في فبراير كان يتوقعه أقرب المقربين إلى القذافي، وقد

حاول بعضهم إحداث تغييرات في داخل بنية النظام وطريقة تعامله مع ملف حقوق الإنسان، وبالذات ملف مذبحة بوسليم، إلا أن الموقف لم يسعفه.

١٧ فبراير.. يوم من أيام الله:

لا أخبركم سراً إن قلت أنّ جميع الليبيين كانوا فرحين بسقوط نظام القذافي. كانوا فرحين بفتح نافذة للتغيير نحو الأفضل، ولكن حالة التشنج التي سادت، قد حالت دون استمرار هذا الفرح، وانقلب إلى مآسٍ على أولئك الذين كانوا جزءاً من النظام السابق، وحتى من التكنوقراط؛ الذين كانوا هم الأغلبية، ولم يكن لهم أي علاقة بالناحية الإيديولوجية للنظام. كانوا يعتقدون أن خُلق الرسول ﷺ في العفو ستسود ولكن خُلق الانتقام والتشفِّي هو الذي ساد.

لا أريد أن أبرر ذلك بالقول إن هؤلاء الشباب كانوا مخرجات النظام السابق، وإن حالتهم النفسية والتعليمية والثقافية كانت معلومة سلفاً، ولكن هذه هي الحقيقة، حتى اشتهر بين الناس قول الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة رحمه الله للقذافي ذات يوم؛ استثمرْ أموالَك في تعليم شعبك، فردَّ القذافي: فإنه سيثور عليّ بعد ذلك، فقال له بورقيبه: إنه من الأفضل أن يثور عليك شعبٌ مثقف، فلعله إن ثار عليك يوماً ما، فيكون قد ثار عليك شعب متعلِّم، فيحاكمك بدلاً من أن يقتلك.

ملكية التغيير؟

على النقيض من التغيير الذي حدث في الأول من سبتمبر، خرج الشباب في السابع عشر من فبراير، (في بنغازي خرجوا قبلها بيومين بعد حادثة اعتقال المحامي فتحي تربل)، دون قيادة ولا تنظيم ودون أهداف محددة، عدا أنهم وجدوا فيما حدث في تونس ومصر، الفرصة الملائمة

للتخلص من نظام حكم القذافي، والذي كان، حسب رأيهم، أسوأ من نظام زين العابدين ومبارك.

مناصرة المجتمع الدولي لفبراير:

كان نظام القذافي مشاكساً وذا مغامرات دموية خارج الدولة الليبية؛ إذ ساهم في تغيير أنظمة حكم في إفريقيا، وحاول تغيير الأنظمة في عدد من الدول العربية كمصر وتونس والمغرب والسعودية، وخاض حروباً ضد تشاد وفي أوغندا، وقام بعمليات اغتيال في أكثر من دولة، وأسقط طائرات بعضها مدنية، وساهم فيما أطلق عليه دعم حركات التحرر في العديد من الدول.

حاول المجتمع الدولي ترويض القذافي، ونجح في ذلك في سنة (2003م)، فسلم لهم طواعية البرنامج النووي، وبالذات كشفه للشركات والأشخاص؛ الذين تعاونوا معه في السوق السوداء، لشراء المعرفة والتقنية لصناعة القنبلة النووية. وقام بتعويض ضحايا تفجير طائرة لوكربي، فنال بعضاً من رضاء المجتمع الدولي.

إلا أنه حين حانت الفرصة للتخلص منه قاموا باقتناصها، ساعدهم في ذلك أقطاب النظام السابق الذين انشقوا عليه وحرضوا ضده، فوقفوا من على كرسي النظام في المحافل الدولية ضد القذافي الذي تصدَّى لشعبه بالحديد والنار.

من كان يتحكم في المشهد السياسي؟

حقيقة أقولها لأول مرة، قدحتها في ذهني مقابلةٌ كانت لإحدى الشخصيات الليبية[1]، جعلتني أفكر في المشهد من جديد وخلصت إلى

(1) في مقابلة على قناة الجزيرة مع الأستاذ صلاح البكوش، ذكر أن الثورة المضادة بدأت =

هذه النتيجة التي سأدلي بها للمرة الأولى، وقبلها أؤكد أنني أذكرها بكل تجرد دون أن تحمل أي مدلول سلبي أو إيجابي، ولكن هو ما أُدينُ به لله أولاً ثم للتاريخ.

كان المتحكم الأول في المشهد السياسي والعلاقات الدولية حتى (20أغسطس 2011م) بالدرجة الأولى الأستاذ عبد الرحمن شلقم، وبالدرجة الثانية الدكتور محمود جبريل، وكان المستشار مصطفى عبد الجليل هو الواسطة التي تنفّذ بها تعليماتهم، وكان المجلس الوطني الانتقالي، مع خالص الاحترام والتقدير لجميع أفراده كومبارس، لا يعلمون عن كثير من كواليس المشهد السياسي والعلاقات الدولية إلا النزر اليسير، مع ما يبذلونه من جهود في إنجاز التشريعات المطلوبة.

أما بعد سقوط نظام القذافي في العاصمة؛ فقد كثر اللاعبون في المشهد، وبعد أن قتل القذافي دخل على المشهد السياسي لاعبون جدد فرضهم الانتصار والسلاح.

ماهية الصراع على السلطة:

يتلخص الصراع على السلطة في ثلاثة أسباب؛ **الأول**: أنه صراع على الثروة بالوكالة؛ إذ تسعى بعض الدول، من خلال أدوات ليبية، للسيطرة على مقدرات الشعب الليبي، من خلال وصول هذه الأدوات لمفاصل القرار وتجييره لصالح هذه الدول[1]. **السبب الثاني**: هو أن هناك من قام

= منذ أيام من المجلس الوطني الانتقالي، وبالرغم من اختلافي معه فيما ذهب إليه، إلا أن ذلك لم يمنعني من إعادة التفكير فيما جرى، فتوصلت إلى هذه الخلاصة التي ذكرت أعلاه.

(1) نجحت كثير من هذه الدول في تجنيد هذه الأدوات من خلال مستمسكات أخلاقية أو شراء ذممهم المالية، واستغلال ميولهم لحب الجاه والسلطان.

بجرائم كبيرة في حق الشعب الليبي، ويريد أن يخفيها بوصوله للحكم.
والسبب الثالث: أن هناك من يريد الإمساك بمقاليد الحكم من أجل الانتقام من خصومه.

انظر إلى كل من يسعى للوصول للسلطة الآن، واعرضه على هذه الأسباب، ستجد أن هناك كثيرين ينطبق عليهم أحد أو كل هذه الأسباب مجتمعة. بذلك يتبين لكل ذي لبٍّ؛ أن ليبيا ليست في مقدمة أولويات هؤلاء الأشخاص؛ الذين تنطبق عليهم هذه الأسباب، بل إن ليبيا ليست في أي من أولوياتهم للأسف.

ليبيا والتغيير المأمول:

بعيداً عن سبتمبر وفبراير وعن فجر ليبيا والكرامة؛ فإنني أعتقد أنه من اللازم الآن، أن نقول إن ليبيا لم تتأسس فيها دولة بعد، ويجب أن نتنادى جميعاً لتأسيس مشروع هذه الدولة ونضع معاييرها.

معايير الدولة:

لعلنا نقتصر على المعايير الكبرى؛ فالكل يؤمن بضرورة أن تكون ليبيا دولة عدل، ودولة قانون، ودولة مواطنة، وأن تكون دولة المؤسسات والحقوق والحريات، وتنطلق من ثوابت الشعب الليبي، وأن لا مساس بوحدة ليبيا وسيادتها، وأن يكون المواطن فيها هو الأساس، والقطيعة مع الاستبداد وحكم الفرد.

معايير من يستطيع تطبيق هذه المعايير:

بعد الاتفاق على معايير الدولة، يجب أن ننظر في معايير من يستطيعون تأسيس هذه الدولة، وأعتقد أن الأساس؛ أن يكون هؤلاء مؤمنين بهذه المبادئ والمعايير التي تؤسس عليها الدولة، إيماناً يشهد به

ماضيهم، وأن يحققوا أكبر قدر من التوافق، ويقدموا رؤية واضحة في ذلك، وألا يكونوا ممن ولغ في الدم الليبي، أو اشتهر بنهب ثروات الليبيين، وألا يكون مقصده من الوصول للسلطة الانتقام أو التستر وراء السلطة عن جرائم قام بها، وأن يكون استقلالهم عن الأطراف الإقليمية والدولية، بمختلف توجهاتها استقلالاً واضحاً وجلياً.

ماذا بشأن الجرائم التي ارتكبت خلال نظام سبتمبر وفبراير والفجر والكرامة؟

للأمانة وبكل تجرد، لم أجد أفضل ولا أنضج من الرؤية التي تدعو إلى طيِّ صفحات الماضي مع منح الحق للمتضرر في هذه الصفحات كلها خيارات ثلاثة لا رابع لها؛ إما القصاص وإما العفو وإما جبر الضرر، ومن أراد الرابعة فالليبيون كلهم يدٌ واحدةٌ عليه. والقصاص لا يكون إلا عبر القضاء، ومن اختار العفو فأجره على الله، ومن طالب بجبر الضرر يحكم له بذلك. على أن يتمَّ اللجوء للقضاء عبر محكمة خاصة تنشأ لهذا الغرض تحت القانون الليبي، وتستعين هذه المحكمة بقضاة وخبرات دولية متخصصة في العدالة الانتقالية.

خاتمة:

هناك فرصة ذهبية أمام الشعب الليبي يمكن اقتناصها لإنهاء حالة الفوضى والبدء في بناء دولة ليبيا بالمعايير التي ذكرتها آنفاً، حيث أزاحت المحكمة العليا بدوائرها مجتمعة كل العقبات التي تحول دون استفتاء الشعب الليبي على الوثيقة التي أنجزتها الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور.

هذه الوثيقة التي اختار المؤسسون أن تنصّ في ديباجتها القصيرة على «نحن أبناء الشعب الليبي ـ الليبيين والليبيات ـ نقر هذا الدستور»، وللأمانة

فإن هذه الوثيقة قد كتبت بروح ليبية، بعيدة كل البعد عن التصنيفات الأربعة التي ذكرت. فهي لم تكتب ضد أتباع سبتمبر ولا بروح فبراير ولا مع الفجر ولا الكرامة. وثيقة إذا ما اعتمدها الشعب الليبي فإنها تفتح نافدة التغيير المأمول على مصراعيه لغد أفضل.



معركة الذاكرة وحق الأجيال[1]

حاول بعض أدعياء مهنة الإعلام ربطي برجوع اللاجئ الليبي بجنوب إفريقيا إبراهيم علي أبو بكر تنتوش والذي يرجح أنه عاد إلى ليبيا بصحبة المنتخب الليبي الفائز ببطولة الشان الأفريقية (2014م)، وذلك على متن طائرة الخطوط الأفريقية.

وقد سبق وقلت أكثر من مرة إنني أعي تمام الوعي أن من ينتجون أكاذيب من هذا النوع، لا ينفع معهم الدمغ بالحقائق لأنهم وبكل بساطة يكذبون، يعرفون أنهم ينتجون الكذب الصراح، فهم يفعلون فعلاتهم الشنيعة عن سبق إصرار وترصد. ولذا فلست أهتم بأن يسمعوا أو يقرؤوا ما أقول أو يصدقوه أو يكذبوه.

ما يهمني هو الخوف من أن تنفرد أكاذيبهم في المشهد، فإذا جاء من يريد أن يكتب من غيرهم لم يجد إلا الأقاويل التي يسطرون، ويجد كل الأخيار والمواطنين الشرفاء الذين حاول هؤلاء تشويههم، قد غفلوا عن أن يسجلوا أي تكذيب، فتتحول الأكاذيب إلى حقائق، لا لشيء إلا أنهم انفردوا في الساحة دون نكير.

وقبل أن أعرض بعض المثالب التي عانى منها الخبر السقيم، أودُّ التأكيد بأنني لا أعرف هذا المواطن إطلاقاً، ولم أرجع إلى ليبيا على متن

(1) صحيفة عين ليبيا، 20 فبراير 2018م.

هذه الرحلة، ولكن رجعت على حسابي الخاص عبر الخطوط التركية، وكنت برفقة ابن أختي والصحفي محمود المصراتي، ويمكن لمن شاء أن يتثبت من ذلك.

حاولتِ الصياغةُ المهلهلة التي أنتجتها يدٌ بليدة استغفالَ المواطن الليبي بجملة من الأكاذيب؛ زعمها أن المواطن اللاجئ مطلوب للعدالة الدولية، وللدول الكبرى، كأن دولة جنوب أفريقيا شريكة في الجرم، وهو قول يحتاج سنداً، ولنفترض أن هذا المواطن مطلوب عالمياً كما تقولون؛

1 ـ فلماذا سمحت له دولة جنوب أفريقيا بالسفر، عبر مطارها وجوازاتها وأجهزتها الأمنية، على متن الخطوط الأفريقية دون أي تحفظ؟

2 ـ وكيف سمحت الخطوط الأفريقية لهذا المواطن بالصعود على متن رحلة خاصة، لا يسمح بالسفر عليها إلا بموافقة رئيس بعثة المنتخب الوطني؟

3 ـ ثم كيف سمح المهندس أسامة سيالة بسفر شخص مطلوب دولياً على متن الرحلة، كما تزعمون، وهو رئيس بعثة المنتخب؟

4 ـ ولماذا لم تعتقل الأجهزة الأمنية هذا المواطن عقب وصوله إلى مطار طرابلس؟

ـ إن الذي تتحدثون عنه، هو تهمة تتعلق بالولايات المتحدة؛ التي خطفت مواطنين ليبيين في المدَّة نفسها دون أن يرفَّ لها جفن، أو تستأذن أحداً، فكيف تسكت على مطلوب لديها يسرح ويمرح ويحتفل في الساحات؟ لا نريد منكم التحري ولا التدقيق، فقط انسجوا أكاذيبكم بطريقة احترافية.

تقبض عليه، وتودعه المعتقل، أم أن كتائب الصواعق والقعقاع، وقوات مختار الأخضر المسيطرة على المطار كانت سترفض القبض على شخص مطلوب دولياً؟

اكذبوا ما حلا لكم، فلن نسكت على كذبكم، وسيجد المهتمون بجانب كل كذبة لكم تصحيحاً منا. نعرف أن ذلك متعب ومجهد، لكثرة كذبكم، لكنه جزء من معركة الذاكرة وحق الأجيال في معرفة ما يقع، وهي معركة قررتُ أن أخوضها حتى ألقى الله، أو أجد من يحملها مكاني ويكفيني مؤنتها.

ملحوظة أخيرة: بحثتُ في موقع الأشباح الذي تديرونه، لعلي أجد عنواناً أو اسماً لرئيس تحرير لموقعكم أو أسماء لمحرريكم وكتّاب أكاذيبكم، فلم أجد ألا أشباحاً، ومن هذا المنطلق أقترح عليكم على أقل تقدير أن تسمّوا رئيس تحريركم، وأقترح عليكم هذه الاسم: رئيس **التحرير: السفيه السابق/ مسيلمة الكذاب. العنوان: الصحافة الصفراء المرصد.**

نسأل الله العظيم بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى أن ينتقم منكم عاجلاً غير آجلٍ، وأن يشلَّ أركانكم ويخرس ألسنتكم، ويرينا فيكم آياته.



يَداكَ أَوكَتا وَفوكَ نَفَخَ[1]

يتحدث الدكتور محمود جبريل حول موضوعين، ما فتئ يكررهما مراراً وتكراراً، وقمتُ بالرد عليهما مراراً وتكراراً، عبر تغريدات ومقالات ورسائل مباشرة. سأتناول في هذا المقال أحد هذين الموضوعين بشكل حاسم، وقبل ذلك أؤكد أنني إنما أفعل ذلك بقصد تصحيح المغالطات، وليس بقصد الجدل أو الخصومة.

أول هذين الأمرين، هو إشارة الدكتور محمود جبريل المتكررة بأن تياراً معيناً كان وراء صياغة وإقرار قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام، وبعد قرابة ست سنوات خرجت الحقيقة الدامغة التي سأكشفها لأول مرة في هذا المقال.

أما الأمر الثاني فكان حول تشكيل اللجنة الأمنية العليا المؤقتة، والذي ما زلت أجمع المعلومات الحاسمة حوله وسأفرد له، بإذن الله، مقالاً آخر إن كان في العمر بقية.

ذكر الدكتور محمود جبريل في معرض حديثه عن قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام على قناة العاصمة في (25 ديسمبر 2013م): «إن الذي فرض القانون (قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام) هو تيار سياسي معين».

---

(1) صحيفة عين ليبيا، 27 فبراير 2018م.

وقال أيضاً في مقابلة مع صحيفة الحياة للصحفي غسان شربل في فبراير (2014): «إن صياغة قانون انتخابات المؤتمر تمَّت بطريقة تتيح لتيارات معينة فرصة الالتفاف على ما يسمونه «الصوت المتحوِّل»».

وقال جبريل في المقابلة ذاتها: «إن قانون الانتخابات كان غير ديموقراطي على الإطلاق، ورغم ذلك رضينا بهذا القانون».

وقال حديثاً على قناة (218) في (13 يناير 2018م): «إن القانون تمَّت صياغته بطريقة غير ديمقراطية، ولم يكن عادلاً على الإطلاق»، ولا ينبغي هنا بحال أن أنكر، أن الدكتور محمود جبريل قال في هذه المقابلة كلاماً آخر نفيساً، بشأن الحياة السياسية والحزبية، ونفى بشكل قاطع أن تكون هناك حياة ديمقراطية دون وجود أحزاب، ولكن هذا الكلام النفيس خارج سياق وموضوع المقال.

وحتى نضع القارئ الكريم في صورة ما حدث، أشير إلى مقتطفات من رسالتي التي وجهتها إلى الدكتور محمود جبريل في (26 ديسمبر 2013) والتي تلخص القصة:

ذكرتَ البارحة (أي في 25 ديسمبر 2013) في معرض حديثك عن قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام «بأن الذي فرض القانون تيار سياسي معين...». اسمح لي بكل احترام أن أقول لك إن هذا الكلام عارٍ من الصحة تماماً، وأن الذي فرض هذا القانون هو الدكتور فتحي البعجة، وقد بينتُ ذلك في حينه، في مقال قصير.

ويمكن أن أستدرك الآن بالقول؛ بألا أحد فرض قانوناً معيناً، ولكن هناك من ضغط باتجاه إقرار الصيغة التي خرج بها القانون، يتقدَّمهم الدكتور البعجة، وسأكشف في هذا المقال، من هم الذين تقدمهم البعجة، وبالطبع ليس فيهم أحد من التيار المعين الذي يقصده الدكتور محمود جبريل.

وهذا تفاصيل ما حدث في الأيام التي سبقت صدور قانون انتخاب المؤتمر:

- أقر المجلس الوطني الانتقالي قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام على أساس انتخاب أعضاء المؤتمر الـ (200) بالنظام الفردي (المشروع الأول).

- اعترض كثير من مؤسسات المجتمع المدني ونشطاء سياسيين على هذا القانون.

- أعيد النظر في القانون، وقامت ثلة من النشطاء من بينهم الأستاذ صلاح المرغني (قبل أن يكون وزيراً للعدل في حكومة علي زيدان) والدكتور الهادي بوحمره والدكتور الكوني عبودة والأستاذة عزة المقهور، عبر الهاتف والإيميل، والدكتور نجيب الحصادي والأستاذ هشام الشلوي والأستاذ إسماعيل القريتلي وآخرون، بصياغة مشروع قانون متوازن، يقترح انتخاب (136) عضواً بنظام القائمة و(64) بالنظام الفردي (المشروع الثاني)، وكان هذا النظام سيمنع سيطرة أي فصيل سياسي معين من خلال الثلث المعطل، وأعطى هذا المشروع أيضاً فرصة أكبر للمرأة.

- أقر هذا القانون من قبل المجلس، وكان الدكتور فتحي البعجة غائباً عن هذه الجلسة.

- حضر الدكتور فتحي البعجة في الجلسة التالية، وخوَّف أعضاء المجلس الوطني الانتقالي من القانون، وشدَّد في رفضه، واتَّهم كعادته الإخوان بأنهم وراء هذا القانون.

- اقترح عضو المجلس الأستاذ فرحات الشرشاري، (لا أستطيع أن أجزم إن كان هذا الأمر بتنسيق مع الدكتور البعجة)، أن يكون انتخاب المؤتمر على أساس (120) للفردي و(80) للقائمة (المشروع الثالث)، وتمَّ الضغط باتجاه إقرار هذا القانون المشوه.

الحقيقة تتكشف:

لا تلبث الحقيقة مختفية طوال الوقت؛ فيأتي اليوم الذي تنجلي فيه، وينكشف زيف الدعاوى التي يحاول البعض حجبها. وقد وقع ذلك في هذه الحالة كما يقع دائماً، وجاءت الحقيقة على ألسنة شهود غير متَّهمين في العلاقة بهذا التيار المعين الذي يقصده جبريل.

التحالف وراء القانون المشوَّه الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي:

في إحدى المناسبات الاجتماعية، استمعتُ لمن كان يتحدث عن قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام يقول: جاء يوم الجمعة (27 يناير 2012م) إلى مكتب تحالف القوى الوطنية بحيِّ الأندلس الدكتور فتحي البعجة، ليخبرهم بانفعال شديد، إن المجلس الوطني الانتقالي قد أقرَّ قانوناً لانتخاب المؤتمر الوطني العام في جلسته يوم (26 يناير 2012م)، على أساس انتخاب (136) عضواً على القوائم و(64) على الفردي، وإنه لم يكن حاضراً تلك الجلسة التي أقرَّ فيها القانون.

كان الدكتور محمود جبريل من ضمن الحضور، بالإضافة إلى الأستاذ أشرف الشح والأستاذ عبد الرحمن الشاطر والدكتور فيصل الكريكشي، وعبد المجيد امليقطة وآخرين. فقال الدكتور محمود جبريل: هذا أمر دبِّر بليل من قبل الإخوان، فقال له الشح: لماذا؟ فقال جبريل لأنهم أكثر تنظيماً، فقال الشح: لربما في مصر ولكن ليس في ليبيا، وإن رفضنا هذه التركيبة فلن نضمن الأغلبية.

تم الاتفاق في هذا اللقاء، على تخويف أعضاء المجلس الوطني الانتقالي من هذا القانون؛ الذي يزعمون أن صياغته تمَّت من قبل

الإخوان، وقرَّروا الضغط على أعضاء المجلس الانتقالي لإجهاض هذا القانون (المشروع الثاني) الذي تمَّ إقراره في الجلسة الماضية.

وهذا ما كان بالفعل، وقام بلعب هذا الدور الدكتور فتحي البعجة نيابةً عن تحالف القوى الوطنية، **فأجهض القانون المتوازن (المشروع الثاني) وأقر القانون المشوَّه (المشروع الثالث)**؛ الذي حال دون حصول تحالف القوى الوطنية على الأغلبية التي تمكِّنه من الوصول للسلطة، وربَّ ضارةٍ نافعة، وستعرفون لماذا قبل نهاية المقال.

استفسرتُ من الأستاذ أشرف الشح في حينها، والشح شخصية وطنية، كان من قيادات التحالف النشطة، وأكَّد لي دقة ما ذكرته أعلاه.

ثم عرضت هذه الرواية على الأستاذ عبد الرحمن الشاطر، وهو كاتب وشخصية وطنية معروفة، وكان من قيادات التحالف، فعلَّق بالقول: «صدقت، هذا ما تمَّ فعلاً، وصف دقيق». كما تواصلتُ مع الدكتور فيصل الكريكشي، ولم ينفهِ بالمطلق، ولكن لم يتذكر هذا اللقاء.

ترشيح أعضاء يمكن التحكم في إرادتهم:

تواصلتُ مرة أخرى مع الأستاذ أشرف الشح بعد أشهر، مستفسراً عن ضعف خيارات التحالف، والأداء السيئ لكتلته تحت قبة البرلمان، فعلَّق الشح بالقول: «الحمد لله أنهم لم يوافقوني» يقصد: على إبقاء مشروع قانون 136 للقوائم و64 للأفراد، نظراً لضعف أداء أعضاء التحالف، كما سيبين أدناه.

ثم أضاف الشح: «حصل نقاش بيني وبين عبد المجيد امليقطة في كيفية اختيار الأعضاء، فكان رأيي أن يتمَّ اختيار الأعضاء من الوزن الثقيل ومن أصحاب الكفاءات، وكان رأي امليقطة أن يتمَّ اختيار أعضاء يمكن التحكم في إرادتهم، وقد رَجَحَ رأي امليقطة».

قيادات التحالف تترشح على النظام الفردي:

قبل الختام، ذكر الدكتور محمود جبريل في مقابلته على قناة (218) التي ذكرتها آنفاً، أن هذا القانون «مخالف لإرادة المواطن»، وقال فيما يخص النظام الفردي، أن هناك «تلاعباً وخدعة واستغلالاً لوعي المواطن»، وهذه مغالطات لا تستقيم على مسطرة العملية الديمقراطية.

ولكن؛ لو أننا فرضنا أن ما ذهب إليه جبريل كان صحيحاً، وأن هناك تلاعباً وخدعة واستغلالاً لوعي المواطن؛ فإنه بذلك يكون الدكتور جبريل قد شارك في هذا الخداع وهذا التلاعب وهذا الاستغلال، حيث شارك تحالف القوى الوطنية بالدفع من خلال النظام الفردي، بأعضاء كانوا على رأس التحالف، بل من قيادته بالهيئة العليا من قبل الانتخابات؛ منهم الأستاذ أبو بكر مرتضى مدور عن غدامس، ومسعود عبيد الطاهر عن مرزق، وآخرون ترشحوا على النظام الفردي، وهم من تحالف القوى الوطنية.

والجدير بالذكر هنا؛ أن وقت إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام، لم يكن قد رخص لأي حزب سياسي، بل شاركت كلها ككيانات سياسية، واكتسبت شرعيتها من خلال تسجيلها لدى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وهي المفوضية ذاتها التي حسمت بشكل قاطع الجدل بشأن النظام الفردي، وقررت أنه لا يشترط في المترشح على النظام الفردي أن يكون مستقلاً، وفسرت مراد المشرع؛ الذي لم يعترض على تفسيرها، وكان آنذاك مازال على رأس السلطة التشريعية.

على من يقع اللوم؟

دكتور جبريل! لقد أجهدتُ نفسي حتى أضع بين يديك هذه الحقائق مرة أخرى، وأنا أعلم أنك لا تجهلها، وعلى الأغلب فهي لا تغيب عنك

حين تتحدث بغيرها، ولكن الذاكرة تنتقي ما يدعم الوضع الذي رتبه الإنسان لنفسه.

لا وجود لأي حبكة إلا في الأذهان، وكان بالإمكان التعاون مع هذا التيار الذي واصلتم الإشارة إليه، وقد تثبت لكم الأيام أنه تيار وطني بامتياز، مدَّ أياديه إليكم في المحطات كلها وبكل صدق، لأجل هذا الوطن، ولكن الحبكة التي في الأذهان انحرفت بخياراتكم.

أؤكد لسيادتكم، مرة أخرى أخي الدكتور، أنه ليس بيني وبينكم أي خصومة شخصية على الإطلاق، بل على المستوى الشخصي أحفظ لكم الود كله والاحترام، ولكن أخذت على نفسي العهد أن أكون قاسياً في ردِّي لأي مغالطة مقصودة للتاريخ، أو لأي حدث كنتُ شاهداً عليه؛ مراعاة للأمانة وشهادة لله ثم التاريخ.

دكتور محمود! التحالف هو من يلام في إجهاض مشروع القانون المتوازن؛ الذي كاد أن يوصلكم إلى السلطة، والتحالف من يلام في إقرار القانون المشوَّه؛ الذي أبعدكم عن السلطة، وهو الذي يلام في اختيار أعضاء ضِعاف، ليتمَّ التحكُّم في إرادتهم، في مقابل الكفاءات التي كان يزخر بها التحالف قبل أن تبتعد. بالمجمل؛ يدكُم أوكتْ وفوكم نفخَ، فلا تلومنَّ إلا أنفسكم.



أرضُ الشهداء[1]

أرضُ الشهداء والأرامل واليتامى، أرض الجرحى والمكلومين، أرض المهاجرين والمهجّرين، أرض الأسرى والمعتقلين. . . هذه هي ليبيا اليوم.

مَن سقط من سبتمبر فهو شهيد عند قوم، ومجرمٌ قاتلٌ عند آخرين، ومَن سقط من فبراير فهو شهيد، لكنه عند أهل سبتمبر عميل. من سقط من شباب فجر ليبيا فهو شهيد، ومن سقط من الكرامة فهو شهيد، لكنه ليس كذلك عند مَن يقف في الضد.

هناك أيضاً شهيد الواجب، وشهيد الوطن، لكنه بالتأكيد ليس شهيداً عند من لا يرى ذلك. سمعتُ كلاماً نفيساً للشيخ حازم أبي إسماعيل، فرج الله كربه، قال فيه: نعم، حتى المسيحي شهيد في شريعته، وهو والمسلم شهداء الوطن سواء بسواء.

غرفة أخبار قناة الرائد الفضائية دخلت في مناقشات طويلة حول تسمية شهداء البنيان المرصوص، هل يطلق عليهم شهداء أم قتلى قضَوا في هذه المعركة أو تلك؟ واستقر الرأي على الثانية أسوة بمن قُتل وهو يحارب الإرهاب، من باب الحياد في تقاريرها الإخبارية، ومع ذلك لم ينجُ الرائد من وابل التجنّي والتشفّي والتّعدّي.

---

(1) صحيفة عين ليبيا، 5 أبريل 2018م.

ماذا قال صوان؟

رئيس حزب سياسي، يبحث عن حلٍّ لبلده، مدَّ يداً لمن كانوا يعتبرونه خصماً وذكر كلاماً مقيداً، لكن ناقديه عرفوا بعضه وأعرضوا عن بعض.

ماذا قال؟ قال: إن الناس ملَّت الحروبَ والصراعات، وتطلَّعت إلى الأمن والاستقرار والمصالحة. وقال: إن حفتر أعلن انقلابه على الإعلان الدستوري، وإن عملية الكرامة أدت إلى كارثة كبيرة ودمار هائل، وحصدت عدداً كبيراً من أرواح الليبيين، بل تجاوزت هدفها المعلن في محاربة الإرهاب إلى تصفية الخصوم السياسيين، وظلمت الأبرياء، وارتكبت أبشع الجرائم من قتل وحرق وتنكيل وسجن، كما يرى صوان.

قال كلَّ ذلك وزاد أن عملية الكرامة استُخدمت كمشروع للوصول إلى الحكم، ثم قال: نحتسب من قدَّموا أرواحهم بصدق نيةَ مُحاربة الإرهاب، من الشهداء. ثم طالب الصادقين والعقلاء بتدارك ما وقع من ظلم وتضميد الجراح ولمِّ شمل المهجرين ومواساة المظلومين.

العبرة بالنِّيات:

عن أم المؤمنين أم عبد الله عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببيداءَ من الأرض يُخسف بأوَّلهم وآخرهم» قالت: قلت: يا رسول الله، كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم، ومن ليس منهم؟ قال: «يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم»، أي أن فيهم أناساً ليسوا منهم تبعوهم من غير أن يعلموا بخطَّتهم، فقال الرسول ﷺ: «يخسف بأولهم وآخرهم على نياتهم»[1] كلٌّ له ما نوى.

(1) صحيح البخاري برقم 2118.

كقوله عليه الصلاة والسلام ـ : «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكلِّ امرئٍ ما نوى»[1].

في نهاية المطاف لا يعلم من هو الشهيد إلا الله؛ نحن نقول: إن من مات في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات دون ماله أو عرضه فهو شهيد، ومن مات يقاتل المحتل فهو شهيد، ومن مات يقاتل الإرهاب فهو شهيد، ولكن القول ما قاله النبي ﷺ محدداً النيات: «مَثَلُ المجاهد في سبيل الله، والله أعلم بمن يجاهد في سبيله»[2]، وقال: «والذي نفسي بيده لا يُكْلَمُ أحدٌ في سبيل الله، والله أعلم بمن يكلم في سبيله إلا جاء يوم القيامة وجرحُه يثعبُ دماً؛ اللونُ لونُ الدم، والريحُ ريحُ المسك»[3].

لغة الخصومة إلى متى؟

الخصومة لا تدوم، ولغة الحرب يجب أن تنتهي، ولغة الصلح يجب أن تسود، والواقع المؤلم الذي لم يُبقِ ظهراً ولم يقطع أرضاً يجب أن نلقيه وراءنا ظهرياً.

حدَّثني من أثقُ في نقله أن الشهيد أحمد أبوحجر كان صاحب فكر منفتح، كان يبحث عن لغة أخرى غير لغة الرصاص، أقام أول عملية هدنة مع قوات الكرامة، وكان رحمه الله وعدد كبير من الثوار أصحاب مشروع واضح للتمايز، كان على مشارف إعلان موقف من الإرهاب ومن القاعدة وداعش، ورفع راية الاستقلال، والبحث عن طريق ثالث، ولكن الشهادة كانت أسرع.

---

(1) صحيح البخاري برقم 3429.

(2) صحيح البخاري برقم 2787.

(3) التمهيد لابن عبد البر برقم 13/ 19، وحكمه متصل صحيح.

لا بدَّ أن نحدد ماذا نريد؟ إذا أردنا ليبيا واحدة وأردنا أن نعيش سوياً في هذا الوطن، لا بدَّ من ابتداع لغة سياسية جديدة تعترف بالواقع، تبحث عن آماله وتعالج آلامه.

لقد كان صوان سياسياً..

حينما قال في نوفمبر (2014م): «علينا إعادة توجيه بوصلة الجميع للحديث، والبحث عن حل سياسي ينهي القتال ويوقف نزيف الدم بين الليبيين...»، وكان سياسياً عندما أطلق مصطلح «الإطفاء التدريجي للحرب» في بداية (2015م)، وكان سياسياً عندما دخل واستجاب لكل دعوات وجولات الحوار، كان سياسياً عندما دعم الصخيرات ورجع بالشرعية إلى العاصمة، عاصمة الليبيين كلهم.

كان سياسياً اليوم أيضاً؛ إذ مدَّ يده إلى الصادقين والعقلاء، وطالبهم بجبر ما وقع من ظلمٍ، وتضميد الجراح، ولمِّ شمل المهجرين ومواساة المظلومين.

لكن السياسة أعيت من يداويها



ليبيا ليست كعكة[1]

كنتُ قد صرفتُ النظر عن التعليق على التدوينةِ التي كتبها الشيخُ سامي الساعدي منذ أيام، ولكنَّني رأيتُ أنها خيانةٌ له ولمن قصدهم.

في البداية شككت أن الشيخ قد قرأ نص مقابلة صوان التي علق عليها بهذه التدوينة، ثم رأيت بعد تردُّدٍ أن أرد، نصيحة له، وتوضيحاً لمن يكون قد وقع ضحية في شباك هذه التدوينة المُغرِضة.

قال الشيخ سامي: «ربما يذهب حفتر بجلطته، ويبقى عارُكم يا من شرَعتم في مغازلتِه وبعتم صُنّاع ثورتكم وأردتم اقتسام الكعكة معه». وهنا يقصدُ الشيخ بالجمع (. . كم، . . تم)؛ الأستاذَ محمد صوان وحزبَ العدالة والبناء وجماعةَ الإخوان المسلمين.

أما الحديثُ عن حفتر وجلطته، فلم أتحدَّثْ عنه من قبل، ذلك أنَّ أمرَه إلى الله إن شاء أخذه وإن شاء مدَّ له. المرض والموت مكتوبان على البشر جميعاً، وهما عِظة وعبرة للأشرار والأخيار، ورحيلهم وعدٌ من الله وفرض.

وأما قولك «ويبقى عاركم. . » وهنا لا شك أنك تتحدَّث عن عارٍ قد وقع، وإلا فإلى أيِّ شِرعة استندت في نسبة هذا العار؟!

---

(1) صحيفة عين ليبيا، 12 أبريل 2018م.

فإن كان قد وقع ولم تخبرنا به، فلا ريب عندي أنك تقصد تصريحات صوان لـ «عربي 21».

هنا نأخذ عليك الجمع المبهم، ولا شك أنك تقصد الذين ذكرتهم أعلاه: صوان والعدالة والإخوان، وإن صحَّ ذلك فهو ظلم، فالإخوان المسلمون لا علاقة لهم، لا بتصريحات صوان ولا بحزب العدالة والبناء على الإطلاق.

نأتي لتصريحات صوان؛ قلتَ «يا من شرعتم في مغازلته»، ولنعفيك من الجمع ونرفع عنك الحرج، ونحمّل قولك بأنك تقصد أن الأستاذ محمد صوان قد شرع بمغازلة خليفة حفتر. هل تفضلت وشرحت لنا عن المعلومات التي لديك عن هذا الغزل؟ ماذا قال؟ ومتى؟ وكيف كان هذا الغزل؟

مرة أخرى نعفيك من الإجابة، وأجيب نيابة عنك: لا شك أنك تقصد المقابلة التي أجراها صوان هذا الشهر مع «عربي 21»، إذاً.. كيف كانت هذه المغازلة؟ ولمن؟ وهل كانت لحفتر؟

قال صوان عند سؤاله عن عودة الديكتاتورية وذُكر بالتحديد حفتر في السؤال: «لن تعود الدكتاتورية إن شاء الله»، وقال في معرض ردِّه على سؤال آخر: «إن الظروف التي سبقت انتخابات (2014) أفسدت الحياة السياسية، وهي إعلان حفتر انقلابه على الإعلان الدستوري»، وقال: «وأُعلنت عملية الكرامة تحت شعار جميل وهدف نبيل، وهو محاربة الإرهاب، والذي كان موجوداً فعلاً في مناطق عدة منها بنغازي، ولكن الكارثة كانت كبيرة والدمار هائلاً في أرواح الليبيين من كل الأطراف، وتعدى الأمر إلى محاربة مجموعات إرهابية كان من الممكن القضاء عليها

بأقل تكاليف ودون ظلم الأبرياء وتهجيرهم وارتكاب أبشع الجرائم من قتل وحرق وتنكيل وسجن».

وأضاف صوان: «إن هذه العملية قد استُخدمت كمشروع للوصول للحكم وتصفية الخصوم السياسيين».

بالله عليك أين هذه المغازلة؟ وهل هذا الكلام من الغزل أصلاً؟!

لربما تقصد بالغزل ـ شيخ سامي ـ قولَ صوان: «لذلك فإننا نحتسب من قدَّموا أرواحهم مع عملية الكرامة بصدق نيةَ مُحاربة الإرهاب من الشهداء، وكذلك فالأجر حاصل لمن قدموا الدعم والتأييد بشتى أنواعه للغرض ذاته من القبائل والعائلات»، ويا ليتك يا شيخ سامي.. انتقدت هذا القول مجرداً بموضوعية، دون أن تقوِّل صوان ما لم يقل، ودون أن تنسب إليه وإلى حزبه ما لم يحدث، ولو فعلت ما حركت لنا قلماً.

الذين غازلهم صوان، يا شيخ سامي، أهلنا بالشرق، أسر وأهالي القتلى وهم بعشرات الآلاف، وغازل القبائل والعائلات الليبية في برقة؛ التي ينتمي إليها هؤلاء القتلى، والذين قدموا أبناءهم وهم يعتقدون أنهم يقاتلون الإرهاب.

لقد اختلط الحابل بالنابل، اختلط الإرهابيون مع من استعان بالإرهابين، مع الثوار الذين كانوا يقاتلون حفتر لأنه كان منقلباً على الثورة وعلى العملية السياسية، وفي المقابل اختلط من يظن أنه يقاتل الإرهاب مع من اتخذ من الحرب على الإرهاب مطيَّةً للوصول إلى السلطة.

قال الشيخ شكري الحاسي، عضو دار الإفتاء: «من دخل يقاتل عدواً صائلاً مجرماً متطرفاً، يقتل باسم الإسلام والسنة بتلك النية؛ فهو في سبيل الله لا شك».

وقال: «وعليه، فهل نقول لمن انضمَّ إلى الكرامة خاصة في بدايتها،

لأخذ ثأره من أولئك المجرمين (يقصد: التيار الذي لا يؤمن بالدولة ويحكم بالردة والكفر على العاملين كلهم بأجهزة الشرطة والعسكر، والعاملين بالسلك القضائي، والدبلوماسي النيابي والبرلماني)، ووجد ضالته وتلاقت مصالحه مع مصالحهم دون أطماعهم ورغباتهم المذمومة، أو من وجد نفسه طريداً شريداً فاراً من الذبح وقطع الرؤوس، ولم يجد ملاذاً إلا أولئك الانقلابيين؟!

وأضاف الشيخ شكري: «فمن يشتعل بيته ناراً لا يهمه من يطفئ ناره، والغريق لا يعنيه لون الحبل الذي مُد إليه، فهل من المنطق الشرعي أو السياسي أو العقلي، أن نحرمه الاستعانة بظالم لقتال من هو أظلم منه؟».

وأما قولك أيها الشيخ سامي: «وبعتم صُنّاع ثورتكم»، فهنا لا شك أنك تقصد ثوار بنغازي، ولذا اسمح لي، أن أقول أنه قول مردود عليك. كيف؟ الذي باع ثوار بنغازي هو الذي كان على اتصال بهم ولم يسعفهم بمبادرة حتى أبيدوا عن آخرهم. الذي باع ثوار بنغازي هو الذي لم يقنعهم بمشروع سياسي، وأصرَّ أن يستمر القتال حتى آخر شهيد. الذي باع ثوار بنغازي هو الذي لم ينصحهم بالتمايز وسكت عن «بيعة القتال».

الذي باع ثوار بنغازي، هو من سكت عن الفعل نفسه، ولم يدعُ إلى التمايز، وقام بالشيء ذاته الذي قام به من انضم للكرامة بنيَّة محاربة الإرهاب، وهو يعلم أن حفتر منقلب على العملية السياسية. كيف ننكر عليهم «ثم نُجيز ذلك لأنفسنا» كما ذكر الشيخ الحاسي.

لقد كانت داعش أذكى من أولئك الذين باعوا الثوار ولم يشجعوهم على إيجاد حلول غير الانتحار، تواصلت داعش مع حفتر، وتفاوضت معه ونجحت في فتح ممرٍّ آمنٍ، فروا من خلاله، وتركوا الثوار لمصيرهم. حفتر

ضرب هذا بذاك، وداعش فرت من الانتحار وتركت أرض المعركة كما تفعل الجيوش التي تخسر معركة فلا تنتحر.

أما عن الكعكة وتقاسمهم ـ شيخ سامي ـ فلا تستحق الرد. لا الكعكة موجودة أصلاً، ولا لقاء التقاسم المتخيل في أذهانكم موجود من الأساس.

رئيس حزب سياسي أراد أن يمدَّ يده إلى جزء كبير من شعبه، جدَّد خطابه ورسمه وسط حقل من الألغام، جرَّم حفتر، وغازل أسر وقبائل أولئك الذين قاتلوا معه بنيَّة صادقة أنهم يقاتلون الإرهاب. مواقف صوان وحزبه من خليفة حفتر مكتوبة ومرصودة صوتاً وصورة، ولكنها الخصومة التي قد تصل بصاحبها ـ نستعيذ بالله ـ إلى مشارف الفجور.

ليبيا بحاجة إلى إنقاذ، ولا شكَّ عندي أن حزب العدالة والبناء سيكسر الحواجز كلَّها من أجل التوصل إلى حل، وذلك بصحبة الغيورين كلهم، وسيتحمَّلون في سبيل ذلك أقوال الذين يقذفون كلَّ مشمِّر بكل نقيصة.

الحزب السياسي حزب يسعى للسلطة حينما يحين وقتها ولكن ليس الآن؛ فالوقت وقت إنقاذ وطن وليس وقت سعي إلى السلطة.



حفتر: ما الذي سيحدث بعد رحيلك[1]؟

تصدّر خبر مرض خليفة بلقاسم حفتر ثم وفاته، وسائلَ الإعلام لمدة خمسة أيام. في البداية نقلت وسائل الإعلام أن خليفة حفتر أصيب بجلطة قلبية، ثم دماغية، ثم نزيف، أدى إلى دخوله في غيبوبة، ونقل على أثرها إلى الأردن ثم إلى فرنسا.

انتشر خبر الوفاة يومي الخميس والجمعة، وأكدته مصادر عدة. جاءت تصريحات مصطفى بكري، الإعلامي المصري، المقرَّب من المخابرات المصرية، والدكتور محمود رفعت، المقرَّب من دوائر القرار الفرنسي، وغيرها من وسائل الإعلام العالمية؛ لتؤكد الخبر نقلاً عن هذا المصدر أو ذاك.

ثم جاءت تغريدة بعثة الأمم المتحدة؛ التي أكد فيها السيد غسان سلامة، أنه تحدث مع خليفة حفتر. الغريب أن الحديث الذي أجراه غسان سلامة مع خليفة حفتر كان في سياق آخر غير سياق الاطمئنان عن صحته، وأنه تحدث معه عن التطورات السياسية المستجدة، في الوقت الذي أكد فيه المسماري؛ أن حفتر يتلقى العلاج بفرنسا.

بعد الرحيل المفترض لحفتر...

في البداية ابتعدتُ عن الحديث في هذا الموضوع وقلتُ في مقالي

---

(1) صحيفة عين ليبيا، 14 أبريل 2018م.

«ليبيا ليست كعكة»: «أما الحديثُ عن حفتر وجلطته، فلم أتحدَّثْ عنه من قبل، ذلك أنَّ أمرَه إلى الله، إن شاء أخذه وإن شاء مدَّ له. المرض والموت مكتوبان على البشر جميعاً، وهما عِظة وعبرة للأشرار والأخيار، ورحيلهم وعدٌ من الله وفرض».

وحين تحدثتُ يوم الجمعة عن خبر وفاة حفتر، بعد أن شاع وانتشر؛ دعوتُ إلى طيِّ صفحة الماضي بالكامل وفتح صفحة جديدة، نلملم فيها الشمل ونداوي فيها الجراح ونصلح فيها ذات البين. قلتُ إن هناك من يرى هذا الرجل بطلاً، وهناك من يراه مجرماً، وطالبت بترك هذا السجال لله ثم للتاريخ.

وحين سألني أحد الأصدقاء على صفحة التواصل الاجتماعي فيسبوك: وأنت ماذا تراه؟ هل تراه بطلاً أم مجرماً؟ لم أردَّ عليه كموقف مبدئي؛ لأن الرجل قد رحل.

لكن الآن وبعد أن صرح سلامة بأن حفتر حيٌّ يرزق؛ فإن ردِّي هو: إن حفتر مجرم حرب، وإنه قاتِل، وإنه مشروع حكم دكتاتوري، وإن الشعب الليبي وقواه الحية يجب ألا تسمح برجوع الدكتاتورية من جديد مهما كان الثمن.

لم أُظهر الشماتة ولا التشفِّي في الرجل، رغم كرهي لمشروعه بسبب إفساده للمسار الدستوري والحياة السياسية، ومع ذلك فإني أرى أن زوال الطغاة رحمة.

حفتر بعد وفاته: موقف النخب من أتباع حفتر:

تحدَّث بعضهم عن مساوئ حكم الفرد، وأن الدول تبنى على المؤسسات، وأن غياب حفتر وضَع المنطقة الشرقية بأسرها في خطر، وأضاف آخرون أنه يجب أن ألا تتمحور القوات التي شكَّلها حفتر حول

شخصه، حتى يتمَّ البحث عن إجابة «ماذا لو غاب عن المشهد العسكري والسياسي؟».

وأضاف أيضاً أن حفتر تحوَّل في الشرق الليبي إلى نظام بكامله، وانهياره سيؤدي إلى كارثة مروِّعة، وستحدثُ انشقاقاتٌ عسكرية واسعة بسبب من سيخلف حفتر.

بينما يرى البعض أن المنطقة الغربية والتي تدار من قبل سلطة مدنية، برهنت من خلال محطات عديدة، قدرتَها على تجاوز حكم الفرد إلى حكم المؤسسات؛ مهرجانات انتخابية، وتسليم للسلطة من مؤسسة إلى أخرى دون ذلك القلق الذي اجتاح مدن الشرق، بعد خبر مرض حفتر وخبر وفاته.

حفتر بعد وفاته: السلطة المدنية (عقيلة والثني):

كان واضحاً مدى التخبُّط الذي عاشته السلطة المدنية القابعة تحت سلطان الحكم العسكري؛ عقيلة صالح قال: إنه لا يعلم شيئاً ولم يتحدَّث إلى حفتر من مدة.

لم يستطع عقيلة صالح ولا عبد الله الثني الخروج في مؤتمر صحفي يفندان فيه الخبر، أو أن يطلعا الشعب على الحقيقة. لم يستطيعا اتخاذ أي إجراءات احتياطية، وتركا الشعب الذي تحت سلطانهما كالأيتام ضحايا للإشاعات.

هكذا هو حكم الفرد:

لقد كان نظام القذافي هلامياً، لم يكن هناك دستور واضح لنظام الحكم، ولا هيكلية واضحة توضح من يخلفه، لم يكن نظام مؤسسات مستقرة على الإطلاق.

سقط القذافي وسقطت معه الدولة الليبية. هكذا كان حفتر أيضاً، إذا غاب سيترك المنطقة الشرقية في الظلام.

لن يستطيع عقيلة أو الثني الحكم أو التحكم في المشهد أو في انفلاته، وكما قال عز الدين عقيل المؤيِّد لحكم العسكر: «سترجع الأطراف كلها التي قاتلها إلى قوتها، وستقع الاغتيالات للقيادات كلها التي ساندت حفتر، بل ستحدث انشقاقات عسكرية واسعة بسبب من سيخلف حفتر».

القضية ليست في القذافي ولا في حفتر فحسب، ولا ينتهي الطغيان بانتهائهم، ولكن القضية في عشاق الدكتاتورية الذين يرون أنها ملجؤهم وأمانهم.

هؤلاء سيعرِّضون البلاد إلى انتكاسة ومخاطر لا حصر لها، كلما هوى طاغية هوت البلاد ومؤسساتها من بعده. الحل في بناء دولة دستور، ودولة قانون، ودولة مؤسسات، يحكم الحاكم بالقانون ويحاكم به.

حفتر بعد وفاته: في نظر مناوئيه:

عمَّت الفرحة درنة التي يحاصرها حفتر، وفرح المهجّرون وزاد فرحهم بقرب عودتهم إلى ديارهم وأرزاقهم، فرحت الأسر والعائلات؛ الذين قضى أبناؤهم في بنغازي وهم يعتقدون أنهم يقاومون مشروعاً انقلابياً، هنا لا أتحدَّث عن الإرهابيين الذين فتح لهم حفتر ممراً آمناً.

فرح الأيتام والأرامل، فرح الثوار كلهم الذين شاركوا في القضاء على القذافي ويتطلعون إلى قيام دولة مدنية لا يحكمها العسكر، ويرون أن حفتر قد أعاق بناء هذه الدولة. فرح كل من يحلم بأن يرى ليبيا دولة مدنية مزدهرة.

أظهروا الفرحة على شبكات التواصل الاجتماعي، ووزعوا الحلويات

وذبحوا القرابين، ومنهم من خرج إلى الساحات يهتف: لمن الملك اليوم؟ أظهروا الشماتة والتشفِّي وحمدوا الله على رحيله.

ماذا بعد؟

إن لم يرحل حفتر اليوم فسيرحل غداً، ومن لم يمت بالسيف مات دونه، سيمرض حفتر أو يموت فجأة، سيموت حفتر طبيعياً على فراشه أو يناله عدوه، سيرحل حفتر عاجلاً أو آجلاً. أما أنه لم يمت بعد؛ فهل يستدرِك قبل الفوات؟

هل يسارع حفتر، إذا ما أصبح قادراً على ممارسة عمله من جديد، إلى جبر الأضرار التي ارتكبتها يداه؟ هل يفك الحصار عن درنة؟ هل يدعو إلى لمِّ الشمل ووحدة المؤسسات؟ هل يتنازل عن مشروعه الانقلابي وينصاع إلى السلطة المدنية، ويسعى إلى تفعيل وإنجاح الاتفاق السياسي؟ هلِ يدعو إلى عودة المهجّرين وردِّ الحقوق؟

هل وهل.. أم يصدق فيه قول الله سبحانه وتعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: 99 ـ 100].



ثم عاد الجنرال: لصناعة الموت أم للسلام[1]؟

قال الجنرال خليفة حفتر عند عودته إلى بنغازي: «تعبتوا في جرتنا، لكن المهم في النتيجة». هذه الخلاصة التي قدَّمها حفتر يمكن أن تكون خلاصة حكيمة لتأسيس شيء صحيح، ولو لمرة واحدة في ليبيا. لقد تعب الليبيون في سبيل كل شيء حتى الآن، وتعبوا أكثر ما تعبوا في سبيل المستقبل، ولكن النتيجة لحد الساعة هو ما تشاهدونه.

ارتباط حياة جزء أساسي من الليبيين بفرد؛ إذا عاش استمرت حياتهم على النحو الذي يريده هو، وإن مات أو مرض اعتلَّت حياتهم بقدر مرضه واعتلاله. لقد عاش الشرق الليبي خلال أسبوعين غاب فيهما حفتر عن الواجهة، أو غُيب، دون بوصلة، ولا هُدى.

لقد عاش الشرق على كفِّ عفريت، وخيم عليه شبح الحرب الأهلية، وظهر أن مصيره رهن القوتين الإقليميتين اللتين تزوِّدان حفتر بآلة القتل، وتشيران عليه، أو تأمرانه بمزيدٍ من القتل، ترسمان له المشهد وتخرجانه له.

وعاد حفتر أو أعيد، ليعيد من يرتهن بيده من الليبيين إلى حظيرة الطاعة، ويمنَّ عليهم بأنه عاد ليستعبدهم. وأنه عاد ليكون السيد المتفرِّد الذي في غيابه، سيغرق كل المركب، وستنتهي الحياة بغيابه.

---

(1) صحيفة عين ليبيا، 28 أبريل 2018م.

دولة العسكر: التمثيل تدجيل:

عاد ليقول لهم إن الانتخابات تمثيل، وهي الترجمة الحفترية لمقولة قائده القذافي: «التمثيل تدجيل» وإن ذلك يؤكد ما ذكره حفتر للمبعوث الأمريكي جوناثان وينر، حين قال له حفتر إنه سيسطو على السلطة بالقوة، وسيعيِّن حكاماً عسكريين، كما فعل في الشرق الليبي، وأنه سيسقط الإعلان الدستوري ويحكم بمرسوم سيقضي على خصومه كلهم بالنفي أو السجن أو القتل، ويفضِّل القتل كما ذكر للسيد وينر، أي سيسن قانون الغاب الذي سيذهب ضحيته أيضاً، النخبةُ البائسة التي تؤيده وتلعق بيادته الآن.

ليس من حقكم...

مرض حفتر ليكتشف أتباعه ومؤيِّدوه أنه ليس من حقهم أن يعرفوا أنه يمرض، أو أنه يمكن أن يمرض، وعاد ليعرفوا أنه ليس من حقهم أن يعرفوا إلا ما يريد لهم أن يعرفوا. وتأكد من هذا كله أن الدكتاتور الفرد يحكم الناس بتجهيلهم واللعب بعواطفهم، وأنهم يجب أن يبقوا على حالهم حتى يبقى الفرد يحكمهم. وأن يجهلوا كل شيء حتى مصير الزعيم الفرد.

ولكن هذه الأزمة التي مر بها حفتر بيَّنت ولمن يعنيهم الأمر ما يجب أن يفهموه وأن يقفوا عنده. ما أتمناه هو أن يقف عنده حفتر نفسه، كما وقف عنده ألفريد نوبل فخلَّد اسمه مرتبطاً بالأدب والعلم والسلام.

قياس.. في جانب العودة من الموت:

استطاع ألفريد نوبل أن يخترع آلية علمية للتحكم في مادة متفجرة اكتشفها كيمياوي إيطالي ولم يستطع التحكم فيها، فقام ألفرد ووالده بتطويرها، وسمَّى هذا الاختراع الذي سجله بـ «الديناميت». وتعددت

استخدامات الديناميت للأغراض الحربية والسلمية، لكنه ارتبط في الأذهان بالحرب والموت.

مات شقيق ألفريد فظنت الصحافة أنه هو الذي مات، وانتشر الخبر فامتلأت المنابر سبّاً ولعناً لهذا «القاتل» المفجر، فاستفاق ألفريد إلى اللعنة التي ستلحقه عندما يموت، وعرف كيف ستكون صورته، فأنشأ مؤسسة تبرَّع لها بثروته كلها، وأصبحت توزِّع الجوائزَ السنوية على المتميزين في الطب والأدب والعلوم وصنَّاع السلام.

هدية الأقدار التي تلقَّفها نوبل بحنكة وذكاء، فأنتجت له هذا الذِّكْر الحسن، قد تكررت مع حفتر، بالرغم من أن القياس مع الفارق، فكيف سيكون تعامل حفتر معها؟

رحيل حفتر:

من هذا الباب كتبتُ مقالي «**حفتر! ما الذي سيحدث بعد رحيلك**» وذلك بناءً على ما نشره وأصرَّ على نشره أتباعه، طبقاً للمخرج، ومرروها بدهاء إلى شخصيات رفيعة المستوى، على سبيل المثال مصدر بالسفارة الليبية بباريس مرَّرها للمجلس الرئاسي وللمجلس الأعلى للدولة ولرؤسائهما، وآخرين أظن أن من بينهم عقيلة صالح ذاته، وأعلمهم بالحالة الحرجة التي آل إليها حفتر، ثم أخبرهم بوفاته.

ثم جاء تصريح الدكتور غسان سلامة بأنه تحدث مع حفتر، ليدحض هذه الإشاعة، ولكن أتباعه استمروا في اللعبة بغية تحقيق أهدافها.

ماذا قلت لحفتر في هذه المقالة؟

وانهياره سيؤدي إلى كارثة، وستحدث انشقاقات عسكرية واسعة بسبب من سيخلفك، وبالفعل بدأت شرارات هذا الانشقاق والاقتتال.

قلت أيضاً، لم يستطع لا عقيلة ولا الثني الحديث عن مرضك أو مكان وجودك، وتركوا الشعب في المنطقة الشرقية ضحيةً للإشاعات. لقد كان غيابك أشبه بما يحدث أيام القذافي، وكأنكما خريجا مدرسة واحدة عن سبق إصرار وترصُّد. لماذا تحرص كما حرص القذافي على أن تكون البلاد بك ومن بعدك الطوفان؟!

قلت: إن القضية ليست في القذافي ولا في حفتر، ولا ينتهي الطغيان بانتهائهما، ولكن القضية في عشاق الدكتاتورية الذين يرون أنها ملجؤهم وأمانهم، وفي النخب البائسة التي طالما تحدثتْ عن الدولة المدنية ثم نكصت على عقبيها.

قلت: إن الحل في بناء دولة دستور، ودولة قانون، ودولة مؤسسات يحكم الحاكم بالقانون ويحاكم به.

قلت لحفتر: سعدتْ درنةُ برحيلك، وفرح المهجرون وباتوا يحلمون بالعودة، فرح الأيتام والأرامل، وفرح الثوار الذين حاربتَهم باسم الإرهاب. أظهروا الفرحة على شبكات التواصل الاجتماعي ووزعوا الحلويات وذبحوا القرابين، أظهروا الشماتة والتشفِّي وحمدوا الله على رحيلك.

ثم عاد حفتر..

واليوم وقد عدتَ إلى بنغازي فهل سترجع إلى صناعة الموت؟ قلتُ لك: إن لم ترحل اليوم فسترحل غداً مهما تعددت الأسباب والطريقة التي تفضي بها إلى ربك.

هل ستسارع إلى فكِّ الحصار عن درنة، أم تدمِّرها كما فعلت

ببنغازي؟ هل ستدعو إلى المصالحة ولمِّ الشمل وتوحيد المؤسسات، أم ستستمر في مشروعك الانقلابي؟ هل ستنصاع إلى السلطة المدنية، أم تسعى لجعلها تحت إمرتك كما فعلت بعقيلة والثني؟ هل ستجبر الضرر وتمدُّ يدك إلى خصومك، أم ستستمر في مد سلاحك لهم وأنت على أعتاب الآخرة ولو بعد حين؟

وختاماً هل ستهتدي بقول ربنا ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: 99] أم ينطبق عليك قوله سبحانه ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ﴾ [الأنعام: 28]؟!

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون



تحرير المصطلحات قبل تحرير المصرف والهلال[1]

في مقال سابق بعنوان «أيها الساسة.. لا اجتهاد مع النص» ذكرتُ في مقدمته: «اشنقوا الصديقَ ومن بعده الحبري، وألحِقوا بهما الشكري، ولكن لا تدوسوا «الاتفاق السياسي»». وهي إشارة واضحة إلى أنه ليست العبرة بالأشخاص؛ إذ لا مشكلة شخصية معهم، فالمبادئ تحدد العلائق، ومن ثَمَّ فإن العبرة عند التعيين والاستغناء محصورة في الكفاءة وفي التزام النص.

تحدث البعض عن «تحرير مصرف ليبيا المركزي»، وعن «تحرير الهلال النفطي»، وقبل الحديث عن التحرير في الحالتين، لا بدَّ من تحرير بعض المصطلحات لنستبين السبيل.

تحرير المصطلحات:

الخيارات المتاحة للتغيير في ليبيا؛ إما بالتوافق كما فعل الملك إدريس السنوسي رحمه الله، وإما بالحسم العسكري كما فعل القذافي في سبتمبر (1969م)، وإما بالثورة كما فعل الشعب الليبي في فبراير (2011م)، وإما باحترام المسار الدستوري كما يحاول العقلاء والأحرار في هذه المرحلة.

المصطلح الأول: هل «الجيش الوطني» هو الجيش الليبي؟

تأسس الجيش الليبي رسمياً في (9 أغسطس 1954م)، وكان أول من

(1) صحيفة عين ليبيا الإلكترونية، 23 يونيو 2018م.

ترأس أركانه من أصول ليبيَّة: العميد عمران الجاضرة، واحتفظ رئيس الوزراء محمود المنتصر بوزارة الدفاع، وكان القائد الأعلى للجيش الليبي، بحكم الدستور هو الملك إدريس.

كان آخر رئيس للأركان، قبل الإطاحة بالنظام الملكي، هو اللواء السنوسي شمس الدين السنوسي، وكان السيد حامد العبيدي هو آخر وزيرٍ للدفاع.

تولى رئاسةَ أركان الجيش الليبي بعد نجاح انقلاب سبتمبر المقدمُ أبو بكر يونس جابر، وكان أول وزير دفاع هو المقدم آدم الحواز، وكان القائد العام هو العقيد معمر القذافي، ولم يكن هناك قائد أعلى للجيش.

حل معمر القذافي الجيش الليبي، وأحلَّ محله اللجنةَ العامة المؤقتة للدفاع، فألغى رئاسة الأركان ووزارة الدفاع والقائد العام، وأبقى على القائد الأعلى لنفسه، وعين أمينَ اللجنة العامة المؤقتة للدفاع ـ وهو منصب يجمع اختصاصات وزارة الدفاع ورئاسة الأركان ـ المقدمَ أبو بكر يونس جابر رحمه الله.

عيَّن المجلسُ الوطني الانتقالي اللواءَ عمر الحريري رئيساً للأركان، ثم عُين بدلاً عنه اللواء عبد الفتاح يونس رحمهما الله، ومن بعده تولى اللواء يوسف المنقوش ثم اللواء عبد السلام جاد الله، ونتيجةً لظروفه الخاصة، سيَّرَ من بعده رئاسةَ الأركان معاونُه محمد الأجطل، إلى أن كلف رئيسُ المجلس الرئاسي فايزُ السراج، اللواءَ عبد الرحمن الطويل برئاسة الأركان مؤقتاً.

في أثناء قيام ثورة فبراير مجموعةٌ من الثوار وأفراد من الجيش كوَّنوا كتائبَ عسكرية من خلال حصولهم على تراخيص، من وزارة الدفاع التابعة

للمكتب التنفيذي، فقامت كتيبة (17 فبراير) بتشكيل أول كتيبة، ثم تبعها كتائب أخرى في جميع أنحاء البلاد.

قام خليفة بلقاسم حفتر بتقديم طلب إلى وزير الدفاع جلال الدغيلي، لتشكيل كتيبة باسم «الجيش الوطني»، شأنه شأن باقي الكتائب العسكرية التي أُسِّست عقب الثورة، ومنح الترخيص من قبل وزير الدفاع، وهي كتيبة لا علاقة بالقوات المسلحة الليبية والتي تمَّ تغيير اسمها بعد ثورة فبراير ليصبح «الجيش الليبي» بدلاً من «القوات المسلحة».

قام المؤتمر الوطني العام بإحالة أكثرَ من (400) ضابط عسكري للتقاعد لوصولهم السنَّ القانونيةَ، ومن ضمنهم كان الضابط خليفة حفتر.

استمر حفتر في تجنيد الثوار وأفراد الجيش في كتيبته، إلى أن قرر الانقلابَ على السلطة في فبراير (2014م) بعد أن تحصَّل على دعم إقليمي من جمهورية مصر ودولة الإمارات.

فمن الذي أرجع اللوء المتقاعد خليفة بلقاسم حفتر إلى الخدمة؟ ومن عينه ليرأس عملية عسكرية باسم الكرامة؟ ومن ولّاه ليكون القائد العام؟ وهو منصب لا وجود له بعد أن ألغي قبل الثورة، ومن ولَّى عبد الرزاق الناظوري رئيساً للأركان؟

المصطلح الثاني: الإعلان الدستوري أم «الاتفاق السياسي»؟

لمن لا يعترف بـ «الاتفاق السياسي» ألزمناه بالإعلان الدستوري بشرط أن يعترف بأحكام القضاء، وتحديداً المحكمة العليا، وهي أعلى سلطة قضائية ليبية.

تمَّ انتخاب مجلس النواب، وقبل استلامه للسلطة بشكل دستوري سليم، أصدرت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا حكمين مهمين للغاية. الحكم الأول أبطل مقترح فبراير، والآثار المترتبة عليها كلها، ومنها قانون

انتخاب مجلس النواب، وانتخابات مجلس النواب، ومن ثَمَّ أصبح مجلس النواب منعدماً من الناحية الدستورية، استناداً إلى هذا الحكم.

ثم عززت المحكمة العليا حكمها الأول بإبطال الجلسة الأولى وما بعدها من جلسات لمجلس النواب، وهذا الحكم الخطير يجعل كل ما صدر من مجلس النواب والعدم سواء. وهذا يؤكد أن تعيين حفتر والناظوري باطلٌ من الأساس.

وإذا قيل لنا إن «الاتفاق السياسي» أَوجدَ مجلس النواب من جديد، قلنا لهم: إن «الاتفاق السياسي» ينصُّ على ضرورة عقد جلسة، بعد التحاق المقاطعين للنظر في كل ما صدر عن مجلس النواب من قرارات وتشريعات. ويا ليتهم فعلوا، وبما أنهم لم يفعلوا؛ فإن أحكام القضاء لا تزال ساريةً؛ لذلك فإن كل ما صدر عن مجلس النواب والعدم سواء.

ومن تلك القرارات؛ إرجاع حفتر للخدمة وتعيينه قائداً عاماً للجيش، وكذلك تعيين الناظوري رئيساً للأركان. حتى اللحظة فإن قوات حفتر لا علاقة لها بالشرعية القائمة ولكنها قوات أمرٍ واقع.

المصطلح الثالث: «تحرير الهلال النفطي»:

لا ريب أننا على اتفاق، إن كان المقصود بـ «تحرير الهلال النفطي»، هو إبعاد المجموعات المسلحة غير الشرعية كلها عن منطقة الهلال النفطي، وتسليمها إلى المؤسسة الوطنية للنفط لتكون تحت الرعاية والرقابة الوحيدة للحكومة الشرعية والمعترف بها دولياً، طبقاً لنصوص «الاتفاق السياسي»، ألا وهي «حكومة الوفاق الوطني».

وإن كان المقصود من «تحرير الهلال النفطي» أن يستلم الجيش مسؤولية حمايته، اتفقنا معكم؛ إن كان الجيش المقصود هو القوات المسلحة والتي سميت لاحقاً الجيشَ الليبي وليست كتيبة «الجيش الوطني»

التي أسسها حفتر كما أسست باقي المليشيات؛ وإلا فإن الهلال النفطي لم يتحرر بعد، ومعرَّض لمزيد من المغامرات العبثية الكارثية.

المصطلح الرابع: «تحرير مصرف ليبيا المركزي»:

استناداً على ما سبق؛ فإن كان المقصود هو إعفاء محافظ مصرف ليبيا المركزي وتعيين بديلٍ عنه بالطريقة التي نصَّ عليها «الاتفاق السياسي»؛ اتفقنا معكم.

وإن كان المقصود هو ما سأذكره لاحقاً؛ فيجب على أقل تقدير أن يعلم الشعب حقيقة التحرير المقصود.

ليست لدي مشكلة في إيجاد طرق لتسوية هذا الإرث العبثي، بالنظر إلى عدم وجود إمكانية لمحاسبة المسؤولين عنه في الوقت الحالي، وترك حسابهم إلى الله ثم التاريخ، ولكن قبل أن أقترح بعض معالم التسوية، لا بدَّ أن يعي الشعب هذا العبث:

- هناك ديون داخلية، خارج الميزانيات، رُتبت على الشعب الليبي من خلال المصارف التجارية في الشرق الليبي، ديون تتجاوز الـ (25) مليار دينار، فقط في الأسابيع الأربع الماضية؛ إذ استلمت قوات حفتر وحدها دعماً يزيد عن المليار ومئتين وخمسين مليون دينار؛ استعداداً للحرب على درنة.

- الصكوك التي طرحتها حكومة الثني وتمَّ بيعها بنسبة تخفيض تصل إلى (40%)، أي يرتِّب الصك ديناً على الشعب الليبي بقيمة (100 مليون)، مقابل أن تستلم قوات حفتر أو حكومة الثني (60 مليون). هذا كله يحتاج إلى «تحرير مصرف ليبيا المركزي» لتسويته بعيداً عن أعين الشعب الليبي.

- هناك مصارف كبيرة وصل التلاعب فيها إلى درجة الانهيار وقد تعلن

إفلاسها، وهي التي ساهمت في المضاربة على الدولار، ومزيد من الضنك للمواطن الليبي، من خلال الصكوك المصدَّقة، هذه المصارف بحاجة إلى «تحرير مصرف ليبيا المركزي» من أجل إنقاذها من الانهيار والإفلاس والمسائلة.

ـ هناك ديون خارجية ترتَّبت على الدولة الليبية من قبل قوات حفتر وحكومة الثني ومجلس النواب، يحتاج أصحابها إلى تغطية رسمية من جهة معترف بها محلياً ودولياً، تحسباً لأي معارك قانونية قد تُذهب بهذه الديون هباء، هذا بحاجة إلى «تحرير مصرف ليبيا المركزي» من أجل هذه التغطية التي يحتاجها الدائنون الخارجيون (دول، وشركات تضمنها دول).

ـ هناك أرصدة من العملات بالدينار والعملة الصعبة والذهب، صرفت عبر المجاري، ذلك كله يحتاج إلى «تحرير مصرف ليبيا المركزي» من أجل تغطية قانونية للمجاري التي بلعتها.

ـ هناك إصدارات روسية فوق الأربع مليارات دخلت البنوك التجارية والسوق، ومازالت تُطبع دون حسيب ولا رقيب، وهي أكبر وأعظم سرقة في تاريخ ليبيا، سيتكبَّد المواطن والاقتصاد الليبي مساوئَها لسنين قادمة، هذا بحاجة إلى تحرير المصرف المركزي لتسويتها أيضاً.

ـ هناك صناديق الاستثمار التي تبخرت وتحتاج المزيد من الأموال ويحتاج أصحابها إلى تحريرهم من المسؤولية ومن سرقتها.

ـ هناك ودائع وأموال وأملاك لصالح ليبيا، تمَّت سرقتها من خلال الصرف على الحرب والرشاوى والفساد، تحتاج تحريرها من خلال توقيع المصرف المركزي عليها، وليذهب الشعب إلى الجحيم.

ـ وهناك عقود أبرمت لعلها تحتاج إلى ضمانات من المصرف المركزي، ولذا وجب تحريره.

حرِّروا مصرف ليبيا المركزي بعد أن تبيِّنوا للشعب الليبي الكوارث والطوام التي ارتُكبت في حقهم، ثم اختاروا الكفاءة القادرة على معالجة هذا الإرث الكارثي وفق القانون.

والحل؟

لهذه الأسباب يستمر الصراع، وأمامنا خيارات؛ إما المسار الدستوري وإما الحسم العسكري؛ الذي يحاول من خلاله البعض فرض حكم الفرد من جديد.

ولئن بقي نظام القذافي، عشرَ سنين يبحث عن قطع سلاح مفقودة لا تتجاوز العشرين قطعة، ولم يشعر بالأمن لفقدانها. ولئن تركت سنون الاستبداد إرثاً يجعل الإنسان يحنُّ إلى عودة حكم الفرد، طمعاً في الاستقرار والأمان، مضحياً بحقه في الحرية وفي اختيار حكّامه وعزلهم؛ فإن موجات الربيع قد حسمت الأمر وقررت استحالة رجوعه، ولو أنه نجح ورجع فلن يستقرَّ له الأمر؛ ذلك أن الربيع قد أرسى قواعدَ جديدةً، وأنجب أجيالاً لن ترضى بالضَّيم ومستعدة للتضحية، جيلاً بعد جيل، من أجل ضمان عدم عودة الاستبداد.

فإن كان هناك رغبة صادقة في إنهاء الوضع الكارثي الذي تعيشه ليبيا، ورفض الحسم بقوة السلاح، ورفض لعودة حكم الفرد والاستبداد؛ فلا بدَّ من الاعتراف بـ «الاتفاق السياسي» كمظلة وحيدة لإنهاء الانقسام وحلِّ المشاكل القائمة كلها. وذلك بتطبيق المادة (16) من «الاتفاق السياسي»، ومراجعة كل ما صدر عن المؤتمر ومجلس النواب وإعادة إصداره بطريقة دستورية سليمة.

كما أن التعامل مع قوات حفتر يكون على أساس أنها قوات أمر واقع، وانخراطها في الجيش الليبي لا يكون إلا عبر بوابة توحيده.

وإن كانت هناك رغبة في «تحرير الهلال النفطي»؛ فلا مجال لتجنيبه المزيد من الدمار إلا من خلال إخضاعه للمؤسسة الوطنية للنفط، تحت سلطة ورقابة حكومة الوفاق الوطني، وإبعاد كل من هو مطلوب لمكتب النائب العام عن هذه المنطقة، بل الأصل أن يمتثل المطلوب لأوامر النائب العام، بدلاً من الهروب إلى الأمام وتدمير المزيد من قوت ومقدرات الشعب الليبي.

وإن كان هناك رغبة في «تحرير مصرف ليبيا المركزي»؛ فلا يكون ذلك بالاستيلاء عليه وطمس أرقامه، ولكنه يكون بإجراء مراجعة مالية دقيقة، من قبل بيت خبرة مستقل؛ للوقوف على هذه الطوام، ووضع الإجراءات اللازمة لمعالجتها. ويكون كذلك بتطبيق المادة (62) من الاتفاق السياسي للنظر في القوانين والقرارات؛ التي صدرت عن كل الجهات، ورتبت التزامات قانونية ومالية وإدارية على الدولة الليبية، وهي كثيرة للأسف، ثم بعد ذلك يكون بالتزام النصوص الدستورية والقانونية في الإعفاء والتعيين.

ذلك كله بحاجة إلى التوافق على خارطة طريق تُذهب بكل من في المشهد عن المشهد، ثم انتخابات نزيهةٌ، يمهد لها الطريق، وتكون على أساس دستور دائم للبلاد، عَّلها تأتي بأُناسٍ قادرين على تحرير الوطن من الفسدة والظالمين.



«فجر ليبيا»: عملية عسكرية شرعية لصد الانقلاب[1]

حملات لصفحات مزوَّرة ومموَّلة، وحرب مسعورة جنودها يتخفون من وراء جُدُر، رسالتهم تشويه وتزوير للشرفاء ومحتواها الكذب والافتراء، متسلحين بالعمالة وبالنذالة وضحاياهم الشعب الليبي بأكمله. وظيفتهم الأولى والأخيرة تمرير رسائل ملغومة لخلق رأي عام تحريضي على قادة الرأي والعلماء والمخلصين. جيش من الذباب الإلكتروني لا همَّ له إلا التشويه والكذب من أجل دراهم معدودة، باعوا دينهم بشيء من الدنيا قليل.

ذاكرة الأجيال:

لقد قطعتُ على نفسي وعداً، وما زلت عند هذا الوعد، وهو أن أنصّب نفسي حارساً للشق الذي يليني من ذاكرة هذا الوطن الجمعية. وذلك بعدم السماح بترك رواية واحدة تسود الساحة، وبعدم السماح للمزورين بالعبث بالوعي والانفراد بكتابة تاريخ مزوَّر لهذه الأجيال.

إنني مصرٌّ على وضع روايتي في مرمى نيران محركات البحث في شبكة الإنترنت، وبتركها ورقياً في المكتبات، حتى إذا انصرم عصر التضليل وجدت الأجيال من يعطيها كلاماً يمكن محاكمته إلى مسلَّمات المنطق.

---

(1) شبكة الرائد الإعلامية، 14 يوليو 2018م.

وقد أنجزتُ جزءاً من ذلك، وأعكف الآن على آخرَ بحمد الله وتوفيقه، وسيستمر المشوار إن كان في العمر بقيةٌ، وأعان الله على ذلك.

هذا هو سبب كتابتي لهذا المقال، وسيكون أيضاً سبباً في مواصلتي لنهج وضع الرواية الصحيحة للأحداث إلى جانب الأباطيل التي يرويها المرجفون في المدينة، المتخفون من وراء جدر، المستخدمون للأموال والوسائل القذرة:

محاولات تزييف الوعي:

لقد دأب إعلام تخريب الذاكرة، يقودهم السفيه، على محاولة اغتيالي معنوياً بأساليب كثيرة، وقد انتهجوا حديثاً سُنة التلفيق في الأقوال، ونسبتها لي، أو تحريف كلامي، وتقويلي ما لم أقله بأساليب خبيثة، معتمدين على صورة ذهنية يحاولون تثبيتها في أذهان قرائهم. ولهم أقول: مع الزمن رأينا، ممن تتوقعون أن افتراءاتكم قد انطلت عليهم، قد تبين لهم الرشد من الغي، وأنهم يميزون الغث من السمين.

صفحة مزورة تسرق عنواناً وشعاراً لمؤسسة إعلامية معروفة، تنتحل اسم «شبكة الرائد الإعلامية»، عادت إلى عزف أسطوانة التشويه لعملية فجر ليبيا التي تتبع السلطة الشرعية في البلاد، وكذلك تشويه قادتها، ويزعمون أنني قائدها والمخطِّط لها، وأنني أفتخر بذلك وهو شرف لا أستحقه. مما أوجبَ التذكير بالحقائق والتوضيح.

الذكرى الرابعة لانطلاق عملية «فجر ليبيا»: تسلسل الأحداث:

سأبيِّن موقفي من عملية فجر ليبيا وعلاقتي بها، ولكن بعد التذكير بمحطات مهمة؛ ذلك أن التذكير بالحقائق أطول عمراً وأكثر إيلاماً للسفيه وربعه من الردِّ المباشر على سفهه، فهناك تسلسل للأحداث وصل ذروته

مع انطلاق عملية فجر ليبيا، وكانت العملية نفسها واحدة من محطاته، مجرد واحدة من محطاته، وليس لها أي بعد تأسيسي فيه. هذا التسلسل يجب عدم القفز عليه عند تناول تاريخ اللحظة أو تحليلها.

ماذا يقول هذا التسلسل؟

1 ـ إنه بعد سحب المؤتمر الوطني العام للبساط من تحت محاولات «الانقلابات المدنية»، والاستجابة لمطالب فئة من الليبيين بتسليم السلطة، والبدء في الاستعداد للانتخابات البرلمانية؛ ظهر في يوم (14 فبراير 2014) رجل بزيٍّ عسكري على قناة العربية وأعلن «استيلاء الجيش على السلطة، وتعليق العمل بالإعلان الدستوري، وأمر بجعل أعضاء المؤتمر أهدافاً مشروعة، وبدأ في إجراءات اعتقالهم»، وحاولت قناة العربية نفخ الروح في الانقلاب، ثم تلاشت تغطيتها بعد ساعات ثلاث.

2 ـ في (16) شهر مايو (2014م) بعد المحاولة المتلفزة، طلع علينا الضابط المتقاعد من جديد، دون أي تخويل ولا غطاء شرعي، من الشرق الليبي وهو يعلن انطلاق «عملية الكرامة لمحاربة الإرهاب»، وتحت هذا الغطاء قام أيضاً بالتخلص من خصومه الذين يعترضون طريقه وشغفه إلى السلطة.

3 ـ بعده بأيام، وتحديداً في (23 مايو 2014م)، ومن مدينة طرابلس؛ ظهر بيان آخر تتلوه هذه المرة واحدةٌ من قيادات كتائب متمركزة في العاصمة طرابلس وتسيطر على بعض المواقع الحيوية مثل مطار طرابلس، ومبنى الدعوة وهي تعطي المؤتمر الوطني المنتخب مهلة خمس ساعات لتسليم السلطة، ولم تذكر لمن، ولا أسباباً لهذا القرار العسكري الاستعجالي.

طبعاً؛ يجب القول إن هدف تغطية الساعات الثلاث لقناة العربية،

وإعلان عملية الكرامة، ومهلة الساعات الخمس هو خلق حالة من الارتباك وإثارة الهلع في العاصمة ما بين السكان، ودق نواقيس الخطر لدى المهتمين بأن البلد مقبلة على أكثر من مجرد انتقال للسلطة.

إلى هذه الأحداث نجد أن الإعلان المتلفز كان في الحقيقة محاولات استيلاء على السلطة بالقوة الخاطفة، وبعد ذلك تنفيذ الأجندات اللاحقة، فيما كان إعلان «الكرامة» وبيان الخمس ساعات قطعاً لشريط الحرب الأهلية طويلة الأمد، وهو ما أوضحته الأحداث الجارية إلى اليوم؛ فالصراع السياسي الذي كان سائداً، وكان إلى حدٍّ ما مقبولاً، وقد يتسم ببعض الخصومة، قد حوّله هذا الضابط المتقاعد إلى نزاع دموي مسلّح يحرّكه العداء.

كانت هذه الأحداث تعكس بجلاء لا لبس فيه أن هناك إرادة خارجية للسيطرة على قرار ليبيا ومزيداً من ضياع السيادة وإلحاقها بإرادة إقليمية، وملء السجون، وإراقة الدماء، وإعادة عقارب ساعة التاريخ إلى ما قبل ثورة السابع عشر من فبراير.

4 ـ في الخامس والعشرين من شهر يونيو (2014م) انتخب مجلس النواب، وروَّج البعض فرية أن الأحزاب الإسلامية قد هُزمت في هذه الانتخابات فانقلب عليها، متناسين أن القانون رقم (10) بشأن انتخابات مجلس النواب نصَّ في مادته رقم (18) على اعتماد النظام الانتخابي الفردي، ولم تجرِ على أساس القوائم أو الأحزاب.

5 ـ بعد هذه الأحداث بهذا الترتيب، جاء إعلان اللواء عبد السلام جاد الله العبيدي رئيس أركان الجيش الليبي بـ «عملية فجر ليبيا»، وهو الجيش الشرعي التابع للمؤتمر الوطني العام، والذي كان حينها السلطة

الشرعية الوحيدة في البلد، بعد الكثير من محاولات التهدئة ومساعي المصالحة التي لم تنجح؛ لأن إرادة الطرف الآخر مرهونة للأجنبي.

6 ـ عقد مجلس النواب أولى جلساته في (4 أغسطس 2014م) في غير مكان انعقاده الدستوري والمنصوص عليه في مقترح فبراير، ولم يقم باستلام السلطة من المؤتمر الوطني العام بطريقة دستورية صحيحة.

7 ـ في السادس من شهر نوفمبر (2014م) وعلى إثر طعنٍ مقدَّم من عضوين؛ أحدهما عضو بالمؤتمر الوطني العام، وآخر بمجلس النواب للدائرة الدستورية بالمحكمة العليا؛ حكمت المحكمة بدوائرها مجتمعة بانعدام مجلس النواب، وبطلان الجلسة الأولى لمجلس النواب وما بعدها من جلسات، والآثار المترتبة على انتخابه جميعها.

ليس هذا فحسب، بل إن المحكمة الاتحادية العليا بدولة الإمارات، والتي دكّت بطيرانها في أغسطس (2014م) قوات فجر ليبيا التابعة لرئاسة أركان الجيش الليبي نصرةً لعملية الكرامة، في ثلاثة أحكام منفصلة في سنة (2016م)، أيدت شرعية المؤتمر الوطني العام وعملية «فجر ليبيا» التابعة له، وذكرت في أحكامها الثلاثة: «إن عملية فجر ليبيا عملية شرعية تابعة لرئاسة أركان الجيش الليبي تحت السلطة الشرعية الوحيدة الممثلة للشعب الليبي».

الموقف من «عملية فجر ليبيا»:

ـ كانت عملية فجر ليبيا عملية عسكرية أطلقتها السلطة الشرعية في البلاد، والتي لا أحد ينازعها الشرعية يومئذ. وأشرفت عليها قيادة أركان الجيش الليبي، وكانت هي الوحيدة الموجودة في ذلك الوقت.

ـ أُطلقت العملية بعد أسابيع من محاولات زعزعة الاستقرار وخلخلة عرى الدولة الليبية الضعيفة أصلاً.

ـ كنتُ من فريق المواطنين الذين وقفوا إلى جانب عملية فجر ليبيا، واعتبرتُها عملية للدفاع عن السلطة الشرعية في البلد.

ـ استمر انقسام الليبيين، وظهر بشكل حاد جداً، وأصبحت الفجر والكرامة عنواناً لهذا الانقسام؛ ما ساهم في دعمي للحوار الذي كان تقوده البعثة الأممية بحثاً عن نهاية لهذا الانقسام.

انحيازي العلني والواضح هو انحياز ومناصرة لشرعية المؤتمر الوطني العام ولقوات «فجر ليبيا» التابعة لرئاسة أركان الجيش الليبي، ووقوفي ضد انقلاب الكرامة وبيان الخمس ساعات والكتائب التي أعلنته، كان موقفاً في مساحات عملي السياسي، وفي مساحاتي الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي.

ومواقفي تلك لا تعني بحال أنني على علاقة شخصية مع قادات «فجر ليبيا» كالعقيد صلاح بادي الذي لم أقابله في حياتي إلا مرتين لقاء لم يتخطَّ ثوانيَ السلام، ولا غيره من القادة الذين سمعت عن شجاعتهم وإقدامهم. بل إن موقفي من عملية «فجر ليبيا» ككل لا يعني أنني على توافق مع قاداتها في آرائهم كلها ومواقفهم، فالعملية أكبر من أن يُنحاز لها من أجل أشخاص، وهذا يعني من بابٍ أَولى، أنني لم أكن جزءاً من عملية «فجر ليبيا» لا إعداداً ولا تنفيذاً.

بعد تركي العمل السياسي في المجلس الوطني الانتقالي، لم أترك مواقفي بوصفي ليبيا غيوراً وحريصاً على مصلحة بلاده ليبيا، مقتنعاً أن القوة الانقلابية التي تمثلها عملية الكرامة لن تكسرها إلا قوة مضادة تمتلك الأدوات نفسها. كان موقفي مثل موقف ليبيين كثر في ذلك الوقت، عبروا بالرمز والتصريح عن وقوفهم مع هذا المعسكر أو ذاك.



قانون الاستفتاء بين الحاجة إليه والطعن فيه[1]

نصّ الإعلان الدستوري في الفقرة السَّابعة من المادة (30) على أنْ «يُطرح مشروع الدستور للاستفتاء عليه بـ (نعم) أو (لا) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماده، فإذا وافق الشّعب الليبي على المشروع بأغلبية ثُلُثي المقترعين، تُصادِق الهيئة على عَدّه دستوراً للبلاد ويُحال إلى مجلس النّواب لإصداره»، من الواضح هنا أنّ وصف الشّعب الليبي جاء مُحدَّداً وقاطِعاً لِيعني أنَّ الشعب الليبي الذي يَقطن الوطنَ الذي اسمُه ليبيا، ومن ثمّ ليبيا دائرة انتخابية واحدة.

نِيَّةُ المشرِّع وإرادتُه:

أمرٌ آخرُ في غاية الأهميّة؛ أنَّ نيّة المشرع وإرادته هي التي تُحدِّد معنى التشريع الذي أصدره في الزمن الذي أصدره فيه، وحيث إنني كنت أحد أعضاء المجلس الوطني الانتقالي؛ فإنَّ نيَّة المجلس وإرادتَه وقت إصدار الإعلان الدستوري كانت «أن ليبيا دائرة انتخابية واحدة» ولم يَدُر في خَلَد أيّ عضو من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أنْ تُقسَّم ليبيا لثلاث دوائر، أو أنْ يُفسِّر الثُلُثَين بهذه الطريقة، أو أن يَشترِطَ الأغلبيةَ البسيطة لكلّ دائرة.

(1) شبكة الرائد الإعلامية، 25 يوليو 2018، ونشر أجزاء منه على صفحتي بالفيسبوك.

المُشكِلُ والحل:

المُشكِل: مشروع القانون معيبٌ وقابل للطَّعن وإقرارُه بهذا العيب مَضيعةٌ للوقت، لا يمكن بحالٍ تقسيم ليبيا إلى ثلاث دوائر ثُم تَشترطُ الثُّلثين على مستوى ليبيا والأغلبيَّة البسيطة في كُلّ دائرة. لنفترض جدلاً أنّ ثلثي المقترعِين من الشعب الليبي قالوا نعم، وأنَّ إحدى الدوائر، حسَب ما جاء في مشروع القانون المعيب والذي سيصوّت عليه مجلس النواب، لم تتحصل على الأغلبية البسيطة! النتيجة حسَب القانون هي رفضٌ لمشروع الدستور وحسَب الإعلان الدستوري هي إقرارٌ لمشروع الدستور!

الحل: لا أعتقد أنَّ المجلس الأعلى للدولة يُعارض مشروع القانون الذي سيصوّت عليه مجلس النواب، أو أنّه لن يُعارض ترجيحاً لمصلحة البلاد العليا وحفاظاً على المسار السياسي، ومن ثَمَّ لماذا لا يتمّ التوافق مع المجلس الأعلى للدولة لتعديل الإعلان الدستوري وفق المادة (12) من الاتفاق السياسي، بحيث ينصُّ على أنّ ليبيا ثلاث دوائر انتخابية (ويصدر بتقسيم الدوائر قانون) وأنه لإقرار مشروع الدستور يَتطلّب حصول مشروع الدستور على موافقة ثلثي المقترعين على مستوى ليبيا والأغلبية البسيطة كحدٍّ أدنى على مستوى كل دائرةٍ انتخابيةٍ على حِدة.

قانون الاستفتاء من القوانين المنظمة للانتخابات العامة ويتطلب (١٢٠) صوتاً لتمريره:

كما سبق وأن ذكرتُ أعلاه أنّ مشروع قانون الاستفتاء المعروض على مجلس النواب للتصويت يتطلّب تعديلاً للإعلان الدستوري قبل صدوره، وإلّا فإنه سيكون قابلاً للطعن لعدم دستوريته؛ فإن فوق ذلك يحتاج إلى النِّصاب المقرَّر للتشريعات المنظمة للانتخابات، لماذا؟

أوجه التشابه ما بين قانون الاستفتاء وقوانين الانتخابات:

الانتخابات والاستفتاءات هما صورتان لممارسة الشعب لسيادته، حيث يدلي الشعب في الحالتين برأيه في مواضيع تتعلّق بمستقبله ومصيره، بل إنّ الاستفتاء قد يتحوّل إلى انتخاب، كما في حالة الرئيس عندما لا يكون له منافس، فيتمّ الاستفتاء عليه.

الانتخابات والاستفتاءات تَستخدم الأدوات والمصطلحات نفسها؛ لا بدَّ أن يسجل الناخب، قبل الإدلاء بصوته في الانتخابات أو في الاستفتاء، في سجل الناخبين، ويُدلي بصوته في الحالتين في مراكز اقتراع، ويضع صوتَه أو رأيه في صندوق الاقتراع، وتُشرف على العمليتين هيئةٌ مستقلّةٌ، وتُفتح مراكز الاقتراع وتُقفل في ساعات معينة، ثُمّ بعد ذلك يتمّ عَدُّ الأصوات وإعلانُ النتيجة.

كما أنّ الاستفتاء قد يتعلق بممارسة الشعب للسلطة مباشرةً من خلال الإدلاء بصوته في قضايا عامّةٍ أو موضوعٍ عامٍّ وحتى في انتخاب شخص، إذا لم يكن له منافِس، أو حتى إزاحته من منصبه، بينما الانتخابات تتعلّق باختيار شخصٍ أو أشخاص ليكون رئيساً أو عضواً في مجلسٍ تشريعيٍّ أو مَحليّ، وبالطبع الاستفتاء أسهل من الانتخابات، كما أنّ الاستفتاء يكون عادةً على أمرٍ محدد، بينما الانتخابات على برامج للشخص أو التكتُّلات السياسية.

شرطان لتمرير مشروع القانون (وردا في التَّعديل السابع وفي الاتفاق السياسي):

التَّعديل السّابع للإعلان الدستوري والمتعلق بالمادة (30): تنصّ الفقرة السادسة (ز) على وجوب حصول التشريعات المنظّمة لشؤون الإدارة

المحليّة والانتخابات العامّة على (120) صوتاً من أصوات المجلس التشريعي. وأضاف الاتفاق السياسي شرطاً آخر وهو أن يتمَّ تشكيل لجنةٍ مشتركةٍ بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة؛ لاقتراح مشروعَي قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة الضروريين لاستكمال المرحلة الانتقالية.

وبناءً على ما ذُكر أعلاه، من أوجه التشابه بين قانون الاستفتاء وقوانين الانتخابات، بينما لا يوجد أي تشابه بينهما وبين التشريعات الأخرى؛ فإنّ الفقرة السادسة (ز) من التَّعديل السابع قد حُسمت بشكلٍ لا لبْس فيه أنّ القوانين المنظِّمة للانتخابات العامّة تتطلب (120) صوتاً من أصوات مجلس النواب لإجازته، ولا يقول عاقل بأنّ قانون الاستفتاء من التشريعات الأخرى، وأنه ليس من القوانين المنظمة للانتخابات العامّة، بل هو لَبنةٌ من لبناته المهمّة والأساسيّة.

بين يدَي القضاء:

من المرجّح أن يتمَّ الطعن في مشروع قانون الاستفتاء والدّفع بعدم الدستوريّة من وجهين، كما سبق وأنْ ذكرتُ في تدوينتَين منفصلتين. لكنّه من المرجّح أيضاً أنْ تنظر الدّائرة الدّستورية بالمحكمة العليا إلى هذه الطّعون من منظورٍ سياسيّ، وتأخذ في الحسبان حالة الانقسام السياسيّ والوضعَ الحرج الذي تمرُّ به البلاد.



الليبيون وتركيا وأزمة الليرة[1]

تنطلق تركيا في علاقاتها مع دول العالم من خلال تقديم المصلحة التركية أولاً، وعلاقاتها كلها مع الخارج تحكمها المصالح المتبادلة والدستور والقوانين التركية، وليس للإيديولوجيا أي دور في رسم هذه العلاقة، والعاطفة الدينية التركية لا تميز بين المسلم وغير المسلم إلا في إطار علاقته بتركيا.

الأتراك وطنيون حتى النخاع ويحبون تركيا حتى الجنون، حكومةً ومعارضة وشعباً، وتكاد مواقفهم تتطابق تجاه الحفاظ على الحرية والديمقراطية والاقتصاد في بلادهم.

كانت علاقة ليبيا بتركيا علاقة قوية إبان الحكم الملكي، ولكنها لم تكن كذلك بعد انقلاب سبتمبر؛ إذ سعت تركيا إلى إعادة رسم العلاقة؛ التي لم تتحسن إلا بعد أن دخلت تركيا في سنة (1974م) بجيوشها إلى جزيرة قبرص، لتضع حدّاً للصراعات الدائرة هناك. واستمرت العلاقة متقلبةً إلا إنها تحسنت في السنوات الأخيرة من حكم القذافي.

تركيا ترفض الاقتتال وعلى مسافة واحدة من الجميع:

بعد قيام ثورة فبراير تأخرت تركيا في الاعترافِ بالمجلس الوطني الانتقالي؛ لأنَّ موقفها كان ضدَّ اقتتالِ الليبيين؛ إضافة إلى أنها تخشى

---

(1) شبكة الرائد الإعلامية، 16 أغسطس 2018م.

التدخلَ الأجنبيَّ في ليبيا، ثم قدَّمت مبادرةً لإنهاء الصراع، ولم يتعامل المجلس الوطني الانتقالي ولا نظام القذافي مع هذه المبادرة بإيجابية:

ثم طورت تركيا موقفها، بعد الاستخدامِ المفرط للقوة من قبل القذافي، وتدخُّلِ مجلس الأمن بقراراته.

رفضت تركيا القتالَ ما بين الليبيين في (2014م) ولم تقف إلى جانب أيِّ طرف، وكان الليبيون من ضحايا الحرب من الطرفين يُعَالَجون في المستشفيات التركية سواء كانوا من جرحى فجر ليبيا أم من جرحى الكرامة، وكذلك السفارة الليبية في أنقرة لم تفرق بين الجرحى إلا في مكان العلاج منعاً للتوتر بينهما.

حتى اللحظة ما زالت الطائرات الليبية تنطلق من المنطقة الشرقية ومن المنطقة الغربية إلى تركيا، ولا تكاد تجد فيها مقعداً، وتتباعد مواعيدُ الحصول على الحجزِ فيها لأسابيع. كما أن حركة التجارة بين تركيا والشرق والغرب الليبي كبيرة، حيث يقيم الليبيون من كل حدب وصوب في تركيا ولديهم مكاتب وأملاك بها، لا تفرق الحكومة التركية بينهم إلا بمدى اتباعهم للمتطلباتِ القانونية.

تركيا تربطها بليبيا علاقة عاطفية امتدت لعقود طويلة؛ وكانت بدايات كثير من الشركات التركية العملاقة اليوم بليبيا. تركيا لم تدعم أي طرف كما يشاع على حساب الآخر، ولكن العلاقات تشكلت بين الأطراف معها، طبقاً لما يكنُّه كل طرف لها.

ففي حين كانت علاقة الود متبادلة بين تركيا والمؤتمر الوطني العام والمناهضين لعملية الكرامة؛ رسم تيار عملية الكرامة والمناصرين لها علاقاتِهم طبقاً لعلاقة دولة الإمارات وجمهورية مصر العربية مع تركيا، والتي تمرُّ بتوتر كبير نتيجة رفض تركيا للانقلاب الذي حدث في مصر

بتمويل إماراتي، ومن ثَمَّ أصبح تيار الكرامة رهيناً للموقف المصري الإماراتي في علاقته مع تركيا.

دعاوى دعم تركيا للإرهاب أو بيع السلاح لأي من الأطراف دعايات إعلامية سوداء لا يصدقها أي من الأطراف، ولم تنعكس على الأرض في العلاقة مع تركيا إلا من خلال القنوات الإعلامية.

رئيس لجنة الخارجية والتعاون الدولي بمجلس النواب يوسف العقوري أكد بوضوح، خلال زيارة قام بها وفد من أعضاء مجلس النواب الليبي لتركيا في سبتمبر (2017م)، حيادية الموقف التركي حين قال: «إن الدولة التركية ليست داعمة للإرهاب، بل تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف في ليبيا».

الانقلاب على المسار الديمقراطي في تركيا:

عانت تركيا من مسلسل الانقلابات من قبل العسكر خمس مرات، وكان في كل مرة يسقط الجيش نظام الحكم القائم ويستبدله بآخر، إلا أن العسكر في تركيا أكثر تقدماً من العسكر في بلادنا؛ إذ لم يتولَّ الحكم، بل يقوم في كل مرة بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية، وهذه الانقلابات ساهمت في تخلف تركيا لعشرات السنين.

في الخامس عشر من شهر يوليو (2016) حاول العسكر إسقاط نظام حكم الرئيس رجب طيب أردوغان بل ومحاولة قتله، ولكن الشعب التركي خرج إلى الساحات والمطارات والشوارع، ودفع (251) تُركِيّاً دماءهم دفاعاً عن حريتهم وديمقراطيتهم، وأسقطوا الانقلاب، وكان للمعارضة التركية موقفٌ وطنيٌّ مشرِّفٌ مما سارع في إعلان فشل الانقلاب واعتقال من يقفون خلفه، وكان مِمَّن تمَّ اعتقالهم القس الأمريكي أندرو برانسون بتهمة مساعدة منظمة إرهابية.

أزمة الليرة التركية:

طبقاً للعلاقة العاطفية مع تركيا انقسم الليبيون بين متعاطف معها ومتشمت بها. فهناك من وصف الأزمة التي تعانيها الليرة التركية بأنها مؤامرة أمريكية، ونزّه الاقتصادَ التركيَّ القوي من أي مشاكل بنيوية. وهناك من أرجع مشاكل الليرة إلى سياسات أردوغان، وإلى ضعف الاقتصاد التركي. وبالغ الفريقان في التعاطف مع تركيا أو الشماتة بها.

ولكن أزمة الليرة التركية، لا شك، تحمل في طياتها معظم هذه الأبعاد، فهناك أسباب اقتصادية وهناك أسباب سياسية للأزمة التي تعانيها الليرة التركية.

بالرغم من قوة الاقتصاد التركي إلا أن هناك مشكلات بنيوية يعاني منها تتمثل في ارتفاع ديون الشركات الخاصة، وعدم قدرتها على التوقف عن الاقتراض وحاجتها لإعادة تمويل الاقتراض، وكذلك ارتفاع الدين الخارجي، وارتفاع الواردات على حساب الصادرات؛ ما ساهم في عجز في الميزان التجاري، وكذلك اعتماد الاقتصاد التركي على تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، والتي يتم سحبها بمجرد وجود خوف في تركيا أو في المنطقة؛ ما يدفع بالليرة إلى انخفاض سريع ومتوالٍ[1].

كما تحدث البعض عن تدخل الرئيس التركي في السياسة النقدية، إلا أن تبني البنك المركزي في الآونة الأخيرة سياساتٍ عكسَ اتجاه رغبة الرئيس التركي، بَيَّنَ أن هذا التدخل غير صحيح أو أنه تمَّ احتواؤه، فلقد قام البنك المركزي حديثاً برفع سعر الفائدة مخالفاً بذلك رغبة الرئيس.

---

(1) موقع ميدان، أشرف إبراهيم، انهيار الليرة التركية... مؤامرة خارجية أم سياسات خاطئة؟ 11 أغسطس 2018م.

وهناك بالفعل أسبابٌ سياسية، حيث إن تركيا تتهم واشنطن بالوقوف خلف الانقلاب الذي حصل في يوليو (2016م)، دون أن تُعلن ذلك صراحة؛ فقد انتقد أردوغان موقف واشنطن وعدم تنديدها بالانقلاب، ووصف موقفها بأنه كان أدنى من المقبول.

كما أن اعتقال تركيا القس (المواطن) الأمريكي برانسون، يعد اتهاماً مبطناً بأنها تقف وراء الانقلاب، ولم تحترم الإجراءات القضائية حسب قول الرئيس أردوغان.

ثم جاء موقف الولايات المتحدة الأمريكية في السياق ذاته، حيث خرج نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس يوم (26 يوليو 2016م) وقال: «إنه يحمل» رسالة من رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب، إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومته، مفادها: «أطلقوا سراح القس آندرو برانسون أو انتظروا عواقب قراراتكم».

وفي اليوم نفسه قال الرئيس الأميركي في تغريدة على تويتر: «إن الولايات المتحدة ستفرض عقوبات شديدة على تركيا لاعتقالها الطويل للقس آندرو برانسون، وهو مسيحي رائع ورب عائلة، إنه يعاني كثيراً، هذا الإنسان المؤمن البريء ينبغي الإفراج عنه فوراً».

وبالفعل بدأت الحرب الاقتصادية على تركيا والمضاربة على الليرة، وكذلك التراشق بين تركيا وأمريكا؛ ما ساهم في انهيار الليرة واتهام تركيا لأمريكا بأنها تخوض حرباً اقتصادية مكشوفة ضد تركيا.

وقف مَن وقف مع تركيا كجزء من الصداقة أو ردّاً للجميل أو تعاطفاً لمواقف تركيا التي يراها إيجابية، كما وقف من وقف ضد تركيا عداء لأردوغان أو لتركيا، أو لأنه تابعٌ لأجندات الغير.

المؤكد أن تداخل الاقتصاد التركي والاقتصاد الإقليمي والعالمي

يوحي بأن أزمة الليرة التركية إن لم يتم وقف الحرب عليها قد تُسبِّبُ أزمةً اقتصادية في المنطقة وبالذات في الاتحاد الأوربي، وبعض دول العالم، ولعلّ مؤشراتها قد خرجت للعيان، وهذا يُفسِّر المواقفَ الإيجابية من عدد من الدول على رأسهم الصين وروسيا وألمانيا.



مشهد الصراع على العاصمة طرابلس: السياقات والمآلات[1]

شكَّل اجتماعُ الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات المغربية في (17ديسمبر 2015)، بارقةَ أمل لبداية جديدة، ومرحلةً هامة لمعالجة الأزمات السياسية والأمنية، وتكوين إطار سياسي جامع بين الأطراف المتصارعة في ليبيا؛ إذ تمَّ الاتفاق على تشكيل مجلس رئاسي، واعتبار مجلس النواب الجسم التشريعي الوحيد، وتأسيس مجلس أعلى للدولة منحت له بعض الصلاحيات التشريعية، أو بمعنى أدق تقييد صدور بعض التشريعات إلا بالتوافق معه، وتشكل المجلس الرئاسي كجسم دستوري من رئيس وخمسة نواب وثلاثة وزراء للدولة.

في ذلك الوقت، كانت ليبيا تعيش حالة من الانقسام داخل معسكر فبراير الذي انشطر إلى معسكرين متصارعين، لكل معسكر منهما مشروعه السياسي المختلف، وهما: مشروع الكرامة والمؤيِّدون لها، ومشروع فجر ليبيا وأنصارها، ناهيك عن أتباع نظام معمر القذافي؛ الذين لم يكونوا بمنأى عن الصراع والتنافس وبناء التحالفات، ونالهم أيضاً التشظِّي والانقسام على ذاتهم.

تاريخياً، تأسست ليبيا وافتتحت عهدها الأول بالاستقلال وبداية عهد

(1) شبكة الرائد الإعلامية، 1 سبتمبر 2018م.

النظام الملكي، ثم سيطرت سلطة سبتمبر من خلال الانقلاب على النظام الملكي. بعد ثورة الشعب في فبراير، انقسم الشعب الليبي إلى مؤيِّدين لسبتمبر ومؤيِّدين لفبراير وأنصارهما، ثم انقسمت فبراير إلى فجر وكرامة، ومن ثَمَّ أصبح في ليبيا مجلسان تشريعيان، وحكومتان، وجيشان، وميليشيات هنا، ومليشيات هناك، ونواب مقاطعون للبرلمان، وأعضاء مؤتمر مقاطعون.

إذاً، تحول الشعب الليبي إلى ضحية لهذا الانقسام، وأصبحت ليبيا ساحة للتدخلات الأجنبية والتي لا يهمها الاستقرار بقدر ما يهمها دعم هذا الطرف أو ذاك، وأصبحت الأطراف المتقاتلة حاضنة للمقاتلين وبيئة مناسبة للارتزاق من خلال ممارسة العنف لأغراض في الغالب متعلقة بالسلطة والثروة والنفوذ، فسادت حالة من عدم الاستقرار والانفلات الأمني؛ ما هدد مستقبل البلاد بشكل أكبر.

انقسم الليبيون في كافة المجالات السياسية والفكرية والإعلامية والعسكرية والنخبوية والشعبية، وزاد هذا الانقسام احتشاد الأطراف الخارجية، الإقليمية والدولية، وهي التي زادت الصراع اشتعالاً، وتحولت العاصمة طرابلس لمركز اهتمام تطمع فيه القوى الساعية جميعها إلى السلطة والنفوذ والثروة، وتطمح للسيطرة عليها سواء في شرق البلاد أو في غربها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الصراع والانقسام لم يكن مبنياً على أسس إيديولوجية، ولا هو صراع بين كرامة وفجر، ولا على أساس صراع نظام قديم ضد جديد، بقدر ما هو صراع على السلطة والنفوذ. والمعيار الوحيد في تشكل تلك التحالفات هو اجتماع المصالح الخاصة التي تبتعد عن المصالح الوطنية للشعب الليبي.

1 ـ المشهد العسكري والأمني:

دخل المجلس الرئاسي إلى العاصمة طرابلس، تحت حماية الكتائب المسلحة الداعمة للاتفاق السياسي، ووسط سخط المعارضين السياسيين والكتائب المؤيِّدة لهم. ومع هذا، لم يدم الوضع طويلاً؛ إذ بدأت الترتيبات الأمنية بتخطيط المنسق الأمني لبعثة الأمم المتحدة؛ الضابط الإيطالي باولو سيرا والذي يعتقد على نطاق واسع أنه كان وراء سيطرة الكتائب المؤيِّدة للمجلس الرئاسي والتابعة له على العاصمة طرابلس، في مارس (2017)، وطرد الكتائب المعارضة للاتفاق السياسي.

سيطرت الكتائب المؤيِّدة للوفاق على كامل مقرّات خليفة الغويل رئيس حكومة الإنقاذ، عدا مطار طرابلس الدولي، حيث كانت موجودة في العاصمة طرابلس آنذاك، أي كانت داخل طرابلس حكومتان بعد دخول السراج إلى العاصمة في مارس (2016).

وفي مايو (2017م)، تمكّنت الكتائب الداعمة للسراج من طرد الكتائب الموالية لخليفة الغويل، وسيطرت على مطار طرابلس الدولي، والذي يعد آخر مقراته الذي كان يتمركز بها. وبذلك خرجت من العاصمة الكتائب الناقمة كلها على السراج والرافضة للاتفاق السياسي.

أخذت الكتائب المسلحة الساخطة، والتي أُخرجت من طرابلس، تتحين فرصة الرجوع إليها، وحاولت عدة مرات، ونتج عن هذه المحاولات سقوط العشرات من الضحايا والخسائر في البنى والمباني الخاصة والعامة.

وزيادة على ذلك اتبعت الكتائب الموجودة في طرابلس أساليب لترسيخ نفوذها، فبالرغم من الاعتراف بقيام بعض من هذه الكتائب بدور مهم ومفصلي في بسط الأمن، ومتابعة المجرمين، وإبعاد شبح الإرهاب

عن طرابلس، إلا أن وتيرة اتهامها بالقيام بممارسات مخالفة للقانون قد ارتفعت.

اتُّهمت هذه الكتائب من قبل الكثيرين، المعارضين لها والمتعاطفين سابقاً معها، بارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من تعذيب وإخفاء قسري وقتل خارج سلطة القانون، وبنهب المال العام واستغلاله، فضلاً عن ممارستها لعمليات ابتزاز للمسؤولين في الدولة، واحتكارها للعديد من التعيينات والمناصب. وأمام هذه الاتهامات والتي لم تعرف حقيقتها ولا أبعادها ولا صحتها، إلا أن وتيرة السخط والاستيلاء من هذه الكتائب قد ارتفعت داخل طرابلس وخارجها، وحذرت بعثة الأمم المتحدة من هذه الكتائب وممارساتها في بيان شديد اللهجة صدر قبل أسبوعين.

زاد التوتر في الأشهر الأخيرة من هذه الكتائب، وكثر الحديث عن الحشود هنا وهناك، إلى درجة أن شركات الطيران أخذت الحيطة والحذر، فكانت ترسل طائراتها إلى مدينة مصراتة للمبيت ولا تأتي إلى مطار معتيقة الدولي إلا وقت الرحلات ثم تغادر، إلى أن أقفل المطار عن الملاحة الجوية بالأمس نتيجة سقوط صواريخ على محيط المطار ولا يعرف الفاعل، ولكنه بالتأكيد حقق الهدف.

حانت الفرصة مرة أخرى للكتائب الحانقة على كتائب طرابلس أو «مليشيات الاعتمادات» كما يحلو لمعارضيها أن يسموها؛ إذ حدث صدام بين اللواء السابع «الكانيات» من مدينة ترهونة، وبعض هذه الكتائب في منطقة قصر بن غشير وسوق الأحد (جنوب طرابلس)، وأدى ذلك إلى اشتباكات ومواجهات عنيفة ومعارك كرٍّ وفرّ عاشتها جنوب العاصمة، وقد شاركت في هذه المواجهات أغلب الكتائب التي لديها موقف عداء من الكتائب المتبقية داخل طرابلس، باستثناء بعض الكتائب لها امتدادات

جهوية خارج طرابلس، مثال ذلك الكتيبة (301) من مصراتة، وفضلت تجنب ذلك الصدام مع امتدادها، في حين لم تشارك كتائب تاجوراء، حتى الآن، في هذه الاشتباكات بالرغم من أنها قادت مواجهات سابقة ضد الكتائب الموجودة في طرابلس.

وأخيراً، قام رئيس المجلس الرئاسي بوصفه القائد الأعلى للجيش الليبي فايز السراج بإصدار قرار يأمر فيه آمر المنطقة الغربية أسامة جويلي، وآمر المنطقة الوسطى محمد الحداد بفضِّ النزاع، واسترداد المعسكرات إلى سابق عهدها، لكنه أخفق في سحب الشرعية من هذه الكتائب كلها التي لا تأتمر بأمره، ولم يأمر بإعادة تشكيلها وتغيير قياداتها، لعل ذلك يخفف من حدة التوتر والغضب.

وإذا صحَّ ما تناقلته وسائل الإعلام من أن قوات البنيان المرصوص ستتوجه أيضاً إلى طرابلس؛ فإن بسط هذه القوات النظامية سيطرتها على المعسكرات، أقصد المناطق العسكرية وبمساعدة البنيان المرصوص، ستشكل بارقة لضبط الكتائب المسلحة كلها في العاصمة، ولربما المساهمة في حلها، وإعادة تشكيلها دون اشتباكات أو في حدها الأدنى.

2 ـ المشهد السياسي والدبلوماسي:

أخفق مجلس نواب طبرق والمجلس الأعلى للدولة طيلة السنوات الثلاثة الماضية في التوصل إلى أي مقاربة تخفف من حدة الانقسام السياسي، وتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية والمالية، ولم يمنحوا حكومة الوفاق الثقة، وفق خطة تحاسب عليها وتسحب منها الثقة على أساسها. كما أخفقا في إصدار التشريعات المنهية للمراحل الانتقالية. وفي المجمل، لم يقوما بتطبيق بنود الاتفاق.

لا بدَّ هنا من الاستدراك والتأكيد أن نصيب مجلس النواب من هذا

الفشل أكبر، باعتبار أدائه المخزي، ولأنه الجسم التشريعي الوحيد في البلاد، بينما كان أداء المجلس الأعلى أفضل بكثير، إلا أن ذلك لا ينفي مسؤوليته عن هذا الفشل ولو بنسبة أقل.

وقد أصدر مجموعة من النواب الداعمين للاتفاق السياسي بياناً طالبوا فيه إعادة تشكيل المجلس الرئاسي. وبموجب اتفاق مسبق على هذه الخطوة، قام المجلس الأعلى للدولة وتجمُّع مصراتة السياسي بإصدار كل منهما بياناً، رحَّبا فيه بما جاء في بيان أعضاء مجلس النواب الداعمين للاتفاق.

حصل ذلك كله تحت نيران الاشتباكات الواقعة في جنوب طرابلس؛ ما قرئ بأنه تغطية سياسية لهذه الاشتباكات، ولكنها أخطأت التوقيت، فجاءت في وقت قاتل. كما أن بيان أعضاء مجلس النواب الداعمين للاتفاق لا قيمة قانونية له، إلا إذا صدر عن مجلس النواب ككل، وبالطريقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المذكور، وهذا بعيد المنال.

3 ـ المشهد الاجتماعي:

لم يهتم الرأي العام في طرابلس بلعب أي دور في تغيير واقع الصراع، والتنافس السياسي والعسكري، فلم يتبلور الموقف الشعبي بعد سنوات الحرب والفوضى الأمنية، ولم يكترث الشعب لأي طرف، بل ساوى بين القوى المهاجمة والمدافعة، وانشغل في المطالبة بحل مشكلاته المعيشية، ومعالجة اختفاء السيولة، وضعف الخدمات العامة، وارتفاع أسعار السلع الغذائية والخدمات الصحية والتكاليف التعليمية، ويحلم بتحسين وتوفير هذه الخدمات وتوفير فرص للعمل.

إن رغبة الشعب الليبي تتمثل في تحقيق الأمن والاستقرار، وتوحيد سلطة الدولة، وبناء مؤسساتها العسكرية والأمنية والاقتصادية، وبكل تأكيد

لتحسين أوضاعه المعيشية بعيداً عن الاقتتال الطويل في العاصمة وبأنحاء ليبيا كلها.

ولأن كل طرف من الأطراف السياسية والميلشياوية كان هدفه كسب القاعدة الشعبية داخل طرابلس، ليس بحديث الأمن والاستقرار والبناء والتعمير وتوفير الخدمات وكيفية حل مشكلة السيولة، ولكن بإثارة الشائعات والأخبار المفبركة، كأخبار القصف الجوي والذي كذَّبه المجلس الرئاسي ورئاسة الأركان العامة والجوية؛ كانت تلك الشائعات بهدف تحريك الحواضن وإثارتها والتأثير على موقفها ليكون دورها مرجِّحاً لطرف دون سواه.

وحتى باستخدام القصف العشوائي لينتج عنها ضحايا من المدنيين والأبرياء تساهم في التعاطف مع هذا، كالذي حدث في بعض مناطق طرابلس ونتج عنها ضحايا مدنيون، وبناء على هذا كله؛ فقد الشارع الطرابلسي خاصة والليبي عامة ثقته في جلّ اللاعبين السياسيين والعسكريين والاقتصاديين، فهو لم ير من صراعهم إلا مزيداً من المعاناة وتعكيراً لصفوه.

وبسبب الصراعات السابقة تحولت العاصمة إلى ملاذ آمن لعدد كبير من أبناء المناطق والمدن التي شهدت تلك الصراعات؛ ما زاد من الضغط عليها في الخدمات وزادت معاناة ساكنيها. إذاً، لقد نتج عن التنافس والصراع سواء بين الساسة أو بين الميليشيات تفاقم الشعور، وتنامى لدى سكان العاصمة بالاستياء والمطالبة بإبعاد العاصمة عن طرابلس والتي يدّعون وصلاً بها، وهي لا تقر لهم بذلك.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي كثر الحديث عنها، وماطلت الأطراف المعنية في إصدارها وتبادلوا الاتهامات، بل وخرجت للإعلام ولم تتمكن المجالس الثلاثة: المجلس الرئاسي، ومجلس النواب،

والمجلس الأعلى للدولة، بالإضافة إلى مصرف ليبيا المركزي، من تفعيل هذه الإصلاحات؛ لأسباب متعلقة بتعطل الدولة وأجهزتها، والتعذر بعدم وجود تشريع يجيزها، ورمى كل طرف الكرة على الآخر، والشعب بينهم يتفرج على هذا العبث وهو يعاني الأمرَّين بالوقوف في طوابير المصارف، ويعاني من قلة ذات اليد، وزادت الحالة الأمنية والاقتتال المستمر في ليبيا وفي العاصمة من قلقه.

هكذا، خسرت القوى السياسية والكتائب المسلحة أي تعاطف من الليبيين عامة وسكان العاصمة خاصة إلى الحد الذي لم يخرج بالمظاهرة التي دعت لها بعض القوى المدنية الوطنية البارحة (31 أغسطس 2018)، للمطالبة بوقف الاقتتال سوى بضع عشرات من المواطنين فقط، وكأن لسان حاله يعبر عن مقاله؛ أن لا تعاطف مع الكتائب مهما كان شخصها ومهما كانت تبعتها، وهو بذلك يرسل رسالة مفادها أن لا اعتبار إلا للمؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية، ويعلن بذلك أنه يطالب بـ «مرحلة ما بعد المليشيات».

4 ـ الموقف الإقليمي والدولي:

انهار نظام معمر القذافي بدعم عسكري جوي من حلف شمال الأطلسي «الناتو» للثورة، وهو ما عده الكثيرون أنه تدخل مباشر للدول الغربية في شؤون ليبيا ومصالحها، ومن ثَمَّ أصبحت ليبيا ساحة صراع إقليمي في البداية، ثم تطور لاحقاً إلى دولي حين حصل الاحتكاك الفرنسي الإيطالي؛ ما أدى إلى دخول الولايات المتحدة على الخط.

أصبح من الضروري على هذه الدول أن تبحث عن حل بدلاً من انحيازها للأطراف المتصارعة، وهذا ما ساهم في إنتاج اتفاق الصخيرات. وتزايد الاهتمام بالمشكل الليبي بتعيين مبعوثين دوليين، واهتمام إعلامي

وسياسي وأمني واضح من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي ومصر وتونس بحل الأزمة الليبية سياسياً بعد أن فشلت المحاولات العسكرية؛ إذ صدرت عدة بيانات من بعثة الأمم المتحدة تدعو الفرقاء للاتفاق وحل الأزمة بالحوار الجاد في ظل الإطار الوحيد للحل، وهو الاتفاق السياسي الليبي، وهذا ما رشح عن مؤتمر باريس الأخير قبل التطورات الأخيرة التي شهدتها العاصمة.

إزاء ما حدث في العاصمة أخيراً تطور الموقف الدولي من قلق إلى إدانة، ثم المطالبة بوقف إطلاق النار؛ إذ أصدرت بعثة الأمم المتحدة بيانات متصاعدة في اللهجة بدأت بالمطالبة بضبط النفس وتطورت إلى الإدانة الصريحة دون أن يحدد طرف بعينه، ولكن شملت كل الأطراف. ثم عبَّر البيان المشترك الصادر عن السفراء والقائمين بالأعمال لكل من دول فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن القلق العميق إزاء أي تصعيد مطالباً بضبط النفس، وأكد دعمه لجهود المبعوث الأممي غسان سلامة. لكن الملفت للأمر أن بيانات البعثة ذكرت حكومة الوفاق ولم تذكر المجلس الرئاسي، بينما لم يورد ذكر المجلس الرئاسي والاتفاق السياسي في بيان السفراء بالمطلق.

5 ـ السيناريوهات والمآلات:

لم تحدد القوى المهاجمة على العاصمة طرابلس هدفها الذي تريد تحقيقه من الاشتباكات والقتال الميداني خلال الأيام الماضية، عدا أنها تتهم الكتائب الموجودة داخل طرابلس بالتُّهم المذكورة أعلاه. فهل هذا هو الهدف أم أن السلطة والنفوذ والوجود في العاصمة هو هدفها غير المعلن؟ أم أن هدفها يتجاوز ذلك؟

ووفق تلك السياقات والمعطيات؛ فإن السيناريوهات التي يمكن توقعها هي:

ـ **السيناريو الأول**: بقاء الحال على ما هو عليه، وسيكون ذلك استمراراً لحالة القلق إلى حين إعادة الهجوم على العاصمة من جديد، وهذا خيار غير متوقع.

ـ **السيناريو الثاني**: اتخاذ حكومة السراج قرارات جريئة بإعادة تشكيل الكتائب المسلحة وقياداتها، والتي تتبع الوفاق بالاسم دون الفعل، ولا تأتمر بأمر الجهة التي تتبعها، أو حتى سحب الشرعية منها، ومحاسبة تلك القيادات المتَّهمة بأنها ارتكبت جرائم وانتهاكات متعددة. ورغم أن هذا يخفف من الاحتقان في الجانب العسكري إلا أن هذا لا ينهي الانقسام ولا يحقق الهدف السياسي، وقد انطلق من عقاله، إلا إذا تعذر اتفاق مجلسَي النواب والأعلى للدولة. ومن ثمّ تكون الكرة من جديد في مرمى البعثة الأممية، وهي تسير بسرعة السلحفاة وعاجزة حتى الساعة.

ـ **السيناريو الثالث**: سيطرة هذه الكتائب المهاجمة على العاصمة، والانقلاب على الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري، وإصدارها إعلاناً دستورياً جديداً، وهذا يعيدنا إلى المربع الأول، ويزيد الانقسام بين المناطق التي يسيطر عليها حفتر والمنطقة الغربية إلا إذا تمَّ الاتفاق مع حفتر وبرضى كتائب مصراتة والزنتان، وهذا خيار محتمل ولكن احتمالاته ضعيفة.

ـ **السيناريو الرابع**: أن تتمكن الميليشيات المهاجمة من السيطرة على العاصمة والاعتراف بالاتفاق السياسي والإعلان الدستوري، وتطالب المجلسَين (النواب والدولة) بسرعة إعادة تشكيل المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق والمناصب السيادية المذكورة في المادة (15). وهذا

يتطلب توافقاً لن يمرَّ إلا برضى خليفة حفتر؛ لأنه يملك الضغط على مجلس النواب.

لن تتوقف حالة الفوضى والعبث في العاصمة وليبيا إلا بأن يعي الجميع أن من مصلحتهم الخاصة والعامة قيام الدولة ومؤسساتها، ولو قدر وحسم الأمر في هذه الجولة بين الأطراف المتناحرة؛ فإن المشهد مرشح لمزيد من الخلاف والاقتتال بين القوى المنتصرة، إن صح التعبير، فظاهرة التشظي في الحالة الليبية ماثلة للعيان وطالت الأطراف كلها، وستستمر وتتكرر وتدمر في طريقها الوطن والمواطن ما لم تُبنَ مؤسسات الدولة على أسس وطنية ومهنية.



الهجوم على طرابلس... محاولة انقلاب أم فرصة للتصحيح[1]؟

تحدثتُ في «تقييم الحالة» الذي نَشرَتهُ شبكةُ الرائد الإعلامية تحت عنوان «مشهد الصراع على العاصمة طرابلس: السياقات والمآلات» عن خلفيات الهجوم على العاصمة والمشاركين فيه، ومحددات المشهد العسكري والسياسي والدولي. وخلصتُ إلى أربعة سيناريوهات متوقعة: **الأول**: بقاء الحال على ما هو عليه وهو خيار مستبعد، **والثاني**: حل المليشيات بقرار جزئي، **والسيناريوهان الثالث والرابع**: يتفقان في توقع سيطرة المجموعات المهاجمة على العاصمة، ويختلفان في موقفهما من الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي.

كما ذكرتُ في التقييم المشار إليه أعلاه أن أهداف المهاجمين بعضها معلن، والبعض الآخر مبطَّن، مع وجود بعض الغموض الذي أشغل الرأي العام وبالذات المحلِّي، والذي سوف نحاول في هذه العجالة أن نجليه من خلال المعطيات التي أفرزتها اشتباكات الأيام الستة التي عاشتها العاصمة الليبية طرابلس.

وقف إطلاق النار:

من المؤسف أن تصل الحالة الليبية للحد الذي يضطرنا إلى طرح

(1) شبكة الرائد الإعلامية، 6 سبتمبر 2018م.

بعض أطر إنهاء الحرب، وهي التهدئة والهدنة ووقف الأعمال العدائية. فهناك التهدئة وهي وقف إطلاق النار لمدَّة زمنية محددة تتناسب وضرورات إنسانية وميدانية، وفي الغالب بين أعداء قد يكونون إرهابيين، وليس بين متفاوضين تجمعهم عملية سياسية.

وهناك الهدنة، وهي وقف إطلاق النار لمدَّة محددة بين أطراف ليس بالضرورة أعداء، وهذا المصطلح يعد اعترافاً ضمنياً لكل طرف، بأن لديه شرعية وهو ندٌّ للطرف الآخر.

حالتا التهدئة والهدنة، كلتاهما لا تنتهيان باتفاق سلام بين الأطراف، وتُستأنف الحرب مباشرة بعد انتهاء المدَّة الزمنية المحددة إذا لم يتم تجديدها. أو وقف الأعمال العدائية كوقف إطلاق النار لمدَّة تستمر فيها المفاوضات، والتي قد تُفضي إلى اتفاق سلام يُنهي حالة الحرب بين الأطراف.

القوات التي هاجمت/دخلت العاصمة:

لا شك أن الهجوم على العاصمة كان خطيئة وخطأً كارثياً، وتتحمل القوات المهاجمة مسؤولية القتل والتدمير والرعب الذي نشرته في العاصمة قانوناً وشرعاً، وتتحمل أيضاً مسؤولية الفراغ الأمني الذي استغلته العصابات المجرمة في السرقات والتَّعدِّي على الأملاك الخاصة والعامة، وبالرغم من ذلك فإنه لا يجب أن تثنينا عن النظر إلى ما حصل بموضوعية لمآلات الهجوم.

القوات الرئيسة التي هاجمت أطراف العاصمة هي اللواء السابع (الكانيات) وبمساندة لواء الصمود (صلاح بادي)؛ الأمر الذي اضطر المجلس الرئاسي، بصفته القائد الأعلى للجيش الليبي، إلى إصدار أوامره بتدخل قوات فض النزاع من المنطقة العسكرية الغربية والوسطى وقوة مكافحة الإرهاب. كما أن وزارة الداخلية طلبت من قوات «جهاز الأمن

العام والتمركزات الأمنية» التدخل في منطقة غرب جنوب طرابلس لبسط الأمن وحماية الممتلكات. وفي المقابل، لم تستطع قوات المنطقة العسكرية الغربية والمنطقة العسكرية الوسطى الدخول لفضِّ النزاع طبقاً لقرار القائد الأعلى، وذلك لعدم صمود الهدنة وتجدد الاشتباكات؛ الأمر الذي أدى إلى تدخل بعثة الأمم المتحدة إلى دعوة الأطراف إلى اجتماع عاجل بمدينة الزاوية بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار بناءً على توجيهات الأمين العام لمجلس الأمن.

اتفاق الزاوية:

دعت بعثة الأمم المتحدة للدعم الأطراف جميعها من متحاربةٍ وحكومة وفاق، والقوات التي أسند إليها عملية فض النزاع، إلى لقاءٍ جمعَهُم في مدينة الزاوية يومَ الثلاثاء الماضي، حيث تمَّ التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، تعهد الموقعون فيه إلى وقف جميع الأعمال العدائية، وعدد من الالتزامات الأخرى، منها: عدم التعرض للمدنيين، وتجنب المساس بالأملاك العامة والخاصة، وإعادة فتح مطار معيتيقة، وفتح الطرق كلها في العاصمة طرابلس، وعدم إعادة تموضع القوات المتحاربة، ووقف الإمداد، وإلزام جميع الأطراف المشاركة بهذا الاتفاق.

في حالة التزام الأطراف بالبنود المذكورة في اتفاق وقف إطلاق النار؛ فإن البعثة ستقوم بحوارٍ آخر لبحث الترتيبات الأمنية، والتي طالبت بتنفيذها العديد من الأطراف السياسية.

اللواء السابع:

اختلفت الآراء حول الهجوم على العاصمة من قبل اللواء السابع الذي قدم نموذجاً جديداً لم يكن موجوداً عند أي من الأطراف المتنازعة على السلطة في ليبيا. استطاع اللواء صَهْرَ شركاء (متنازعين سابقاً) تحت مظلته،

حيث جمع ثوار فبراير سواء ممن ينتمون لقوات فجر ليبيا أو لقوات الكرامة، مع قوات تنتمي لبقايا كتائب القذافي.

من الواضح أن اللواء خطَّط للعملية بشكل جلي، فكان ظهوره الإعلامي مدروساً، وكذلك رسائله وأهدافه المعلنة مرسومةً بعناية وتخطيط دقيق. كما أنه، في غياب الدعم من حكومة الوفاق، بل وقرار حلِّه الذي صدر قبل أشهر، يعتقد أن اللواء السابع قد تَحصَّلَ على دعم من عدة أطراف.

وهناك العديد من الأسئلة المشروعة؛ هل هذا الدعم الذي تحصل عليه اللواء السابع محلي أو إقليمي؟ وهل هناك دعم من حفتر؟ وإن صح ذلك فما تفسير انضواء صقور فبراير من الساسة والمقاتلين، مثل لواء الصمود، تحت مظلته؟ ولماذا تجاهلت القنوات التابعة لحفتر الهجوم، وكذلك الرافضة للاتفاق؟ أين المسماري وأين العواجل في هذه القنوات؟ هل الجيش النظامي قيافة ورتب، أم تراتبية وشرعية؟ كيف يمكن الجمع بين تبعية اللواء السابع لحكومة الوفاق وبين حل اللواء وإدانة المجلس الرئاسي لهجومه للعاصمة؟

حصر اللواء السابع خصومه فيما أسماهم «ناهبي المال العام»، ولم يتوسع في الخصومة، ولم يسيِّسها حتى الآن، بالرغم من وجود نوع من التسيُّس عبر الحديث عن استئناف المؤتمر الوطني العام عمله من جديد، وتعاطف المعارضون للاتفاق السياسي مع هذا الهجوم. هنا لا ننكر أن اللواء السابع سوَّق نجاحاته في ترهونة والقره بوللي بين الرأي العام في طرابلس على أنه يسعى لبناء الدولة وعودة مؤسساتها للعمل، ومحاربة الجريمة والفساد والإرهاب.

ولكن هذه النجاحات المحدودة وتقديم نموذج دمج «الإخوة الأعداء»، بالرغم من الحاجة إليه، ويفتقده الفرقاء الآخرون، إلا أنه يفتقد

الشرعية السياسية والعسكرية؛ ما شاع وساد بين الناس أن اللواء السابع اختصر الدولة فيه في المناطق المسيطر عليها، وأصبح هو الشرعية وأخذ القانون في يده، ولديه انتهاكات، وأصبح بحكم الواقع الخصم والحَكم.

قوات مكافحة الإرهاب:

قررت مصراتة هذه المرة، وبذكاء شديد اختيارَ مَن يمثلها، ورفضت أن تشارك في الحرب، وأصرت على إصدار تكليف رسمي من رئيس المجلس الرئاسي، وظهرت بمظهر الدولة وبقيت قريبة من العاصمة، وتواصلت مع الحواضن الاجتماعية من أجل تحديد مهامها بدقة، حتى لا تكون جزءاً من الصراع الدائر في العاصمة، وبذلك نجح جهاز مكافحة الإرهاب من فرض تعريف تدخل مصراتة من خلاله لا من خلال لواء الصمود المنضوي تحت قيادة اللواء السابع.

بدخول قوات مصراتة للعاصمة، شاعت في العاصمة أجواء تفاؤل كبير بين الناس، ولاح في الأفق بارقة أمل بقرب انتهاء القتال في العاصمة، وأحدث وجودها بالقرب من العاصمة توازناً كان مطلوباً، وتحكمت بذلك في الشكل النهائي للصراع، وحددت سقف طموح كل الأطراف، واستبعدت غول الفوضى، وهو سيناريو خطَّط له الطرف الثالث الذي حاول إشعاله من خلال القصف العشوائي، والذي طال العديد من الأماكن داخل طرابلس.

قوات جهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية:

دخول كتائب الزنتان من خلال جهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية، جاء في لحظة مهمة وحاسمة بالنسبة للمجلس الرئاسي ووزارة الداخلية والمنطقة العسكرية الغربية؛ الذي قرر آمرها إلغاء تدخله للفصل بين المتقاتلين، وفض النزاع في جنوب طرابلس.

قام الرائد عماد الطرابلسي، رئيس جهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية الذي دخل العاصمة بتكليف رسمي من وزارة الداخلية، بملء الفراغ الأمني؛ الذي دخلت فيه مناطق غرب العاصمة، فسارع إلى إجراءات المجاهرة بالأمن للحد من التجاوزات الأمنية التي شهدتها تلك المناطق. وهو بذلك حجز مكاناً متقدماً لتشكيل صورة ذهنية جديدة، واستثمر اللحظة السانحة التي ستساعد على طيِّ صفحات الماضي القريب في الذاكرة الطرابلسية الحاضرة على أقل تقدير.

الترتيبات الأمنية:

اتفاق وقف إطلاق النار الموقَّع عليه من الأطراف التي أشرتُ إليها أعلاه سيكون منصبّاً على الدخول في «مرحلة ما بعد المليشيات»، وهي مرحلة مهمة، ولكن لن تؤتيَ أكلها إذا جاءت أحادية، أي المطالبة بحل المليشيات دون مطالبات أخرى لا تقل أهمية عنها، وهي مطالب مهمة وضرورية للتوجه نحو بناء الدولة على كامل التراب الليبي.

لا شك أن الهجوم على العاصمة قد سالت فيه الدماء، ولا يجب أن تذهب هذه الدماء دون تحقيق تقدّم يخدم مسار بناء الدولة، والتخلص من أعباء أزمات المراحل الانتقالية العصيبة السابقة كلها. لربما الهجوم على العاصمة قد غيَّر المشهد، وكأن الزمان قد استدار كهيئته أيام صيف (2014) الساخن، وهل هذا المشهد قد مد حفتر بموطئ قدم في العاصمة أم أن ما حدث كله فرصة للتصحيح؟

كيف يكون الحل في هذه المرحلة العصيبة؟

يجب أن تتوفر لدى الأطراف حسن نيات للحل، ومن هنا لا بدَّ من:

1 ـ حل التشكيلات المسلحة كلها، بحيث تؤول آلياتها وأسلحتها

وما لها وما عليها للمنطقة العسكرية «طرابلس»، وتوجيه أفرادها إلى وزارة الداخلية أو رئاسة الأركان لإعادة تأهيلهم بالنسبة لمن يرغب في العمل الأمني أو العسكري، أو إلى (البرنامج الليبي للإدماج والتنمية) لمن يرغب في العمل المدني.

2 ـ إعادة هيكلة القوات كلها التي هاجمت أو التي دخلت العاصمة على أسس مهنية ووطنية، ورفض وضعها الحالي المبني على أسس مناطقية أو جهوية أو قبلية، وكذلك رفض بنائها على أسس مشاريع إقصائية كفجر ليبيا أو الكرامة أو فبراير أو سبتمبر أو على أسس إيديولوجية.

3 ـ استيعاب قوات الكرامة على أرضية توحيد الجيش، وعدّه أمراً ضرورياً، وتخلِّي حفتر عن مشروعه العسكري؛ الذي يهدف إلى السيطرة من خلال الحسم العسكري المستحيل والمستبعد، وعلى أسس إبعاد مؤسسة الجيش عن السياسة. ويمكن أن يحقق حفتر طموحه السياسي من خلال الآليات المحددة في الدستور الذي يختاره الشعب الليبي.

4 ـ الإسراع في إجراء تغيير في المشهد السياسي، والتوصل إلى حل يتجاوز المعرقلين من بوابة المادة (64) من الاتفاق السياسي، والعمل على إحداث تغييرات سريعة تخفف من حدة التوتر، وتضع الأرضية اللازمة لمصالحة شاملة وعفو عام، وتمهد الطريق للاستفتاء على دستور دائم للبلاد، تجرى الانتخابات على أساسه.

الهجوم على العاصمة قلل من فرص نجاح الحسم العسكري كحلٍّ للصراع في ليبيا، كما أن المشهد السياسي أصبح أكثر وضوحاً، وربما تسهم الأحداث الأخيرة في إبعاد الشخصيات الجدلية كلها والتي لا يجب أن يكون لها موطئ قدم في المرحلة القادمة التي تحتاج إلى وجوه جديدة، تساهم في بناء مشروع وطني جامع، يجمع ولا يفرق ويبني ولا يهدم.

ماذا يريد أردوغان من طرابلس[1]؟

تساءل الأستاذ الفاضل عبد الرزاق الداهش، على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بقوله: «ماذا يريد أردوغان من طرابلس؟» وعلى ما يبدو فإن الأستاذ الداهش؛ إما لديه معلومات مغلوطة، أو أنه يفتقد لبعض المعلومات حول الموقف التركي من ليبيا والليبيين؛ ما اقتضى التوضيح: فماذا يريد أردوغان؟

يريد أردوغان من طرابلس ما يريده من بنغازي أو مصراتة أو سرت أو الزنتان أو أي مدينة ليبية أخرى، فعلاقته مع ليبيا كعلاقة تركيا مع أي دولة أخرى، مدفوعة بتقديم المصلحة التركية أولاً، وضمن إطار المصالح المتبادلة والدستور والقوانين التركية. ومثله مثل الأتراك كلهم، وطني حتى النخاع، وموقفه في القضايا الوطنية التركية متطابق مع معارضته وشعبه بالحفاظ على الحرية والديمقراطية والاقتصاد في بلاده.

يلتقي أردوغان بـ «فائز السراج» كما يلتقي بلجنة الخارجية والتعاون الدولي بمجلس النواب، وتركيا تحديداً حرصت منذ البداية على ألا تكون طرفاً في أي اقتتال داخلي بدءاً باعترافها المتأخر بالمجلس الانتقالي حرصاً على عدم الاقتتال، ومنعاً للتدخل الخارجي، ثم بتقديمها المبادرة التي رفضها كل من المجلس الانتقالي والقذافي، وصولاً إلى رفضها الاقتتال منذ عام (2014).

---

(1) شبكة الرائد الإعلامية، 21 سبتمبر 2018م.

الجرحى والمرضى الليبيون يُعالجون في تركيا على السواء، والأتراك لا يسألون ولا يعنيهم انتماءاتك ولا مواقفك بقدر ما يعنيهم تحقيق المصالح التركية والتزامك بالنظم والقوانين التركية. ويعيش الليبيون مقيمين وسياحاً ومرضى وجرحى من الأطراف والأطياف السياسية الليبية كلها في تركيا، لا يعني الأتراك علاقاتهم وخلافاتهم وانتماءاتهم السياسية خارج تركيا، وإنما يعنيهم التزامهم بالقانون داخلها وعدم مخالفته.

بالطبع الأتراك يحملون عاطفة حب، وبالذات تجاه ليبيا لروابط قديمة تجدها عند الأتراك كلهم، ويسألون عن الدماء التي تسيل والأرواح التي تزهق، فتجد التركي البسيط يسأل: «كيف مسلم يقتل مسلم؟»، وبالتأكيد تركيا قيادةً وشعباً حزينة من هذا التقاتل، وما أعلمه عن تركيا ـ دع عنك ما يشيعه الإعلام الموالي لأعداء تركيا ـ فإنها لا يمكن أن تقف مع طرف ضد طرف في ليبيا، من بوابة العاطفة والمصالح التي ذكرتُ.

على الصعيد الاقتصادي؛ الملابس التركية التي تغزو العالم بجودتها وسعرها المناسب، والأغذية التركية التي تصدّر بمليارات الدولارات عالمياً، تدخل بنغازي مثلما تدخل طرابلس، وتجار الخردة من بنغازي ومصراتة غزوا السوق التركي، وكذلك تجار العملة من الغرب والشرق، ومنها عملة المجاري من المصرف المركزي بنغازي، يشحنون العملة عبر الطائرات الليبية، لا يهمهم إن كانت مهربة طالما أنها تأتي عبر المنافذ الرسمية، وطالما لا يوجد بلاغ من السلطات الليبية، بشرط أن تدخل تركيا وفق القانون التركي.

أما شركات المقاولات التي استقبلها الليبيون؛ فقد استقبلوها تجارياً بما أفاد الطرفين، فبدأت مثل شركات العقارات كلها صغيرة ثم كبرت،

أو كانت كبيرة وصارت أضخم، وقدمت خدمة ومشاريع مقابل الأموال التي استلمتها والاستثمارات التي ضخَّتها في ليبيا.

تركيا هي التي تعاني من علاقتها بليبيا وليس العكس، ولولا العاطفة التركية تجاه ليبيا لوجدت مئات القضايا قد رفعت ضد الحكومة الليبية، فهناك مليارات الدولارات من العقود المتعطلة، وهناك مئات الملايين من الديون المتأخرة جداً للمستشفيات.

أردوغان والأتراك معنيون أولاً بتركيا، وهم لا يقبلون إلا أن يكونوا نداً في علاقاتهم مع دول العالم المبنية على تبادل المصالح والاحترام المتبادل، ولو مع أمريكا، بل ويقفون أنداداً بوجه أوروبا، وينفتحون على العالم العربي والإسلامي انطلاقاً من هذه النظرة المخلوطة بالعاطفة الأخوية.

أما أبناء جلدتنا فقد باتوا مستعدين لإدخال القريب والبعيد من أجل الوصول إلى السلطة وتحقيق مصالحهم الشخصية، فهلا سألنا الساسة والمليشيات التي تهاجم طرابلس أو تلك التي عاثت في طرابلس وأموال الليبيين نهباً وفساداً ماذا يريدون من طرابلس، قبل أن نسأل السيد أردوغان؟!



حصاد السبع الشداد..
الإيديولوجيا والسياسة[1]

أفرز ربيع الشعوب وما تبعه من أحداث وتفاعلات جملةً من الإشكالات الفكرية والأسئلة في وجه الحركات والأحزاب الإسلامية. وبقدر ما مكنت أجواء هذا الربيع لهذه الحركات والأحزاب ودفعت بها إلى الحكم في أكثر من بلد وللتصدر في المجال السياسي في بلدان أخرى؛ فقد أظهرت تحديات فكرية في مواجهة هذه الحركات، كما أظهرت ضعفاً لدى الحركات والأحزاب في التعاطي مع قضايا الشأن العام بمرونة تتجاوز المواقف الصلبة (الحق/ الباطل) إلى المواقف الأكثر انفتاحاً وقرباً من الواقع (الصواب/ الخطأ).

ويمكن القول عموماً: إن حالة الشتات التي يعاني منها التيار الإسلامي نفسه، ربما تسببت في بعض الإرباك لأجهزة الدولة، وتسببت كذلك في بعض الإرباك للجمهور، وشكّل بعضها ثقلاً على كاهل الحركات والأحزاب الإسلامية التي وجدت نفسها تخوض معركة التعريف بنفسها في هذا الخضم المائج، وتحاول الجمع بين التمايز عن التيارات التي تلاحقها شبه استخدام العنف، والتكفير، بسبب تاريخها السابق، وتلك التي يتماهى خطابها مع السلطات السياسية الحاكمة أياً يكن موقف تلك السلطات من الدين، ومن الحريات العامة، ومن بناء الدولة.

(1) موقع عين ليبيا، 25 أكتوبر 2018.

ومهما تكن درجة ولوغها في دماء أبناء شعبها وفي أكل الأموال العامة؛ فهي تتمايز تاريخاً، وفكراً، وممارسة عن هذه الحركات كلها، ولكن التركيز على المرجعية المشتركة، والخلط المتعمد من طرف تيار الثورة المضادة، والخلط الناتج عن الجهل، أو الغرضية، من طرف الإعلام الغربي، أربك خطاب الحركات والأحزاب الإسلامية وشغلها عن معارك الوعي والبناء المؤسسي والسياسي، ومحاولة تجاوز الرّبكة التي يحدثها التعاطي مع ملفات الدولة بالنسبة للبعض، والعمل في فضاء مفتوح بالنسبة للبعض الآخر، كما هو في الحالة الليبية، التي أزعمُ الاطلاع على تفاصيلها اليومية عن كثب.

لقد أسفرت حالة التمايز عن ثلاثة تيارات، تتمايز على صعيد الممارسة، والمواقف من الحالة السياسية والدولة عموماً:

الأول: تيار عنف يرى أن التغيير المسلح هو السبيل الوحيد المتاح أمام الحركات الإسلامية، ويبني هذا التيار أطروحته على نموذج مبسط للدولة تنطلق من الاستحواذ على رقعة أرضية، والتمدد باتجاه الاستيلاء على المزيد من الأراضي، ثم فرض تطبيق المفهوم الخاص بهذه التنظيمات للشريعة الإسلامية.

الثاني: اتجاه داعم للسلطة بالمطلق مهما بلغت من الظلم والاستبداد.

وقد رأينا فتاويه التي تسوِّغ ظلم الشعوب وقهرها بالعنف والقوة، وتبيح للحاكم ما يشاء من منكرات، حتى قال أحد هؤلاء في درس مسجدي: «لو خرج الحاكم على الهواء مباشرة يزني ويشرب الخمر لمدة نصف ساعة يومياً فلا يجوز الخروج عليه».

الثالث: اتجاهه الذي اصطلح عليه بتيار «الإسلام السياسي». ورغم أن هذا التيار في غالبيته العظمى يؤمن بالمشاركة، والدولة المدنية، إلا أن

تاريخ المطاردات والسجون والخيبات التي عانى منها طيلة تاريخه، جعلته ينظر بريبة إلى تصرفات أجهزة الدولة، والمنتمين إليها، وأضعفت الثقة بينه وبين التيارات الوطنية بمختلف أطروحاتها الفكرية والسياسية. ومع ما يمتلكه هذا التيار من واقعية ومرونة في التعاطي مع الواقع؛ فإن رؤيته احتفظت ببعض الصلابة التي ليست في محلها، وبعض الضبابية في العمل السياسي التي تحتاج إلى توضيح.

وإزاء هذه الأزمة العميقة التي تمر بها أمتنا ويمر بها التيار الإسلامي ـ الذي أعتزُّ بأنني تربّيت ونشأت في أحضانه ـ أرى أنه من الواجب عليّ أن أفصح عن رؤيتي، التي ما زالت تحت البحث والإنضاج، بعد سبع شداد أرى أنها قد تساهم في الخروج من هذا المأزق أو على الأقل تخفّف من حدّته.

ففي منتصف تسعينيات القرن الماضي انكشف تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا جزئياً، وكنت في ذلك الحين أحد أعضائه، فقدَّمت لقيادة الجماعة رؤية لإعادة بناء هيكليتها ورؤيتها في العمل، وبَنَيْتُ هذه الرؤية على نموذج الجامعات. فالجامعة مساراتٌ تعليمية وتخصصات ومناهج، وأعضاء هيئة تدريس، وموظفون، وطلاب يقبلون في الجامعة ثم يتخرجون وتنتهي علاقتهم بالجامعة بمجرد التخرج، إلا ما بقي من عاطفة تجاه الصرح الذي زوّدهم بالعلم، ومنحهم الشهادة، ومدّهم بملامح وقيم المهنة التي سيقبلون عليها. تقبل الجامعات المتفوقين وتخضعهم لامتحانات قبول، وتضع لهم المناهج الدراسية للتخرج ونيل الشهادة الجامعية التي تؤهّلهم لخدمة أوطانهم، والبدء في حياتهم الوظيفية.

وكذلك يجب أن تكون الجماعات الإسلامية مؤسسة تخرِج المواطن الصالح وتحمله بالقيم وتدفع به في وسط المجتمع، دون أن يستمرَّ الرابط أو القيد التنظيمي. هكذا كانت رؤيتي حينها لوظيفة الجماعات الإسلامية

في غير مواطن المقاومة ومقارعة المحتل، وقد زادتني الأيام قناعة بهذه الرؤية وتمسكاً بها. وبالإضافة لهذا؛ فإنني أرى أنه على الإسلاميين من أجل الخروج من مأزقهم الحالي الذي جعلهم يدورون في حلقة مفرغة؛ كلما سلكوا مساراً للتغير أعادهم للمربع الأول، أن يقوموا بجملة من المراجعات لجملة من القضايا؛ بعضها فكري يتعلق بالرؤية والتصوُّر، وبعضها عملي يتعلق بالتعاطي والممارسة.

ومن أهم القضايا الفكرية التي تحتاج إلى مراجعة ـ في نظري ـ وإعادة بناء الموقف منها أربع قضايا:

أولاها: الموقف من الدولة الحديثة: وأرى هنا أنه ينبغي للإسلاميين أن يتجاوزوا المثالية الحالمة وشكل الدولة الذي لا يتكوّن إلا في مخيّلتهم، وأن يدركوا أن الدولة اليوم («الدولة العقارية» كما سماها الدكتور محمد المختار الشنقيطي) هي دولة اشترك الجميع بمختلف أديانهم وأفكارهم ومواقفهم السياسية في بنائها، وهي دولة «لا يمكن أن تحصر (...) أهلها في معتقد معين، أو تُسند وتدعم تياراً دينياً دون آخر»[1]، فلا يصح أن يعمل فصيل سياسي أو فكري على فرض رؤيته أو هيمنته على بقية التشكيلات الوطنية أو إقصائها وحرمانها من حقوقها، وأوّلها الحق في رعاية الدولة لها، والاستظلال بمظلتها. ومثال ذلك حق المواطنة وما ينبني عليه من التساوي في الحقوق السياسية والمدنية بأشكالها المختلفة، فهو حقٌّ مكفول في الدولة العقارية الحديثة، بصرف النظر عن الديانة أو الرؤية الفكرية والرأي السياسي؛ ما يعني ضرورة تجاوز الرؤية الفقهية التي تحرم غير المسلم والمرأة من الترشح للولاية العامة، وتقسم المواطنين إلى

(1) أحمد العريبي، المبادئ والمصالح أساس العلاقات السياسية، موقع جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية.

قسمين: مواطنين من الدرجة الأولى، ومواطنين من الدرجة الثانية[1].

والقضية الثانية: هي مصدر التشريع في الدولة الحديثة، وهي قضية محسومة إلى حدٍّ بعيد، على مستوى ليبيا التي أعرف على الأقل. فالتشريع بالمعنى الإجرائي يوجد بأيدي مشرعين تضمهم مؤسسة البرلمان، ولكنه بالمعنى المرجعي يعود إلى وثيقة العقد الاجتماعي الذي يترجمه الدستور، وهو في الأصل وثيقة تمثل الإرادة الجماعية لمواطني الدولة، بما فيها الثوابت الثقافية التي يبنون عليها تصوراتهم بشأن العلاقة بالدولة، والعلاقات بالمجتمعات الأخرى.

وتعد هذه الوثيقة الضامن الأساسي لمرجعية التشريع؛ لما تمنحه للجمهور من حق الرقابة على أداء المشرِّعين المسؤولين عن تنفيذ مقتضيات الدستور إجرائياً. ومن هنا فإن اتفاق الليبيين على أن الشريعة هي المصدر الوحيد للتشريع، وبطلان ما شرع مخالفاً لها، وتضمين ذلك في الوثيقة الدستورية؛ سواء تعلق الأمر بالإعلان الدستوري، أو مسودات الدستور الدائم. فقد جاء في الاتفاق السياسي في فصل المبادئ الحاكمة «الالتزام بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل تشريع، وكلُّ ما يخالفها يعدّ باطلاً». كما جاء في مشروع الدستور الذي أعدته الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور أن «الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية مصدر التشريع». إن هذا يرفع الخلاف بشأنها، ولا يدع سبباً لتخصيص جزء من الليبيين أنفسهم بالمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية. فالتحدي الآن ليس في تضمين الشريعة في القوانين، ولا في مصدر هذه القوانين، بل في أن يكون الناس جميعاً في ليبيا، باختلاف أديانهم وأجناسهم، سواسية أمام القانون.

---

(1) الدكتور محمد المختار الشنقيطي، الفقه الإمبراطوري والدولة العقارية المعاصرة، مجلة التشريع الإسلامي والأخلاقي.

والقضية الثالثة: الشكل القانوني، فالحركات الإسلامية بطبيعتها حركات شمولية، تخلط بين مجالات عمل مختلفة تحت مظلة مؤسسة واحدة، وهذا يخلق اشتباكاً مع النصوص والقواعد القانونية المنظمة للحياة المدنية في الدولة الحديثة. لا توجد نصوص قانونية أو قواعد يمكن من خلالها تأسيس كيان قانوني يسمح بممارسة العمل السياسي والدعوي والاستثماري والرياضي والتعليمي والصحي والاجتماعي والثقافي معاً، وذلك لأن هناك أشكالاً قانونية وأغراضاً محددة لكل صنف من هذه المؤسسات لا يسمح القانون بمزاولة الأصناف الأخرى. بل إن القانون يحمل ممارسيها مسؤولية هذه الممارسة دون ترخيص.

ومن ثَمّ فإن الممارس للعمل السياسي عليه أن يؤسس حزباً سياسياً، والذي يسعى لإقامة مشروع استثماري عليه أن يؤسس شركة تجارية، وهكذا بقية الأصناف، وإلا عدّ مخالفاً للقانون. ورغم أن الحركات الإسلامية قد قطعت شوطاً جيداً في الفصل بين مجالات عمل الأحزاب السياسية، والحركات الدعوية؛ إلا أن هذا الأمر لم يتحول بعد إلى ثقافة فردية لدى أبناء هذه الحركات، فما زالت أغلب القيادات تعتبر هذه الحركات حاضناً مركزياً للحزب، وبقية المؤسسات المدنية ـ التابعة لها ـ تدور في فلكها، والأصل أن وحدة الفكرة لا تمنع أن تتوزع في مؤسسات منفصلة، لكنها مستقلة بالكامل عن بعضها.

والقضية الرابعة: هي ما يتعلق بفهمنا للمرجعية الإسلامية للأحزاب: فالأحزاب من الناحية السياسية والقانونية مرجعيتها القانون والدستور، وأعمالها كلها وممارساتها محكومة بهما وإليهما تتحاكم، وبهما يقضي القاضي حين يقضي في أي أمر يعرض عليه. فإضافة وصف المرجعية

الإسلامية إلى الأحزاب التي توصف بأنها إسلامية هي إضافة عاطفية ولا قيمة لها أمام القانون والقضاء.

إن حضور أبعاد فلسفية، بصرف النظر عن مصدرها، في خطاب أي حزب وبرامجه، وثقافته المؤسسية، ودعوة المنتمين إليه إلى الالتزام بمقتضيات هذه الفلسفة، وتكوينهم عليها أمورٌ معروفة، ويسمح بها القانون، وهذا يمكن أن يكون المسوِّغ الوحيد لوضع المرجعية الإسلامية في نظم الأحزاب السياسية، مع ضرورة التنبيه إلى أن هذه المرجعية لا تعني تعالياً على القوانين المحلية أو الدساتير.

هذا عن القضايا الفكرية، وأما القضايا التي تتعلق بالأساليب العملية والشأن الإصلاحي، فأرى من أبرزها وأكثرها إلحاحاً:

أولاً: فصل الإيديولوجيا الممارسة السياسية؛ ذلك أن الإيديولوجيا مبنية على القيم المطلقة، والسياسية مبنية على المصلحة، والخلط بينهما سيوقع صاحبه في مشكلات كبيرة. ونعني بفصل الإيديولوجيا عن السياسة أن نتعاطى مع الفرقاء السياسيين منطلقين من المنطق السياسي وعلى أساس المصلحة، وليس بناء على رؤيتنا الفكرية التي لا تلزم غيرنا، أي: إننا ينبغي أن لا نكون عائقاً أمام الآخرين في تحقيق مصالحهم - على أساس أنها غير مشروعة - ما لم يكن فيها جور أو اعتداء أو ظلم. نحمل قيم الإسلام، ندعو إليها ولا نلزم بها غيرنا ولا يتسرّب إلينا عكسها. فلا شك أن القيم والمبادئ التي جاء بها الإسلام ثابتة، ولكن في مجال التطبيق ومع مواجهة الظروف يتعامل الإسلام مع الواقع؛ ليقدِّم الحلول العملية تبعاً للمصلحة السياسية في إطار القواعد الفقهية المشهورة مثل: «الضرورات تبيح المحظورات، وأنه يجوز في وقت الضيق والاضطرار ما لا يجوز في وقت السَّعة والاختيار، وارتكاب أخفِّ الضررين وأهون الشرَّين، واحتمال

الضرر الخاص لدفع الضرر العام، وقبول الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى، وتفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما»[1].

وثانياً: الأساليب التنظيمية والتربوية التي عزلت الإسلاميين عن المجتمع، وجعلتهم يعيشون في خيالات وأحلام بعيدة عن الواقع ومعيقة للتأثير وصنع التغيير. وأرى هنا أنه بدلاً من أخذ الناس وجعلهم في محاضن خاصة منعزلة عن المجتمع، ينبغي أن نترك الناس في المجتمع كما هم، وأن نسعى للنهوض بالمجتمع ككل، ونزرع في أفراده القيم دون أن نعزلهم عنه أو نجعلهم يرتبطون بنا برابط تنظيمي، وذلك من خلال الخطاب العام ووسائل التربية الموجهة للمجتمع، وهذا مسار بطيء ويستغرق أجيالاً وأجيالاً، ولكنه الأضمن والأجدى، وهو المطلوب شرعاً.

وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين



(1) أحمد العريبي، المصدر السابق.

خاتمة المطاف

يأتي هذا الكتاب استكمالاً للكتاب الذي نشرتُه منذ ثلاث سنوات، بعنوان «**خمس شداد.. من أجل الحرية ولها**»، وأعتبره وثيقة تاريخية سياسية جديدة شاهدة على مجريات السنوات الخمس التي تلت الثورة، وما حصل بعدها من تعقيد سريع للأحداث لأسباب مختلفة أهمها ارتباط عديد من الفاعلين الأساسيين في الداخل الليبي بأجندات خارجية أدخلت البلاد في دوامة كبيرة، قسّمت النظام السياسي، وغلّبت فيه المصالح الشخصية على مصلحة الوطن.

كانت المقالات السابقة إما تفسيراً لما حدث أو خطابات للمستوى الرسمي بكل شخصياته تحذيراً وتوجيهاً لما تمرُّ به ليبيا من أزمة داخلية تولد منها أزمات بشكل دوري متصاعد.

لقد خاطبتُ في الكتاب الجميع، بصفتي عضواً في المجلس الوطني الانتقالي وأحد الناشطين في عالم التدوين، كان الكتاب مملوءاً بالقصص السياسية الواقعية، والأحداث الحقيقية التي قابلتُها أو سمعتُ عنها من أناس ثقاة تضع النقاط على الحروف، وتبيّن مواضع الخلل، ووجهتُ رسائل مباشرة وغير مباشرة للعديد من الفاعلين ابتداءً من الدكتور محمود جبريل رئيس تحالف القوى الوطنية، إلى فائز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وحتى اللواء خليفة حفتر.

حتى أشد الأطراف خصومة معي أو مع توجُّهي كان الحديث معهم لتصويب المسار وكشف المؤامرات التي تحاك لليبيا، وكان واضحاً من خلال المصطلحات القاسية أحياناً شكل الحرب التي تعرضتُ لها والهجوم من أطراف مختلفة، لكني واصلتُ كتابة المقالات التي تضمنت الرسائل السياسية، وركزت على الاتفاقيات التي عقدت في ليبيا وخارجها ابتداء من الصخيرات في المغرب إلى الجزائر ومصر والدول جميعها التي شهدت لقاءً للفاعلين السياسيين الليبيين.

لقد جاء الكتاب هذه المرة متوسعاً في مواضيعه قليلاً، فليبيا جزء مما يحصل في المنطقة، وليست بمعزل عنه، وقد استطاع الوصول لبعض التقاطعات للأزمات في المنطقة مع الأزمة الليبية ابتداء من مصر وتركيا، والتغيرات السياسية في الإمارات والسعودية، وقد حاولت توضيح ما يحصل وتأثيراته على الحالة السياسية الليبية، ولم أدَّخر جهداً لأظهر برأي واضح جلي خطورة ذلك على الحياة السياسية الليبية، فما يحدث في ليبيا هو نتيجة ما يحدث في المنطقة ككل.

لقد خاض الكتاب تتابعاً بالخطوات السياسية والعسكرية كلها؛ التي قام بها حفتر، وعالجها في مواضع عدة ابتداءً من مخاوف تقسيم ليبيا ودخولها في حرب أهلية ابتدأها حفتر في (2014) بعد إعلانه انقلاباً متلفزاً، وارتكاب قواته لجرائم بحق الليبيين، وتحويله الصراع السياسي إلى صراع مسلح ورفضه أي محاولات للتغيير السلمي، ساعياً للسيطرة على السلطة بشكل يشبه سياسة القذافي السابقة. وفي ظل معاركه الوهمية التي قادها تحت مسميات مختلفة بدأ الإرهاب يتسرب إلى ليبيا من الشرق والغرب والجنوب، وتمركز تنظيم الدولة في درنة وسرت وصبراتة، وقد فتح لهم حفتر عبر قواته طريقاً نحو الغرب الليبي للقضاء على خصومه السياسيين.

لقد جمعتُ مقالاتي السابقة على مدار ثلاث سنوات في هذا الكتاب، ووضعتُ لها مقدمة أوضحتُ فيها بعض الأساسيات بشأن اختياري لجمعها، ووضعت القارئ في صورة تفكيري بشأنها، من حين كتابتها إلى حين وضعها بين دفَّتي كتاب، تخليداً لها، وإحياء لسنة تدوين الآراء من أجل تمكين الأجيال من محاكمة من مرُّوا بموقع المسؤولية، أو كانوا قريباً منها.

وإذا كان من شيء لم أقلْه في المقدمة أو في المقالات، فهو ملاحظات تتعلق بالحالة الليبية، والتواصل الذي تسري قنواته تحت سدود القطيعة التي يشيدها كثير من الفاعلين في الشأن الليبي مع الأسف الشديد، والذي صاحبت بعض هذه المقالات مؤشراتٌ عليه، سأشير إلى بعضها هنا:

1 ـ لقد كان التفاعل الذي يصاحب المقالات عند نشرها يشير إلى حالة حيوية من الحراك الذهني داخل الساحة الليبية، فلا أذكر أني نشرت واحداً من هذه المقالات ولم أتلقّ مجموعة من الاتصالات الناقدة أحياناً، والمصوبة والمصححة أحياناً أخرى، بالطبع طبقاً لزوايا النظر لأصحابها.

2 ـ إن هذا التفاعل كان حيوياً من أطراف المشهد الليبي كله، سواء من الذين يعُدُّون كاتب المقال في صفهم أو الذين يعدّونه خصماً، أو أبعد من ذلك. وقد يتبادر إلى الذهن أن المحسوبين على هذا الطرف يؤيدون المقالات كلها، وما فيها من فِكَر، وأن الطرف الآخر معارض لكل ما في المقالات رافض لها. إن هذا ليس صحيحاً نهائياً، فهناك كثير ممن لا يتقاطعون مع كاتب المقالات في أي شيء من وجهات النظر وجدوا في بعض المقالات معبراً عن حقيقة يعيشونها، ووجدوا في بعضها تعبيراً عن فِكَر كانوا يرون أنهم وحدهم يعتقدونها.

وبالعكس ففي الطرف المقابل من كانوا كثيراً ما يعتقدون أن بعض الفِكَر في هذه المقالات لا تمثل القناعات التي يرون أنها تجمعهم

بكاتبها، وربما ظنوا بصاحبها نوعاً من مجاملة الأطراف المقابلة، أو التماهي مع وجهات نظرها.

إن هذه الملاحظة تشير إلى حالة من الديناميكية في المشهد الليبي لا يلاحظها كثير من المتابعين الذين يتوقفون عند سطح الأحداث، وهي تشير إلى أن المعسكرات ليست كُتلاً صماء مغلقة على أنفسها، بل هي في حالة تداخل، وكل كتلة هي خليط من كل الليبيين بميولاتهم كلها، وطموحاتهم وقناعاتهم أجمع.

لا أريد القول إن هذا يعني أن بعض هذه المقالات يمثِّل إجماعاً في الساحة الليبية، ولكني أدَّعي أنه يُعدّ شهادة لهذه المقالات أن الوطن كان بوصلتها التي تحكم سيرها، وأن الهمّ الوطني كان خيطها الناظم.

إن كاتب هذه المقالات لا يدّعي أي نوع من الحياد بين أطراف الصراع الليبي، ولكنه يزعم أنه قادر على الانضباط لرؤيته التي سطَّرها، والتي تعبر عنها هذه المقالات، وأهمها الهم الوطني. وأبرز معالم هذه الرؤية هو الإيمان بدولة القانون، ومدنية السلطة والدولة، وديمقراطيتها، والتزامها بثوابت الشعب الليبي، ووحدة ليبيا واستقلالها، ورفض الاستبداد ورفض عودته.

كما أن هذه الرؤية تؤكد على ضرورة المصالحة الوطنية الشاملة وأهمية العبور إلى بر الأمان عبر طيِّ صفحات الماضي بإحدى الخيارات الثلاث؛ العفو أو جبر الضرر أو القضاء، ومن أراد الرابعة فيجب على الليبيين كلهم أن يكونوا يداً واحدة عليه. وهذا لا يعني على الإطلاق عدم تقصِّي الحقائق ومعرفة ما حدث ولما حدث ومن المسؤول عما حدث، وذلك لأن بناء مستقبل سليم يتطلب بناء ماضٍ سليم، كما ذكرتُ في المقدمة.

إن هذا الانضباط للرؤية يكون مكلفاً أحياناً، وغير مفهوم أحياناً من

طرف بعض المقربين، وأغلب الشركاء، ولكنه حقيقة قائمة في نفس العبد الفقير، وقناعة عقلية تحكم سلوكه وتتحكم في آرائه، وقد خسرتُ في سبيلها الكثير من الصداقات، وخاصمت فيها الكثير من الأصدقاء. هذا علاوة على الضرائب الأخرى التي أدعو الله أن تكون في ميزان حسناتي، وحسنات من دفعوها من صحتهم وأموالهم وأوقاتهم.

3 ـ إن حالة التفاعل التي شهدها بعض هذه المقالات تعني بدرجة أخرى أن صوت المواطن الليبي العادي غير مسموع بما يكفي، وأن الذي يعبر عنه مجمل الطيف السياسي إنما هو مطامح ومطامع السياسيين وآرائهم، وهو نوع من «استبداد النخبة» (بالمعنى السلبي) ومصادرة رأي المواطن العادي، بدعاوى مختلفة. وهي حالة لا ينبغي أن تسود في دولة حديثة عهد بثورة، يجب أن يكون الصوت العالي فيها صوت المواطن الذي هو صانع الحدث الأول.

وهذا ما أشرت إليه أكثر من مرة، آخرها حين تحدثت عن أن ملكية التغيير الذي أسقط بموجبه النظام الملكي سنة (1969) كانت واضحة ومسجَّلة باسم القذافي ومجموعة الضباط الذين شكلوا معه التنظيم العسكري. أما ملكية التغيير الذي حدث في السابع عشر من فبراير؛ فهي مسجَّلة باسم المواطن الليبي الذي خرج إلى الشارع وهتف للحرية، وحثَّ عليه سياسيون وعسكريون أدوا أدواراً كان الشعب سيؤديها بطريقته الخاصة.

4 ـ إن هذه الملاحظات تجعلني أدعو كل من ساهم من قريب أو من بعيد في صناعة بعض أحداث المرحلة الحالية، أو أي مرحلة من التاريخ الليبي، ويجد في نفسه القدرة على تحمل مسؤولية الكلمة المكتوبة أن يكتب شهادته للأجيال اللاحقة، وليعلم أن أفضل ما نستطيع تركه للأجيال

القادمة هو ذاكرة نقية تحمل صورة أقرب إلى الواقع عن الأحداث التي عشنا، والأحلام التي حملنا، والعوائق التي واجهنا، والجهود التي بذلنا.

يعتقد بعض النخبة أن حفظ الذاكرة ليس مسألة مصيرية بالنسبة للأوطان، ولكن هذا الاعتقاد وهمٌ من الأوهام الكبرى في حياة الأمم والشعوب، فمن المعروف أن الحضارة تراكم، ولا يمكن تحقيق تراكم ذي معنى من دون صورة دقيقة عن المصاعب التي واجهت كل جيل على حدة، والجهود التي بذل؛ لأن ذلك يعني إعطاء فرصة لتجنب أخطائنا التي وقعنا فيها، كما يعني فتح الباب للبناء على الجهد الذي بذلنا، وعدم البداية من الصفر كل مرة.

ولهذا تحرص الشركات الكبرى على التقاط صور من الزوايا كلها خلال بناء أي منشأة وأرشفتها ضمن ملف مستقل لسهولة العودة إليها؛ لأنها تشكل ذاكرة من الفرص والمصاعب والانتصارات والهزائم يجب أن يعرفها من يستلم أي منشأة، ومن يريد القيام بأي إصلاحات في المنشأة القائمة. ويمكن في حالة انعدام هذه الذاكرة أن يتسبب بعض الإصلاحات والتحسينات في انهيار بنايات بشكل كامل، نتيجة عدم الانتباه لوجود وضع معين أوجدته ضرورة ما عند التشييد الأول، وهذا مثال صغير يمكن أخذه لدور الذاكرة الحساس في مواصلة المسير أو محاولة تقويم بعض الاعوجاج، أو تشييد بناء جديد.

هذه بعض الملاحظات الختامية أردتها مختصرة، فجاءت على هذا القدر، ولعلها تقدح في ذهن من يقرؤها فكرة بشأن ذاكرة الأجيال، وصناعة التراكم، فيزيد عليها أو يقدم أفضل منها.

❃ ❃ ❃

لقد جهدتُ ألا تحمل هذه المقالات معلومة غير دقيقة، أو حكماً غير

منصف، وأدرك أن هذين المطلبين يصعب أن يجتمعا، وأدركُ أنني ربما تسرعت بإطلاق حكم ما، أو الجزم بسيناريو من بين مجموعة من السيناريوهات لم تسعف الأحداث اللاحقة في تحققه، أو أني بالغتُ في الدفاع عن فكرة معينة، قد يتبين مع الزمن خطؤها، لكن عزائي أني لم أفعل ذلك ابتغاء لمغنم دنيوي، أو تحقيق مأرب شخصي، أو بدافع كيدي. مواقفي لم تكن البتة ضد أشخاص وإنما ضد مواقف ومشاريع، وبفضل الله رزقت قدرة على ضبط وفصل العلاقات الشخصية عن مواقفي السياسية، إلا من قبل من اختار وأصر على تحميل العلاقات الشخصية مواقفه السياسية.

كنت أكتب بقناعة أن هذه الفكرة هي الصحيحة، وأن المصلحة فيها، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

أسأل الله أن يغفر لي ويرحمني، ووالدي وكل من مات لا يشرك بالله شيئاً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



فهرس الموضوعات



ليبيا... صراع الحرية والإستبداد

تصوّر مثلاً أن مبادرة يقودها وجهاء، ورجال أعمال وإعلاميون في الولايات المتحدة تطالب الجيش بالاستيلاء على السلطة في البلاد، أو تطالب الرئيس بتعديل الدستور والترشح لمأمورية ثالثة، أو تطالب بتقسيم الولايات المتحدة إلى دولتين على أساس جهوي، أو عرقي!!.

هذه كانت في يوم من الأيام ممكنات أسقطتها التجارب المريرة وتحولت إلى مستحيلات، وهذا بالضبط ما تفعله المراحل المريرة التي نمر بها اليوم، وسنحمد في أجيال قليلة قادمة هذه التضحيات والآلام التي نعيشها.

المؤلف


ISBN 978-9959-42-074-9